



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر - باتنة -



قسم العلوم السياسية

كلية الحقوق

دور الجامعة في التثنية السياسية
لطلبة السنة الأولى والثانية علوم سياسية
- دراسة ميدانية بجامعة باتنة -

مذكرة ماجستير في العلوم السياسية: تخصص تنظيمات سياسية وإدارية

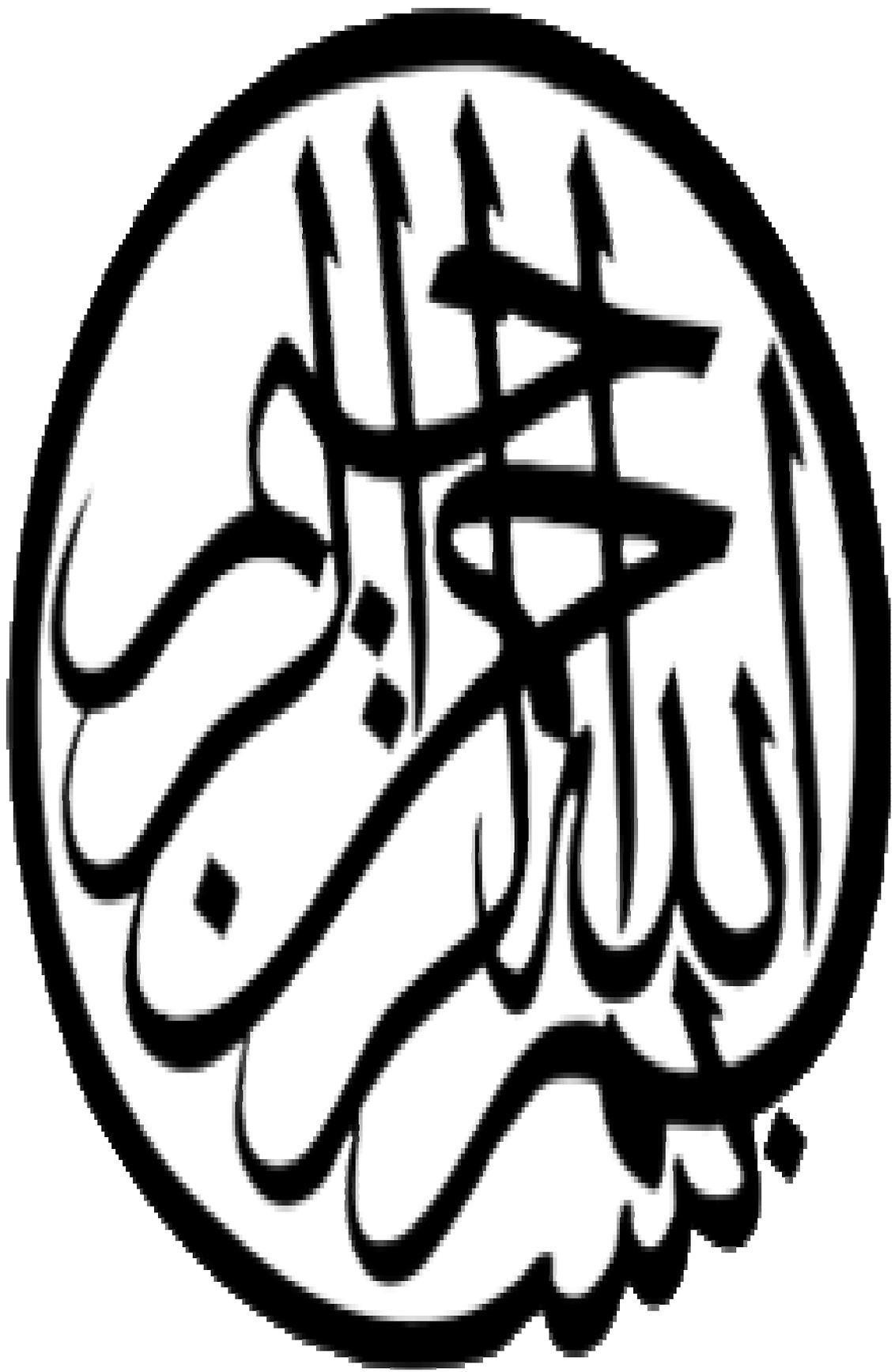
إشراف الدكتور:
صالح زياني

إعداد الطالبة:
كريمة حوامد

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة باتنة	أستاذ التعليم العالي	د/ رابح بلعيد
مشرفا و مقررا	جامعة باتنة	أستاذ محاضر	د/ صالح زياني
مناقشا	جامعة الجزائر	أستاذ محاضر	د/ مسعود شنان
مناقشة	جامعة باتنة	أستاذة محاضرة	د/ شادية رحاب

﴿ 2008 م / 1429 هـ ﴾



شكر وتقدير

أشكر الله عز وجل وأحمده على إتمام هذا العمل المتواضع.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف الدكتور صالح زيانبي الذي تحمل أعباء الإشراف على تحضير هذه المذكرة وكان له الفضل في تحقيق هذا الإنجاز.

كما أتقدم كذلك بالشكر الجزيل إلى:

جميع أساتذة قسم العلوم السياسية وعلى رأسهم: الأستاذ الدكتور رابع بلعيد، الذين كان لهم الفضل في وصولي إلى هذا المستوى العلمي، وفي إنجاز هذا العمل.

إلى جميع طلبة قسم العلوم السياسية الذين كانوا يبعثون في نفسي ما جعلني أحقق هذا الإنجاز.

كريمة

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا:

إلى من لا يغلى عليهما غال ولا نفيس ومن لا بديل لهما في هذه الدنيا
إلى من أرضعتني قوة وأطعمتني صبرا وسقنتني من بحر الأخلاق... أمي الغالية
إلى من علمني أن الدنيا كفاح وتحدي، والحياة مبادئ وأخلاق.... أبي حفظه الله
إلى الشموع التي أهتدي بنورها في ظلمة الحياة، إلى اللآلئ التي زين بريقها حياتي
إخوتي رجال البيت: مراد وأحمد.
وأخواتي: شهرة، نورة، صورية، فوزية، حنان وأبنائها فاطمة الزهراء، وعبد الرءوف.
إلى من امتزجت آمالي بآمالهم، وأحلامي بأحلامهم...
إلى رفيقة دربي و صديقة قلبي وأختي ليليا.
إلى الذين علموني أن أنظر إلى الحياة بعيون باسمه.
إلى أعز صديقاتي: هيبه، لبنى، إخوتي وأبناء خالي: صبرينة عصام وهشام وابنته
الكتكوتة دعاء، وإلى جميع أحوالي وأعمامي
إلى أعز إخوتي وألطف زملائي: زهية، عبلة، محمد، مصطفى، حميد.....
وإلى كافة طلبة الماجستير علوم سياسية.
إلى كل من هم في القلب ونساهم قلمي، وجميع من يعرف كريمة حوا مد.

* كريمة *

ملخص

يدعو العلماء السياسيون العملية التي بها يكتسب الأفراد معتقداتهم ومواقفهم السياسية **تنشئة سياسية**.

والتنشئة السياسية مفهوم يتعلق بدراسة العملية التطورية التي يكتسب من خلالها الأطفال والمراهقين إدراكا، ومواقف، وسلوك سياسية.

أي العملية التي من خلالها يكتسب الفرد توجهات سياسية معينة. عملية التعلم التي بها يكتسب الناس معتقداتهم وقيمهم السياسية.

تضطلع بها مجموعة من المؤسسات أهمها: العائلة، المدرسة، الجامعة، وسائل الإعلام، الأصدقاء، المعلمون، الدين، البيئة الجغرافية... لكل منها تأثير بدرجة معينة على آراء الفرد السياسية.

وتعالج هذه الدراسة دور الجامعة كمؤسسة من مؤسسات التنشئة السياسية نظرا لأهمية هذه العملية في التأسيس لمواطنة وثقافة تتميز بمستوى مقنع من الوعي السياسي.

والسؤال الرئيسي الذي تنطلق منه هذه الدراسة يدور حول أداء الجامعة ومساهمتها في تشكيل الثقافة السياسية اللازمة لدى الطالب.

فرضت طبيعة الدراسة استعمال أكثر من منهج أو أداة لاكتشاف نظام مفتوح مثل نظام التعليم الجامعي الذي يتفاعل باستمرار مع بقية الأنظمة في المجتمع وخاصة منها النظام السياسي.

فلكي نغطي كل أبعاد الدراسة كان من الضروري الأخذ بفوائد وخصائص كل من المنهج التاريخي ومنهج المسح الاجتماعي بالعينة.

كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك علاقة بين الثقافة السياسية للطالب وما تقدمه له الجامعة، كما أثبتت أن المعرفة السياسية للطالب الجزائي ضعيفة بسبب قلة المعلومات التي تقدمها البرامج البيداغوجية، وقلة النشاطات التي تشكل القيم السياسية والمواقف التي يمكن أن تدعمها الممارسة الديمقراطية.

فالمعرفة السياسية أهملت بل يمكننا القول أن التنشئة السياسية في خطر والطالبة الجامعيون ليس لديهم ثقافة كافية تسمح بتشكيل أو تشكل وعي سياسي لديهم.

Abstract

Political scientists call the process by which individuals acquire their political beliefs and attitudes "political socialization."

Political socialization is a concept concerning the study of the developmental processes by which children and adolescents acquire political cognition, attitudes and behaviors.

The process through which an individual acquires particular political orientations; the learning process by which people acquire their political beliefs and values.

Institutions of Socialization are: Family, School, university, Media, Friends, Teachers, Religion, Geography, etc... Have all influence in one degree or another in individual's political opinions.

This study treats the role of university as institution of political socialization due to the importance of this process in establishing the competence of a citizenship

Culture characterized by a satisfactory level of consciousness, belongingness, positive ness and participation in favor of the development of the society

The main question posed in this study is the question about the performance of the university and its contribution to the formation of student's efficient political culture

The nature of the problem required the use of more than one method and tool. The structural functional approach was used to find out how an open system such as the education system interacts with the other system, especially the political one

In order to cover all the study's dimensions, it is also necessary to take advantages of the characteristics of both of the historical method and the social survey by sample.

The findings of the field study indicate that there is a link between political culture of the Algerian students and what they may have learnt in university. But their political knowledge is weak, due to the lack of political information in the course and the universities neglect of the activities that form the political values, skills and attitudes that can consolidate the democratic practice .

The political knowledge has been neglected in such a way that one can hardly declare that political socialization is in a serious danger and students have not sufficient culture that would allow to shape or form their political consciousness.

مقدمة

إن المستقري للتاريخ الحديث يلاحظ أن ما حققته الدول العظمى من القوة والإزدهار والهيمنة لم يكن نتيجة ثرواتها الطبيعية، ولا كثرة سكانها، وإنما كان بفضل إستغلالها لأعلى الثروات، أي إعتادها على التربية والتعليم لخلق ثروة بشرية تقود مسيرة التنمية. وما يؤكد أهمية التربية والتعليم في هذه الدول الكبرى هو أنها مازالت تستقطب العلماء من الدول التي لم تهتم بإمكانياتها البشرية، رغم أن الاعتماد على الثروة البشرية هو أكثر أهمية بالنسبة لها من مواردها الطبيعية. فهي بحاجة لبناء قاعدة علمية على أراضيها كبديل تحسبا لنفاذ خيراتها الطبيعية التي لم توصلها إلى التقدم المنشود.

وهذا لا يعني أن التربية هي أداة للتنمية البشرية فقط لأنها تربي الفرد، وتتولى تنمية عقله وقدراته الخاصة، واستعداداته، وميوله، وسمات شخصيته في المثابرة، والصبر، والكفاح، وتحمل المسؤولية، والتسامح، والعمل، والشعور بالإنتماء... أي أن التربية هي التي تصنع المواطن الصالح الذي هو أثنى، وأعلى ما يوجد في أي دولة، أو مجتمع. بل هي أيضا السبيل إلى تمكين الإنسان من استيعاب حضارة العصر المعقدة بما تتضمنه من تكنولوجيا متقدمة، وانفجارات معرفية هائلة في ثورة المعلومات. كما تزيد رسالة التربية أهمية في كون التعليم مطلبا شعبيا تتوق إليه كافة طبقات المجتمع، وتزداد الحاجة إليه باستمرار.

إن الجزائر كجزء من هذا العالم لم تكن في غنى عن هذه الحاجة. وما على الدولة إلا أن توفر ما يشبع تعطش الفرد للتعليم نظرا لما لهذا الأخير من وظائف؛ فزيادة على أنه مصعد إجتماعي يرتقيه أبناء الطبقات الكادحة للوصول إلى الطبقة الوسطى أو العليا، فهو كذلك بوابة التقدم، لذا يجب الإهتمام بقضية التعليم المستمر طوال الحياة إهداء بالأثر الإسلامي الخالد ﴿اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد﴾ وذلك لتجديد المعلومات باستمرار، وتمكين الفرد من مواكبة أحدث التطورات العلمية خاصة في ضوء الثورة الإعلامية ووسائل الاتصال السريع من قنوات فضائية وانترنت... الخ، كما يجب ترسيخ الإيمان في أذهان المسؤولين أن التربية والتعليم هما أقوى دعائم التنمية الشاملة، المتواصلة، والمستدامة -كضرورة حتمية- حتى نلحق بالركب الحضاري، ولا تزداد الهوة التي تفصل بيننا وبين الدول المتقدمة.

وفي ضوء تعرّض مجتمعاتنا العربية للتحديات العسكرية والتحرش بالقوة، وفي ضوء تحريض جماعات التطرف، والعنف، والتمرد، والعصيان، ورفض المجتمع والضجر... وما يشبه ذلك من التيارات السلبية يصبح التعليم قضية أمن قومي. فالسلام والأمن والتماسك الإجتماعي، والوحدة سبيل تحقيقها هو التعليم الجيد والتربية الصالحة والرشيده، والتربية الوطنية القومية التي تغذي مشاعر الإنتماء وتنميها على المستوى العائلي، والإجتماعي، والوطني، والعربي، والإسلامي في نفوس الشباب الذين يجري النظر إليهم على أنهم صانعو المستقبل. ومن أكبر دعائم الأمن القومي إرساء مبادئ الديمقراطية، وتوسيع قاعدتها والمشاركة فيها؛ وتربية الأفراد على فلسفة السلام، واتخاذها منهجا في الحياة، وتدريبهم على الممارسة الحقة والسوية للحرية والديمقراطية خاصة بعد أن أصبح تحقيق نتائج أي تغيير يحدث في أي مجتمع مرهون بما يصحبه من تغيير في قيم، وعادات، وسلوك أفراد ذلك المجتمع؛ هذا التغيير الأخير الذي لا سبيل إلى تحقيقه إلا عن طريق مؤسسات التربية والتعليم التي تكسب الأفراد سلوكا معيناً وتعده، وهي التي تشكل الشخصية الإنسانية التي تتفق مع القيم والاتجاهات الجديدة، وتتكيف معها من خلال بعض المواد التعليمية، وبعض التفاعلات الاجتماعية المستمرة التي تسود البيئة والمحيط الداخلي لها؛ وكذلك من خلال علاقتها بالمحيط الخارجي المشكل لمكونات البيئة الثقافية للمجتمع. كما أن المعلومات التي يتلقاها الطلاب، والنشاطات التي يمارسونها تشكل لديهم الخصائص السياسية، وتمكّنهم من اكتساب مواقف سلوكية وأنماط تفكير، ووعيا سياسيا على أساسه تطبع نظرهم للإنسان، والمجتمع، والحياة السياسية، والعالم، والوجود.

لذا لا يجب إغفال دور التعليم وعلى رأسه الجامعي في تكوين الثقافة السياسية، وتحقيق التنشئة اللازمة للأفراد ليتمكنوا من مواكبة التحول العالمي نحو الإنفتاح السياسي، وتطبيق أسسه، وتجسيد خياراته للوصول إلى الأهداف المرجوة خاصة في ظل التحديات والمطالب التي يفرضها المجتمع، وتغييره، ونموه السياسي.

فالتربية في عصرنا هذا أصبحت أمرا بالغ الأهمية بالنسبة لمسار الأمم وتقدمها؛ بل يجب أن تبدأ التنشئة الصالحة لأطفالنا في سنوات مبكرة من حياتهم حتى تأتي ثمارها المرجوة لأن سرعة الأحداث الجارية تتطلب مشاركة فعالة من الشباب في تشكيل وصنع المستقبل، وتوجيه مسار الأحداث عوض الوقوف عند التأثر بها.

من هذا المنطلق تعتبر التربية نظاما إجتماعيا قائما بذاته نظرا لما تسهم به من تنظيم للسلوكيات الفردية والجماعية وتحديد للعلاقات بين الفرد والجماعة وتوجيهها سواء من

حيث طريقة التفكير أو من حيث عمليات التفاعل الاجتماعية في الاتجاه الذي تقره الدولة والمجتمع لتحقيق الأهداف والمصالح الاجتماعية والسياسية والمحافظة عليها.

تعرف التربية Education: بأنها التنشئة، والتدريب الفكري والأخلاقي، وتطوير القوى الأخلاقية والعقلية وخاصة عن طريق التلقين المنظم سواء في الأسرة أو المدرسة. ولقد استخدم مصطلح التربية في قاموس التربية ليشير لجميع العمليات التي يتم بواسطتها تنمية قدرات الشخص واتجاهاته وأشكال سلوكه الأخرى، وتنمية القيم الإيجابية التي يؤكد عليها المجتمع الذي ينتمي إليه.

بناء على ذلك فإن التربية عملية إجتماعية تتضمن جميع أساليب وأشكال الإعداد الرسمية وغير الرسمية لشخصية الفرد، التي تعمل على نقل المعرفة المنظمة عبر الأجيال و تساهم في ضمان استمرارية الحياة الاجتماعية والسياسية بمقوماتها الحضارية والثقافية والعقائدية.

وعلى هذا الأساس احتلت علاقة علم الاجتماع بالتربية، ومن ثم بعلم الاجتماع التربوي وعلم السياسية مكانة مرموقة من قبل التربويين وعلماء الاجتماع والسياسة، خاصة بعد أن تطورت العلاقة بين هذه المتغيرات لتعد فرعاً من فروع علم الاجتماع وأصبحت تسمى بعلم الاجتماع التربوي، وعلم الاجتماع السياسي الذي بدأ يمثل بحد ذاته مجالاً للتخصص من قبل التربويين والاجتماعيين وعلماء السياسة على حد سواء.

كما ظهرت العديد من المؤلفات العلمية التي اهتمت بمعالجة قضايا علم الاجتماع التربوي والتربية والمجتمع وعلم الاجتماع السياسي والعلاقة القوية التي تربط بينها. و تم اللجوء إلى استخدام عمليات الفهم الاجتماعي في مجال الممارسات التربوية والسياسية، وتحليل الأنساق لمعرفة الكيفية التي بموجبها يمكن تحديث عملية التنشئة الوطنية. الأمر الذي دعم الاتجاه الاجتماعي والسياسي لفهم التربية وتطوير وتنمية مفاهيمها وطرقها وأساليبها التربوية لتوظيفها في سياسات التنمية الوطنية الشاملة.

فبينما يهتم علماء التربية بالتعليم الرسمي بأشكاله المختلفة، يهتم علم الاجتماع بدراسة كل صور التربية الرسمية وغير الرسمية، المخططة وغير المخططة، المقصودة وغير المقصودة. فمفهوم التربية بالنسبة لعلم الاجتماع مرادف لمفهوم عملية التنشئة الاجتماعية. وفي ذات الاتجاه ولذات الهدف يهتم علم الاجتماع السياسي بدراسة الظواهر السياسية من حيث أنها ظواهر إجتماعية من نسق متميز ضمن علاقاتها مع البنية الاجتماعية الكلية. فعلم السياسية يهتم بالوقائع السياسية لنفسها ويحاول عزلها عن القاعدة الاجتماعية التي

انبنت ضمنها، فيما يحرص علم الإجتماع السياسي على عدم الفصل بين الظاهرتين ودراستهما بدقة وعمق وعن كثب وهما في حركية وتفاعل متبادل.

فالعلمية السياسية بذاتها -على الرغم من أهميتها ومن كونها أمر مهم وضروري كمرحلة أولى من مراحل التنمية- أثبتت بأنها قاصرة عن تقديم تفسيرات واضحة ومقنعة للمشاكل والمخاطر والسلبيات التي تمخضت عن عملية التطوير والتحديث الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لغالبية دول ومجتمعات العالم الثالث، وذلك نظرا لأن التغيرات التي ظهرت عن تلك العمليات لم يتم التعامل أو التفاعل معها بألية سياسية إجتماعية جديدة.

ولهذا ظهرت الحاجة لدراسة عملية التنشئة بجانبها الاجتماعي والسياسي بطرق ووسائل علمية حديثة الأمر الذي استدعى بالضبط بروز دور علم الإجتماع السياسي. فالتنشئة الصحيحة تسهم في تحقيق الأمن والاستقرار الوطني، والأخير يسهم في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة بمختلف مكوناتها السياسية والاجتماعية والإقتصادية.

ويتفق معظم علماء الإجتماع السياسي على أنّ ما يسمى بالحقل السياسي ليس إلا تقسيما ذهنيا عشوائيا في المجتمع الكلي، ليس له وجود واقعي؛ فالحدود غائبة بين ما هو سياسي وما هو إقتصادي وما هو إجتماعي. والهدف من هذا التقسيم هو تحديد موضوع دراسة هذا الفرع من علم الإجتماع. كما أنه لا يوجد تعريف للسياسة معتمد من الجميع. وحقيقة الأمر فإن هناك اهتماما - من وجهة النظر الإجتماعية - بدراسة تأثير التغير الإجتماعي على التنظيم السياسي، والعكس أيضا صحيح. فإطلاق سياسات الإصلاح السياسي والإداري والتعديل والتطوير الوطني للأنظمة التربوية والتعليمية وفتح مجالات أوسع للحركة الإجتماعية، واتساع دائرة الحرية الفردية والجماعية، وكذا توسيع دائرة المشاركة السياسية من شأنها إحداث تغيرات إجتماعية جوهرية في البنية الإجتماعية وفي كافة العلاقات الإجتماعية.

وبنفس المنطق فإن التنشئة السياسية تساهم بدورها - وفقا لأهداف الدولة وتوجهاتها السياسية والعقائدية- في غرس المعتقدات والقيم والمفاهيم الإجتماعية والسياسية في عقول الأفراد منذ بداية حياتهم، وهي بذلك تساهم في نجاح عملية التنشئة الوطنية للمجتمع.

لذا نجد الدول المتقدمة قد أدركت منذ زمن طويل أهمية التنشئة السياسية في غرس الإنتماء والولاء في نفوس أبنائها وفي الحفاظ علي هويتها بصنع أجيال تفهم السياسة وتتعاطاها...ومن المهم للدول النامية التي تبحث لها عن دور في المستقبل أن تعي تلك الأهمية المتنامية للتنشئة السياسية ودورها في مجابهة التحديات التي تواجهها من تيار

العولمة ومحاولاته الدعوية لتذويب هويتها السياسية وولاء أبنائها وانتمائهم للإبقاء علي تبعيتها للدول الكبرى لتفرض هيمنتها وسيطرتها عليها!..

وتعد المؤسسات التعليمية بما فيها الجامعة أداة للتنشئة الإجتماعية عامة والسياسية خاصة، ولا يقل دورها في ذلك إن لم يزد عن دور الأدوات الأخرى، وهذا يعني أن الجامعة مسؤولة عن تعليم الشباب الجامعي أنماطاً سلوكية جديدة تختلف في الأغلب عن تلك التي يمتثلها في محيط أسرته، بالإضافة إلى تكيّفه للأدوار المهنية والإجتماعية التي فرضها ويفرضها التغيير الإجتماعي الواسع الطارىء، ودمجه في النظام الإجتماعي الجديد، ولتحقيق تضامنه معه من خلال الإرتباط به عقلياً وعاطفياً.

أهمية الموضوع:

التنشئة السياسية هي عملية مستمرة لتلقين القيم السياسية للأفراد، وتبني الإتجاهات الإجتماعات تجاه السلطة والنظام السياسي منذ الطفولة وحتى الشيخوخة بهدف تأهيلهم كي يلعبوا أدواراً متعددة في الحياة، أي أنها عملية تهدف إلى نقل الثقافة السياسية داخل المجتمع من جيل إلى جيل، وتساهم في تكوين الثقافة السياسية أو تغييرها من خلال اكتساب المرء لهوية شخصية تسمح له بالتعبير عن ذاته وقضاء مطالبه وفقاً لما يراه صواباً. هي عملية لازمة لخلق شعور عام قوي بالهوية الثقافية والتوحد مع الجماعة القومية عبر الانتماء والولاء والمواطنة.

ولا جدل في أن الجامعة قد أصبحت، في المجتمع الحديث والمعاصر، من أهم وأخطر المؤسسات الإجتماعية، نظراً لما تقوم به من مهام تربوية وعلمية وسياسية وإقتصادية متعددة... يتمثل بعضها في تكوين وتأهيل العنصر/ الرأسمال البشري علمياً ومهنياً وفكرياً وسياسياً، مزودةً بذلك مختلف القطاعات الإنتاجية والمجالات المتعددة في المجتمع بما تحتاجه من قوى بشرية مؤهلة للإسهام في مشاريع التنمية الإجتماعية الشاملة، ومجسدة لمجموعة من القيم تشكل الأساس الذي تقوم عليه المجتمعات الحديثة.

الجامعة جزء من المجتمع الحديث، ولا يمكن تصور قيامها بتنظيمها الإجتماعي-النظامي- في مجتمع لا ينسجم بالعقلانية والتجدد، وبالتالي من المفروض أن تسهم الجامعة من خلال عمليات التنشئة والتعليم التي توفرها لطلبتها بدور أساسي في بناء الشخصية الحديثة، خاصة أن المرحلة الجامعية تشكل منعطفاً مؤثراً في صياغة الشخصية المستقبلية للطلاب، وهذا راجع لطبيعة المجال المتحرك فيه أي الفضاء الجامعي الذي يعد محضناً لكل طاقات المجتمع المتمثلة في الشباب، بل القوة المنقذة لأي مشروع يهدف للتغيير؛ فكل

الحركات التغييرية تقريبا تصب في بحر الجامعة العميق لتمتزج كل الأطروحات الايديولوجية والفكرية بالسجلات النضالية، ويشكل الكل قاطرة حقيقية لتنمية المجتمع والأمة تستمر باستمرار وجود الجامعة.

ولكي يتحقق هذا الهدف ينبغي العمل على تكثيف البحث العلمي في مجال الشباب الجامعي لاستكشاف مشكلاته ومعرفة احتياجاته واتجاهاته، ولهذا الهدف جاء موضوع بحثنا هذا الذي تتبع أهميته انطلاقا من جملة نتائج التغييرات المحلية والعالمية التي تعاشها الجزائر ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1- على المستوى العالمي:

- التحركات الخارجية والأوضاع التاريخية التي تحيط بالجزائر، ودورها على الصعيد العربي والإفريقي والمتوسطي، وحتى العالمي.

- التحولات السريعة إقتصاديا وسياسيا، والانتشار المتواصل للصراعات والخلافات العرقية من جهة، والانفجار المعرفي الناتج عن تطور هائل في مجال التكنولوجيا والاتصال من جهة أخرى. الأمر الذي يتطلب من إنسان اليوم الاستعداد لمواجهة الغد، والعمل من أجل تحقيق التكيف.

- كما أنّ التكتلات والقوى الإقليمية المتعددة، والمشكلة لما يعرف بالنظام العالمي الجديد قد عرفت تغييرات جذرية، ولم يعد الصراع بينها صراعا عسكريا مسلحا، بل أصبح صراعا حضاريا أساسه الثروة البشرية، وسلاحه الغزو الثقافي لطمس هوية الشعوب، وفرض السيطرة الفكرية والاجتماعية عليها. مما يفرض علينا إعادة النظر في أسس التربية والتعليم، وجعلها مستعدة لاستقبال تطورات المرحلة القادمة التي بدأت تتلاحق من أجل تهيئة أبنائنا للحياة المستقبلية، وحمايتهم من المخاطر القادمة.

- التطورات الخطيرة التي تشهدها منطقة العالم العربي: الإحتلال الأجنبي، والحروب الأهلية، والصراعات الداخلية، والضغوطات الخارجية السياسية، وإقتصادية، وأنظمة سياسية متفاوتة من حيث ما تسمح به من فرص التعبير، وممارسة المواطنة... وما لذلك من تأثير على البنى الاجتماعية، والذاكرة الجماعية، وزعزعة لمنظومة القيم العربية.

2- على المستوى المحلي:

- التناقضات التي تعيشها الجزائر في إطار التحول الديمقراطي بين الضرورات والمعوقات، فمن جهة نجد الدعوة للمزيد من المشاركة السياسية في إدارة الدولة والمجتمع، وإتاحة مساحة أوسع وأرحب لكي تترسخ قواعد التنظيمات المدنية غير الحكومية في البنية الديمقراطية وتفاعلاتها المجتمعية، وتعالى نداء حقوق الإنسان.

ومن جهة أخرى نجد جيلا من الشباب غير مكترث للقضايا الوطنية، وغير مدرك لأهمية المشاركة في بناء وتنمية وطنه، ولهذا تعتبر التنشئة السياسية السليمة أحد أساليب ترسيخ قيم الديمقراطية والحريات السياسية وحقوق الإنسان والمجتمع ومؤسسات الدولة. وهنا تتأكد أهمية مؤسسات التعليم -على رأسها الجامعة- ودورها الوظيفي التربوي بالنسبة للمجتمع. فهي كنظام أكاديمي تسهم في دعم المجتمع وتأكيد مقوماته وقيمه لدى أعضائه. بالإضافة إلى ما تسهم به لإكساب أعضائه الخبرات والمهارات التي تمكنهم من شغل أدوارهم في المجتمع؛ إضافة لكون التربية وسيلة رئيسية هامة من وسائل عمليات التنشئة الإجتماعية والسياسية في المجتمع نظرا لفاعليتها المباشرة في إعداد وتكوين شخصية الفرد، وتدعيم قدراته بتزويده بالعادات والتقاليد والمفاهيم والقيم الحضارية والثقافية وعوامل التكامل الإجتماعي والوظيفي.

أما الفائدة العلمية لبحوث التنشئة السياسية المعاصرة فنكمن في كونها تتناول مواضيع حديثة من حيث القضايا التي تثريها وتثريها، ومن حيث المناهج التي تستخدمها. إذ تربط بين ميادين علم الإجتماع والسياسة وعلم النفس، كما تقوم بتشخيص الأوضاع ومعرفة اتجاهات الرأي العام تجاه الظاهرة السياسية في إطار سياق إجتماعي معين أي أنها تهتم بدراسة تأثير التغيير الاجتماعي على التنظيم السياسي.

كما تتبع أهمية موضوع البحث إنطلاقا من كونه محاولة جادة لتحليل مضمون المادة التعليمية في المقاييس والمقررات السنوية لكل من السنة الأولى والثانية -جذع مشترك علوم سياسية- كسنتين تأسيسيتين لهذا الفرع، والكشف عما تحمله من ثقافة سياسية مقارنة بما تتضمنه الجامعة من أهداف معلنة تتعلق بالتنشئة وتربية المواطن؛ وفي ضوء الأهداف العامة للتربية والتعليم في الجزائر. كما أن موضوع البحث يمس فئة عمرية تمثل الشباب الذين يشكلون نسبة تقارب بل تزيد عن 70% من سكان الجزائر.

ميررات اختيار الموضوع:

منذ الاستقلال والجزائر تعمل على تحقيق تطور اقتصادي واجتماعي -كغيرها من دول العالم الثالث- وهي اليوم تسعى لتطوير نظامها السياسي وجعله يصنف ضمن الأنظمة السياسية الديمقراطية في العالم. ومع إيماننا بأن السبيل الأمثل لتحقيق ذلك المسعى هو البحث لمعرفة الطرق والوسائل التي أدت ببعض الأنظمة السياسية إلى تحقيق أكبر قدر من الديمقراطية مما جعلها تكاد تكون مثالية - على الأقل بالنسبة لدول العالم الثالث-، كما يجب الكشف عن الأسباب التي ساعدت على استقرارها وبقائها فيما لم

تتمكن القاعدة التنموية المتبادلة التي حدثت في معظم دول العالم الثالث من تحقيق جميع مكوناتها في معظم عمليات التنمية والتطوير والتحديث التي طبقتها غالبية تلك الدول، سواء كان ذلك بسبب المرحلة المتأخرة زمنيا في عمليات التنمية والتطور الوطنية، أو بفعل ضغوط وتأثير القوى الخارجية السلبية على سياسات وعمليات التنمية بهذه الدول، أو بسبب وجود عوائق وعقبات حضارية وثقافية وعقائدية داخلية، وأخيرا بفعل وجود تناقضات جوهرية بين المفاهيم السياسية والعقائدية من جهة، ومن الجهة الأخرى لبروز خلل في السلوكيات الاجتماعية والاقتصادية التي نتجت عن عملية التحول الاجتماعي المفاجيء والسريع.

ومن أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار أصبح الاهتمام بمعالجة القضايا والمشاكل والمسائل الاجتماعية السلبية يتصدر الأولويات العلمية، وكذلك السياسية على مستوى صنّاع القرار السياسي. ولذلك غدت مهام إعادة صياغة المفاهيم والمعتقدات والقيم التربوية والتعليمية والسياسية الوطنية لتواكب متطلبات العصر واحتياجاته، ولمواجهة تحدياته ومخاطره مهمة مشتركة تضطلع بمسؤولياتها جميع العلوم الاجتماعية. الهدف بالطبع معالجة كافة الجوانب الاجتماعية والتربوية والتعليمية السلبية، وتجديد علاقاتها الوظيفية بالثقافة الاجتماعية السائدة وكذلك بالثقافة السياسية الوطنية، لتفعيل تأثيرها على عملية التنشئة الاجتماعية.

وإنه لمن السهل على المهتم بمثل هذا الأمر أن يلاحظ أن الدول التي نجحت في تحقيق الديمقراطية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد أساليب خاصة في تعليم أبنائها، وتربيتهم سياسيا منذ سن مبكرة بل حتى بداية الوعي السياسي لديهم لجعلهم يتقبلون النظام السياسي القائم بأوطانهم ويتفاعلون معه، ويشركون في استقراره.

- هذا الأمر الذي أثار الفضول لمعرفة كيفية تحقيق أهداف تربوية ذات طابع سياسي من خلال النظام التعليمي، وما إذا كانت الجامعة الجزائرية بجميع مكوناتها، وبما تحمله من تناقضات قادرة على تنشئة مواطن صالح واع بضرورة المشاركة في بناء دولته وأمته.

وجاء هذا العمل المتواضع على أمل أن يفيد أهل الاختصاص من الباحثين، والأساتذة والمسؤولين، والقائمين على ترجمة وتخطيط وتوجيه التعليم في الجزائر، وكل الطلبة، والمهتمين بالموضوع. وكمحاوله لإثراء هذا النوع من المواضيع الذي يعدّ الاهتمام بها قليلا جدا بالمقارنة مع مواضيع أخرى في مجال العلوم السياسية.

إشكالية الدراسة:

يفرز المجتمع كما هو معلوم تناقضات وإشكالات تحتاج إلى استيعاب واحتواء لأجل ضمان إنتاج ذلك المجتمع لوسائل نموه وتطوره، من هذا المنطلق لعبت الدراسات الإجتماعية دوراً محورياً في عمليات التنمية والمسار البنائي والحضاري للمجتمعات الأوربية. فهي أداة تنظير وبناء وتطوير وتكييف، فما يعرف مثلاً عن السياسة في دولة كالولايات المتحدة الأمريكية أنها سياسة تصنعها مخابر الدراسات والأبحاث، فهي سياسة تدور في فلك الأفكار وليس الأشخاص كما هو الحال في العالم الثالث، فالسلوك الإجتماعي والإقتصادي والسياسي لدى الغرب سلوك منطلقاته علمية وتؤطره دوائر علمية وأكاديمية. لذلك جاء هذا البحث لمعالجة الإشكالية التالية:

هل الجامعة الجزائرية بجميع مكوناتها قادرة على تنشئة مواطن صالح واع بضرورة المشاركة في بناء دولته وأمته، والمساهمة في التنمية السياسية؟
بمعنى:

هل تلعب الجامعات عندنا نفس الدور الذي لعبته ولا تزال مثيلاتها في الدول الغربية كقناة من قنوات التنشئة السياسية؟
وهل هي لبنة في طريق البناء والتنمية أو معول هدم يكرس التبعية المعرفية للغرب؟

فروض الدراسة:

- وللإجابة عن الإشكالية السابقة وُضعت بعض الفرضيات.
- ما تقدمه الجامعات الجزائرية هو انعكاس لما يعيشه المجتمع سياسياً واقتصادياً وثقافياً.
- يكون التكوين السياسي ضعيفاً كلما غاب الانسجام والتفاعل بين البيئة التعليمية ومضامين المواد التعليمية.
- يشكل غياب أو ضعف التنشئة السياسية عائقاً أمام نجاح التحول الديمقراطي والتنمية السياسية.

مناهج البحث:

كان لا بد من العودة إلى التاريخ للتطرق للأصول التاريخية والفلسفية لعملية التنشئة السياسية، ولتبيان العلاقة بين الجامعة الجزائرية وعملية التنشئة السياسية، ولعرض

ملاح هذه الأخيرة منذ فترة الاحتلال الفرنسي حتى فترة الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية. كما فرضت الدراسة الإستعانة بمنهج المسح الاجتماعي الذي يقوم على تقرير وتحليل الوضع الراهن للظاهرة موضوع البحث، وتفسيره بهدف الوصول إلى بيانات يمكن تصنيفها ومعالجتها وتعميمها، والاستفادة منها والإفادة بها. لذا تم استخدام تقنية الاستبيان لجمع المعلومات عن طريق إستمارة تتضمن مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالموضوع، إضافة إلى أداة تحليل المضمون لجمع وتحليل المعلومات الخاصة ببعض المقررات السنوية، وتحديد مدى تضمنها لقيم ثقافية اجتماعية وسياسية، وهل تسهم فعلا في تحقيق أهداف التنشئة السياسية، أم أنها لا تعكس واقع الحياة السياسية للمجتمع.

وقد تم اختيار المقررات السنوية لكل من السنة الأولى والثانية -جذع مشترك- علوم سياسية كموضوع للتحليل. كما حاولتُ توظيف ما حصلت عليه من نتائج عن تحليل المضمون لتدعيم عملية التفسير والتحليل للبيانات المجمعة والمرتبطة في جداول إحصائية تبعا لأسئلة الاستبيان؛ وهو الأداة الأخرى التي تستخدم للتعرف على جوانب العملية التعليمية، ومدى توافق ما تتضمنه المقررات من ثقافة سياسية واجتماعية مع ما يقدمه المجتمع من معارف وحقائق، وما هو مرسخ في أذهان الطلبة من قيم سياسية، أو اجتماعية ذات دلالة سياسية.

خطة البحث:

قد تم تقسيم البحث حسب الخطة التالية:

- الفصل الأول: يحدد الإطار النظري للموضوع، حيث تناول الأسس النظرية لعملية التنشئة السياسية من تعريف، وتطور، وأهمية، ومؤسسات أو قنوات.

- الفصل الثاني: من خلاله يتم التعرف على الجامعة كمنظومة اجتماعية من خلال تسليط الضوء على نشأتها وتطورها التاريخي حتى صارت جزءا من المجتمع توكل إليه بعض الوظائف، والتعرف على كيفية وأهمية تمتعها بنوع من التنظيم والهيكلية حتى تتمكن من القيام بوظائفها على أكمل وجه. كما ينبهنا هذا الفصل إلى حقيقة أن وظائف الجامعة لا تقتصر على إعداد البحوث العلمية بل تتعداها لنشر الثقافة في الأوساط العامة للمجتمع.

- الفصل الثالث: يمكننا من التعرف عن واقع العلاقة القائمة بين مؤسسات التعليم الجزائرية وعملية التنشئة السياسية كقناة من قنواتها. مع إشارة بالتحليل إلى أوضاع المجتمع الجزائري عبر مختلف مراحل تطوره التاريخي. وتحليل البنية المعرفية للنظام

السياسي وإبراز ما طرأ عليها من تغيرات تخص فلسفته، وتوجهاته في كل مرحلة؛ وانعكاس هذه الأخيرة على السياسة التعليمية عامة والتعليم العالي خاصة.

- أما الفصل الرابع: فقد تناول معطيات الدراسة الميدانية ونتائجها، وقد خصص الجزء الأول منه لتحديد مجالات الدراسة. والجزء الثاني خصص لمعالجة الأدوات والإجراءات المنهجية التي اعتمدت عليها الدراسة الميدانية، فيما خصص الجزء الثالث لمعالجة التنشئة السياسية في ضوء تحليل المادة التعليمية من خلال المقاييس والمقررات السنوية لكل من السنة الأولى والثانية - جذع مشترك - علوم سياسية. أما الجزء الرابع فتضمن عرض نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها، وتم إجراء هذه الدراسة مع نهاية الموسم الجامعي 2006-2007 بقسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، ولاية باتنة، ويقتصر التطبيق الميداني على طلبة السنة الأولى والثانية علوم سياسية كسنتين تأسيسيتين لهذا الفرع، ولأهمية المرحلة العمرية التي يمر بها الطلبة. وقد شملت الدراسة الذكور والإناث على حد سواء لتبين أثر الجنس على التنشئة السياسية في جامعات الجزائر.

مصطلحات الدراسة:

التنشئة السياسية: التنشئة السياسية هي تلك العملية التي تسعى كافة مؤسسات المجتمع من خلالها إلى إكساب الفرد القيم والمعايير والتوجهات السياسية اللازمة والضرورية لتحقيق التكيف مع أهداف المجتمع، أي هي العملية التي تؤدي بالفرد إلى اكتساب ذات سياسية وتحقيق نضج سياسي علما أن الذات السياسية تشمل كل التوجهات التالية:

- أحاسيس قومية ووطنية أو ولاء قبلي.
 - إنتماء لأحزاب سياسية معينة أو جماعات اجتماعية وسياسية معينة.
 - تبني مواقف أيديولوجية معينة.
 - اتجاهات وتقييمات لقضايا وشخصيات وأحداث سياسية معينة.
 - معارف حول البنى والإجراءات السياسية.
 - الانطباعات الذاتية حول حقوق ومسؤوليات وأوضاع الفرد في البيئة السياسية.
- فالتنشئة السياسية إذن هي عملية يتم بمقتضاها تأهيل الفرد ليصبح قادرا على التفاعل الإيجابي ضمن النسق السياسي من خلال أداء وظائف، والقيام بأدوار في المجتمع بصورة فعالة.

وهي عملية مستمرة طوال حياة الفرد، وتساهم بها عدة مؤسسات بنسب متباينة.
الوعي السياسي: يعتبر الوعي السياسي كمؤشر لفاعلية التنشئة السياسية التي يتعرض لها الفرد عبر المؤسسات المختلفة ونعني به إدراك الشباب للواقع السياسي والاجتماعي والتاريخي لمجتمعهم، ولدورهم في العملية السياسية وأهمية المشاركة الفعلية فيها.
فالوعي السياسي إذن يتبلور من خلال مدى فهم الأفراد للواقع السياسي والاجتماعي والتاريخي لمجتمعاتهم، وقدرتهم عن التصور الكلي للواقع الذي يحيط بهم والذين هم جزء منه؛ مما يساعدهم على بلورة اتجاهات سياسية، ويدفعهم للمشاركة في الحياة السياسية.
وتعد المعلومات التي يكتسبها الفرد من خلال البرامج والمقررات التعليمية ذات أهمية في إنماء فهم وإدراك الفرد لبيئته، وواقعه، وماضيه بصورة فعالة. كما تنمي لديه مشاعر الانتماء والولاء للوطن والمحافضة على التراث والتمسك بالقيم الإيجابية. هذا إلى جانب ما يكتسبه الفرد من التجارب والخبرات التي يعايشها يوميا في المحيط الذي يعيش فيه والتي قد تساهم بشكل أو بآخر في تشكيل الوعي السياسي لديه.

التعليم العالي: مرحلة التعليم العالي هي آخر المراحل التعليمية وأرقاها درجة، غالبا ما تنفرد به مجموعة من الطلاب المتميزين بالذكاء والفتنة، والمالكين لمواهب وقدرات تتماشى والوظائف الأساسية الخاصة بالتعليم العالي والمتمثلة في:

- نشر العلم
- ترقية العلم
- تعليم المهن الرفيعة

1- **نشر العلم:** يهدف التعليم العالي إلى نشر العلم الراقي بين فئات الطلبة الذين يمثلون الصفوة الممتازة في أي مجتمع بل هم نوابغ الأمة وعباقرتها ولا بد من إعدادهم لخدمتها ليس في ميادين المهن الراقية كالطب والهندسة والعلوم.. فقط لكن الأهم هو إعداد الشباب لميدان الوطنية بوجه عام.

فالهدف الأسمى للتعليم العالي هو إعداد قادة الأمة المستقبلين في مختلف مجالات الحياة، والقادرين على إدارة شؤون البلاد، والسير بها قدما. لكن إعداد الطالب للقيادة في أي مجتمع يركز على دعامتين:

- التنقيف العام.
- التنقيف المهني.

فقبل الإهتمام بإعداد الطالب لمهنة معينة لا بد أولا من العمل على تنوير عقول الطلاب، وتهذيب نفوسهم ليدركوا الأسس التي يركز عليها المجتمع وحضارته،

ويتحرروا من قيود الأوهام والأفكار والعصبية الضيقة. وذلك بنشر ثقافة عامة في
أوساط التعليم العالي دون استثناء تركز على النقاط الخمس التالية:
- شعور الطالب بالمسؤولية تجاه الرقي الاجتماعي لأمتة.
- وعيه بأن تحقيق هذا الرقي مرهون باكتساب قدر من العلم
والخبرة.

- تزويده بفكر ثاقب ورأي صائب.
- امتلاكه لقوة المبادرة بما يقيه شر الخمول واللامبالاة.
- إيمانه وقدرته على العمل بما يعلم أي أن يكون قادرا على الجمع
بين النظرية والتطبيق الواقعي لها.

فالثقافة العامة التي ينبغي أن يتزود بها طالب التعليم العالي لا يمكن أن تقتصر عما هو
نظري فقط. أما التثقيف المهني فهو ذلك الجزء من الثقافة التي يكتسبها الطالب فتؤهله
للتخصص في مجال من مجالات المعرفة وتعدده لمهنة من المهن، ولهذا تختلف المهن
والتخصصات باختلاف الثقافة المهنية .

2- **ترقية العلم:** إلى جانب نشر العلم يهتم التعليم العالي بترقية هذا العلم والنهوض به
عن طريق البحوث والدراسات العلمية التي يجريها الأساتذة وطلبة الدراسات العليا في
مختلف الحقول بغية المساهمة في تعزيز التراث الثقافي للأمة، والحضارة الإنسانية بصفة
عامة.

وتقع مسؤولية ترقية العلم على عاتق الأستاذ الجامعي الذي عليه الجمع بين رسالتين أو
القيام بوظيفتين تتمثلان في تدريس الطلبة في مختلف مراحل التعليم الجامعي، والبحث
الدائم والتأليف.

3- **تعليم المهن الرفيعة:** نخبة من شباب وشابات الأمة المتخرجين من الجامعات قد
يصبحون قادة وإطارات عليا في البلاد أو يشغلون مراكز ذات مسؤولية قيادية علميا
وثقافيا واجتماعيا وسياسيا وتكنولوجيا وهذا بفضل الشهادات الجامعية المتحصلين عليها
والمعارف والخبرات التي اكتسبوها من الوسط الجامعي.

الجامعة: الجامعة مؤسسة اجتماعية تمثل آخر مراحل النظام التعليمي، تكون الشباب
علميا وثقافيا وفكريا ووجدانيا، كما تمد المجتمع بالإطارات القادرة على شغل أرقى
المناصب الفنية والمهنية والاقتصادية والسياسية والإدارية والثقافية والفكرية.

تعد الجامعة بحق مركز فكر وتنوير وإشعاع وتطوير بما تقدمه من علم وفكر متطور مبدع يقود المجتمع، ويعمل على نمو الوطن وتنمية الإنسان المفكر، الواعي، الحر، المسؤول.

ومما يزيد من أهمية التعليم العالي أو الجامعي هو أنه يتناول تشريحة خطيرة من شرائح التعليم الإجتماعي ألا وهي الشباب.

الشباب: هناك اختلاف واسع في تحديد المساحة الزمنية لمرحلة الشباب، فبعضهم يقصرها على المرحلة الممتدة ما بين نهاية المراهقة ونهاية الدراسة الجامعية، أي ما بين 17 - 24 سنة وسطياً، وهناك من يوسع إطارها. و بصفة إجمالية إنها الفترة الواقعة بين نهاية المراهقة وبلوغ مرحلة النضج.

من السمات البارزة في هذه المرحلة الإفتقار إلى التوازن والاستقرار، إذ تنطبع بشكل من أشكال الاضطراب والتذبذب، الأمر الذي يجعل من الشباب الفئة الأكثر عرضة للصراعات والإحباطات، وأسباب ذلك عديدة، لعلها من جهة كون مرحلة الشباب الميدان الحيوي الذي تتصارع فيه وعليه جميع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع، ومن جهة أخرى بحكم ما يعترئها من متغيرات ورغبات فيزيولوجية، إذ تبرز خلالها رغبات الشباب الجنسية المشحونة بالتوترات الداخلية التي تختلف حدتها بحسب نظام القيم السائدة في المجتمع وطبيعة الممنوعات والمسموحات .

السمة البارزة الأخرى، والمرتبطة بالضرورة بالسمة السابقة، هي البحث عن الطمأنينة النفسية، فالحاجة إلى خفض التوتر النفسي، وتحديد الهوية والانتماء، وتأكيد الذات، والرغبة في الاستقلال ودعم الشعور بالفاعلية والأهمية، عوامل ضاغطة بقوة خلال هذه المرحلة، الأمر الذي يدفع الشباب للبحث عن الموقع والدور الملائمين، والانخراط في مشاريع متنوعة لتحقيق هذه الحاجات .

العلوم السياسية: السياسة هي الإجراءات والطرق التي تؤدي إلى اتخاذ قرارات من أجل المجموعات والمجتمعات البشرية. و مع أن هذه الكلمة ترتبط بسياسات الدول و أمور الحكومات فإن كلمة سياسة يمكن أن تستخدم أيضا للدلالة على تسيير أمور أي جماعة وقيادتها، ومعرفة كيفية التوفيق بين التوجهات الإنسانية المختلفة و التفاعلات بين أفراد المجتمع الواحد، بما في ذلك التجمعات الدينية والأكاديميات والمنظمات.

الدراسات السابقة:

تعود بداية الإهتمام بالبحث في مجال التنشئة السياسية وتبلوره في الوطن العربي، الى السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، حيث اعتمدت بعض البحوث على الدراسات الميدانية (مقابلات - استبيان) واعتمد البعض الآخر منها على تحليل مضمون المقررات المقدمة للفئات التي تشكل مجال الدراسة، كما يجمع القليل منها بين أكثر من أسلوب.

أما في الجزائر فقد بدأ الإلتفات إلى مثل هذا النوع من البحوث مع بداية التسعينيات أي بعد إعلان الإفتتاح السياسي، والتعددية الحزبية وكان الهدف من البحث في هذا المجال هو الكشف عن مدى وعي المجتمع الجزائري وخاصة منه المسؤولين بأهمية هذه العملية في النظام السياسي وتحقيق استقراره، ومدى انعكاس ذلك على ما يقدم للمتعلمين من مقررات، وما يسود الأوساط التعليمية من قيم.

ولكن الدراسات التي اهتمت بالتنشئة السياسية للطفل كانت أكثر من تلك التي اهتمت بالتنشئة السياسية للشباب، والشباب الجامعي بصفة خاصة.

ولهذا سأكتفي بذكر الدراستين اللتين تمكنت من الإطلاع عليهما.

- التنشئة السياسية بين المدرسة والبيئة الثقافية:⁽¹⁾ وهي دراسة من المنظور السوسيولوجي استهدفت التعرف على طبيعة العملية الرسمية للتنشئة السياسية ومدى تأثيرها في سلوك الناشئة، أي محاولة تحديد دور التنشئة السياسية للنظام السياسي الجزائري عبر المؤسسة التربوية وبعض المؤسسات الاجتماعية كالمؤسسة الإعلامية والمسارح والمساجد وقاعات السينما باعتبار أن كل هذه المؤسسات تؤثر في تكوين الثقافة السياسية، ومنه انصبت مشكلة الباحث في جانب منها على دور التعليم في التنشئة السياسية.

وقد تحددت إشكالية الدراسة في أسئلة تتمحور حول دور عامل التنشئة السياسية في المدرسة وفي البيئة الثقافية المحيطة بها، وللإجابة عليها لجأ الباحث إلى اختبار الفروض التي صاغها على النحو التالي:

- تؤدي برامج التنشئة السياسية الرسمية دور التبرير لشكل وطبيعة النظام السياسي قصد تكوين أو تغيير السياسة للطلاب بالتوافق مع أهداف وغايات النظام.

- إن مجالات البيئة الثقافية بثقلها التاريخي وتأثيراتها الفكرية والسلوكية تشكل ضغطا معاكسا لمسار المدرسة في توجيه الطلاب توجيهها مغايرا لما تحمله برامج التنشئة السياسية فيها من قيم ودلالات ومواقف.

(1) سعيد عبادي، "التنشئة السياسية بين المدرسة والبيئة الثقافية: دراسة سوسيولوجية في التفكير السياسي لطلاب الأقسام النهائية في الجزائر"، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1996.

- إن طبيعة السياق الاجتماعي والثقافي لا توفر للجنسين من الطلاب نفس أطر الحكم والتفكير في تحديد الموقف الشخصي من أبعاد التغيير السياسي الحاصل في الجزائر.
ولاختبار الفروض اعتمد الباحث إتباع المنهج الإحصائي التحليلي مستخدماً أداة تحليل المحتوى لمقرر "التربية السياسية" لطلاب القسم الثانوي النهائي، كما اعتمد على الدراسة الميدانية مستخدماً أداة الإستبيان وتطبيقها على عينة اختبرت بطريقة عشوائية بسيطة شملت 210 فرداً (99 طالب، 111 طالبة) من منطقة الجزائر العاصمة، كما استعان بالمقابلة كأداة مساعدة.

وقد أسفرت الدراسة على النتائج التالية:

- التجاوب بين تأثير المدرسة السياسي لدى الطلاب وموقف الوالدين (الأسرة) يساعد على تمتين التسبب الفكري السياسي.
- البرنامج الدراسي لا يساعد في عملية التكوين الثقافي السياسي، والبيئة الثقافية بترهلها لا تسد هذا الفراغ الفكري.
- المادة التعليمية لا تساعد على ربط الطلاب بالتكيف مع المرحلة السياسية الجديدة.
- لا توجد علاقة مترابطة بين محتوى المادة التعليمية وطبيعة الأوضاع السياسية.
- وجود حالة اغتراب فكري يعبر عن أزمة هوية ثقافية في المجتمع.
- تأكيد دور مكونات البيئة الثقافية من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة في إكتساب ثقافة سياسية للطلاب، مع ملاحظة تفاوت في درجات تأثير هذه العوامل على الطلاب.

- دور المدرسة في التنشئة السياسية لتلاميذ الطور الثالث من التعليم الأساسي:⁽¹⁾

وهي دراسة تحاول البحث في الكيفية التي توفر بها المدرسة التعليم السياسي والمعارف التي تكون لها نتائج ضمنية على الميولات السياسية، وبالتحديد تأثير المناخ المدرسي السائد ومضمون المادة التعليمية في تشكيل بناء فكري سياسي كفيل بتوجيه التلاميذ سياسياً، ومدى الإنسجام بين طرفي التأثير والنسيج الاجتماعي - السياسي للمجتمع.
وقد تحددت إشكالية الدراسة في السؤال التالي: هل أن أداء المدرسة الجزائرية في ضوء عملية التنشئة، هو في اتجاه يسمح بتكوين ثقافة سياسية فاعلة لدى التلاميذ؟
وللإجابة عن الإشكالية المطروحة قام الباحث باختبار الفروض التالية:
- تعمل المدرسة في المجتمع الجزائري على إعادة إنتاج بعض أبعاد الواقع الاجتماعي.

(1) أحمد شاطرياش، "دور المدرسة في التنشئة السياسية لتلاميذ الطور الثالث من التعليم الأساسي: دراسة ميدانية بولاية الجزائر"، (رسالة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2002).

- لا يرتبط مضمون المادة الدراسية بالتغيرات والتوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجارية.

- لا تساهم البيئة المدرسية بشكل فعال في التنشئة السياسية للتلاميذ في الجزائر.

- تتأثر التنشئة السياسية لتلاميذ السنة التاسعة من التعليم الأساسي بعامل الجنس والمستوى الاقتصادي والاجتماعي.

ولاختبار الفروض استخدمت الدراسة أداة الإستبيان، وتم تطبيقها على عينة من التلاميذ بلغ عددها 420 تلميذا من مختلف اكماليات ولاية الجزائر العاصمة.

كما استخدمت الدراسة أداة تحليل المضمون لمحتويات الكتب المدرسية المقدمة للتلاميذ، والتي لها علاقة بتشكيل قيم اجتماعية أو سياسية لديهم، وتوصل الباحث للنتائج لتالية:

- ما تقدمه المدارس كمؤسسات تعليمية لا يعكس حقيقة التغير الحاصل في المجتمع.

- هناك علاقة بين الثقافة السياسية لدى التلاميذ، وبين ما تقدمه لهم الدراسة من خلال الكتب المدرسية المقررة، وما يسود المناخ المدرسي من قيم يحملها كل من المعلم والإدارة، ويؤثر من خلالها على اتجاهات التلاميذ.

- لا تتأثر التنشئة السياسية بمتغير المستوى الإقتصادي والاجتماعي للتلاميذ بينما وجد لمتغير الجنس تأثيرات واضحة على بعض أبعاد هذه العملية.

فمن خلال هذه النتائج خلص الباحث الى أن المدرسة في المجتمع الجزائري لا تقوم بوظيفتها الأساسية بفعالية في تكوين ثقافة سياسية وتشكيل نسق فكري سياسي كفيل بتحقيق التماسك الاجتماعي والتواصل الفكري بين أبناء المجتمع.

الفصل الأول: الإطار النظري لعملية التنشئة السياسية.

تعرف عملية اكتساب الفرد لثقافة مجتمعه، ولمهارات المشاركة في الحياة الاجتماعية بمصطلح "التنشئة الاجتماعية" أو كما يطلق عليها في بعض الكتابات عبارة "التطبيع الاجتماعي". وهي من المفاهيم الأساسية في الفكر التفاعلي، وفكر الدور الاجتماعي خاصة، وتشكل مجال اهتمام واسع، ونقطة التقاء بين علماء ومختصين في علوم اجتماعية مختلفة من علم النفس، وعلم الاجتماع، وعلم التربية، وعلم الإنسان، وعلم الأحياء⁽¹⁾ نظرا لما لها من دور في خلق التوافق الجمعي من خلال ما تكسبه للفرد من سلوك ومعايير، واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة تمكنه من مسابقة جماعته، والتوافق معها وتسهيل له الاندماج في الحياة الاجتماعية.

يمكننا القول أن التنشئة الاجتماعية هي عملية تهدف إلى تحويل الكائن البيولوجي إلى كائن اجتماعي لأنها تعد الفرد ليصبح عضوا في جماعة نافعا لنفسه، ولمجتمعه، متكيفا مع بيئته.

ويشير مفهوم التنشئة الاجتماعية عموما إلى أنها " العملية التي يتم بها انتقال الثقافة من جيل إلى جيل، والطريقة التي يتم بها تشكيل الأفراد منذ طفولتهم حتى يمكنهم العيش في مجتمع ذي ثقافة معينة ، ويدخل في ذلك ما يلقيه الآباء والمدرسة والمجتمع للأفراد من لغة ودين وتقاليد وقيم ومعلومات ومهارات، ومن ثم فهي تهدف إلى إكساب الأطفال أساليب سلوكية معينة ودوافع وقيم واتجاهات يرضى عنها المجتمع الذي يعيش فيه الفرد بحيث تشكل طرق تفكيره وأنماط سلوكه وحكمه على المعاني والأشياء.⁽²⁾

لهذا يعرفها البعض بأنها "عملية تشكيل السلوك الاجتماعي للفرد، أو عملية استدخال ثقافة المجتمع في بناء الشخصية".⁽³⁾

وفي معجم "مصطلحات العلوم الاجتماعية" ورد تعريف التنشئة الاجتماعية على أنها "العملية التي يتم بها انتقال الثقافة من جيل إلى جيل، والطريقة التي يتم بها تشكيل الأفراد

(1) أحمد شاطر باش، مرجع سابق، ص. 36.

(2) عثمان بن صالح العامر، دور المؤسسات التعليمية في تحقيق الأمن الخلقى والمجتمعي في عصر العولمة، ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض من 2/21 حتى 2/24 من عام 1425 هـ)

□□□□□//□□□□.□□□□□□□□□□.□□□□/□□□□□□/□□□□□□.□□□□

(3) محي الدين مختار، محاضرات في علم النفس الاجتماعي، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية)، ص. 128.

منذ طفولتهم حتى يمكنهم المعيشة في مجتمع ذي ثقافة معينة، ويدخل في ذلك ما يلقيه الآباء، والمدرسة، والمجتمع للأفراد من لغة، ودين، وتقاليد، وقيم، ومعلومات".⁽¹⁾ وإن مرد استعمالها الواسع راجع لكونها الوسيلة الرئيسية التي تعبر من خلالها قيم المجتمع ومعاييرها، والوسيلة التي يحافظ بها النظام الاجتماعي-السياسي على كيانه واستمراره.

قد حظيت عملية التنشئة الاجتماعية كذلك باهتمام الكثير من الساسة وعلماء السياسة لما تحمله هذه العملية من قيم المشاركة، وما تركز عليه من علاقات بين الفرد وغيره من أفراد وهيئات المجتمع بما فيها النظام السياسي؛ ولكونها عملية تعتمد أساساً على التربية والتعليم اللذان يلازمان الفرد عبر مختلف مراحل حياته، ويكتسب من خلالهما مبادئ، وقيم وسلوكيات تساعد على التكيف مع محيطه الاجتماعي كما تشارك فيها مختلف المؤسسات الثقافية والاجتماعية كل منها بأسلوب معين، وفي فترة محددة من فترات عمر الإنسان.

ومع تعدد المؤسسات الثقافية، والاجتماعية زاد الاهتمام بعلاقة الأفراد بالمجتمعات، وكيفية تعلم واكتساب الأساليب والأنماط السلوكية التي تحقق التكيف مع متطلبات الحياة الجماعية عامة والسياسية خاصة. ففترة ما بعد الحرب العالمية الثانية شهدت أحداثاً اجتماعية وسياسية هامة انهارت على إثرها إمبراطوريات، وظهرت أمم جديدة كما تطورت الدول القومية المستقلة حديثاً من استعمار دام طويلاً؛ وأصبحت التغيرات الجارية في المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية هي الشغل الشاغل. وشاعت مفاهيم التصنيع، والتنمية الاجتماعية، والتنمية السياسية وأخذ دارسوا السياسة يهتمون أكثر بأنماط التغيير والاستقرار للأنظمة السياسية. كما لاحظوا أن الأمر يحتاج لصياغة مفاهيم جديدة، وأدوات مناسبة لفهم وتحليل الأنظمة السياسية، وكانت التنشئة السياسية هي "الأداة الجديدة والصالحة لتطوير ودعم النظام السياسي، والوسيلة لخلق وتطوير القيم السياسية الملائمة لاستمرار هذا النظام خلال الزمن".⁽²⁾

وبما أن السياسة جزء من المجتمع، فالتنشئة السياسية هي كذلك جزء من التنشئة الاجتماعية، أو فرع من فروعها يهتم بإعداد الفرد ليكون فعالاً في الحياة السياسية خاصة بعد تبلور فكرة الدور السياسي للمواطن الديمقراطي، وما تحمله من معان المساواة، والحرية، والمشاركة، والتكيف السياسي...

(1) أحمد زكي بلوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، (بيروت: مكتبة لبنان، 1986)، ص. 400.

(2) محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي، (مصر: دار المعرفة الجامعية، 1986)، ص. 226.

المبحث الأول: تعريف التنشئة السياسية.

لغويًا: كلمة تنشئة مشتقة من الفعل نشأ بمعنى ربا وشب-من الشب، والشباب، أي الفتاء، والحدائة. ويقال شب الغلام يشب شابا، وشببية بمعنى كبر وارتفع عن حد الصبا، وقرب من الإدراك.⁽¹⁾ ونشأ فلان في بني فلان أي ترعرع فيهم وكبر ومن هنا جاء الفعل نشأ ينشئ، وتنشئة بمعنى ربي يربي تربية.⁽²⁾

وإصطلاحًا: مفهوم كلمة تنشئة ينبثق من المدلول العام والشامل لها، ويقابل مصطلح Socialisation من الفعل Socialiser في اللغة الفرنسية؛ ومصطلح Socialization من الفعل To socialize في اللغة الإنجليزية.

وقد وردت لمصطلح تنشئة عدة تعريفات، وشروحات في العديد من القواميس، وبمختلف اللغات من بينها القاموس الفرنسي "لاروس الصغير" الذي يعرفها كالتالي:

« **Processus par lequel l'enfant intériorise les divers éléments de la culture environnante (valeurs, normes, codes symboliques et règles de conduite) et s'intègre dans la vie sociale.**»⁽³⁾

أي "العملية التي يستبطن من خلالها الطفل العناصر المتنوعة من البيئة الثقافية المحيطة به (قيم، معايير، تعابير رمزية، وقواعد السلوك) ويندمج في الحياة الاجتماعية".

وفي التعبير والتفكير العربي- الإسلامي تعني التنشئة "أسنة الأدمي بوساطة عملية المربي" فحسب منطق ابن خلدون المولود الجديد كان يسمى آدميا وبعد خضوعه لعملية المربي - التي يتعلم فيها ويكتسب منها أنماطا للتصرف المسترشدة بالضوابط العرفية السائدة في مجتمعه - يسمى إنسانا.⁽⁴⁾

وعليه فإن التنشئة كمصطلح يطلق على عملية توجيه الكائن البشري الذي يولد عاجزا وجاهلا اجتماعيا. وإكسابه لثقافة الجماعة التي يعيش بينها، وطرق السلوك، والتفكير فيها حتى ينمو ليصبح فردا يقوم بدوره الفعال كعضو في جماعته.⁽⁵⁾

ومن هذا المنطلق يتحدد مدلول مصطلح التنشئة على أساس أنها أداة تنتقل من خلالها أنماط التفكير، والإحساس، والسلوك من جيل إلى جيل خلال فترة زمنية عن طريق الأفراد الناضجين. فالطبيعة المنظمة للعملية تنعكس في التفريق بين الطفل والفرد الناضج

(1) ابن منظور، لسان العرب، ط2، المجلد الأول، (بيروت: دار صادر)، [د.ت.]، ص. 480.

(2) نفس المرجع، ص. 170-173.

(3) Petit Larousse Illustré. (Paris : Librairie Larousse), 1989, P 900.

(4) معن خليل العمر، التنشئة الاجتماعية، ط1، (دار الشروق للنشر والتوزيع)، 2004، ص. 17.

(5) محمد لبيب النجحي، الأسس الاجتماعية للتربية، ط8، (بيروت: دار النهضة العربية)، 1981، ص. 174.

من حيث أن دور هذا الأخير يوحى بواجب ومسؤولية في عمليات إعداد، وتشكيل، وتلقين، وتعديل سلوك الأطفال.⁽¹⁾

وقد تبلور هذا المصطلح، وتطور في أحضان علوم إنسانية عديدة، كما تعددت زوايا استخدامه لذلك نجد أن مفاهيمه وما تنطوي عليه من مضامين وعمليات وأساليب تتعدد هي الأخرى.

وإذا سلمنا بأن اصطلاح "التنشئة" يعني "تنمية الفرد وخصوصا الطفل في جوانبه المختلفة، وإعداده لحياة أفضل في المستقبل وأخذنا مصطلح "السياسة" بالمعنى العام على أنه الموضوع الذي يهتم بأمور جماعة معينة اجتماعيا، واقتصاديا، وثقافيا، وأمنيا، وسياسيا من خلال حقوق الإنسان، وواجباته، والأمور المرتبطة بحريته واستقراره وأمنه. فإن مصطلح "التنشئة السياسية" يعني تنمية الفرد في الأمور التي يتضمنها مدلول مصطلح السياسة لكي يمارس سلوكات سياسية بوعي، وإدراك، وتفهم.⁽²⁾

والتنشئة السياسية هي شكل من أشكال التنشئة العامة، ومفهوم التنشئة في الدراسات السياسية هو مقتبس من العلوم السلوكية الأخرى كعلم دراسة الإنسان (الأنثروبولوجيا)، وعلم النفس الاجتماعي، وعلم الاجتماع. لكن هذا الاقتباس لم يكن مباشرا، ودون تغيير بل إن الباحثين السياسيين في دراساتهم السياسية أعادوا صياغة الفكرة لكي تتناسب مع موضوعهم، واهتماماتهم النظرية آخذين في عين الاعتبار ما قد يحدث للفرد عند تعرضه لعملية التنشئة السياسية.⁽³⁾ كما أن الباحثين الأوائل في مجال التنشئة السياسية تأثروا بأعمال وأفكار غيرهم من الباحثين في مجال دراسة الثقافة الإنسانية (Cultural Anthropologists) الذين درسوا التنشئة كأساس لفهم الاختلافات في الشخصية والقيم، والسلوك الاجتماعي بين أعضاء المجتمعات المختلفة متأثرين بدورهم بافتراضات فرويد (Freud) عن تطور الشخصية، والعلاقة بين الإنسان والمجتمع الذي يعيش فيه.⁽⁴⁾

والباحثون السياسيون عندما استعاروا أفكار التنشئة في دراساتهم تجاهلوا إلى حد كبير تركيز المدرسة الفرويدية على القيود الفكرية والسلوكية التي تواجه الفرد، وركزوا فقط على كيفية تنمية المواطن، من خلال تقديمه لإطار وبيئة اجتماعية معينة تتضمن لاءا سياسيا، وقواعد، وشعائر، وشخصيات، ورموز، وسلوكات سياسية، وكيفية ارتباطه بأتمته والجماعات

(1) أحمد شاطر باش، مرجع سابق، ص. 35.

(2) نفس المرجع، ص. 41.

(3) ريتشارد كارل داوسن، وكينيث برويت، التنشئة السياسية: دراسة تحليلية، ط2، ترجمة مصطفى عبد الله أبو القاسم خشم، محمد زاهي محمد المغربي، (ليبيا: بن غازي، جامعة قار يونس، 1998)، ص. 57.

(4) يرى فرويد أن التنشئة أثناء مرحلة الطفولة عملية آلية يمكن من خلالها السيطرة على نزعات الطفل غير الاجتماعية (الطبيعية)، وأنها عملية تساعد الفرد على عقلنة وتبرير

التضحيات التي يجب أن يقدمها ليصبح عضوا في المجتمع، نفس المرجع، ص. 58.

السياسية الأخرى... أي أنهم ركزوا فقط على الجوانب الأكثر إيجابية التي يكتسبها الفرد أثناء عملية التنشئة، وأهملوا الجوانب أو السلوكيات السلبية التي تقع خارج إطار تصرفات المواطن الذي تمت تنشئته تنشئة سليمة.⁽¹⁾

كما كان لعلم نفس النمو تأثير كذلك على البحث والتفكير في مجال التنشئة السياسية، يتجلى في الدراسات التي تتبع نمو التوجهات السياسية خلال سنوات الطفولة⁽²⁾ وبينت الكيفية التي تتطور بها تصورات الطفل عن البيئة السياسية ابتداءً من فترة التحاقه بالمدرسة الابتدائية إلى غاية انتهاء دراسته الثانوية؛ محاولة لإيجاد تفسير لأنماط النمو والتغير في القدرات الإدراكية والتوجهات السياسية للطفل. ومن بين هذه التفسير ما يتضمنه محتوى رسائل قنوات التنشئة، وما يربط الفرد من علاقات مباشرة، وغير مباشرة مع البيئة الاجتماعية. ويرى باحثوا التنشئة السياسية أن نمو وتطور التفكير السياسي له علاقة بأساليب التعلم والتفكير الاجتماعي.

وفي أواخر الستينات ساهمت نظريات تطور الإدراك في فهم وتطور التفكير السياسي وعلى رأسها أعمال **جون بياجيه (Jean Piaget)** الذي يرى أن نمو القدرة الفكرية للطفل يمر بعدة مراحل من التطور الإدراكي التي تنمو وتتطور وفقها وجهات نظر الطفل وتوجهاته السياسية. فأنماط التعلم السياسي لها صلة وثيقة بأنماط التعلم الاجتماعي الأخرى، وكل هذه الأنماط تتوقف إلى حد كبير على عمليات النمو الفطرية والداخلية للطفل. فالطفل في سن السادسة إلى الثامنة ليس لديه إلا تصورات شخصية غامضة، وغير واضحة عن البيئة السياسية، ويبدأ في استيعاب الأفكار والعلاقات المعقدة والمجردة عن البيئة السياسية، ودورها فيها بعد نمو قدرته الفكرية.⁽³⁾

وعموماً فالتنشئة السياسية كمنى ليست وليدة العصر الحديث بل إن لها جذوراً تمتد إلى فترة بعيدة حتى أن هناك من يرجع جذور الاهتمام بها إلى القرن السادس قبل الميلاد أين كان الفيلسوف الصيني **كونفوشيوس (551-478 ق.م)** يدعو الدولة إلى القيام بمهمة تعليم الناشئة لخلق نظام اجتماعي سليم يؤدي إلى قيام حكم صالح.⁽⁴⁾ ويركز على أهمية أن يتمرن من سيئول إليه الحكم على حسن معاملة الناس وقيادتهم وفقاً لمبادئ عادلة، وأن يبتديء ذلك في أسرته لأنه إذا نجح في ذلك في بيته استطاع أن يقود المجتمع ويحقق العدالة، وينشر الطمأنينة بالمجتمع.

(1) ريتشارد داوسن و آخرون، مرجع سابق، ص. 59.

(2) مثل دراسات كل من: روبرت، هاس، كورناي، أديلون... ، نفس المرجع، ص. 60.

(3) نفس المرجع، ص. 60-61.

(4) محمود حسن اسماعيل، التنشئة السياسية: دراسة في دور أخيار التلفزيون، ط1، (مصر: دار النشر للجامعات، 1997)، ص. 10.

كما أكد الفلاسفة اليونان من بعده على أهمية التربية ومن بينهم **أفلاطون** (427-347 ق.م) في كتابه "الجمهورية" حيث اعتبر أن التعليم واحد من أهم أعمدة المدينة الفاضلة، وأشار أن السبيل الوحيد لخلق مواطن صالح هو النظام التعليمي السديد.⁽¹⁾

ويذكر أرسطو (384-322 ق.م) في كتابه "السياسة" أن الاهتمام الجيد بأمر تربية النشء هو من واجبات الحاكم، وأن الدولة إن لم تعتن بهذا الجانب فإنها تضر بسياستها. وفي العصور الوسطى اهتم الإسلام بتنظيم العلاقات بين الفرد والمجتمع، وبين الآباء والأبناء، وحث على تنشئة الأبناء تنشئة سليمة. والدولة الإسلامية في عصورها الأولى ازدهرت نتيجة لتنظيم الحقوق السياسية للمواطنين وفقا للتشريعة الإسلامية.⁽²⁾

وفي العصر الحديث عزا **مونتيسكيو** انتصار الرومان إلى روحهم البطولية التي غذتها وعززتها عقيدتهم. وحينما ذهبت عنهم هذه الروح في ركاب انشغالهم بالغنائم، وتأثرهم بعقائد وثقافات الشعوب التي خضعت لهم أفل نجم الأمبراطورية الرومانية.

كما نجد أن الفيلسوف والمفكر السياسي الفرنسي **جون جاك روسو** (1712-1778م) قد نبّه إلى تأثير الثقافة والتنشئة على نظام الحكم في الدولة وسياستها العامة.⁽³⁾

وهكذا ارتبطت التنشئة السياسية بعمليات التنشئة الاجتماعية وتردد معناها في الفكر الاجتماعي كعملية يمكن أن تكون وسيلة لإحداث تغييرات اجتماعية أو سياسية من خلال ما تقوم به المؤسسات الاجتماعية من عمليات لغرس قيم جديدة بدلا من أخرى قديمة. كما زاد الاهتمام بموضوع التنشئة السياسية وشدّ انتباه العديد من علماء الاجتماع والسياسة المعاصرين.

أما التنشئة السياسية كمصطلح فهي حديثة في تراث علم الاجتماع السياسي، واستخدم لأول مرة من طرف **هربرت هايمان** (Herbert Hyman) كعنوان لكتاب له **Political Socialisation** نُشر عام 1959 م.⁽⁴⁾

فالتنشئة السياسية وإن كانت تشكل أحد المفاهيم المحورية في الكتابات الاجتماعية، والسياسية المعاصرة، وتستقطب محاولات العديد من علماء الاجتماع السياسي الذين يحاولون إيجاد نظرية عامة لها إلا أنها لا تزال في مرحلة مبكرة من تطورها المنهجي والتحليلي .

(1) عبد الله محمد عبد الرحمان، علم الاجتماع السياسي "النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة"، ط1، (بيروت: دار النهضة العربية، 2001)، ص. 445.

(2) نفس المرجع، ص. 446.

(3) محمود حسن اسماعيل، مرجع سابق، ص. 10.

(4) عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع السياسي، ط2، (مصر: الاسكندرية، المكتبة الجامعية، 2000)، ص. 37.

وقد تعددت تعاريف هذا المصطلح بقدر تعدد دارسيه، حيث يعرفه هايمان بأنه "تعلم الفرد لأنماط اجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع التي تساعد على أن يتعايش مع هذا المجتمع سلوكيا ونفسيا".⁽¹⁾ ونفهم من هذا التعريف أن هايمان اعتبر التنشئة السياسية جزءا من عملية معقدة هي التنشئة الاجتماعية.

وبعد هايمان ظهرت تعاريف عديدة للمصطلح تختلف باختلاف أصحابها:

- فأنطوني أوريم يرى أن التنشئة السياسية "هي عملية يتم من خلالها اكتساب الأفراد لنسق من المعتقدات، والقيم، والمعايير، والاتجاهات التي توجد في المجتمع".⁽²⁾
- كاردينر (Cardiner) يعرفها بكونها "الوسيلة التي عن طريقها يتم التوافق الجمعي، وتهدف إلى جعل أعضائها يقبلون كل من المعايير والطرأق، أو القيم والأدوات الاجتماعية. وذلك حتى يكتسب كل من الأعضاء شخصيته الأساسية".
- وحسب كنيث لانجتون (K.Langton) "التنشئة السياسية تعبر في أوسع مضامينها عن كيفية نقل المجتمع لتقافته السياسية من جيل إلى جيل".⁽³⁾
- أما نورمان أدلر وتشارلز هارنجتون (N.Adler & C.Herrington) فيريان أن التنشئة السياسية تعنى بعملية تعلم القيم، والاتجاهات السياسية ذات المغزى السياسي".⁽⁴⁾
- في حين يعرفها ألموند وبويل (G. Almond & B. Powell) أنها "ذلك الجزء من عملية التنشئة الذي يقوم بتشكيل الاتجاهات السياسية" على أساس أن التنشئة "هي الطريقة التي يكتسب الأطفال من خلالها قيم واتجاهات مجتمعهم".⁽⁵⁾
- أما فريد جرنشتين (F.Greenstein) فيرى أن التنشئة السياسية هي "عملية التلقين الرسمي، وغير الرسمي، المخطط، وغير المخطط للمعلومات، والقيم، والمهارات السياسية، وخصائص الشخصية ذات الدلالات السياسية؛ وذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة في المجتمع".⁽⁶⁾

(1) محمود حسن اسماعيل، مرجع سابق، ص. 22.

(2) عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع سابق، ص. 444.

(3) محمود حسن اسماعيل، نفس المرجع السابق، ص. 22.

(4) نفس المرجع، ص. 23.

(5) جراتيل ألموند وبنجام بويل وروبرت مندوت، السياسة المقارنة: إطار نظري، ط1، ترجمة محمد زاهي بشير المغربي، (ليبيا: جامعة قار يونس، 1996)، ص. 87.

(6) عبد الهادي الجوهري، مرجع سابق، ص. 39.

▪ فيما يعرفها ليفين روبر (L.Robert) "هي اكتساب الفرد لاستعدادات سلوكية تتفق مع استمرارية قيام الجماعات، والنظم السياسية بأداء الوظائف الضرورية للحفاظ على وجودها"⁽¹⁾

▪ **ويليام ميتشل (W. Mitchell)** يرى أن التنشئة السياسية هي "محاولة تدريب الناس على أن يفعلوا ما يتطلبه النظام [...] أي اكتساب المعايير، والقيم، والمهارات المرغوبة والمفيدة في هذا المجتمع".⁽²⁾

▪ أما وجهة نظر الثلاثي ريتشارد وكارل داوسن، وكينيث برويت (R& k.Dawson &K.Prewitt) عن التنشئة السياسية تتلخص في كونها "العملية التي يكتسب الفرد من خلالها توجهاته السياسية الخاصة، ومعارفه، ومشاعره، وتقييماته لبيئته ومحيطه السياسي".⁽³⁾

▪ كما يعرفها الثنائي جيوديث تورني وروبرت هاس (J. Torney & R. Hess) بأنها "عملية تعليمية يتم من خلالها نقل المعايير السياسية، والأنماط السلوكية للنظام السياسي الرسمي عبر الأجيال"⁽⁴⁾

هذه المفاهيم تعكس رؤية الاتجاه الغربي للتنشئة السياسية من حيث أنها عملية اكتساب يقرن وجودها واستمراريتها باتفاقها مع النظم السياسية.

أما مفهوم التنشئة السياسية في الوطن العربي فقد ظل لصيقاً لفترة طويلة بمفهوم التنشئة الاجتماعية لأن معظم دول العالم العربي تنتمي إلى ما يسمى العالم الثالث، واستقلت حديثاً وانصب اهتمامها في محاولة تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، ولم يتم توجيهها لتحقيق تنمية سياسية إلا مؤخراً. إلا أنه لم يغيب عن فكر علماء الاجتماع العرب الذين اهتموا بدراسة الموضوع وكانت لهم آراء، ونظريات حول المفهوم ومن بينهم:

▪ **محمود حسن إسماعيل** الذي يعرف التنشئة السياسية بأنها "إحدى العمليات الاجتماعية التي يكتسب الأفراد عن طريقها المعلومات، والقيم، والاتجاهات التي تتعلق أو ترتبط بالنسق السياسي لمجتمعهم".⁽⁵⁾

(1) محمد علي محمد، مرجع سابق، ص. 216.

(2) ريتشارد داوسن وآخرون، مرجع سابق، ص. 12.

(3) أحمد شاطر باش، مرجع سابق، ص. 43.

(4) محمود حسن إسماعيل، مرجع سابق، ص. 24.

▪ **محمد السويدي** يرى أن مصطلح التنشئة السياسية يستخدم لوصف العملية التي يكتسب الفرد من خلالها اتجاهاته نحو السياسة؛ ويعرفها بأنها "العملية التي يصبح الفرد من خلالها واعيا بالنسق السياسي، والثقافة، ومدركا لهما".⁽¹⁾

▪ **محمد علي محمد** "التنشئة السياسية هي تلك العملية التي يكتسب الفرد من خلالها توجهاته السياسية الخاصة، أي معارفه، مشاعره، وتقويماته للعالم السياسي".⁽²⁾

▪ **عبد الهادي الجوهري** يرى أن التنشئة السياسية "هي العملية التي يتم من خلالها نقل القيم، والمعتقدات، والعواطف السياسية إلى الأجيال اللاحقة".⁽³⁾

▪ **محمد علي العويني** "التنشئة السياسية هي العملية التي بمقتضاها يكتسب الطفل ثم البالغ المعتقدات السياسية...".⁽⁴⁾

ومن جملة ما تقدم من تعاريف يمكن أن نميز بين اتجاهين رئيسيين لتعريف التنشئة السياسية:

• اتجاه ينظر إليها كعملية تلقين للقيم، والمعايير، والأهداف السلوكية في ضمير المجتمع، وتعليمها، وتقديمها للأطفال بما يضمن بقاءها واستمرارها عبر الأجيال مما يعطي للمجتمع وقنواته المختلفة دور السيد في عملية التنشئة السياسية. ويشير هذا الاتجاه إلى دور سلبي من جانب الفرد في هذه العملية إذ يبقى مجرد وسيلة للحفاظ على الوضع القائم أو تدعيمه دون أن يغير فيه.

• اتجاه آخر ينظر إليها كعملية يكتسب الفرد من خلالها هويته الشخصية التي تمكنه من التعبير عن ذاته، وقضاء مطالبه كما يشاء باعتباره عضوا في مجتمع له نظام سياسي معين. وعليه فالتنشئة السياسية حسب هذا الاتجاه هي المتحكم في تعديل الثقافة السياسية السائدة في المجتمع وتغييرها بتقافة تكون الأنسب للنهوض بالمجتمع وتحقيق استقراره السياسي .

مما سبق يتضح بأن التعاريف الجيدة والمقبولة للتنشئة السياسية هي تلك التي تتضمن الاتجاهين في تعريفها لهذه العملية ومن بين هذه التعاريف ما يقدمه الباحث **سمير خطاب** للتنشئة السياسية على أنها " تلك العملية التي تسعى كافة مؤسسات التنشئة من خلالها إلى إكساب الفرد (طفلا، فمراهقا، فراشدا) القيم والمعايير والتوجهات السياسية اللازمة لتحقيق التكيف مع أهداف المجتمع، ليس فقط من أجل الحفاظ على الوضع القائم في نقل

(1) محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي: ميدانه وقضاياها، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية)، [د.ت]، ص. 168.

(2) محمد علي محمد، مرجع سابق، ص-ص. 228-229.

(3) عبد الهادي الجوهري، مرجع سابق، ص. 170.

(4) محمد علي العويني، العلوم السياسية: دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق، (مصر: عالم الكتب)، [د.ت]، ص. 252.

الثقافة السياسية من جيل لآخر بصورة جامدة وآلية، لكن تتضمن كذلك عملية تغيير أو خلق الثقافة السياسية الملائمة لاستقرار المجتمع.⁽¹⁾

أما التعريف الإجرائي المستخدم في هذه الدراسة هو أن التنشئة السياسية هي عملية اجتماعية تشمل جميع أساليب التعليم السياسي، وغير السياسي التي تمارس على الفرد بصورة مباشرة، أو غير مباشرة عبر مختلف مراحل حياته من طرف مؤسسات اجتماعية رسمية، وغير رسمية؛ وينتج عنها بصورة مقصودة، أو غير مقصودة تشكل أو تغير القيم، والاتجاهات، والقواعد السلوكية لدى الفرد بصفته مواطناً في نظام سياسي معين.

⁽¹⁾ سمير خطاب، التنشئة السياسية والقيم، ط1، (مصر: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2004)، ص. 41.

المبحث الثاني: تطور عملية التنشئة السياسية

التنشئة السياسية كعملية يكتسب الفرد من خلالها قيما، واتجاهات سياسية لا تقتصر على مرحلة معينة، أو سن محددة من عمر الإنسان، فهي تبدأ في سن مبكرة من طفولة الفرد وتستمر طول حياته. إذ تتراكم خبراته عبر الزمن لتزيد من وعيه بالبيئة التي يعيش فيها، ومن نموه السياسي حتى يصبح له سلوكه السياسي وموقفه الخاص عند نضجه. ويشير العديد من المفكرين من بينهم **لوسيان باي (Lucian Pye)** إلى أن تطور عملية التنشئة السياسية يتم عبر ثلاثة مراحل(1):

- ❖ مرحلة تحديد انتماء الطفل لثقافة، تاريخ، ونظام معين.
- ❖ مرحلة تفهم الطفل لهويته، ونمو إدراكه للعالم السياسي والأحداث السياسية.
- ❖ مرحلة مشاركة الفرد في الحياة السياسية من خلال عمليات التصويت أو تولي المناصب السياسية وهذه المراحل الثلاث تدل على أن التنشئة السياسية تتطور بتطور نمو الفرد، هذا الأخير الذي يتم عبر عدة مراحل:

أولاً- مرحلة الطفولة:

يعتبر الأطفال جزءا من المجتمع السياسي يتوجب على النظام السياسي الاهتمام بهم، وتربيتهم ليصبحوا مواطنين قادرين على القيام بأدوار سياسية، واجتماعية معينة في المستقبل. لأن سلوك الفرد الناضج هو عبارة عن مردود لعمليات التنشئة في مرحلتي الطفولة والمراهقة.(2) والطفولة هي سنوات من العمر يقضي الفرد بعضها الأول بشكل يختلف عن غيره قبل أن ينتقل إلى عالم يتساوى فيه معهم، ويخضعون لنفس المناهج والبرامج التعليمية، هو عالم المدرسة.

ولهذا فالتنشئة السياسية للطفل تتم عبر مرحلتين:

أ- **مرحلة الطفولة المبكرة:** أثبتت الدراسات أن التنشئة السياسية للطفل تبدأ في سن الثالثة من عمره، حيث يبدأ بالتطلع للتعرف على ما يثير انتباهه، وفهم ما يجري حوله. لكن ذلك لا يعني أنه سيكتسب المفاهيم السياسية بل تقتصر عملية التنشئة على اكتسابه للمهارات الاجتماعية كالارتباط عاطفيا برموز بلده كالعلم الوطني، وهيكلة وصور نظامه السياسي كالشرطي... (3) كما يبدأ إعجابه بالأشياء المحلية، ووعيه بالبيئة الخارجية التي تشكل جزءا من خبرته الشخصية كالحقائق والملاعب... ويعقب ذلك معرفته السطحية

(1) محمود حسن اسماعيل، مرجع سابق، ص. 31.

(2) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(3) عبد الهادي الجوهري، مرجع سابق، ص. 45.

بالسلطة حيث يشكل صورا على ممثليها مثل رئيس الجمهورية تشابه تصوره لوالده كمثل للسلطة ويجسد الأمن والحماية.⁽¹⁾

ب- **مرحلة الطفولة العادية أو المتقدمة (قبل المراهقة):** تبدأ هذه المرحلة بالتحاق الطفل بالمدرسة التي تعد إحدى القنوات الهامة في عملية التنشئة السياسية، من خلال مناهجها الدراسية والعلاقات الاجتماعية التي يكونها الطفل، والتي تربطه سواء بمدرسيه، أو بزملائه، خاصة أن الطفل في سن التمدرس يميل إلى تقليد ومحاكاة الكبار والمحيطين به ممن يعجب بشخصيتهم، كما يكون شغوفا محبا للاطلاع؛ ويزيد حماسه لمعرفة البيئة التي يعيش فيها، والوطن الذي هو جزء منه، والعالم الكبير الذي حوله، ولذلك تكثر أسئلته كما يزداد شعوره بوجود سلطة خارجية يمثلها كل من المدرس والمدير ويجب احترامها وطاعتها. كل هذا يؤهله لعملية التنشئة السياسية إذ يبدأ أولا بمعرفة الفصل بين الأدوار الفردية التي يقوم بها الأشخاص، والأدوار الجماعية التي تقوم بها المؤسسات، فيدرك مثلا أن رئيس الجمهورية هو جزء من النظام الحكومي، وأن الصورة المثالية لا تتعلق بشخصهم وإنما تتعلق بالمؤسسة السياسية التي يمثلونها⁽²⁾ ثم يبدأ بإصدار الأحكام النقدية. إلا أن فهمه لا يزال غير ناضج وإذا سئل عن شيء لا يستطيع فهمه وإدراكه يجنح إلى الفردية. وبمرور الزمن تزداد قدرته على التعلم، والإدراك للمفاهيم كما يزداد تعقدها وتمايزها، وثباتها وموضوعيتها بالنسبة إليه، كما يتعلم المعايير والقيم الخلقية كالخير والشر... التي تقترب من معايير الكبار. ومع نهاية هذه المرحلة ترسخ في ذهن صورة عن مؤسسات، وعمليات النظام السياسي، ومفاهيمها المجردة من حكومة، ديمقراطية، تصويت، حرية، مواطنة... الخ

تعتبر مرحلة الطفولة أنسب المراحل لعملية التأهيل السياسي "التطبيع" لأنها تمثل مرحلة نمو المفاهيم السياسية. وقد أثبتت بعض الدراسات الأجنبية لمعرفة دور التنشئة السياسية ومدى اكتساب الأطفال للثقافة السياسية في مرحلة الطفولة أن الاتجاهات السياسية للأطفال تتكون خلال مرحلة التعليم الابتدائي، ولا يحدث لها من التغيير في الكبر إلا قليلا.⁽³⁾ مما يعني أن سنوات التمدرس في المرحلة الابتدائية التي تقع عادة بين 5-15 سنة تعد أهم سنوات اكتساب الاتجاهات السياسية، والثقافة السياسية، وبذلك التنشئة السياسية.

(1) محمود حسن اسماعيل، مرجع سابق، ص 32.

(2) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(3) أحمد شاطر باش، مرجع سابق، ص. 71.

ولمعرفة العمليات التي يمر بها الطفل أثناء نموه السياسي سواء في المجال المعرفي، أو الوجداني قامت دراسات عديدة من بينها دراسة لـ: دفيد ايستون وجاك دنيس (D. Easton & J. Dennis) في كتابهما "الأطفال في النظام السياسي" (Children in the political system) التي يحلان فيها ما يتعلمه ويشعر به أطفال المدارس الابتدائية الأمريكية تجاه السلطات السياسية. (1) وأوضحت هذه الدراسات أن عمليات النمو السياسي للطفل تشير إليها أربعة مفاهيم وعمليات أساسية هي:

1- **التسييس (Politicization):** أي تعلم الطفل لمفهوم السلطة، وقيم السلوك والتصرف تجاهها من خلال أفراد معينين في مؤسسة الأسرة أو المدرسة (الوالدين، المدرسين، المدير). (2)

2- **شخصنة السلطة (Personalization):** وهي وعي الأطفال وإدراكهم للسلطة السياسية الممثلة في شخصيات سياسية قيادية مثل الشرطي ورئيس الجمهورية فيما يبقى مفهوم الحكومة فكرة غير واضحة بالنسبة للطفل إذ يرى أنها مجسدة في شخص رئيس الجمهورية وتشكل جزءاً من حياته كطفل بل تعكس نظرة متفائلة وإيجابية على أنها كالشخص الودود الذي يسعى لمساعدته. (3)

3- **النظرة المثالية (Idealization):** توجد ميول لدى الأطفال لصبغ الشخصيات القيادية بالصبغة المثالية فرئيس الجمهورية مثلاً يتسم لدى الأطفال بأنه: الذكي، المثابر، الصائب في أحكامه، المتفاني في عمله، المؤهل للقيادة، حامي الأمة، والمعين للآخرين... وهذه النظرة تدل على ارتباط الطفل الإيجابي بالنظام السياسي، وإن كان ارتباطاً مبدئياً ويتغير مع كبره في السن. ومنه فإن الأطفال يميزون في سن مبكرة بين السلطات الخاصة (في إطار الأسرة) والسلطات العامة (في إطار الحكومة)، لكنهم لا يملكون القدرة على التمييز بين السلطات الشخصية، وغير الشخصية إذ يرون أن السلطة العامة عملياً هي سلطة شخصية، ويتعرفون على وجودها عن طريق الحدس، وبمفهوم شخصي بحت. (4)

4- **المأسسة (Institutionalization):** يقول المؤلفان أنها: "هي العملية التي يمكن عن طريقها تحويل نظرة الطفل المثالية للسلطات السياسية إلى تأييد عام للنظام السياسي". فمع نمو الطفل يبدأ في نقل شعوره الإيجابي عن رئيس الجمهورية إلى مؤسسات الحكومة التي

(1) ريتشارد داوسن و آخرون، مرجع سابق، ص- ص. 38-39 .

(2) أحمد شاطر باش، مرجع سابق، ص. 71 .

(3) ريتشارد داوسن و آخرون، نفس المرجع السابق، ص. 40 .

(4) نفس المرجع، ص. 41 .

تحاول مبدئياً أن تحوز على ثقة وتعاطف المواطنين عن طريق الشعور الإيجابي الذي يكتسبه الأطفال الصغار تجاه السلطة السياسية.⁽¹⁾

ومن هنا فإن جذور التأييد العام، أو الكامن للمواطنين البالغين من ولاء سياسي، حب الوطن، التزام... تتبع كلها من مشاعر إيجابية تجاه رئيس الجمهورية والشخصيات السياسية الأخرى خلال سنوات نمو الإدراك السياسي لدى الطفل. بل إن التأييد العام للنظام السياسي يمكنه الاستمرارية رغم ما يفرض من قيود وصعوبات من قبل السياسات العامة.

لا بد أن هذه العمليات توضح أن الأطفال مهئين عقلياً ونفسياً لاكتساب مفاهيم، وقيم، واتجاهات التربية السياسية. وتشير الكثير من الآراء إلى أن أهمية التنشئة السياسية في مرحلة الطفولة تعود لأسباب منها:

- *الطبيعة التكوينية للتعليم المبكر:* إذ أن مرحلة الطفولة تعبر عن فترة مرونة واستقبال لا تقارن بأي مرحلة من المراحل اللاحقة من حياة الفرد. فالإنسان في هذه المرحلة يمكنه أن يتعلم أي شيء يتعرض له لأنه يفتقد إلى معايير الحكم على الأشياء، والمعلومات، وبالتالي فهو غير قادر على النقد. غير أن الكثير من التعليم المبكر يصعب تغييره لأنه يتم بطريقة غير مباشرة كالتقليد مثلاً.

- *أثر التعليم المبكر على التعليم المتأخر:* إن أغلب سمات الشخصية تكتسب في الصغر، وتتطور، وتستمر لتشكل اتجاهات الفرد الناضج في الحياة السياسية كالتقدير الذاتي، النزعة التسلطية، المعاملة الديمقراطية.⁽²⁾

ثانياً - مرحلة المراهقة:

"المراهقة هي مرحلة أو فترة يشهد فيها الفرد تغيراً رئيسياً، وتطوراً هاماً، من النواحي الجسمانية والنفسية والاجتماعية".⁽³⁾ تمتد عادة بين سن الثالثة عشر والثامنة عشر.

تكتسب التنشئة السياسية للمراهقين اهتماماً خاصاً من قبل علماء الاجتماع السياسي، باعتبارهم الفئة التي تتحمل قيادة العمل السياسي آجلاً أم عاجلاً. فهم مستقبل المجتمع، ونجاحهم في تحمل مسؤولياتهم، وقيامهم بأدوارهم المستقبلية مرهون بنجاح عملية تنشئتهم السياسية ومدى مشاركتهم في بناء وتغيير مجتمعهم. وتكتسي هذه المرحلة أهميتها بتحمل الشباب لبعض واجبات المواطنة (الخدمة العسكرية، الانتخاب...) والشعور بالمسؤولية الاجتماعية. فنكثر محاولاتهم لفهم ومناقشة المشكلات الاجتماعية العامة والسياسية، وتظهر لديهم أساليب للتقييم والإدراك السياسي.⁽⁴⁾ فيما تصبح انتماءاتهم، وارتباطاتهم السياسية بارزة المعالم، ومشاعرهم

(1) ريتشارد داوسن و آخرون، مرجع سابق، ص-41-42.

(2) أحمد شاطرباش، مرجع سابق، ص. 72.

(3) ريتشارد داوسن و آخرون، نفس المرجع السابق، ص. 83.

(4) عبد الهادي الجوهري، مرجع سابق، ص. 46.

العاطفية تجاه المؤسسات والسلطات، والرموز السياسية أكثر دعماً بمعرفة أوار ووظائف كل منها. والشيء الذي يزيد من أهمية هذه المرحلة، هو معايشة الشباب لمؤسسات جديدة كالأحزاب، التنظيمات السياسية... التي تعمل على إثراء فهمه، ووضوح اتجاهاته بشكل قد يؤثر في سلوكه السياسي، ويجعله يتناقض مع نمط السلوك الناتج عن التنشئة الأولية، وغير راض على قرارات الحكومة الحالية.⁽¹⁾ ومن خلال السلوك السياسي الجديد قد يؤثر المراهق بالقوة أو بالضعف على النظام السياسي من حيث القدرة على معالجة القضايا الاجتماعية الهامة.

فكلما كانت أساليب التفكير السياسي لدى المحكومين قريبة من أساليب التفكير السياسي لدى الحاكم، كلما زادت كفاءة النظام السياسي في أداء وظائفه، خاصة إذا شعر الشخص بالافتقار السياسي،* لأن ذلك أمر يزيد من مشاركته السياسية، أما إذا تناقضت أساليب تفكير المحكومين مع أساليب تفكير الحكام، فإن الشاب المراهق يشعر بعجز الوسط الذي يعيش فيه عن فهمه فيتمرد عليه.

إذن فالمرحلة هي مرحلة تنمو فيها حدة الانتباه، ومداه، ومستواه، ويتطور فيها تفكير الفرد مما يساعده على فهم واستيعاب المعلومات، والقيم السياسية المختلفة.

وعموماً تتلخص التنشئة السياسية خلال فترة المراهقة فيما يلي:⁽²⁾

1- نمو القدرة الإدراكية: كإدراك أسباب ونتائج المشاكل المختلفة، والقدرة على تبرير الاختيارات السياسية بالرجوع إلى قيم عامة، أو مبادئ خلقية فردية، مع إدراك آثار حل مشكلة اجتماعية معينة.

2- ظهور الإحساس بالجماعة: بالانتقال من دائرة الأنا الضيقة إلى دائرة اجتماعية أكثر اتساعاً، وذلك من خلال استيعاب هيكل وعمل النظام الاجتماعي، ككل يتشكل من عدة مؤسسات اجتماعية، والافتتاح بأن التصرف الجماعي هو السبيل لحل المشاكل السياسية. وتعتبر النزعة الاجتماعية لدى المواطنين شرطاً لازماً لتخطيط السياسة، وهي الباعث الرئيسي لاستعداد هؤلاء المواطنين لقبول الحل الجماعي للمشكلات التي تواجه المجتمع، وإضفاء صفة الشرعية عليه.

3- ميلاد الأطر الفكرية: إذ تتحول المشاعر والعواطف بمرور الوقت إلى أفكار، أو استعدادات إيديولوجية؛ لكنها تظل منقطعة، وغير ثابتة ولا تصل إلى مستوى العمومية كما أنها تميل ذاتياً إلى التناقض، هذا فضلاً عن سهولة رفضها.

(1) محمود حسن اسماعيل، مرجع سابق، ص. 33.

* القدرة على التأثير على النظام السياسي.

(2) محمود حسن اسماعيل، نفس المرجع السابق، ص. 34.

ثالثاً- مرحلة الشباب:

هناك اختلاف واسع في تحديد المساحة الزمنية لمرحلة الشباب، فبعضهم يقصرها على المرحلة الممتدة ما بين نهاية المراهقة ونهاية الدراسة الجامعية، أي ما بين 17 - 24 سنة وسطياً، وهناك من يوسع إطارها. لكن يمكن أن نقول بصفة إجمالية إنها الفترة الواقعة بين نهاية المراهقة وبلوغ مرحلة النضج.

مرحلة الشباب باعتبارها إحدى مراحل نمو الإنسان تلي مرحلة المراهقة فهي كذلك بداية لتجدد مواقف الفرد من النظام السياسي وتوجهها نحو النضج بالتمييز بين السلطة كوظيفة سياسية، ومن يتولاها من أشخاص؛ كما أنها مرحلة يبرز فيها استقلال الفرد عن الجماعات المرجعية الأولية كالأسرة والمدرسة وانضمامه في جماعات أوسع أساس بنائها المصلحة. فهي إذن مرحلة التحول من التركيز على الأشخاص إلى التركيز على المؤسسات وعلى وظائف النظام السياسي من ناحية، ومن الاعتماد على المفاهيم المجردة والقيم العامة كأساس للتقييم إلى التركيز على مدى تحقق المصالح الخاصة ومصالح الجماعات التي ينتمي إليها من ناحية أخرى.

ومن أهم ما يميز الأفراد الذين ينتمون إلى هذه المرحلة العمرية امتلاكهم لبعض الصفات وتمتعهم ببعض الخصائص لعل أهمها: (1)

- نمو القدرات العقلية التي تساعد على زيادة وبلورة الإدراك لدى الفرد بصورة ملحوظة، وتوظيفها يُظفي للحكم على الأشياء منطق وتجريد أكثر مما كان عليه.
- زيادة الدور الاجتماعي والسياسي للفرد نتيجة لانتقاله من مرحلة -الإعالة- الاعتماد على الآخرين إلى مرحلة - الإنتاج- الاعتماد على النفس، وتحمل المسؤولية، والمشاركة في أعمال مختلف التنظيمات الاجتماعية والسياسية، والترشيح في بعض هيئات الدولة أو المجتمع المدني كالنقابة والبلدية والحزب والجمعية وغيرها.
- تبلور النظام العقدي و بروز الإيديولوجية التي تعبر عن المبادئ السياسية التي يتضمنها عقل الفرد، والمحدد لسلوكه السياسي السلبي أو الإيجابي؛ والمؤطر لمواقفه تجاه كل من السلطة والنظام السياسي، بل وتجاه كافة أطراف البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخارجة عنه سواء اتسمت هذه الأطراف بالاعتدال أم التطرف.

- الميل إلى التحزب السياسي. ليحقق الشباب طموحاته السياسية العديدة يميل إلى المشاركة في الحياة السياسية بالانخراط في والانضمام إلى المنظمات ذات الطابع السياسي وعلى رأسها الأحزاب السياسية، وفي المجتمعات التي لا توجد بها أحزاب سياسية أو التي تكون فيها هذه الأحزاب غير كافية أو غير قادرة على التعبير عن كافة الاتجاهات السياسية

(1) أحمد شاطر باش، مرجع سابق، ص-ص. 76-77.

عادة ما يلجأ الشباب إلى إنشاء تنظيمات سرية تعبر وتدافع عن اتجاهاته السياسية رغم أنها غير مسموح بها.

مما سبق يتضح أن مرحلة الشباب تعد من أهم مراحل التنشئة السياسية حيث تتم خلالها مراجعة الفرد لكافة القيم والاتجاهات التي تم اكتسابها في المراحل السابقة من أجل إرساء قواعد الحياة على أسس ثابتة، وتحديد ثقافة فرعية خاصة بالشباب تحمل في طياتها العديد من القضايا الهامة ذات العلاقة المباشرة بالمجتمع والنظام السياسي القائم به كقضية الهوية والانتماء.

فمرحلة الشباب هي مرحلة الكفاح والتنافس من أجل إشباع الحاجات وتحقيق التطلعات، وعلاقة الفرد بالنظام السياسي تتحدد في هذه المرحلة، حيث يصبح على النظام أن يتعمق في فهم الشباب وأن يدقق في كيفية توجيهه والعناية به حتى يتمكن من ضبط ردود فعله تجاه ما يطرحه من قيم وما يصبو إليه من أهداف، وبذلك يتمكن من كسب تأييد فئة هامة من المجتمع هي فئة الشباب. ومقابل ذلك يتعين على النظام السياسي أن يكون قادراً بدوره على مساعدة هذه الفئة في بلوغ ما تحلم به من حاجات وما تصبو إليه من تطلعات.⁽¹⁾

فلزيادة استعدادات الشباب وانخراطهم في العمل المجتمعي سواء أكان نشاطاً اجتماعياً أو سياسياً أو تنموياً، لا بد من معرفة الاحتياجات الأساسية للشباب، والعمل على تلبيتها أو أخذها بعين الاعتبار لدى صياغة الخطط والبرامج، باعتبارها متطلبات ضرورية يجب إدراكها من قبل المعنيين. مع الإشارة إلى أن مفهوم الحاجات مفهوم نسبي يختلف من مجتمع إلى آخر تبعاً لطبيعة وخصوصيات المجتمع المدني، ومستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي والانفتاح السياسي. ويتفق المتخصصون في العمل مع الشباب على الحاجات التالية باعتبارها حاجات عامة تنطبق على جميع فئات الشباب وهي:⁽²⁾

1. الحاجة إلى تقبل الشباب ونموه العقلي والجسمي حيث يسعى لإدراك ما يدور حوله.
2. الحاجة إلى توزيع طاقاته في نشاط يميل إليه، وخصوصاً أن الشباب لديه طاقات هائلة وعدم تفرغها في أنشطة بناءة يزيد من حالة الاضطراب والملل والتوتر لديه.
3. الحاجة إلى تحقيق الذات، بما يعنيه من اختيار حر وواع لدوره ومشاركته المجتمعية وشعوره بالانتماء لفكره أو مجموعة اجتماعية لها أهداف عامة.

(1) أحمد شاطر باش، مرجع سابق، ص- ص77-78.

(2) طلال عبد المعطي مصطفى، الشباب الجامعي والإشكاليات التي يواجهها

4. الحاجة إلى الرعاية الصحية والنفسية الأولية، والتي من شأنها أن تجعل من نموه نمواً متوازناً وإعطائه ثقافة صحية عامة تمكنه من فهم التغيرات الجسدية في مرحلة المراهقة كمرحلة حرجة.

5. الحاجة إلى المعرفة والتعليم، لما لهما من دور مفتاحي وأساسي في حياة الفرد، ولكونها توسع الأفق والمدارك العقلية. وهو حق مكتسب وضروري مثل الماء والهواء في عصر ليس فيه مكان للجهلاء.

6. الحاجة إلى الاستقلال في إطار الأسرة كمقدمة لبناء شخصيته المستقلة، وتأهيله لأخذ قراراته المصيرية في الحياة والعمل والانتماء، بطرق طوعيه بعيداً عن تدخل الآخرين. لكن ما يجب الإشارة له هو أن هوة واسعة كانت ولا زالت قائمة بين الشباب في البلدان المتقدمة والشباب في البلدان الفقيرة والنامية. لأسباب تتعلق بعدم توفر الخطط والبرامج الكافية للتأهيل والتنشئة والتربية، إضافة إلى أسباب داخلية تتعلق بالموروث العقائدي والاجتماعي وطبيعة القيم والعادات والتقاليد، وتركيبية المجتمع والعائلة ومستوى الانفتاح الاجتماعي وطبيعة النظم السياسية القائمة. حيث تضافرت كل تلك العوامل لتحد من دور الشباب في البلدان الفقيرة وتقاوم الأزمات المتفشية في أوساط الشباب كالبطالة، وسوء العناية الصحية، وتدني المستوى المعيشي، ونقص المؤسسات الراحية، ومراكز الترويح والترفيه. وهذا لا يعني البتة أن الشباب في الدول المتقدمة والغنية لا يعانون من مشاكل وأزمات رغم الوفرة في الإحصائيات والخدمات، ولكنها من نوع مختلف عما يعانيه الشباب في الدول الفقيرة.

وخلال العقدين الأخيرين، وبسبب التطورات العلمية والتقنية الهائلة، وثورة الاتصالات ودخول العالم في مرحلة العولمة، كمنظومة ثقافية سياسية اقتصادية اجتماعية تعكس تحالف القوى الرأسمالية العالمية العملاقة، تقاومت أزمات الشباب أكثر فأكثر في البلدان الفقيرة. حيث بات الشباب يعاني من أزمة مزدوجة متولدة عن الأزمات المتوارثة، والمركبة القائمة أصلاً وأخرى ناتجة عن التأثيرات القادمة عبر الإنترنت والفضائيات، والتي تعكس ثقافة ومفاهيم مجتمعات أخرى غريبة، وتحدث عن رفاهية خيالية نسبة لشباب البلدان الفقيرة، مما يهدد الشباب في هذه البلدان بأزمات جديدة جاء بها المد العولمي.⁽¹⁾

أمام هذا كله تعد التربية السياسية للشباب وزرع القيم والمثل الصحيحة، وصقل الشخصية بالممارسة، واكتساب الخبرة وبناء الشخصية القيادية مدخلاً منهجياً لبناء شخصية متوازنة وفاعلة، قادرة على تحمل الأعباء ومواجهة الصعاب بما يحقق الآمال العريضة والكبيرة لدى الشباب.

(1) طلال عبد المعطي مصطفى، مرجع سابق.

كما أن الاعتماد المتبادل بين النظام السياسي والفرد يشكل جوهر التوازن والاستقرار، هذا الأخير الذي لا بد من تسخير كل وسائل التنقيف والتنشئة السياسية الكفيلة بدعمه وخدمة أهدافه لعل أهمها احتواء الشباب.

رابعاً- مرحلة النضج:

تولي دراسات التنشئة السياسية لهذه المرحلة قدراً معقولاً من التحليل لأن تنشئة الفرد الناضج وإن كانت تتوقف على ما تلقنه من قيم واتجاهات ومعرفة سياسية خلال مرحلتي الطفولة والمراهقة إلا أنها تستمر إلى أبعد من هاتين المرحلتين، إذ تضاف إليهما خبرات جديدة خاصة وأن الفرد الناضج يخضع لمؤثرات جديدة تنشئه على قيم واتجاهات قد تتعارض مع ما تراكم لديه من معارف وقيم سابقة، مما يؤدي إلى حدوث تغييرات، وتعديلات جوهرية في السلوك السياسي.⁽¹⁾ إذ تلعب المهنة، وعضوية الفرد بالمنظمات الطوعية، وتطور اهتمامات وقت الفراغ ونمو الآراء والاتجاهات بتأثير وسائل الإعلام... دوراً هاماً في التأثير على السلوك السياسي والحياة السياسية للفرد.

(1) محمد علي محمد، مرجع سابق، ص. 251.

المبحث الثالث: أهداف وأهمية التنشئة السياسية.

التنشئة السياسية هي عملية يكتسب الأفراد من خلالها قيما، ومعلومات، واتجاهات تتعلق وترتبط بالتنظيم السياسي لمجتمعهم، وتحدد إدراكهم للمسائل السياسية واستجاباتهم لها. وتبدو أهمية هذه العملية في المجتمعات التي ينشغل شبابها بقضايا هامشية بدلا من الاهتمام بمشاكل الوطن الحقيقية، خاصة تلك المجتمعات التي تتعرض لغزو ثقافي خارجي، وتعاني من فراغ سياسي داخلي.⁽¹⁾ فالتنشئة السياسية إذن تمثل حلقة وصل هامة بين النظم الاجتماعية، والسياسية للمجتمع، وتأثيرها على الفرد وقيمه السياسية.⁽²⁾

1- أهداف التنشئة السياسية: تتمثل أهداف عملية التنشئة السياسية في:

• **تنمية المعرفة السياسية:** إذ تهدف التنشئة السياسية إلى تكوين الفرد سياسيا، وجعله يكتسب قدرا من المعرفة، والفهم لما يدور حوله من مسائل سياسية كنظم الحكم، وتصرفات القادة... مما ينمي قدراته ويساعده على تنظيم خبراته وبنائها عن العالم السياسي الذي يحيط به. وإن نمو المعرفة هو أحد العناصر الأساسية والهامة في تكوين الشخصية السياسية.⁽³⁾

• **المشاركة والاندماج في الحياة السياسية:** إن مظاهر الارتباط بين التربية والنظام السياسي هي عملية تهيئة الأفراد للمواقع السياسية الهامة أو اختيار وانتقاء الصفوة السياسية كما يقول مورفيك (Murvick) وذلك من خلال عدة عمليات هي الأدوات الرئيسية للتنمية السياسية وتتمثل في:

- **عملية التعبئة أو التجنيد السياسي:** أي اندماج الأفراد في الحياة السياسية بشغل مناصب سياسية، أو أداء أدوار سياسية بطرق رسمية (انتخاب، اختيار) أو بطرق غير رسمية (تطوع).⁽⁴⁾

- **المشاركة السياسية:** أي تلك الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما في اختيار حكامه، وفي صناعة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر. والمشاركة السياسية قد تكون إيجابية بمشاركة الفرد في مستوى من مستويات العمل والنظام السياسي التي تتدرج كما حددها بعض العلماء كما يلي:⁽⁵⁾

(1) محمود حسن اسماعيل، مرجع سابق، ص. 24.

(2) محمد علي محمد، مرجع سابق، ص. 235.

(3) اسماعيل علي سعد، علم الاجتماع السياسي بين السياسة والاجتماع، ط1، (مصر: 1999)، ص-ص. 372-373.

(4) عبد الهادي الجوهري، مرجع سابق، ص-ص. 55-59.

(5) نفس المرجع، ص. 60.

- تقلد منصب سياسي أو إداري.
 - السعي نحو منصب سياسي أو إداري.
 - العضوية النشطة في التنظيم السياسي (كالعضوية في الحزب).
 - العضوية العادية في التنظيم السياسي (كالترشح للانتخاب).
 - العضوية النشطة في التنظيم شبه السياسي (كمؤسسات المجتمع المدني).
 - العضوية العادية في التنظيم شبه السياسي (كالنقابات العمالية).
 - المشاركة في الاجتماعات السياسية العامة (كالمعرفة والوقوف على المسائل العامة).
 - المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية (كالمشاركة في الهيئات التطوعية).
 - الاهتمام العام بالسياسة.
 - التصويت.
- كما قد تكون المشاركة السياسية سلبية، وتأخذ السلبية السياسية عدة صور أهمها:⁽¹⁾
- **اللامبالاة:** أي عدم الاهتمام بالأفراد، والظواهر، ولا بالمواقف الاجتماعية بصفة عامة أو خاصة.
 - **الشك السياسي** في أحوال وأقوال الآخرين في المجتمع خاصة القيادات، والنظر أو الشعور بأن العمل السياسي عمل رديء، وأن الثقة في رجال العمل السياسي أمر مستحيل.
 - **الغربة السياسية:** أي شعور الفرد بأنه غريب عن العمل السياسي، والحكومة، وما يدور بالمجتمع.
 - **الاغتراب:** وهو شعور الفرد بأن المجتمع والسلطة فيه لا يحسان به، ولا يعنيهما أمره، وبأنه لا قيمة له في هذا المجتمع. وهذا الشعور يؤدي إلى تقليل الفرد من أهدافه، وفقدانه للحماس والدافع والبعث للمشاركة السياسية.
- وحتى يخفف نظام سياسي معين من الآثار السلبية لعدم المشاركة السياسية لابد أن يستمر في بناء المؤسسات السياسية من جهة وفتح قنوات التعبير والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية ومن ثم السياسية لأن عدم الاهتمام السياسي يرتبط بعدم الاهتمام العام. كما لابد من دعم وتثبيت القيم الإيجابية التي تدفع للمشاركة والاهتمام لدى أفراد المجتمع من خلال مختلف برامج التنشئة والتربية السياسية التي تطبق في مختلف المؤسسات خاصة منها الأسرة والمدرسة والجامعة.

⁽¹⁾ عبد الهادي الجوهري، مرجع سابق، ص- ص. 136-137.

• **تحقيق التكامل السياسي:** إذا كان مفهوم التكامل السياسي يعني إدماج العناصر الاجتماعية، والاقتصادية، والدينية، والمعرفية، والجغرافية في الدولة الواحدة - كما يؤكد البعض⁽¹⁾ - فإن تحقيق وجوده يحتاج إلى إيجاد إحساس مشترك بالتضامن، والوحدة، والهوية المشتركة بين أفراد المجتمع، وتخطيهم للولاءات الضيقة.

ويطلق مصطلح "الشعور بالانتماء" على إحساس الفرد أو المواطن بأنه جزء من المجتمع يعتقد إيديولوجيته ويمثل ثقافته ويتمسك بها فتعكس على سلوكه ومواقفه وأفعاله بدرجات مختلفة، كما تؤثر على مشاركته أو عزوفه، التزامه أو امتناعه عن السلوك السوي، وانحرافه⁽²⁾ ولعل التباين في أشكال ودرجات السلوك الإنساني يعود إلى مدى إحساس الفرد أو المواطن أن المجتمع الذي ينتمي إليه يهتم به، يرعاه، ويحميه، ويحويه، ويعمل من أجله. وهذا يتوقف على مدى قدرة الحكومة على السيطرة على الإقليم الخاضع لسيادتها، ومدى تطبيقها لمبادئ الديمقراطية، واحترامها لحرية الفرد، واهتمامها بقضاياها.

2- أهمية التنشئة السياسية: من خلال الأهداف التي ترمي عملية التنشئة السياسية إلى تحقيقها تبرز الأهمية الكبرى لهذه العملية بالنسبة للأفراد، والمجتمعات، والأنظمة السياسية بصفة عامة. كما يظهر أن لها علاقة بكل من الثقافة السياسية والشخصية السياسية والتنمية السياسية.

أ/ علاقة التنشئة السياسية بالثقافة السياسية: ما من شك أن الثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة أو كما يقول موريس دوفرجه (M.Duverger) "هي الجانب السياسي للثقافة"⁽³⁾ ويرى فيليب برو (P.Browd) بأنها "تتكون من مجموعة المعارف والمعتقدات التي تسمح للأفراد بإعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقتهم بحكامهم، كما تسمح للمجموعات باستخدامها كمراجع للتعريف بهويتها"⁽⁴⁾ ومفهوم الثقافة السياسية يتداخل مع العديد من المفاهيم الأخرى "كالإيديولوجيا" لكنه يختلف عنها باختلاف نظرة كل مفهوم للمعتقدات المرتبطة بالنظام السياسي.

(1) محمود حسن اسماعيل، مرجع سابق، ص. 25.

(2) عبد الهادي الجوهري، مرجع سابق، ص - ص. 136-137.

(3) عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع سابق، ص. 436.

(4) نفس المرجع، نفس الصفحة.

فإن كانت الإيديولوجية تعني الالتزام بتلك المعتقدات، وباستعمالها كوسيلة للصراع بين الفاعلين السياسيين فإن الثقافة السياسية تنظر إليها بواقعية وشمول، وأكثر نسبية انطلاقاً من كونها تتواجد في واقع اجتماعي وسياسي يجب أن تتكيف معه بنياتها واختلافاتها⁽¹⁾ وإن كان انتقال الثقافة السياسية من جيل إلى آخر عن طريق التنشئة السياسية التي تمثل عملية إعداد الفرد ليكون عضواً في مجتمع سياسي فهذا يعني أن التنشئة تتضمن الثقافة السياسية، وعن طريق ما تغرسه في نفوس المواطنين من شعور بضرورة التضامن، والهوية والوحدة... فهي تحقق التكامل والانسجام في المجتمعات وتعمل على تظافر الجهود بين أبناء المجتمع الواحد من أجل بناء دولة، كما تعتبر أداة لتربية أبناء المجتمع ولتقوية الروابط التي تجمعهم. كما تساعد على تحقيق استقرار المجتمع من خلال تجنيبه خطر الانقسام والتفتت وانقطاع التواصل بين أجياله الفتية، والمتقدمة عمراً، ومنع حدوث ما يسمى "فجوة الأجيال" لأن التغيرات الحديثة والسريعة تقتضي أن يحمل الكبار والصغار نفس القيم والاتجاهات حتى يتمكن المجتمع من تحقيق ما يعرف بالأصالة والمعاصرة، أي التوفيق بين القديم والحديث، وإلا وقع صراع بين الأجيال في المجتمع وذلك يعني انقطاع التواصل بين الآباء والأبناء وانتشار الانقسام والتفتت، وذلك سيؤدي حتماً إلى سقوط المجتمع.⁽²⁾

ومن جملة القيم والتوجهات المشكلة للثقافة السياسية، والتي تكتسب عن طريق التنشئة نجد:

- العواطف السياسية الرئيسية، والانتماءات، والولاءات السياسية التي تنشأ لدى الفرد، والتي تساعد النظام السياسي في اجتياز العديد من الأزمات أثناء عمليات التغيير السريع، وتساهم في بناء الأمم.⁽³⁾ وقد تكون هذه العواطف والولاءات موجهة نحو الوطن كالقول: "أنا جزائري"، كما قد ترتبط ببعض الرموز السياسية كالقول: "أنا عربي، اشتراكي، ديمقراطي، إفريقي..."

- آراء وتقويمات الأفراد للبناء السياسي ومخرجاته، والتي تلعب دوراً هاماً في تحديد وضع الفرد داخل النظام السياسي من جهة، وكيفية مشاركته في تحقيق أهداف وغايات ذلك النظام ومساهمته في استقراره من جهة أخرى.⁽⁴⁾

(1) عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع سابق، ص. 437.

(2) محمد زياد حمدان، الماهج المدرسية المعاصرة، (عمان: دار التربية الحديثة، 2001)، ص. 25.

(3) عبد الهادي الجوهري، مرجع سابق، ص. 40.

(4) نفس المرجع، ص. 41.

- اكتساب توجهات نحو مسائل سياسية معينة، وتحويلها إلى سياسات عن طريق الدفاع عنها بالأساليب المشروعة والمشاركة الفعلية في العملية السياسية، وفي صنع السياسة العامة واتخاذ القرار.⁽¹⁾

ب/ علاقة التنشئة السياسية بالشخصية السياسية: إن خبرات التنشئة السياسية التي يتعرض لها الفرد منذ ولادته عبر مختلف مراحل نموه الاجتماعي وتفاعله مع غيره من الأفراد والجماعات التي ترتبط بنظام سياسي معين تتعامل معه وتعيش في إطاره، تمكنه من تنمية وعيه السياسي، واكتساب شخصية سياسية، ومواقف خاصة تؤهله ليصبح مواطناً ممارساً وسياسياً محنكاً. وغالبا ما ترتبط المشاعر نحو الحياة السياسية بالأراء الاقتصادية والثقافية والدينية لأن الفرد يكتسب مجموعة معقدة من المعلومات والمشاعر والمعتقدات التي تعينه على فهم وتقويم العالم السياسي الذي يحيط به. وما نظرته للسياسة إلا جزءا من نظرة اجتماعية عامة للعالم. وتشكل التوجهات التي تتكون لدى كل فرد نحو العالم السياسي بما فيها من وجهات نظر حول دوره السياسي الخاص ما يصطلح عليه "الشخصية السياسية".⁽²⁾

وإن كانت التوجهات السياسية تتباين إلا أن الشخصية السياسية تنطوي على أبعاد أساسية تتمثل في:

- الاندماج أو التوحد مع الرموز السياسية الذي يتراوح بين الشدة والضعف، وأنماط الولاء، والتوجهات الإيديولوجية، وكذلك التقويمات التي يطورها الأفراد للمسائل السياسية. كما تتضمن الشخصية السياسية معرفة بالبناءات والإجراءات السياسية وتصورا للحقوق والواجبات والمسؤوليات وموقف محدد من العالم السياسي.⁽³⁾

- إذا كان الوعي السياسي هو الذي يمكن الفرد من اكتساب أفكار وتوجهات نحو العالم السياسي، وهو المسئول عن النضج السياسي، ويمثل عاملا أساسيا في تطوير الشخصية السياسية فإن التنشئة السياسية تسهم في تشكيل العلاقات بين الأفراد والمجتمع، وتعمل على توجيه الخبرات المكتسبة نحو الموضوعات والمسائل السياسية، وتجعل من اكتساب الشخصية السياسية أمرا يتوافق مع عملية النضج الاجتماعي ككل بما تعلمه للفرد من حقوق المواطنة، ومبادئ الديمقراطية، كما تعمل على تفعيل دوره في الحياة السياسية ومشاركته في اتخاذ القرارات الهامة للتأثير على المسائل الهامة.

⁽¹⁾ عبد الهادي الجوهري، مرجع سابق، ص-41.

⁽²⁾ محمد علي محمد، مرجع سابق، ص. 231.

⁽³⁾ نفس المرجع، ص-ص. 232-233.

ج/ علاقة التنشئة السياسية بالتنمية السياسية: عرف مفهوم التنمية السياسية انتشارا واسعا في تراث العلوم السياسية خلال الحقبة الماضية خاصة إذا تعلق الأمر بدراسة علاقة السياسة بالمجتمع، وعملية بناء الأمم الجديدة (المستقلة حديثا).⁽¹⁾ وهو مصطلح ارتبط أساسا بعملية التغيير السياسي التي شهدتها دول العالم خلال القرن الماضي ويستعمل عادة للإشارة إلى "العمليات المطردة لتحويل وتعديل الأنساق السياسية من حقبة تاريخية إلى أخرى". وكذلك "يشير إلى عملية تزايد معدلات التباين والتخصص في الأبنية السياسية، وتزايد علمانية الثقافة السياسية، والقدرة على تحسين أداء النسق السياسي في المجتمع".⁽²⁾

وفي أيامنا هذه ينظر إلى التنمية السياسية على أنها "التحول إلى الديمقراطية أو العزوف عن الاتجاه اللا ديمقراطي" وإقامة المؤسسات الديمقراطية، ودعم ممارساتها. وعلى هذا الأساس يكون النظام السياسي النامي هو النظام الذي تقترب صورته من الشكل البنائي والتنظيمي القائم في الأنظمة الأنجلوأمريكية بما في ذلك حركة التصنيع الحديثة، والتطور التكنولوجي.⁽³⁾ والأهم من هذا كله هو أن عملية التنمية السياسية هي نتيجة لتغيير اجتماعي عام، وتنشأ عن نجاح النسق السياسي في معالجة التحديات المفروضة من المشكلات التنموية للدولة، وبناء الأمة، وتوزيع القوة، ولهذا يعرفها البعض بأنها "أسلوب التعامل مع المشكلات المصاحبة للتحديث، أي محاولة صياغة إطار نظامي للوصول إلى حلول ملائمة ودائمة نسبيا للمشكلات الاجتماعية".⁽⁴⁾ وتكمن أهمية التنمية السياسية في زيادة فعالية، وكفاءة، وآراء النسق السياسي، وذلك لا يتأتى إلا بتربية النشء وإعداده وتوجيه خبراته وقيمه المكتسبة بشكل يجعله يساهم في صياغة إطار نظامي يمكن من الوصول إلى حلول ملائمة عن طريق المشاركة، والاتحاد، والتعاون، والشعور بالولاء والانتماء. وهذه هي مهمة عملية التنشئة السياسية التي قد تساهم في تحقيق وتدعيم استقرار الأنظمة السياسية كما قد تنطوي على معارضتها وتغييرها أو إحداث تحولات فيها. هذا إن لم تؤدي إلى سقوطها وانهيارها، فهي إذن عملية مرتبطة بالنظام السياسي وبدرجة التغيير فيه وطبيعته.

(1) عبد الهادي الجوهري، مرجع سابق، ص. 23.

(2) حسن عبد الحميد أحمد رشوان، التغيير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية، ط3، (مصر: الاسكندرية، المكتب الجامعي

الحديث، 2002)، ص-ص. 17-18

(3) نفس المرجع، ص. 19.

(4) محمد علي محمد، مرجع سابق، ص. 24.

وإذا كانت الشرعية ومدى تقبل النظام السياسي من قبل المجتمع من أهم المفاهيم لدراسة الثقافة السياسية والممارسات الديمقراطية فإن التنشئة السياسية هي جوهر تلك الشرعية.⁽¹⁾ فهي إذن دليل على التفاعل والتساند المتبادل لكل من السلوك الاجتماعي والسلوك السياسي لأنها نتاج تأثير البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية... للمجتمع الذي يعيش فيه الفرد ولتفاعلها مع خبراته وشخصيته. هذا فضلا عن كونها تمثل مفهوما أساسيا في علم الاجتماع السياسي وتعتبر العماد الأساسي لعملية التنمية السياسية لأن كلا من الثقافة السياسية والشخصية السياسية والمشاركة السياسية والتعبئة أو التجنيد السياسي هي متغيرات تابعة لها.

⁽¹⁾ محمد علي محمد، مرجع سابق، ص. 253.

المبحث الرابع: مؤسسات وقنوات التنشئة السياسية.

التنشئة السياسية بحكم طبيعتها تكاد تكون إحدى القوى المحافظة لأن ما يكتسبه الأفراد من أفكار سياسية، وتوجهات، وقيم تشارك فيه أجهزة عديدة. وإن أي محاولة لإحداث تغيير ثقافي موجه تعتبر فاشلة لأنه يتعذر إخضاع كل وسائل التنشئة السياسية للسيطرة الحكومية الرسمية. ومعنى هذا ليس أنه يتعذر توجيه عملية التنشئة السياسية نحو التغيير بل من الممكن ذلك عن طريق صياغة برامج محددة لهذا النوع من التوجيه دون إغفال أنها عملية تبدأ من الطفولة المبكرة، وتساهم فيها هيئات ومنظمات عديدة بعضها رسمي، وبعضها الآخر غير رسمي.⁽¹⁾

ومن أهم قنوات أو وسائل التنشئة السياسية:

1- الأسرة:

هي أول قناة من قنوات التنشئة التي يتعرض لها الفرد، ولها تأثيرات قوية، ودائمة على شخصية الطفل الذي يقضي أولى مراحل عمره في رعاية الوالدين.

وتمارس الأسرة تأثيرها التربوي على تنشئة الطفل من خلال ثلاث زوايا:⁽²⁾

- **المركز الخاص للأسرة:** إذ تظل الأسرة بمثابة المصدر الوحيد الذي يرضى الطفل ويلبي حاجاته المادية والمعنوية، مما يدفع الطفل إلى تقمص قيم، واتجاهات والديه، وخاصة الأم لأنها الأكثر ملازمة للطفل أثناء فترة التكوين الأولى.

- **فلسفة وقيم الأسرة:** فالأسرة تعكس نظاما لقيم، واتجاهات الآباء قد يكتسبه الأبناء، ويجعلونه معيارا لسلوكهم؛ كما قد يستوعبونه دون أن يعملوا به لأن هناك تغييرا يفرض اختلاف قيم واتجاهات الجيلين.

- **طرق تربية الطفل:** وهي لا تقتصر على التلقين العلني والمستتر للمعارف السياسية والاجتماعية، بل تتضمن كذلك الأساليب التي تنتهجها الأسرة في تربية الطفل، والتعامل معه، والتي يكتسب من خلالها المعتقدات، والاتجاهات المختلفة، ومن بين هذه الأساليب:

- **أسلوب ممارسة السلطة:** باعتبار الأسرة هي أول نمط للسلطة يعايشه الطفل فإن قيمة واتجاهاته تتأثر بطريقة الآباء في ممارسة السلطة، وتولد في نفوسهم قيم الإكراه والسلبية من

(1) محمد علي محمد، مرجع سابق، ص- ص. 254-255.

(2) محمود حسن اسماعيل، مرجع سابق، ص. 36.

الشخصية المتسلطة، وقيم الحرية والاهتمام، وروح الجماعة، والحب للشخصية الديمقراطية.⁽¹⁾

- **أسلوب اتخاذ القرارات داخل الأسرة:** إذ تلعب عملية تشجيع المشاركة في صنع القرارات داخل الأسرة دوراً في زيادة إحساس الطفل بالكفاءة السياسية، وتوفير له مهارات التفاعل السياسي، وتشجيعه على المشاركة السياسية الفعالة في النظام السياسي عند الكبر.⁽²⁾

وفي العقود الأخيرة زاد دور الأسرة في التنشئة السياسية خاصة مع ثورة المساواة بين الرجل والمرأة في التعليم والعمل، وحول علاقة كل منهما بالاقتصاد، وبالنظام السياسي، مما يؤثر بشكل رئيسي على أنماط التجنيد السياسي، والمشاركة السياسية، والسياسة العامة. كما زاد تعرض الأطفال في سن مبكرة لدور الحضانة، ورعاية الطفولة من تعديل تأثير، ودور الأسرة في التنشئة بطرق مدهلة.⁽³⁾

2- جماعات الرفاق:

إذ يقر علماء السياسة عموماً أن سلوك الفرد يتأثر بسلوك أقرانه، وأصدقائه، ومن هم في سنه، أو على الأقل متساوون معه، ويقضي معهم فترات طويلة في محيط الحي، أو المدرسة، أو العمل، أو مؤسسات اجتماعية أخرى.⁽⁴⁾

فتأثير جماعات الرفاق على الفرد مستمر باستمرار حياته الاجتماعية، وهو مهم جداً لعملية التعليم السياسي التي تمتد للفرد بمعلومات، وآراء سياسية بصفته عضواً في جماعة. مما يعني أن الاتفاق على بعض الآراء السياسية والأنماط السلوكية يعتبر وسيلة للتكيف، ولتوطيد العلاقات مع بقية أعضاء الجماعة؛ وإن أي انحراف عن السلوكيات العامة المتفق عليها ينتج عنه عقوبات أو الحرمان من الانضمام لتلك الجماعة،⁽⁵⁾ وبذلك نجد الفرد يقوم بتعديل اهتماماته، وسلوكياته لتعكس اهتمامات وسلوكيات الجماعة، ويضمن قبولها له⁽⁶⁾ ومن بينها الاهتمامات السياسية.

ولهذا فإننا نجد دور جماعة الرفاق يتراوح بين:

(1) محمود حسن اسماعيل، مرجع سابق، ص. 36.

(2) جبرائيل أليوند وآخرون، مرجع سابق، ص. 94.

(3) نفس المرجع، ص. 24.

(4) اسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص. 37.

(5) محمود حسن اسماعيل، نفس المرجع السابق، ص. 38.

(6) نفس المرجع، ص. 40.

▪ **نقل وتعزيز الثقافة السياسية:** إذا اتفقت الاتجاهات التي تحملها جماعة الرفاق مع الاتجاهات التي اكتسبها الطفل في الأسرة.

▪ **غرس قيم ومفاهيم جديدة:** لم يكتسبها الفرد من قبل، وذلك ناتج عن اختلاف أنماط التفكير، والسلوك داخل جماعة الرفاق عن تلك الموجودة داخل الأسرة.

وقد تسببت التحولات الاجتماعية في إضعاف الروابط بين الآباء والأبناء، وظهور ما يسمى "بصراع الأجيال" حول قيم معينة في ثقافة المجتمع... وفي زيادة دور وأهمية جماعات الرفاق في تشكيل القيم واتجاهات الأفراد خاصة السياسية منها لأن الفرد يشعر في إطارها بسهولة التكيف مع البيئة الاجتماعية، والثقافية، كما يحس ويرى أنها تحترم مبادئ الديمقراطية والمجال فيها يتسع لتعدد الآراء، وقبول النقاش عكس ما تفرضه الأسرة من سيطرة، وخضوع، وتحكم. (1) ونظرا لإدراك دور جماعة الرفاق، وتأثيرها على الأفراد، نجد اليوم أن الأسر المثقفة تتدخل لاختيار أصدقاء لأبنائها منذ الطفولة.

3- المؤسسات التعليمية:

1.3- **المدرسة:** وإن كانت الأسرة هي المصدر الأول والأساسي لتنشئة الفرد فإن المدرسة هي ثاني مصدر يتحمل مسؤولية تعليم الفرد وتنشئته ليصبح مواطنا صالحا في مجتمعه وذلك من خلال مناهجها الدراسية، وكتبها التعليمية (تاريخ، جغرافيا، تربية وطنية) وتكاملها مع سلوك المعلمين من جهة، والمحيط المدرسي من جهة أخرى، (2) فمن خلال ما تؤديه من مهام لزيادة الخبرات العلمية للمتمدرسين، ولإنارة عقولهم فهي تؤثر في فكرهم السياسي، (3) وتتمثل صور هذا التأثير فيما يلي:

- المناهج المدرسية بما تتضمنه من معلومات في الكتب المدرسية تعمل على تأهيل الناشئة لفهم الحاجات الوطنية، والقومية التي تهم المجتمع، وتطوير انتمائهم الأصيل لمجتمعهم وأرضهم، وتقوية إحساسهم البناء لما يجري فيها من حوادث سياسية، وما يواجهها من قضايا وصعوبات. وإن مقررات مواد التربية المدنية والتاريخ هي أمثلة مباشرة موجهة لتحقيق هذه الأغراض. (4)

- بما أن المدرسة هي كيان غير مستقل عن الواقع الاجتماعي الذي يعيش فيه الطفل، فهي تعكس ظروف هذا الواقع، وأحواله، وأفكار أعضائه، وأنماط سلوكهم؛ ويتبع للطفل فرصة فهم التجربة الجماعية، كما ترعى العناصر المعرفية والفكرية له وتنميها

(1) اسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص. 377.

(2) محمود حسن اسماعيل، مرجع سابق، ص-ص. 38-39.

(3) جبرائيل أبلوند وآخرون، مرجع سابق، ص. 98.

(4) محمد زياد حمدان، مرجع سابق، ص. 27.

وتصعدا للارتقاء به إلى المستويات الاجتماعية والمهنية، وبهذا تكون المدرسة قد ساهمت في نقل التراث الثقافي للمجتمع، وما يتضمنه من ثقافة سياسية، وساعدت على تشكيل اختيارات سياسية لدى الأفراد تساعد في تحديد مصيرهم عند النضج.⁽¹⁾

- كما يؤثر كل من مبادئ الديمقراطية التي تسود الجو المدرسي كحرية الرأي وحرية التعبير والعمل الجماعي.. وما ينتهجه المعلم من أساليب في التربية وما يتعلمه التلميذ من قيم المنافسة الحرة، والحفاظ على الصالح العام، وما ينمو فيه من روح المشاركة، والانتماء، والاستقلالية... وما يتولد لديه من مشاعر حب الوطن والولاء، والإحساس بالتفاخر والاعتزاز... على تنشئة الطفل السياسية، ويخلق لديه مستوا رفيعا من المعرفة بقواعد اللعبة السياسية في المجتمع. مما يهيئه أكثر للمشاركة، والممارسة السياسية.

ولهذا تعد المدرسة أداة رسمية تدعم استقرار، وثبات الدولة والنظام السياسي بما تغرسه في نفوس الأطفال من أحاسيس التعلق والولاء. كما يمكن أن تقود المدرسة عملية التغيير في الاتجاهات، وتتولى مهمة غرس إيديولوجيات جديدة، وتحقيق معدلات نوعية في التنمية السياسية.⁽²⁾

وهذا ما يبرر اهتمام الأنظمة السياسية المعاصرة بدور المدرسة في المجتمع واعتمادها عليها للحفاظ على الأبنية السياسية.

2.3- الجامعة: الجامعة على مستوى دورها الفكري والسياسي، تعد - بامتياز - من أهم قلاع التنشئة السياسية والفكرية للشباب و المساهمة في تكوينهم كمواطنين واعين بشروط وجودهم الاجتماعي والسياسي، وحاملين لبعض قيم التجديد والتحديث والتغيير، ومهيئين للاندماج في محيطهم السوسيو سياسي والثقافي والحضاري كفاعلين ومبادرين إيجابيا ومنتجين.

لقد كتب كثير من المؤرخين عامة، ومن المتخصصين في تاريخ التربية خاصة، مؤلفات عديدة حول وظائف الجامعات وأهدافها وتطورها عبر التاريخ، وكيف أن جامعات العصور الوسطى بدأت كيانات منعزلة تضم الدارسين والأساتذة بعيدا عما يدور في المجتمع من تغيرات وما يسود فيه من نشاطات اقتصادية واجتماعية. ثم تحولت وظائفها عبر رحلة زمنية طويلة، وأمام متغيرات فكرية وتقنية وسياسية واجتماعية واقتصادية، حتى أصبحت في خدمة مجتمعاتها، مراكز للعلم والتطور وتنمية المعارف والمهارات، بما تمارسه من فعاليات وأنشطة بحثية وتعليمية وتدريبية، وأخذت الجامعات مكانة العقل في جسد المجتمع. وإن كانت إرادة المجتمع تتمثل في سلطاته السياسية ومراكز صنع القرار فيه، فإن سلامة القرارات وصوابها

(1) محمود حسن اسماعيل، مرجع سابق، ص. 41.

(2) جبرائيل ألكوند وآخرون، مرجع سابق، ص. 95.

يخضعان في جانب أساسي منهما لمدى اعتماد هذه القرارات على موجّهات عقل المجتمع وهي الجامعات. ومن هذا المنطلق يكون البحث عن دور الجامعة وأهميتها في تنمية المجتمع وخدمته ضرورة لازمة لتطوير إسهاماتها بما يواكب حركة المجتمع ومستلزمات تقدمه، فالجامعة مرتبطة أيما ارتباط بالمجتمع، تتفاعل معه، وتؤثر فيه وتتأثر به، فلولا وجود المجتمع لما وجدت الجامعة، ولولا وجود الجامعة لما كان للمجتمع أي تقدم أو ازدهار أو تنمية أو تطور. ومن أهم وسائل تأثير الجامعة على المجتمع: (1)

- مضامين مناهج التعليم والتكوين Curricula : التي تبنى غالبا وفق أسس وتوجهات تربوية وفكرية وسياسية، وأساليب وطرق منهجية، وتربطه علاقات تبادلية وتكاملية مع المحيط الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي العام، ومع ما يعرفه هذا المحيط، وطنيا وإقليميا ودوليا من تحولات ومستجدات وحاجات، معرفية وتقنية وحضارية تتنامى وتائر تجدها وتغيرها باستمرار وتتطلب لمواكبتها إصلاحا دوريا.

- البحث العلمي والأطر الجامعية الباحثة: من المفترض وجود علاقة ممنهجة، وثيقة، وهادفة بين سلطة المعرفة المفترضة في خطاب البحث العلمي، وبين سلطة السياسة والاقتصاد القائمة في المؤسسات الحكومية ومراكز النفوذ والمآل في المجتمع، على أن بين السلطتين تقع سلطة المؤسسات التعليمية من جامعات ومعاهد ومراكز دراسات. في إطار غياب هذه العلاقة يفقد البحث العلمي، الذي يفترض أن تكون مؤسسات التعليم العالي والجامعي معقلا له دوره التنموي والتحديثي الريادي، ووظيفته التوجيهية في عقلنة القرار السياسي والاجتماعي وفي ترشيد الممارسة الفكرية والاجتماعية بشكل عام. وفي هذا الإطار أيضا من القطيعة أو الطلاق بين ما يمكن تسميته بـ "القرار العلمي" و"القرار السياسي والاجتماعي" تتدهور مكانة البحث العلمي وتراجع مجموعة هامة من الشروط المادية والمعنوية المتعددة التي يتطلبها دعم هذا البحث وإنماؤه والارتقاء به مؤسسيا واجتماعيا، وأطرا باحثة: من طلبة ومدرسين..

- الإطار التنظيمي البيروقراطي للجامعة والتعليم العالي عموما. فالجامعة تتميز عن غيرها من مؤسسات التعليم ببعض الاستقلالية الذاتية النسبية في التسيير المادي والبشري وبهامش لا بأس به من الحرية الأكاديمية...

إن الجامعة، وبحكم تنظيمها الاجتماعي تجسد مجموعة من القيم تشكل الأساس الذي تقوم عليه المجتمعات الحديثة، فهي بكل تأكيد جزء من المجتمع الحديث، ولا يمكن تصور قيامها بتنظيمها الاجتماعي - النظامي - في مجتمع لا يتسم بالعقلانية والتجدد، وبالتالي من

(1) مصطفى محسن، الجامعة المغربية وإشكالية التنمية: تأملات سوسولوجية في بعض عوامل الأزمة وتحولات المسار .

المفروض أن تسهم الجامعة من خلال عمليات التنشئة والتعليم التي توفرها لطلبتها بدور أساسي في بناء الشخصية الحديثة. وعلى هذا الأساس أصبح الشباب الجامعي محور اهتمام الأنظمة السياسية لأنهم من وجهة النظر العلمية يمثلون جماعة أو شريحة من المتقنين في المجتمع بصفة عامة، حيث يتركز مئات الألوف من الشباب في نطاق المؤسسات التعليمية، مما يعطي أهمية كبيرة لهذه المؤسسات التعليمية على جميع الأصعدة.⁽¹⁾

وتعد المؤسسات التعليمية بما فيها الجامعة أداة للتنشئة الاجتماعية عامة والسياسية خاصة، ولا يقل دورها في ذلك أن لم يزد عن دور الأسرة، وهذا يعني أن الجامعة مسئولة عن تعليم الشباب الجامعي أنماطاً سلوكية جديدة تختلف في الأغلب عن تلك التي يتمثلها في محيط أسرته، بالإضافة إلى تكيفه للأدوار المهنية والاجتماعية التي فرضها ويفرضها التغيير الاجتماعي الواسع الطارىء، ودمجه في النظام الاجتماعي الجديد.

4- الأحزاب السياسية:

يبرز دور الأحزاب السياسية في عملية التنشئة السياسية خاصة في الدول الديمقراطية، وتلك التي تأخذ بنظام التعددية الحزبية.

والحزب هو "مجموعة من الأشخاص المنظمين، والذين تجمعهم فلسفة، أو إيديولوجية، ويهدفون إلى تحقيقها ميدانياً، ويقصدون من وراء ذلك الوصول إلى السلطة وممارستها".⁽²⁾

وللأحزاب السياسية العديد من الوظائف التي تؤديها، والتي تعكس دورها في عملية التنشئة السياسية. وأهم هذه الوظائف:⁽³⁾

- **التأطير السياسي والإيديولوجي للناخبين:** ومحاولة توعيتهم وتبصيرهم حول السياسات المتبعة من طرف الحكام، وتسهيل مهامهم في تحديد اختياراتهم لحكامهم، وكيفية انتقادهم لهم، وضغطهم عليهم.

- **اختيار المترشحين للمناصب الانتخابية:** إذ تعد الأحزاب بمثابة المدارس التي تدرّب أعضاء فيها، وتؤهلهم لممارسة السلطة.

- **تنشيط الحياة السياسية:** من خلال التنافس الدائم، وحث الجماهير على المشاركة في الحياة السياسية، مما يزيد في الوعي والإدراك لقضايا المجتمع، ويزيد من الشعور بالوحدة الوطنية؛ وتحقيق الوفاق الاجتماعي بين مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية.

⁽¹⁾ طلال عبد المعطي مصطفى، مرجع سابق.

⁽²⁾ عبد الغني بسيوني، النظم السياسية والقانون الدستوري، (مصر: منشأة المعارف، 1997)، ص. 87.

⁽³⁾ الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999)، ص-ص. 254-258.

- **المساهمة في تكوين الرأي العام وتوجيه الجماهير:** بواسطة عرض الحقائق وجواهر المشكلات خاصة تلك التي تخفيها الحكومات تجنباً للانتقادات، وتبصر الناخبين بها، وتبصرهم كذلك بضرورة خلق رأي عام موحد، وواع بقضايا البلاد، وقادر على وضع حلول مناسبة لمشاكلها من خلال اختياره لبرنامج حزب معين.

- **إثراء الممارسة الديمقراطية للحريات العامة:** من خلال ما تنتجه من فرص للأفراد لممارسة الحرية، سواء في التنافس على السلطة بالطرق السلمية، أو في محاسبة الحكام، وانتقادهم عن طريق المعارضة المنظمة.⁽¹⁾ أو من خلال اختيار ممثلين ينوبون عنهم في تسيير الشؤون العامة (السلطات)، وبالتالي القضاء على مظاهر التسلط والطغيان، والنزعة الفردية التي كثيراً ما أجبرت الشعوب على الاختيار بين الخبز والحرية، أو بين العدالة الاجتماعية والديمقراطية السياسية متحججة بمبررات واستعارات وهمية تخفي وراءها مختلف مظاهر التسلط.⁽²⁾

5- وسائل الإعلام:

لا يوجد مكان في العالم بعيد لدرجة تجعل سكانه لا يملكون الوسائل التي تمكنهم من معرفة ما يحدث في مناطق أخرى من العالم.⁽³⁾

فوسائل الإعلام تلعب اليوم دوراً مهماً في تدويل الاتجاهات والقيم في جميع أنحاء الأرض -المعمورة- إضافة إلى نقلها للمعلومات الفورية حول الأحداث السياسية. فهي تنقل بصورة أو بأخرى القيم الرئيسية التي تسود المجتمع، ومن بينها القيم السياسية - خاصة وأن تأثيرها ينعكس على كل من عالم الصغار والكبار ويصاحب الفرد طيلة حياته.

ولهذا نجد الحكومات المعاصرة تعمل على إخضاع وسائل الإعلام لسيطرتها، لتتمكن من تسخيرها لنشر معتقداتها السياسية، ودعم شرعيتها، وتبرير مواقف النظام السياسي، لأنها تملك القدرة على اختراق الحواجز، وتوصيل رسائلها إلى المواطنين في منازلهم ودون أي جهد منهم، وتحاول التأثير فيهم، بصورة مباشرة أو غير مباشرة.⁽⁴⁾

6- المؤسسات الدينية:

إن الأديان المختلفة تحمل قيماً، ومعتقدات ثقافية وأخلاقية، لها حتماً مضامين سياسية تؤثر على العملية السياسية، وعلى السياسات العامة.⁽⁵⁾

(1) نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، (دار الفكر العربي)، [د.ت.]، ص. 30.

(2) حسن البدر اوي، الأحزاب السياسية والحريات العامة، (مصر: دار المطبوعات الجامعية، 2000)، ص. 19.

(3) جبرائيل ألوند وآخرون، مرجع سابق، ص. 99.

(4) محمود حسن اسماعيل، مرجع سابق، ص 48.

(5) جبرائيل ألوند وآخرون، نفس المرجع السابق، ص 96.

وعلى الدول أن تولي أهمية لدور المؤسسات الدينية لما لها من دور في إثارة الفكر والثقافة؛ ولأن العبادة لها دور في عملية التنشئة الاجتماعية عامة، والسياسية خاصة يتلخص في: (1)

- تعليم الفرد والجماعة تعاليم دينية، ومعايير سماوية، تحكم سلوكهم، وتفرض احترامها، والالتزام بها يضمن السعادة للفرد والمجتمع.
- إمداد الفرد بإطار سلوكي معياري، وتنمية الضمير الفردي والجماعي.
- توحيد السلوك الاجتماعي وتحقيق التقارب بين الطبقات الاجتماعية المختلفة.
- وتعتبر المساجد واحدة من أماكن العبادة التي تلعب دورا في بث وتدریس، وخلق مجموعة من القيم السياسية العامة للأطفال والكبار في الأمة العربية الإسلامية.

7- الجيش:

كمؤسسة للتنشئة السياسية العسكرية حيث يتلقى فيها الفرد قيم الطاعة، والانضباط والاعتماد على النفس، وتغرس فيه قيم حب التجانس مع الغير في طريقة العيش، وفي الزي؛ وتنمي فيه الشعور بالانتماء وروح العمل. (2)

ويبرز دور الجيش في التنشئة السياسية خاصة في أوقات الحروب والانتصارات بل ويتعدى تنشئة الأفراد ليحقق تنشئة سياسية للشعب. كما يلعب دورا في بث رسالة سياسية تتعلق بالأمن القومي، وردع أي محاولة للاختراق الداخلي عن طريق التجسس. وأحيانا يتدخل في العمل السياسي الرسمي لتخليص البلاد من موقف عصيب قد تقع فيه. (3)

8- جماعات المصالح:

سواء كانت جماعات اقتصادية، غرف تجارية، أو جماعات زراعية، أم كانت نقابات عمالية، لها تأثير هام على الحياة السياسية. فالنقابات العمالية مثلا، لعبت دورا بارزا في تغيير الثقافات السياسية، والعملية السياسية للعديد من الدول حيث تقوم هذه الجماعات بتجنيد عدد كبير من المهنيين، والمحترفين، والمتدربين، وتضمن ولاء أعضائها ممن تدافع عن مصالحهم مما زاد من قوتها وقدرتها على نشر وتشجيع بعض القيم السياسية المرتبطة بمصالحها، بل قد يحدث أن تستخدم وسائل الإعلام لنشر آرائها وأقوالها حول بعض القضايا السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية... وتوصلها إلى جمهور الناس. (4)

(1) محمود حسن اسماعيل، مرجع سابق، ص-ص 54-55.

(2) نفس المرجع، ص 55.

(3) نفس المرجع، ص. 56.

(4) جيرابيل ألوند وآخرون، مرجع سابق، ص. 100.

وفي نهاية المطاف يمكن القول أن كل عنصر من هذه العناصر لا يعمل بشكل منفصل عن غيره، بل لابد من أن تعمل بشكل موحد، ومتكامل لتؤثر في تنشئة الفرد اجتماعيا وسياسيا، ولأن هذا الفرد يعيش في بيئة ومحيط اجتماعي، وتؤثر عليه مختلف الأوضاع (سياسية، اقتصادية، حضارية). ولهذا لا يجب النظر لهذه العناصر بمعزل عن بيئة الفرد، ومحيطه كما يجب أن نأخذ بعين الاعتبار شخصية هذا الفرد، ودوافعه، وميوله، وقدراته الخاصة.

المبحث الخامس: محاور التنشئة السياسية.

هناك اختلاف بين الباحثين حول مضمون التنشئة السياسية حيث يرى البعض أن هذه العملية تهتم فقط بنقل الثقافة السياسية للمجتمع من جيل إلى جيل، فيما يرى البعض أنها عملية نقل مقصودة للمعلومات والقيم اللازمة للمشاركة في العملية السياسية أي أنهم يجعلون من التربية السياسية والتنشئة السياسية أمرا واحدا بينما الواقع يؤكد أن هناك فرقا بين الاثنين حيث تختص التربية السياسية بتقديم خبرات ومعلومات محددة لفئات محددة وفي إطار مؤسسات رسمية بهدف إيقاظ المشاعر الوطنية وإنماء الرابطة بين الوطن والمواطن، والتعريف بحقوق وواجبات الفرد. بينما تشمل التنشئة السياسية كافة فئات المجتمع ولا تتم إلا بمشاركة كافة مؤسساته -الرسمية وغير الرسمية- كما أنها لا تعتمد فقط على التلقين مما يجعلها قاصرة على فئات اجتماعية محددة كالمثقفين أو الصفوة السياسية. والهدف منها هو محاولة التغيير أو خلق الظروف الملائمة أي اكتساب الفرد لاتجاهات ومشاعر تجاه النظام السياسي، وحسب هذا الاتجاه فإن التنشئة السياسية تتضمن: (1)

- المعرفة (ماذا يعرف الفرد عن النظام السياسي؟)
 - المشاعر (ما مدى التزام الفرد وولائه للوطن؟)
 - الكفاءة السياسية (ما هو الدور الذي يجب أن يقوم به الفرد في النظام السياسي؟).
- أما سميير خطاب فيرى أن هناك أربع مجالات للتنشئة السياسية هي:
- **الثقافة السياسية:** أي ما يكتسبه الفرد من معلومات تساعده على تنمية فهمه للحياة السياسية على المستوى المحلي، القومي، أو العالمي، وما يتشكل لديه من قيم ومعايير وتوجهات تساعده على التكيف مع النظام السياسي القائم بمجتمعه.
 - **مهارات التفكير السياسي:** أي قدرة الفرد على استخدام العقل في وصف وتفسير وتحليل وتقييم الظواهر والمعلومات والحقائق السياسية التي يعايشها أو يقرأ عنها، وكذلك قدرته على استخدامه لحق التأييد والمعارضة.
 - **الاتجاهات السياسية:** وهي جملة الاتجاهات التي تتبلور لدى الفرد، وتساعده على تحديد موقفه تجاه الأشخاص أو الموضوعان أو الأحداث السياسية.

(1) سميير خطاب، مرجع سابق، ص. 40.

- **مهارات المشاركة السياسية:** تلك المهارات التي يمكن لعملية التنشئة أن تتميزها لدى الفرد كالتواصل والتعاون مع الآخرين، وتعلم فن الحوار والتفاوض السياسي، والقدرة على الإقناع أو التأثير في الغير.⁽¹⁾

ونتيجة الاختلاف الكبير بين وجهات النظر التي تحاول تحديد مضمون التنشئة السياسية أو المجالات التي تختص بها هذه العملية وتعمل على تميزها ستعتمد هذه الدراسة على التقسيم الذي قدمه الأستاذ أحمد شاطرياش والذي يرى أن عملية التنشئة السياسية عموماً تتشكل من المحاور التالية:

1- **المعلومات التاريخية والسياسية:** التي تتعلق بتاريخ وواقع المجتمع السياسي، والتي لا بد من نقلها عبر الأجيال حتى يستمر التواصل بينها ولا يقع انقطاع، وتشكل هذه المعلومات ما يعرف بالثقافة السياسية.

أ/ المعلومات التاريخية: تتمثل فيما يجب أن يعلمه النشء عن تاريخ مجتمعه ووطنه من معلومات تجعله يتخيل طبيعة الحياة التي كانت سائدة في زمن معين. ويعرف مصدر ما هو منتشر من عادات وقيم وتقاليد تميز مجتمعه عن غيره من المجتمعات، وتجعله يعتز بها. ويدخل في إطار المعلومات التاريخية كل ما يتصل بالماضي من روايات عن أحداث تاريخية، أو شخصيات، أو بطولات، أو نكبات، أو سلوكيات، أو أنماط للحكم، أو تنظيمات، أو أفكار.....

ب/ المعلومات السياسية: تتعلق بالواقع السياسي للمجتمع، وما يجري به من أحداث، وما يميزه من أسلوب للحكم وشخصيات سياسية، وما يحتويه من تنظيمات سياسية وغير سياسية، وما يفرضه من تحولات وما يدعمه من سلوكيات، وما يواجهه من تحديات، وما يلزمه من تغييرات حتى يتكيف مع التطور الحاصل في كل مرة.

2- **الهوية والولاء:** إن كل دولة أو نظام سياسي يعمل على توجيه الميول والنزعات العامة التي يكتسبها الأطفال خلال مراحل الطفولة لتصبح ارتباطات، وولاءات سياسية تتسم بالوحدة، وتكون موجهة للأمة، أو أي وحدة سياسية أخرى "أنا جزائري"؛⁽²⁾ كما أنها قد تتضمن ارتباطات برموز وترتيبات سياسية أساسية "أنا ديمقراطي"، أو الارتباط بجماعات دينية-عرقية "أنا مسلم"، أو جماعات لغوية أو قومية "أنا عربي". وهي جماعات لا تكون سياسية في حد ذاتها لكن تكون لها مضامين وعواقب مهمة تجاه التوجهات والارتباطات السياسية.⁽³⁾ ثم إن محتوى التوجهات والارتباطات السياسية يرتبط بالفترة

(1) سمير خطاب، مرجع سابق، ص-ص 14-42.

(2) ريتشارد داوسن وآخرون، مرجع سابق، ص-ص 64-66.

(3) نفس المرجع، ص 66.

الزمنية التي يتم اكتساب هذه التوجهات خلالها. أي أن قنوات التنشئة تلعب دورا في تتميتها.

والإنتماء يعد جوهر قضية الهوية والولاء لأن الانتماء لأي مجتمع سياسي هو أول التوجهات السياسية التي يكتسبها الفرد، وأكثرها ثباتا واستقرارا، ويكون هذا الانتماء مصحوبا في الغالب بشعور قوي بالولاء، والأحاسيس الإيجابية تجاه المجتمع السياسي.⁽¹⁾ فالهوية تعني وجود فكرة المواطنة بين الجماعات البشرية المشكلة للمجتمع

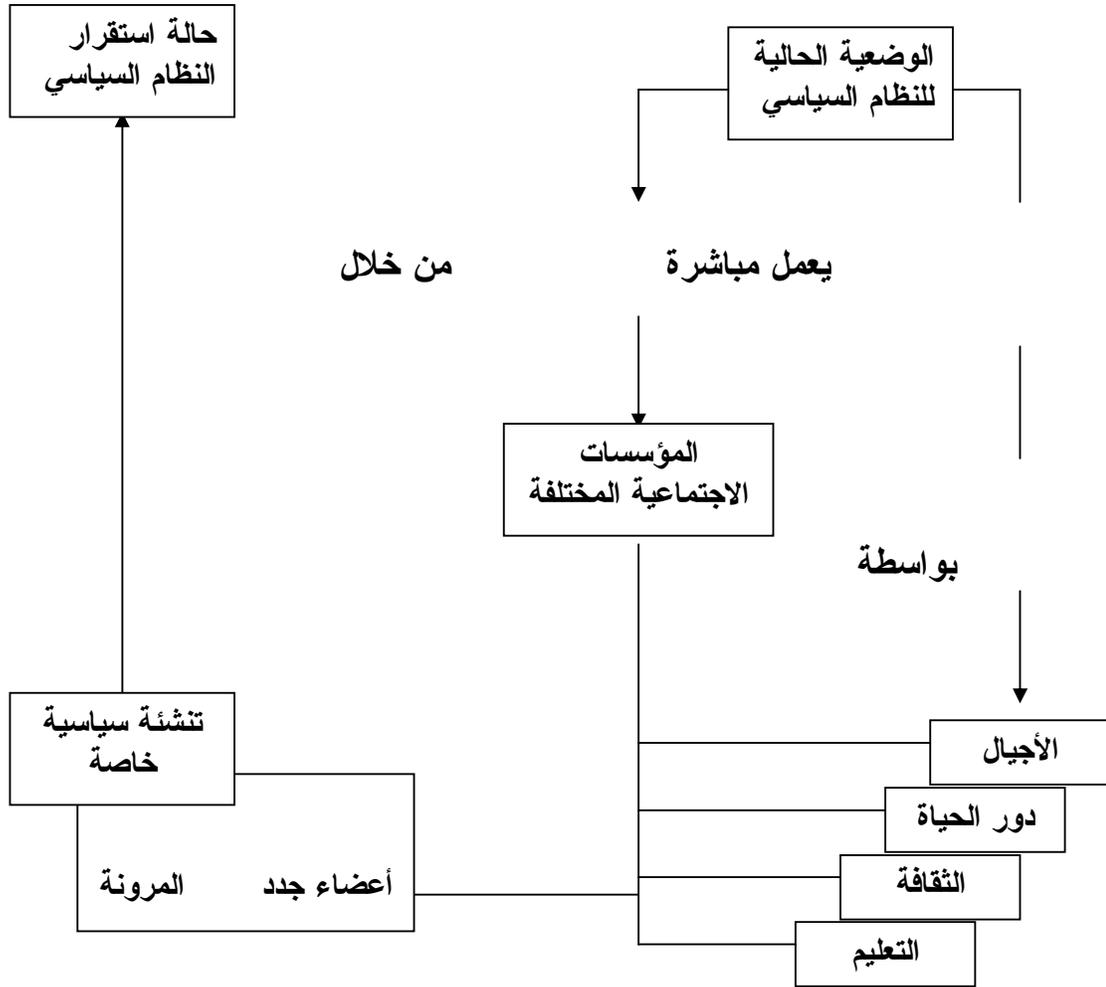
3- النظرة إلى الآخر: تعنى عملية التنشئة السياسية بتقوية قدرة النشء على التمييز بين من يتعامل معهم من أفراد وجماعات، وتصنيفهم بين الذين تجمعهم معهم مصالح، ومشاعر موحدة، ويشتركون مع بعضهم البعض، ويتعاونون عند الضرورة (الأصدقاء) وبين من لا تجمعهم معهم لا مصالح مشتركة، ولا مشاعر موحدة. بل يخشى أن يكونوا مصدر خطر له، لذا يجب أن يكون على حذر واستعداد تام للمقاومة في أي وقت. ويدخل في هذا الإطار العلاقات بين الأفراد والجماعات الصغيرة، وحتى العلاقات بين الدول، إذ أن الفرد يدين دوما بالتفاني والإخلاص لجماعته أو وطنه، ويستعد لحمايته والدفاع عنه إن دعت الضرورة.

4- الوحدة والتوافق الجمعي: أي وجود حد أدنى من الإتفاق والاندماج السياسي، والنفسي، والجغرافي داخل النظام السياسي الواحد. مما يساعد في الحفاظ على الوحدة الوطنية والجغرافية للشعوب من جهة، ويساهم في تحقيق الإستقرار للأنظمة السياسية من جهة أخرى.

5- القيم السياسية أو الاجتماعية ذات الدلالة السياسية السائدة: والتي تدخل في إطار ما يسمى الثقافة السياسية، وتشمل القيم التي يسعى أي نظام سياسي لغرسها في نفوس أبنائه، حيث تضطلع بهذه المهمة مختلف المؤسسات الاجتماعية والممثلة لقنوات التنشئة السياسية وتهدف من خلالها لتكوين أعضاء جدد يساهمون في تحقيق الاستقرار للنظام السياسي - كما يبينه الشكل التالي.⁽²⁾ وهذا لن يتحقق ما لم تقم النظم السياسية بتغيير ومراجعة مضمون التنشئة السياسية بشكل دوري حسب ما يتطلبه تحقيق استقرارها.

(1) ريتشارد داوسن و آخرون، مرجع سابق، ص. 67.

(2) Jack dennis. Socialization to politics. (New yorkM john wiley.1979) .p.26.



شكل رقم (1): يوضح كيف تتمكن النظم السياسية من جعل مضمون التنشئة السياسية يساهم في تحقيق استقرارها⁽¹⁾

⁽¹⁾ Jack dennis. Op.cit; p.62.

خلاصة.

- مما سبق يمكن تحديد الأسس العملية للتنشئة السياسية ضمن العناصر التالية:
- ❖ التنشئة السياسية هي أساسا عملية تعلم، وفرع من فروع التنشئة الاجتماعية.
 - ❖ وهي مستمرة طيلة حياة الفرد، وعبر مختلف مراحل نموه.
 - ❖ ينصرف هذا التعلم إلى القيم والاتجاهات السياسية، والقيم والأنماط الاجتماعية ذات الدلالة السياسية.
 - ❖ وهي شرط ضروري لنشاط الفرد داخل المجتمع السياسي، لأن الخبرات التي يكتسبها الفرد تحدد سلوكه، وتصرفاته تجاه الأحداث، والشخصيات، والقضايا السياسية بالمشاركة أو عدم الاهتمام، بالتأييد أو بالرفض، بالاحترام أو عدم الاحترام، بالشعور بالانتماء أو الاغتراب...
 - ❖ هي نتاج لتأثير البيئة الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية للمجتمع الذي يعيش فيه الفرد، وللتفاعل الحاصل بين خبراته، وشخصيته، وبين هذه البيئة.
 - ❖ تلعب أدوارا رئيسية، وتحمل أهمية خاصة في نقل الثقافة السياسية للمجتمعات، وتعديلها أو تغييرها بثقافة أخرى، وتكوين الشخصية السياسية للأفراد. ومساهمتها في دعم استقرار النظام السياسي القائم في أي مجتمع بتأييده. أو تسببها في تغييره أو سقوطه بمعارضته كليا أو جزئيا، كما تعتبر عماد عملية التنمية السياسية.
 - ❖ تضطلع بها جملة من المؤسسات والقنوات الاجتماعية والسياسية الرسمية، وغير الرسمية من أسرة، وجماعات الرفاق، ومؤسسات تعليمية (مدارس وجامعات)، وأحزاب سياسية، ووسائل إعلام، ومؤسسات دينية، وعسكرية (الجيش)،... تساهم كل منها بطريقتها الخاصة في تنشئة وتكوين الأفراد سياسيا، لكن بالتعاون مع غيرها من المؤسسات، والقنوات لأنها قائمة كلها في ظل محيط اجتماعي تربط بين أجزائه علاقة تأثير وتأثر تارة، وعلاقة تعاون وتكامل تارة أخرى.
 - ❖ يتوزع مضمون التنشئة السياسية بين عدة محاور أهمها: المعلومات التاريخية والسياسية، الهوية والولاء، النظرة إلى الآخر، الوحدة والتوافق الجمعي، القيم السياسية أو الاجتماعية ذات الدلالة السياسية.

الفصل الثاني: طبيعة المنظومة الجامعية.

إن عملية إكتساب العلم والتكنولوجيا لا يمكن أن تكون إلا بفعل مجتمع بكامله يطرحها على نفسه بصفة واعية وصريحة على أنها عملية جوهرية لا بد من الوصول إليها بعد تخطيط محكم. وهنا تتوجه الأنظار مباشرة إلى الجامعة باعتبارها أهم مؤسسة إجتماعية معنية بنشر العلم والمعرفة ليس لأنها المكان الوحيد الذي تتم فيه عملية التربية بل لأن المجتمع قد هيا لها ظروفًا تجعلها أكثر من غيرها من المؤسسات على مساعدة الطالب في التكوين العلمي والتأهيل من أجل خوض غمار الحياة والمشاركة فيها عن جدارة واستحقاق.

وقد نالت الجامعة على مر العصور مكانة مرموقة بين مؤسسات المجتمع المختلفة، يدخلها الطالب وقد تزود بمعارف ومعلومات في مراحل تعليمية سابقة عادة ما تبدأ بالتعليم الابتدائي فالمتوسط أو الإجمالي ثم الثانوي، فتكون بذلك هي الوسط الذي يعمق فيه الطالب تلك المعارف والمعلومات، بل إنها تتيح له فرصة التخصص في إحداها أو بعضها.

وهذا ما جعل التعليم العالي عامة والجامعي خاصة يختلف في مناهجه وطرائقه عما سبقه من مراحل التعليم، فالمتعلم فيه يكون أكثر نضجا واستعدادا لفهم الأشياء على حقيقتها. كما أنه يعد مرحلة ضرورية من مراحل العملية التربوية والتعليمية في أي مجتمع.

المبحث الأول: نشأة الجامعة.

تعتبر جامعة اليوم الإمتداد الطبيعي والمنطقي لمؤسسات التعليم المتخصصة والتي ظلت تتطور على مر السنين كحاضنة أساسية للمعارف الإنسانية من حيث الإنتاج والتطبيق، إذ أن جذورها التاريخية ضاربة في القدم. فهي تعود إلى مدارس الحكمة في الصين، أو ما يماثلها في الحضارات القديمة بالهند ومصر وحضارة وادي الرافدين. فقد عرف الإنسان منذ القدم أن العلم هو مصدر القوة والسلطان كما نعرف اليوم أنه مصدرا للتنمية والإزدهار، حيث اقتصرت المعرفة على الكهنة المصريين منذ آلاف السنين وعُرفت بمعابدها، وبما فيها من أسرار العلم والمعرفة خاصة علم الفلك، والطب، والهندسة، والحكمة، وآداب السلوك، وهذا لا يقدر إلا للخاصة.

بعد ذلك ظهرت المدارس اليونانية على يد سقراط الذي كان يعلم الناس في الأسواق والساحات عن طريق الحوار، وتبعه في ذلك أفلاطون وأرسطو، ثم تبعهما الرواقيون والأبيقوريون. ثم أنشأ البطالمة جامعة الإسكندرية وسموها دار العلم، ثم ظهرت جامعة أنطاكية بعد أن أخذت عن جامعة الإسكندرية.⁽¹⁾

وفي الوقت الذي ظهرت فيه الحركة العلمية العالية في مصر واليونان ظهرت كذلك الجامعات الفارسية والهندية، ثم ظهرت جامعة الصائبة والسريان المحلية⁽²⁾ تعتبر الحضارة الإسلامية بمثابة اللبنة الأساسية التي انبثقت منها الجامعة حيث عرفت الهجرة المحمدية إلى المدينة المنورة نقلة نوعية في بروز المسجد كمؤسسة تربوية شاملة وشكل المسجد النبوي النواة الحقيقية للمدارس العربية الإسلامية الكبرى والتي تطورت عنها الجامعة الحديثة بمفهومها العصري في أوروبا. ومن أشهر المساجد الجامعة: المسجد الحرام بمكة، المسجد الجامع بالبصرة (14هـ/635م)، المسجد الجامع بالكوفة (17هـ/638م)، المسجد الجامع بالفسطاط بمصر (21هـ/641م)، المسجد الأقصى بالقدس (72هـ/691م)، الجامع الأموي بدمشق (98هـ/714م)، جامع القيروان بتونس (50هـ/670م)، المسجد الجامع بقرطبة في الأندلس (170هـ/786م)....⁽³⁾

(1) سعيد إسماعيل علي، شجون جامعية، (القاهرة: عالم الكتب، 1999)، ص- ص. 32-33

(2) نفس المرجع، ص. 33.

(3) فضيل دليو، وآخرون، المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة، ط2، (الجزائر: مخبر علم الاجتماع والاتصال، جامعة منتوري-قسنطينة،

2006)، ص- ص. 73-74.

وقد تعززت مهمة المسجد كمؤسسة لإنتاج المعرفة منذ العصر العباسي، وتخصص في مهمة التعليم بالإضافة إلى أداء الشعائر الدينية، ومنه انبثقت في أرجاء الخلافة الإسلامية مدارس كثيرة هي بمثابة جامعات ذلك العصر منها جامعة القرويين في مدينة فاس بالمغرب (245هـ - 875م) التي تعتبر أقرب صيغة لما يعرف اليوم بالجامعة، وأقدمها في التاريخ بل إنها أول جامعة في العالم من حيث الهيكلية والتنظيم ونوعية التكوين. حيث لم تكن الدراسة بها تقتصر على علوم الفقه والحديث، وعلم اللغة والأدب بل شملت كل المواد العلمية كالطب، والفلك، والهندسة، وعلم الموسيقى، وكان بها ما يقارب مائة كرسي. تحيط بها مدارس علمية تابعة لها لتدريس الطلبة في بعض التخصصات، أو لإيوائهم. بها قاعة تدريس، وقاعات مطالعة، وتخضع في التوجيه التربوي لقاضي المدينة الذي يملك الحق في تحويل المناصب العلمية لمن يراه كفؤاً من أساتذة وعلماء بالتعاون مع المجلس العلمي المتكون من كبار العلماء.⁽¹⁾

ثم تليها جامعة القيروان في تونس وجامعة قرطبة التي أنشئت في القرن العاشر ميلادي، وجامعة الأزهر بالقاهرة سنة (361هـ - 972م) ودار الحكمة في مصر سنة (395هـ) أي في القرن الحادي عشر ميلادي. أما جامعة المستنصرية ببغداد فقد أنشئت سنة (630هـ - 1233م)،⁽²⁾ وغيرها من المدارس في مختلف أنحاء العالم الإسلامي التي سارت على منوالها جامعات أوروبا في القرون الوسطى كجامعة بولونيا في إيطاليا سنة 1119م وجامعة أوكسفورد في بريطانيا سنة 1227م وجامعة السوربون في باريس بفرنسا سنة 1275م⁽³⁾

غير أننا عندما نرجع إلى التاريخ للجامعات كمؤسسات تعليمية عرفت بهذا الإسم نجد أن الكثير من المراجع تهمل الالتفات إلى الجامعة من خلال مقوماتها ومفهومها وتتطلع إلى بداية استخدام مصطلح الجامعة، وتشير إلى بولونيا وباريس وسالرنو بين القرنين الثاني عشر والثالث عشر ميلادي باعتبارهما نقطة البداية، وبذلك تتناسى الحقبة الإسلامية وما قبلها⁽⁴⁾ وتتجاهل الحركة العلمية التي أخذت من الثقافة الآسيوية واليونانية وهضمتها في فلسفتها وثقافتها وخرجت بنتاج مبدع جديد هو الثقافة العربية الإسلامية فوصلت إلى

(1) فضيل دليو وآخرون، مرجع سابق، ص.75.

(2) نوال زغبينة، "دور الجامعة الجزائرية في ظل الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق: دراسة حالة لجامعة باتنة"، (رسالة ماجستير، تخصص تنظيم وعمل، قسم علم الاجتماع، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2000-2001)، ص.55.

(3) فضيل دليو وآخرون، مرجع سابق، ص.75.

(4) وريدة براهمي، "المعوقات الاجتماعية للأستاذ الجامعي وأثرها على أهداف المؤسسة الجامعية: دراسة حالة لجامعة باتنة"، (رسالة ماجستير، تخصص تنظيم وعمل، قسم علم الاجتماع، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2004-2005)، ص.40

الأندلس وانتقلت منها إلى أوروبا. وهناك شواهد تثبت أن الجامعة كمؤسسة في القرون الوسطى لم تكن إلا إمتدادا لنمط بدأ مع الحضارة الإسلامية، وهذا ما يُنكره المؤرخون لصالح الغرب، فقد كانت العلوم العربية غذاء عقليا للجامعات الغربية طيلة العصور الوسطى، كما أخذت عنها التقاليد العلمية، وكانت المؤلفات والكتب العربية مراجع للدراسة بهذه الجامعات لفترات طويلة، وكان أعظم ما قدمه العرب للحضارة الغربية مؤلفات أرسطو التي حفظوها من الضياع بالإضافة إلى جهودهم العظيمة في ميادين العلوم الطبيعية من فيزياء، وكيمياء، وجراحة، وطب، وصيدلة، ورياضيات إلى جانب علوم الفلك، والجيولوجيا، والتاريخ التي كان لها أكبر الأثر في إيقاظ الروح العلمية وتثبيت قواعد المنهج العلمي في الغرب (1)

ففي الوقت الذي كانت الجامعات الإسلامية تجمع بين التعليم الروحي والمادي فإن الجامعات الأوروبية اضطرت إلى التكيف مع الظروف المغايرة التي كانت سائدة آنذاك للتخلص من هيمنة الكنيسة التي كانت قناعتها تتعارض مع الإكتشافات العلمية، لذلك لعبت الجامعة دورا هاما في العصور الوسطى وخاصة في أوروبا إذ نجحت في قيادة المجتمع وتكييف المعطيات الدينية لمتطلبات التنمية الرأسمالية التجارية التي ازدهرت بفضل الإكتشافات الجغرافية في تلك الفترة. ولعل نجاحها يعود لتبنيها وظيفة التدريس أو بتعبير أدق إعداد باحثي وعلماء المستقبل، وتطويرها لما فيه خير لمجتمعاتها، كما وضعت قواعد لتفسير عليها التقاليد الجامعية خاصة مع ظهور موجات التغيير التي اجتاحت أوروبا وعلى رأسها الثورة الفرنسية. كما تم إنشاء جامعة برلين الألمانية سنة 1809 التي تعتبر بداية الجامعة الحديثة والرمز الذي اقتدت به الدول الأوروبية.

وباختصار مرت الجامعة في أوروبا بعدة مراحل هي: (2)

- **المرحلة الأولى:** تعتبر فيها تقليدا للمدارس العربية الكبرى وعرفت فيها الجامعة نجاحا كبيرا في قيادة الحركة الفكرية والثقافية للمجتمع.

- **المرحلة الثانية:** ابتداء من القرن السادس بدأت الجامعة تدير ظهرها للمجتمع وأهملت العلوم التجريبية حديثة الولادة باستثناء الطب.

- **المرحلة الثالثة:** ابتداء من نهاية القرن التاسع عشر عرفت الجامعة انبعاثا جديدا تقلدت فيه من جديد مكانتها المتميزة في صياغة أفكار المجتمع ولعبت دورا رائدا في

(1) محمد منير مرسى، الاتجاهات الحديثة في التعلم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه، ط1، (القاهرة: عالم الكتب، 2002)، ص.07.

(2) فضيل دليو وآخرون، مرجع سابق، ص.77.

صناعة الأيديولوجية الليبرالية وكذلك في نشر فلسفة التنوير وأنتجت تشريحة جديدة ساهمت بقسط وفير في تغيير المجتمع.

أما الجامعة في العالم الإسلامي تفهقرت ولم يعد لها دور يذكر إلى أن أعيد بعثها في شكلها الحديث المصاحب للاستعمار الغربي الذي فرض على العالم الإسلامي، باستثناء الحالات النادرة كجامع الأزهر في مصر الذي ظل في العصور الوسطى مركزا هاما للتعليم العالي واستمر حتى العصور الحديثة، وجامع الزيتونة وجامع القيروان في تونس، وجامع القرويين في المغرب. وتعتبر فترة الحكم التركي العثماني للبلاد العربية فترة ركود فكري وثقافي انعكست آثارها بقوة على كل جوانب الحياة بما فيها التعليم الجامعي.⁽¹⁾

⁽¹⁾ محمد منير مرسي، الاتجاهات الحديثة في التعلم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه، مرجع سابق، ص.09.

المبحث الثاني: تعريف الجامعة.

إن اصطلاح جامعة **University** مأخوذ من الكلمة اللاتينية **Universitas** وتعني الإتحاد أو التجمع الذي يضم أقوى الأسر نفوذا في مجال السياسة في المدينة؛ وهكذا استخدمت كلمة **جامعة** لتدل على تجمع الأساتذة والطلاب من مختلف البلاد على غرار الاتحاديات الصناعية والحرفية **Guilds** التي كانت تقوم بدور تعليمي هام في العصور الوسطى، وامتد حتى العصور الحديثة إذ توصلت إلى نظام نموذجي للتدريب تبنته الجامعات الأولى.⁽¹⁾

على هذا التاريخ الغربي تكون الجامعة كمؤسسة عرفت بهذا الإسم هي كما كتب عنها "هستنجر راشدال" معهدا من القرون الوسطى بشكل بارز، وخلال العصور الوسطى طورت الجامعات كثيرا من ملامحها التي تسودها اليوم من إسم، وموقع مركزي، وأساتذة على درجة من الإستقلال الذاتي، وطلبة، ونظام محاضرات، وإجراءات للامتحانات والدرجات بل حتى كيان إداري. وكانت سالرنو في الطب، بولونيا في القانون وباريس في اللاهوت والفلسفة هي أعظم الرواد، كما كانت أكسفورد وكمبريدج ثمرة باريس وأساليبيها المميزة"⁽²⁾

وتعتبر الكلمة العربية "جامعة" ترجمة دقيقة للكلمة الإنجليزية المرادفة لها لأنها في مدلولها العربي أيضا تعني التجميع والتجمع.⁽³⁾

وفي العصر الحديث يرى علماء التنظيم التربوي أنه لا يوجد تعريف قائم بذاته أو تحديد شخصي وعالمي لمفهوم الجامعة، لذلك فكل مجتمع ينشئء جامعتة ويحدد لها أهدافها بناء على ما تمليه عليه مشاكله ومطامحه، و توجهه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولكنه بغض النظر عن النظام الذي تنتمي إليه فان الجامعة تظل مؤسسة ذات طابع خاص تنشد الإستقلالية لتحقيق أهدافها في إنتاج المعرفة ونشرها⁽⁴⁾

وقد وردت لمصطلح جامعة عدة تعريفات، وشروحات في العديد من القواميس، وبمختلف اللغات من بينها القاموس الفرنسي "لاروس الصغير" الذي يقدم عدة تعريفات للجامعة تتمثل فيما يلي:⁽⁵⁾

* "الجامعة في العصور الوسطى مؤسسة كنسية تتمتع بملوك وبابوية ممتازة، ومحملة بالمعلومات".

(1) محمد منير مرسى، الاتجاهات الحديثة في التعلم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه، مرجع سابق، ص.9.

(2) وريدة براهيمى، مرجع سابق، ص.40.

(3) محمد منير مرسى، الاتجاهات الحديثة في التعلم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه، نفس المرجع السابق، ص-ص.9-10.

(4) فضيل دليو وآخرون، مرجع سابق، ص-ص 77-78.

(5) Petit Larousse Illustré, op.cit. p. 1002.

* "الجامعة هي مجموعة منشآت دراسية تابعة للتعليم العالي مجمعة في محيط إداري واحد".

* "يطلق مصطلح جامعة على مجموعة البنيات الخاصة بجامعة ما".

أما القاموس العربي "مجاني الطلاب" فيقدم تعريفا للجامعة بأنها "مؤسسة ثقافية للتعليم العالي والإختصاص تضم عددا من المعاهد والكليات"⁽¹⁾ وفي قاموس اللغة الإنجليزية "أكسفورد" ورد تعريف للجامعة على أساس أنها "مؤسسة للتعليم والبحث المتقدم".⁽²⁾

وفي "الموسوعة البريطانية" ورد تعريف للجامعة على أنها "معهدا للدراسات العليا يتألف من كليات الآداب والعلوم ، ومدارس للمهنيين، ومدرسة خريجي الدراسات العليا، وهذا المعهد يملك حق منح الدرجات العلمية في ميادين الدراسات المختلفة".⁽³⁾ كما تتعدد تعاريف الجامعة بتعدد دارسيها فمنهم من يركز في تعريفه على الأهداف ، ومنهم من يركز على الوظائف، ومنهم من يركز على الهياكل.

سنكتفي بعرض البعض من التعاريف المقدمة للجامعة فيما يلي:

- فضيل دليو يرى الجامعة "عبارة عن تنظيم أو مؤسسة اجتماعية تهدف إلى تكوين الإطارات، وتطوير البحث العلمي وخدمة المجتمع"⁽⁴⁾

- وحسب رايح تركي الجامعة "عبارة عن جماعة من الناس يبذلون جهدا مشتركا في البحث عن الحقيقة والسعي لاكتساب الحياة الفاضلة للأفراد والمجتمعات"⁽⁵⁾

كما عرفها "رامون ماسييا مانسو" Ramon Macia Manso على أنها "مؤسسة أو مجموعة أشخاص يجمعهم نظام ونسق خاصين تستعمل وسائل، وتنسق بين مهام مختلفة للوصول بطريقة ما إلى معرفة عليا".⁽⁶⁾

- محمد السيد سليم يقول: "الجامعة مكان لانقاء الأجيال والفئات الإجتماعية، وبوتقة لانصهارها في غمار السعي المشترك نحو المعرفة"⁽⁷⁾

وحسب كمال بلخيري "الجامعة هي مؤسسة اجتماعية تمثل آخر مراحل النظام التعليمي وتكون الشباب الجامعي علميا، وثقافيا، وفكريا، ووجدانيا. وهي تمد المجتمع

⁽¹⁾ مجاني الطلاب، ط3، (بيروت: منشورات دار المجاني، 1996)، ص. 155.

⁽²⁾ OXFORD Learners Pocket Dictionary. (New York:Oxford University Press.2003). p.472.

⁽³⁾ سامي سلطي عريفيج، الجامعة والبحث العلمي، (الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2001)، ص.26.

⁽⁴⁾ وريدة براهيمى ، مرجع سابق، ص.20.

⁽⁵⁾ رايح تركي، أصول التربية والتعليم، ط2، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990)، ص.73.

⁽⁶⁾ فضيل دليو وآخرون، مرجع سابق، ص-ص.78-79.

⁽⁷⁾ محمد السيد سليم، "الجامعة والوظيفة الإجتماعية للعلم، الفكر العربي، العدد 20، (مارس-أفريل 1981)، ص.188.

بإطارات مختلفة الاختصاصات: الفنية، والمهنية، و الاقتصادية، والسياسية، والإدارية، والثقافية، والفكرية".⁽¹⁾

وهناك من يعتبر الجامعة المصدر الأساسي للخبرة فمهما كانت أساليب التكوين وأدواته فإن المهمة الأولى للجامعة ينبغي أن تكون دائما التوصل للخلاق للمعرفة الإنسانية في مجالاتها النظرية والتطبيقية وتهيئة الظروف الموضوعية لتنمية الخبرة الوطنية التي لا يمكن بدونها أن يحقق المجتمع أية تنمية حقيقية في الميادين الأخرى.

وهي من أهم مصادر العلم والمعرفة بل هي قاعدة ذلك، يدخلها الطالب و قد بلغ من النضج ما يمكنه من إستيعاب المعلومات وفهمها فهما معمقا ومنهجيا بعيدا عن النظرة السطحية. لذلك فالتعليم الجامعي هو تعليم يختلف في مناهجه وطرائقه عن ما سبقه من مراحل التعليم، فالمتعلم فيه أكثر نضجا وأكثر استعدادا لفهم الأشياء على حقيقتها⁽²⁾

وعلى هذا الأساس إعتبر المشرع الجزائري الجامعة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تساهم في تعميم نشر المعارف وإعدادها وتطويرها، وتكوين الأطارات اللازمة لتنمية البلاد. (المرسوم رقم 83-544 المؤرخ في 24/09/1983 من الجريدة الرسمية) ولذلك فقد وضعها تحت وصاية الدولة في خدمة الأهداف السياسية، الاقتصادية، الثقافية المحددة من طرفها⁽³⁾

ويؤكد البعض على أن الجامعة هي أولا وقبل كل شيء إحدى مؤسسات المجتمع الهامة إن لم تكن أهمها باعتبارها المساهمة الكبرى في تزويده بالكفاءات الفكرية التي تعتمد عليها أي تنمية سواء ثقافية أو إجتماعية أو اقتصادية. ويسري عليها ما يسري على التنظيمات الاجتماعية الأخرى في المجتمع، لها ما يسمى بخريطة التنظيم أو الهيكل التنظيمي الذي يحدد المواقع الرئيسية التنظيمية داخل الجامعة، ويرسم لشاغلي تلك المواقع حدود إختصاصهم، والمهام الموكلة إليهم، ويرسم لهم علاقات مع الآخرين. كما يوجد بها تسلسل هرمي يرتب المسؤوليات ويبيّن وفقها مستوى ونوعية الواجبات والجزاءات في إطار تكاملي لضمان تحقيق الأهداف النهائية للجامعة، وفي إطار حدود معينة من خلال عمليات التفاعل التي تحدث بينها وبين البيئة الخارجية لها.

⁽¹⁾ كمال بلخيري، دور الجامعة في مواجهة تحديات التنمية، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 15، (ديسمبر 2006)، ص.229.

⁽²⁾ نوال زغبنة، مرجع سابق، ص.52.

⁽³⁾ فضيل دليو وآخرون، مرجع سابق، ص-ص. 79-80.

وتعتمد درجة الحيوية في الجامعة، على العنصر البشري الذي يملك القدرات المطلوبة للأداء الجيد وفقا للمهام المنوطة به من أجل تحقيق أهداف معينة. ويتوقف هذا الأداء على ثلاثة عناصر رئيسية هي: (1)

- الطلبة: وهم نقطة تطبيق أهداف المؤسسة الجامعية.
- الأساتذة: وهم نقطة تحقيق الأهداف.
- الهيكل التنظيمي الذي يحتويها وهو: نقطة الارتكاز لتحقيق الهدف وضمان السير الحسن للجميع.

وما يمكن أن يلاحظ عن الجامعة كمنظمة، هو أن التنظيم فيها يقصد به "الشكل المناسب الذي تتبناه الجامعة من أجل تحقيق هدفها" (2)

والتنظيم في الجامعة يكون أكثر تعقيدا منه في المؤسسات التعليمية الأخرى، فهي قد تتخذ نظاما مركزيا يتميز بالتسيير المرتبط بالدولة، وشدة المراقبة، وبالتدخلات المتزايدة للإدارة المركزية في التسيير اليومي للتعليم والبحث، مع ضعف المشاركة والتخطيط وانعدام الاتصال والإعلام. وقد تتخذ نظاما لا مركزيا ترتكز إدارتها على المشاركة والتخطيط للقرارات الإستراتيجية والإجرائية، وعلى مراقبة التنفيذ، والإستقلالية في مسؤولياتها. وقد ترتكز الجامعة في تنظيمها أيضا على الإستقلالية المرتبطة بإصدار القرارات باسم المصلحة العامة وحرية التعليم والبحث وتسوية المشاكل. (3)

أما بالنسبة لنسق هيكل الجامعة، فيقصد به المكونات البشرية المتكاملة، ومتناسقة النشاطات الإدارية والتنظيمية وفقا للنظام الهيكلي العام والوظيفي (الهرم الإداري والوظيفي) التي تدبر وتسير المؤسسة الجامعية، وتسعى من خلال مخرجاتها إلى تحقيق الغايات التي أنشأت من أجلها. (4)

وهكذا يمكن تمييز الهيكل الأكاديمي، الذي يضم المجموعة التي تشرف مباشرة على إنجاز وتحقيق المعرفة العليا، والهيكل الإداري أو التنظيمي الذي يتكون من مجموع الأشخاص المكلفين بإدارة الجامعة عموما. والذي قد يتفرع إلى هياكل فرعية مثل تسيير الموظفين والتسيير الإقتصادي.

(1) وريدة براهيم، مرجع سابق، ص.50.

(2) فضيل دليو وآخرون، مرجع سابق، ص-ص. 90-91.

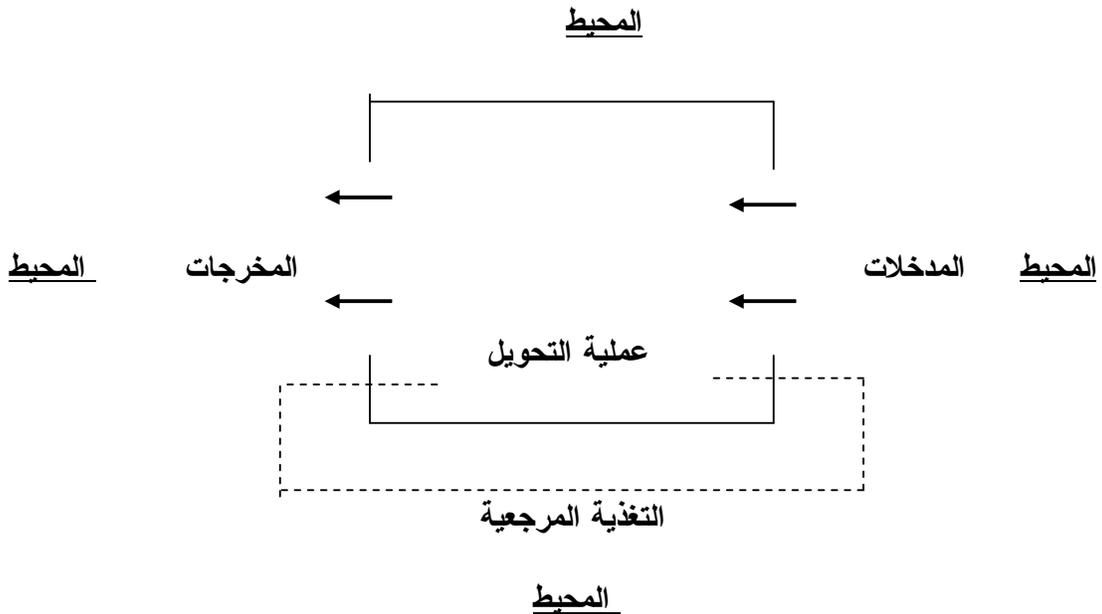
(3) وريدة براهيم، نفس المرجع السابق، ص.50.

(4) فضيل دليو وآخرون، نفس المرجع السابق، ص-ص. 95-96.

وقد تطلق على هاتين الهيكلين تسميات أخرى مثل الأجهزة الأكاديمية وأجهزة التنظيم الإداري وهما أساس التنظيم في الجامعة. وعنصران مهمان ومتكاملان لا يمكن الإستغناء عنهما أو على أحد منهما. لأنه لا يمكن تحقيق المعرفة العليا إلا بالتعاون بين مختلف فئات الجامعة المكونة للهيكل الأكاديمي وأعمالها.

ولا يمكن التنسيق بين هذه الأخيرة، إلا بوجود سلطة إدارية أو هيكل إداري موجه للكل، يقوم بتحديد المواقع الرئيسية التنظيمية داخل الجامعة.(1)

ولكن هذه الإدارة سلاح ذو حدين، يمكن أن تقوم بتحقيق أهداف التنظيم إذا حدث تكامل وتلاحم بينها وبين الهيكل الأكاديمي بما يحتويه من أساتذة وباحثين وعدم إيجادها لعراقيل تحول دون قيام هذا الأخير بإنجاز وتحقيق أهداف التنظيم (الجامعة). أما إذا أخذ هذا التلاحم والتداخل بين الهيكلين صبغة صراعية، نظرا لخصوصية الأهداف والإستراتيجيات لمختلف الفاعلين. فهذا حتما سيؤثر على أهداف التنظيم في النهاية ويؤدي إلى ثقل وصلابة في سير العملية الوظيفية للجامعة، ويقص من قدرات التكيف للجامعة مع تحولات المحيط، خاصة مع إعتبارها نسق مفتوح لها علاقات تنظيمية ووظيفية تربطها بمحيطها كما يوضح الشكل الآتي: (2)



الشكل رقم (2): الجامعة كنسق مفتوح.

(1) فضيل دليو وآخرون، مرجع سابق، ص. 85..

(2) نفس المرجع، ص. 97.

المبحث الثالث: الإتجاهات النظرية لدراسة الجامعة

أولى علماء الإجتماع إهتماما كبيرا بالدور الذي يؤديه النظام التعليمي في عمليات التنمية والتحديث في المجتمع، وقد إمتد هذا الإهتمام تاريخيا إلى الرواد الأوائل أمثال سبنسر ودوركايم وماكيفر وفيبر...الذين ركزوا على مناقشة قضايا التعليم العالي والتحديات التي تواجه الجامعة في المجتمع الحديث؛ وفيما يلي عرض لأهم النظريات والاتجاهات المفسرة لدور الجامعة في المجتمع.

1- الإتجاه الوظيفي:

الفكرة الأساسية التي ينطلق منها هذا الإتجاه هي إعتبار المجتمع نسقا اجتماعيا عاما يشمل نظاما فرعية متداخلة ومتراطة بعضها ببعض، يُنجز كلّ منها وظيفة محدّدة، وهو في تفاعل دائم مع مكونات النسق الاجتماعي العام. وعليه فإن فهم أي نظام من نظم المجتمع (الأسرة ، التعليم،...) يستوجب النظر إليه في علاقته بباقي النظم الفرعية الأخرى المكونة للنسق، وفحصه في ضوء الوظيفة التي يقوم بها.⁽¹⁾

وفقا لهذا المعنى فإن الوظيفية تعني التأثير الذي يحدثه الجزء في الكل و في الأجزاء الأخرى المكونة للكل.

إنطلاقا من هذا الطرح فإن الأنظمة الفرعية للمجتمع كالنظام التعليمي لا يتم فهمها وتحليلها إلا من خلال وظيفتها في تحقيق التضامن أو التكامل الداخلي بين مكونات المجتمع، وباعتبارها تلعب دورا أساسيا في البناء الاجتماعي ككل، وتؤثر في جميع النظم الاجتماعية الأخرى اقتصادية، سياسية، ثقافية، دينية، وتحافظ على استمرار النسق.

قد ساهم رواد هذا الإتجاه أمثال دور كايم، بارسونز، ماكس فيبر، روبرت ماكيفر بتحليلاتهم في دراسة النظام التعليمي بمختلف أنساقه بما في ذلك الجامعة. ولقد تعرضوا لدراسة الجامعة من خلال التركيز على دورها، ووظيفتها الأساسية في المجتمع. تلك الوظيفة التي تتحدد من خلالها أهمية هذه المؤسسة.⁽²⁾

و في ضوء هذا الاهتمام سيتم عرض أهم الأفكار التي جاء بها مفكروا هذا الإتجاه:

(1) وريدة براهمي ، مرجع سابق، ص17

(2) عبد الله محمد عبد الرحمان، سوسيولوجيا التعليم الجامعي، (مصر: دار المعرفة الجديدة، 1991)، ص.90.

أ- روبرت ماكيفر : R.Maciver

يُعتبر روبرت ماكيفر أحد علماء الاجتماع الأوائل الذين حاولوا دراسة الجامعات من منظور سوسولوجي، حيث قام بالتركيز على مشاكلها في العصر الحديث، وذلك من خلال إعطاء تفسيرات حول الجامعات، والمؤسسات الأكاديمية، ووظيفتها المركبة في المجتمع.

و تعتبر مشكلة الحرية الأكاديمية إحدى أهم المشكلات التي اهتم بدراسة وتحليلها، أين أشار بوضوح إلى مكونات قضية الحرية الأكاديمية بالجامعات فميّز بين ثلاث أبعاد رئيسية لها وهي: (1)

أولاً: البعد الوظيفي: وهو معرفة مدى حرية الجامعات وأعضاء الهيئة الأكاديمية بها في ضوء دورهم المهني والأكاديمي، وفي تحديد العمليات التدريسية والبحثية، واختيار أفضل الطرق والوسائل لسير العملية الأكاديمية حتى تؤدي دورها بفاعلية وكفاءة.

ثانياً: البعد الأكاديمي المهني: ويرتكز هذا البعد على توضيح مدى إهتمام الجامعة وأعضائها على إستمرارية وإتصال المعرفة، تلك الوظيفة التي تخدم المجتمع المحلي، ومن الصعب تقدير أبعادها الإيجابية على نحو قاطع لأنها تمتد لتشمل المجتمع الأكبر، والحضارة، والجنس البشري.

ثالثاً: البعد النظامي: وهو ما يوضح طبيعة حق المساواة الليبرالية لقضية الحرية، وذلك الحق الذي لا يقل أهمية عن وظائف الجامعة في البحث عن المعرفة واستمرارية تجديدها.

من خلال الأبعاد الثلاثة التي طرحها ماكيفر نلاحظ مدى واقعية وعمق تصوراتها عند دراسة مشكلة الحرية الأكاديمية في الجامعات، ويأتي إهتمام ماكيفر بهذه المشكلة من خلال تأكيده على أهمية حقوق الجامعة وأعضائها الأكاديميين، وإلى ضرورة تهيئة الجو العلمي والأكاديمي المناسب الذي يؤدي لزيادة فاعلية الجامعة، وإنجاز وظائفها في المجتمع. وكذلك تأكيده المستمر على حق الأستاذ الجامعي في الحصول على الحرية الأكاديمية بكل معانيها ليتحمل مسؤولياته نحو المجتمع والحضارة.

ب- إيميل دوركايم : E.Durkheim

يعتبر إيميل دوركايم أول من مثل جهود علماء الاجتماع في التعبير عن أهمية نظام التعليم كأحد النظم الاجتماعية الهامة في المجتمع، وتكشف لنا تصوراتها وآرائه أنه لم يركز على دراسة الجامعات بصفة أساسية بقدر ما جاءت كتاباته لتعبر عن أهمية نظام

(1) عبد الله محمد عبد الرحمان، سوسولوجيا التعليم الجامعي، مرجع سابق، ص-ص. 93-94.

التعليم، ووظيفته في نقل معايير وقيم المجتمع من جيل الى آخر، وتحقيق التجانس له.⁽¹⁾ أي أن دوركايم اهتم بدراسة العلاقة التي تربط بين التعليم والدين والأخلاق والمجتمع، ويرى أن الاختلافات في الظروف الاجتماعية، الثقافية، والدينية تلعب دورا كبيرا في تنوع البرامج التربوية والتعليمية التي توجد في المجتمعات. والتربية في نظره ليست ظاهرة ساكنة بل هي ظاهرة متحركة.

فالمجتمع لا يستطيع أن يبقى ما لم توجد بين أعضائه درجة معقولة من التجانس والتكامل، ويؤكد على ضرورة جعل التعليم تخصيصيا من أجل توفير التنوع والاختلاف الذي يقوم عليه التكامل في المجتمع، ذلك عن طريق إكتساب الأفراد للمهارات النوعية الضرورية اللازمة للمهنة التي سوف يقومون بها في المستقبل لتحقيق مبدأ تقسيم العمل، الأمر الذي من شأنه خلق تعاون و تضامن في الحياة الاجتماعية للأفراد.⁽²⁾

من هذا المنطلق يمكن القول أن المؤسسة الرائدة في جعل التعليم تخصيصيا هي الجامعة باعتبارها المؤسسة الوحيدة التي بإمكانها تكوين مهارات عالية التخصص؛ و في هذا السياق طرح دوركايم تصوره عن عدم وجود شكل تربوي أو عملي تتفق عليه وتقره جميع المجتمعات، لأن التنوع المهني الموجود نتيجة التخصص يحتاج إلى تنوع أنماط التربية، ويتعدد بتعدد المجتمعات المختلفة، ويختلف باختلاف الأساليب النظرية والممارسات العملية في المجتمع الواحد.

ج- ماكس فيبر: M.Weber

حاول فيبر دراسة المؤسسات التعليمية انطلاقا من خبرته كأستاذ جامعي، حيث قام بدراسة وتحليل عدة قضايا تخص الجامعة، والمشكلات التي تواجه نظام التعليم العالي في ألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية. ومن أهم هذه المشكلات مشكلة الحرية الأكاديمية، ومشكلة العلاقة بين الجامعة والدولة ، ودور الأستاذ الجامعي والجامعة، وإهتماماتها بالقضايا السياسية، أو ما يعرف بتسييس الجامعة، وقضية الحياد الأخلاقي، والمسؤولية المهنية لأساتذة الجامعات.⁽³⁾

وتعد مشكلة الحرية الأكاديمية من أهم المشكلات التي عالجها فيبر لأن هذه المشكلة حسب رأيه ترتبط بها معظم المشكلات الأخرى. فحاول أن يبرز وجهة نظره في رؤية

(1) وريدة براهمي ، مرجع سابق، ص.18.

(2) حمدي علي أحمد، مقدمة في علم إجتماع التربية، (مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2002)، ص- ص.39-40.

(3) عبد الله محمد عبد الرحمن، سوسيولوجيا التعليم الجامعي، مرجع سابق، ص.100.

سوسيولوجية تحليلية مقارنة فأثار عدة تساؤلات هامة حول طبيعة إهتمامات أساتذة الجامعة، وما نوعية التفسيرات والآراء المطروحة حول إهتماماتهم المهنية والأكاديمية، حيث يؤكد أن القضية الأساسية لا تكمن في طبيعة إختلاف المعتقدات السياسية والدينية، أو نوعية الآراء التي قد تمنع بطريقة أو بأخرى الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي وتحد منها بقدر ما هي وجوب الإهتمام بالقضايا الأخرى أو الأسئلة التي قد تثار عن مدى واقعية مشكلة الحرية الأكاديمية ألا وهي أن الأستاذ الجامعي يجب أن يكون حاضر الذهن دائما ليعرف متى يكون مسؤولا عما يقوم به في قاعات التدريس بالجامعة، وطبيعة آرائه وأفكاره التي يجب أن لا تتعدى كونها مجرد وسيلة لتوصيل المعرفة الحقيقية للطلاب دون فرض آرائه، واتجاهاته، وتصورات لقضايا معينة بعيدة عن موضوعات التدريس والمسؤولية المهنية الأخلاقية الأكاديمية الحيادية للوظيفة الأساسية بالجامعة. (1)

وعموما قد سعى فيبير في تحليلاته لمعالجة العديد من نواحي القصور، والمشكلات الفعلية التي تواجه نظام التعليم العالي في ألمانيا، وذلك عن طريق تحليلاته المقارنة لمميزات نظام التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية. و من أهم القضايا والمظاهر البنائية والوظيفية للجامعات في كل من الدولتين هي مشكلة العملية التعليمية، وطرق التدريس الجامعي، ونوعية الحياة الجامعية للطلاب، والعلاقة بين الجامعة والمجتمع، والعلاقة بين الدولة والجامعة، ونوعية البيروقراطية الموجودة. بالإضافة إلى تصوراته للجامعة كتنظيم متميز عن البيروقراطيات والمؤسسات المجتمعية الأخرى، وإختلاف طبيعة الجامعات كتنظيمات عن غيرها من التنظيمات السياسية بالمجتمع وخاصة الأحزاب السياسية. (2)

كما عرض فيبير بعض الأفكار العامة لمستقبل المهنة الأكاديمية، والتقدم التكنولوجي، وعمليات التحديث البنائي والوظيفي لأدوار الجامعة في المجتمع، كقضية الديمقراطية الأكاديمية سواء للأساتذة أو الطلاب، ومشكلة الحيادية الأخلاقية، والموضوعية العلمية والأكاديمية، ومسؤوليات الأستاذ الجامعي، وحقوقه، وغير ذلك من المشكلات التي مازالت مركز إهتمام العديد من المهتمين بدراسة قضايا التعليم العالي ومشكلات الجامعات الحديثة.

(1) عبد الله محمد عبد الرحمن، سوسيولوجيا التعليم الجامعي، مرجع سابق، ص-ص. 101-102.

(2) نفس المرجع، ص-ص. 102-104.

د - تالكوت بارسونز: T.Parsons

قدم بارسونز نموذجاً آخر يعبر فيه عن آرائه وتحليلاته الوظيفية عن الجامعات ومؤسسات التعليم بصفة عامة في إطار نظريته العامة عن النسق، والفعل الاجتماعي. حيث يرى أن التعليم يحدد أنواع الإلتزام، فالتعليم الإبتدائي أو الأساسي يؤكد الإلتزام بتشرب واستدماج القيم الاجتماعية للمجتمع، أما التعليم الثانوي والجامعي فيساعد على تحديد نمط الدور التخصصي الذي يشغله الفرد في مرحلة الرشد (1)

قد إهتم بارسونز بدراسة وظيفة الجامعة في المجتمع باعتبارها نسقاً اجتماعياً يسعى لتحقيق التكامل الاجتماعي، والمهني، والعلمي ككل. ولكونها مركباً تنظيمياً للمعرفة أو ما أسماه بالتنظيم أو المؤسسة الأم. لأنها تغذي جميع المؤسسات والتنظيمات الأخرى بالكوادر الفنية، والمهنية الأكاديمية؛ ومن ناحية أخرى يؤكد بارسونز على ضرورة دراسة الجامعة مثل الأنساق الفرعية التي لا يمكن فهم أدوارها الوظيفية والبنائية إلا في ضوء سياقاتها الاجتماعية والثقافية، وعلاقتها المتبادلة مع الأنساق الفرعية الصغرى التي تكون في مجملها طبيعة النسق الاجتماعي الأكبر وهو المجتمع. (2)

كما حاول بارسونز أن يعرض نظام الجامعات الأمريكية، وطبيعتها وظائفها المتعددة في المجتمع. إذ ركز على خاصية التخصص كإحدى السمات العامة التي يتصف بها المجتمع الحديث، واعتبر التخصص هو المحرك الأساسي الذي عن طريقه يمكن فهم طبيعة التباين بين المستويات المهنية الأكاديمية بالجامعات، وتحليل العمليات البنائية الديناميكية بها، ويؤكد على أهمية التكامل بين تلك التخصصات المهنية والأكاديمية عن طريق ما يسمى بعمليات الإتصال التنظيمي المهني بالجامعات، ويشير إلى أهمية إثراء هذه العملية باعتبارها العامل الأول الذي يؤدي إلى إستمرارية وجود هذه الجامعات، والإهتمام بالنواحي التعليمية المتخصصة في كافة مراحلها نظراً لما تضمنه هذه العملية من تطوير للتعليم والرقى بمستويات البحث العلمي.

ولم تقتصر تصورات بارسونز ورؤيته السوسولوجية على تناوله لقضايا التعليم العالي وتفسيره لها في ضوء تصوراته العامة لعمليات التغيير الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، التي تحدث في المجتمعات التي عملت على إظهار العديد من التغيرات البنائية والوظيفية للجامعات، ودورها في المجتمع؛ بل حاول أن يلقي الضوء على التصورات المستقبلية، التي يمكن أن تواجه قضايا التعليم العالي ككل في إطار التطورات العلمية أو ما يسمى بالثورة التعليمية. ووضح طبيعة أنساق التعاون العلمية والبحثية بين الجامعات

(1) حمدي علي أحمد، مرجع سابق، ص. 132.

(2) عبد الله محمد عبد الرحمان، سوسولوجيا التعليم الجامعي، مرجع سابق، ص. 113.

والمؤسسات الصناعية والتجارية من خلال ميكانيزمات التكامل بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية.⁽¹⁾ هذا التكامل والتعاون، الذي قام ببلورة دور الجامعات وانفتاحها على حل مشكلات المجتمع باعتبار أن الجامعة هي التنظيم الأساسي في المجتمع، ذلك التنظيم الأكاديمي الذي يعتبر كمجتمع محلي متماسك يجب أن يقوم بوظيفته في المجتمع لأنه يختلف إختلافاً كلياً عن التنظيمات السياسية والصناعية والاقتصادية والتجارية.

2- الاتجاه الماركسي:

تناول أصحاب هذا الإتجاه دراسة مختلف الأنظمة الإجتماعية بما في ذلك النظام التعليمي الذي تشكل الجامعة أحد أهم روافده، وذلك إنطلاقاً من الافتراض الأساسي الذي تستند إليه هذه النظرية وهو وجود تأثير بين البناء الاجتماعي والوعي الاجتماعي بما يتضمنه من فكر وقيم وتعليم. وأن هذا التأثير هو المحدد الأساسي في بلورة وظيفة التعليم في مجتمع ما بهدف إعادة إنتاج العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيه، ومن ثم فإن مصير الأفراد وموقعهم في البناء الاجتماعي يتحدد بناءاً على وضعهم الطبقي، ليصبح التعليم بذلك أداة للتصنيف والانتقاء لإضفاء الشرعية على الأوضاع التي سبق تحديدها طبقياً. ومن ثم تتعكس الأوضاع الطبقيّة نفسها على النظم التعليمية ونتائجها، كما يقوم النظام التعليمي بإعادة إنتاج الطبقات مادياً وثقافياً، بمعنى أن النظام التعليمي يقوم بتحويل الميزة والقوة الاقتصادية المورثة إلى صيغة إجتماعية تكون أكثر قبولا. والمجتمع الرأسمالي هو دليل على هذا الدور الذي يقوم به النظام التعليمي في إنتاج إيديولوجية الطبقة الرأسمالية ليتم الحفاظ على الوضع القائم، وينتهي الأمر بالطبقة الفقيرة لتترك مصيرها ومستقبلها للمؤسسات التعليمية بما فيها الجامعة لتحده، وبذلك يكون مشروعاً رغم ترويج النظام التعليمي لمبدأ تكافؤ الفرص وديمقراطية التعليم.⁽²⁾

يرى الماركسيون أن للنظام التعليمي ليس مجرد إستجابة للمتطلبات الوظيفية للنظام الاقتصادي، بل له وظيفة أساسية في الصراعات حول المكانة الإجتماعية والثروة والدخل. وعليه إرتبطت رؤية أصحاب هذا الاتجاه في تحديد وظيفة التعليم بفهم عدد من القضايا منها طبيعة المجتمع والحياة الإجتماعية بصفة عامة، وكيف يوفر نظام التعليم علاقات القوة التي تتطلبها إستمرارية النظام الرأسمالي بصفة خاصة؟⁽³⁾

(1) عبد الله محمد عبد الرحمن، سوسيولوجيا التعليم الجامعي، مرجع سابق، ص-ص 1116-1119.

(2) وريدة براهيم، مرجع سابق، ص-ص 22-23.

(3) حمدي علي أحمد، مرجع سابق، ص. 148.

وجاءت أعمال العديد من المفكرين لتقدم تفاسيرهم وآرائهم حول دور التعليم في المجتمع، وعلاقته بالنظام الاجتماعي، من بينهم **صمويل بولز**، **هربرت قينتز**، **لويس ألتوسر**، **بورديو**، **جين كلود باسيرون**. وفيما يلي نماذج من أعمالهم.

أ/ صمويل بولز وهربرت قينتز **Samwel Bowels & Herbert Gintis**

إنطلاقاً من نظرية الصراع التي تضع الطبقة الاجتماعية مباشرة في بؤرة تحليلها للنظام التعليمي كتب عالماً الإقتصاد الأمريكيين **صمويل بولز** و**هربرت قينتز** سلسلة من المقالات شكلت نقداً شاملاً لرأي الإتجاه الوظيفي المتعلق بدور التعليم في المجتمع الرأسمالي، وأكدوا على أن النظام التعليمي ليس فقط نتاجاً للسيطرة الرأسمالية لكنه تسوية على الرغم من عدم عدالتها بين مصالح الطبقات الاجتماعية المهيمنة، والطبقات المهيمن عليها. وحصيلة هذه التسوية تحديد واقع الصراع بين الطبقات الاجتماعية. ويعتبر العمال مشاركون فاعلون في النضال.⁽¹⁾

كما أكدوا أن للتعليم دور في زيادة الإنقسام الاجتماعي للعمال. وإن التفرقة الاجتماعية نقلت من جيل إلى آخر عن طريق الإختلافات المرتبطة بالطبقية في الأسرة لأن قدرة الفرد للحصول على وضع إقتصادي ما ترتبط أساساً بالوضع السوسيو إقتصادي للأسرة التي ينتمي إليها. فأبناء الطبقة العاملة الذين يفشلون أكاديمياً يميلون إلى قبول فشلهم، وينظر إليه أبناء الطبقة الوسطى على أنه شيء شرعي، وعليه يسهم النظام التعليمي في المجتمع الأمريكي في إستمرار النظام الطبقي، فكلما ارتفع الوضع الطبقي للأسرة كلما زادت فترة بقائه في النسق التعليمي، وبالتالي ترتفع فرصة حصوله على مؤهلات أعلى، وعن طريق المدرسة المتجاوبة مع العلاقات الاجتماعية الهرمية في مكان العمل وذلك لأن المؤسسات التعليمية قد صممت بحيث تكون مناظرة للتنظيمات الاجتماعية الأخرى كالمصانع والحقول الإنتاجية، وذلك حتى تضمن الطبقات المسيطرة تشكيل الشخصية الإنسانية المطلوبة، والتي تتفق مع بيئة العلاقات الاجتماعية في سوق العمل.⁽²⁾

وعلى هذا الأساس طرح **بولز وقينتز** ما يطلق عليه مبدأ التماثل بين العلاقات الاجتماعية في المؤسسات التعليمية والعلاقات الاجتماعية في مواقع العمل، وكيف أن هذا التماثل يعد عنصراً أساسياً في توريث عدم العدالة واللامساواة. وأول أشكال التماثل هو المقابل الذي يعد بمثابة حافز للسلوك فنجد الأجر في مواقع العمل، ودرجات الإمتحان في المؤسسات التعليمية⁽³⁾

(1) وريدة براهمي ، مرجع سابق ص.24.

(2) نفس المرجع، ص. 24.

(3) حمدي علي أحمد، مرجع سابق، ص.149.

وباختصار يرى بولز وقينتز، أن نظام التعليم الأمريكي قد تم تنظيمه ليعطي متطلبات إستمرارية، وإعادة إنتاج المجتمع الرأسمالي المستغل، وأن دور النسق التعليمي يتمثل في توفير قوة العمل اللازمة لسد إحتياجات الإقتصاد الرأسمالي وإستمرارية وجوده.

ب/ لوبس ألتوسر L. Altousser

في تحليله لوظيفة التعليم في المجتمع الرأسمالي قدم ألتوسر رؤية نظرية استندت إلى القضايا العامة للماركسية، وأن التعليم يعكس علاقات الإنتاج في المجتمعات الرأسمالية، بل ويوجه بالشكل الذي يخدم مصالح الطبقة الرأسمالية التي تحتاج المهارات الضرورية واللازمة لكفاءة قوة العمل، وإعادة إنتاج ايدولوجية الطبقة الحاكمة، وتنشئة العمال في إطارها، وبذلك يكون التعليم وسيلة لضمان توفير قوة العمل اللازمة وإكتسابها الكفاءة التكنولوجية من جهة، ومن جهة أخرى تخضع للطبقة الرأسمالية. وعليه فإن دور النظام التعليمي في المجتمع هو إعادة إنتاج قوة العمل التي تتطلبها الطبقة الحاكمة⁽¹⁾

وفي رؤية ألتوسر في العلاقة بين التعليم و الدولة، يقر أن إعادة إنتاج قوة العمل، لا تتطلب إعادة إنتاج المهارات اللازمة لعملية الإنتاج فحسب، بل تتطلب أيضا إعادة إنتاج خضوع الطبقة الدنيا لإيدولوجية الطبقة الرأسمالية.

هذا الخضوع الذي يشكل من خلال عمل أجهزة الدولة الايدولوجية التي تشمل وسائل الإعلام، والقانون، والنظام التعليمي، حيث تعمل على نقل إيدولوجية الطبقة الحاكمة، وغرسها في عقول الأفراد من خلال وعي طبقي زائف تستند إليه في سيطرتها على الطبقة الخاضعة. وهكذا يلعب النظام التعليمي دورا هاما في هذا الخضوع لأن دوره لا يتحدد فقط في نقل إيدولوجية الطبقة الحاكمة، بل يقوم أيضا بإعادة إنتاج الإتجاهات والسلوك التي تتطلبها جماعات تقسيم العمل الرأسمالي، فهو يعلم العمال كيف يتقبلون الإستغلال من ناحية، ويقوم من ناحية أخرى بتعليم المديرين ورجال السياسة كيفية ممارسة السيطرة وحكم قوة العمل باعتبار هؤلاء أداة الطبقة المسيطرة.⁽²⁾

فالتعليم في المجتمع الرأسمالي ليس حرا، ولكنه ميكانيزم من ميكانيزمات الضبط والسيطرة التي تستخدمها الطبقة الحاكمة، أو على حد تعبير ألتوسر "خادم لآلة الدولة" من خلال ما يقوده من عمليات التنشئة الإجتماعية عامة والسياسية خاصة.

(1) حمدي علي أحمد، مرجع سابق، 151.

(2) نفس المرجع، ص. 153.

ج/ بيير بورديو وجين كلود باسيرون Pierre Bourdieu & Jean .Claude Passeron

محاولة منهما لوضع النظام التعليمي بمختلف مؤسساته بما فيها الجامعة في إطارها الطبيعي من بناء علاقات القوى قدم بيير بورديو وجين كلود باسيرون دراسة عن إعادة الإنتاج في المجتمع، والثقافة. وتعتبر عملية إعادة الإنتاج وظيفية لعمليتين هما:

- فرض معاني ثقافية بعينها، و استخدام أدوات معينة لفرض هذه المعاني.
- تحديد محتوى المعاني الثقافية، والتوزيع المتبادل لها على الأفراد المختلفين، باعتبار المعرفة باعتبارها رأسمال ثقافي، ولهذا ترجم عدم التكافؤ في القوة إلى عدم التكافؤ الثقافي. (1)

النظام التعليمي يقوم وفق قواعد وأساليب معينة بمهمة إنتقاء إجتماعي مؤسس على معايير ثقافية للطبقة المسيطرة، وتستخدم مؤسساته بما فيها الجامعة لمساندة النخبة الإجتماعية للحصول على القوة كما تعمل على تحقيق "إعادة الإنتاج الثقافي"، وذلك بنشر ثقافة تضمن للطبقة المسيطرة الإستمرارية والهيمنة الفكرية، فالنظام التعليمي يحظى بالقبول والتأييد من طرف أفراد المجتمع، ولذلك فهو يملك القدرة على فرض أفكاره هذه الطبقة وتصوراتها على أساس أنها نماذج مثلى وشرعية للتصرف، ومن ثم يجب إتخاذها أساسا للمعرفة في المؤسسات التعليمية بمختلف مراحلها، ويشير بورديو للثقافة المسيطرة باعتبارها رأسمال ثقافي يتحول من خلال التعليم إلى ثروة وقوة. (2)

هذا التحول لا يتم توزيعه بصورة متساوية على أفراد المجتمع لأنه يرتبط بالتباينات الطبقيّة، والتي تنعكس بدورها في مستويات التحصيل الدراسي، حيث أن أبناء الطبقة العليا يحققون معدلات نجاح أعلى من أبناء الطبقات الأخرى بحكم تنشئتهم الإجتماعية في إطار الثقافة المسيطرة، وبالتالي إمتلاكهم لرصيد أوفر من المعارف، والخبرات، والمعايير والقيم الخاصة بهذه الثقافة السائدة في المجتمع والنظام التعليمي بصفة خاصة، والتي يقوم بتدعيمها.

لقد حاول "بورديو وباسيرون" تفسير كيفية ارتباط المحتوى المعرفي وطرق التدريس، وأساليب التقويم بثقافة الطبقة المسيطرة، وكيف يتم توجيه آليات عمل المؤسسات التعليمية بما يساعد على إعادة إنتاج البناء الطبقي، بل كيف يصبح النجاح في مؤسسات التعليم متوقفا بشكل كبير على رصيد الطالب من الرأسمال الثقافي، هذا الرصيد الذي يعمل على

(1) حمدي علي أحمد، مرجع سابق، ص.162.

(2) نفس المرجع، ص.164.

فرز الطلبة وتصنيفهم وفقا لأصولهم الثقافية، وتحديد مجالات ومستويات دراسية ملائمة لكل مجموعة ثقافية منهم.(1)

فمط التدريس وأساليب التقويم تعتبر أحسن ميكانيزم لتسهيل الفصل بين أبناء الطبقات المختلفة، وإعادة إنتاج النظام القائم الذي يمارس القهر من خلال النظام التعليمي الذي ينطوي على القهر الثقافي.

3- الاتجاهات المعاصرة:

لقد أثارت تحليلات وأفكار رواد علم الاجتماع الأوائل، إهتمام العديد من الباحثين المعاصرين وكانت مصدرا هاما لأفكار الكثير منهم خاصة فيما يتعلق بدراسة الجامعة، كما اهتمت بعض التحليلات المعاصرة بتناول وجهات نظر الرواد الأوائل ومحاولة تفسيرها، وتحليلها، وإلقاء الضوء على بعض جوانبها، وتقييمها بصفة عامة للإستفادة منها في الدراسات النظرية والإمبريقية عن الجامعات، وقضايا التعليم العالي بصفة عامة.

وعموما سوف يتم التعرض لبعض التحليلات المعاصرة التي تتعلق بالقضايا العامة التي تهتم بالتعليم العالي والجامعي ومشكلاته، هذه القضايا التي تناولها عدد من المهتمين السوسيولوجيين أمثال: "إريك اشبي"، "إميري وتريست" و "بيرتون كلارك".

أ/ إريك أشبي E.Ashby: يعتبر "إريك أشبي" أحد المحللين الإجتماعيين، الذين حاولوا دراسة طبيعة التطورات الإجتماعية والتاريخية لظاهرة الجامعات في المجتمعات الحديثة عن طريق تبني الأفكار التصورية العامة لأصحاب الإتجاه البنائي الوظيفي عامة، ونظرية المماثلة البيولوجية عند "هربرت سبنسر" بصفة خاصة.

وتظهر طبيعة تحليلات " أشبي" مدى إهتمامه بفكرة المماثلة البيولوجية والنزعة التطورية الإجتماعية عند وصفه للجامعة على أنها ميكانيزم لنقل تراث وأسلوب الحضارة الغربية، والإحتفاظ به، ولتطوير التعليم؛ كما أنها تنمو وتتطور مثل الكائنات الحية؛ وتتحدد حسب كل من تراثها الموروث وبيئتها.(2)

لقد حاول "أشبي" أن يوضح طبيعة النشأة التاريخية التطورية للجامعة الألمانية، منذ إنشاء جامعة برلين سنة "1810" التي اهتمت بالدراسات الإنسانية، وبعد ذلك اهتمت بالعلوم التطبيقية، وكيف أدى الإحتكاك بين الجامعات الألمانية والبريطالية والأمريكية من خلال البعثات التعليمية إلى نقل النماذج الألمانية، مع إجراء بعض التعديلات للتكيف نتيجة

(1) حدي علي أحمد، مرجع سابق، ص.165.

(2) عبد الله محمد عبد الرحمان، سوسيولوجيا التعليم الجامعي، مرجع سابق، ص.141.

لإختلاف البيئة والمجتمع الجديد لهذه النماذج. وهكذا فإن "أشبي" يتصور عمليات النشأة التطورية للجامعات البريطانية في ضوء تحليله لفكرة المماثلة البيولوجية، ونوعية الحياة الجامعية الحديثة في بريطانيا مشيرا إلى صعوبة المنافسة بين الجامعات البريطانية الحديثة، وبين الجامعات التقليدية العريقة بها، مثل: جامعتي "أكسفورد" "كمبردج"، نظرا لتراثهما الأكاديمي العلمي.⁽¹⁾

ويبين أن الجامعات البريطانية تسعى لعمليات التمثيل والتقليد والمحاكاة للنموذج الألماني، مع الأخذ بعين الإعتبار العديد من الإمتيازات التي حصلت عليها عن طريق ما يسمى بالمتشئة الثقافية، ونوعية الصفوة العلمية والأكاديمية التي تحصل عليها من المجتمع البريطاني، وهذا ما حدث أيضا في الولايات المتحدة نتيجة لعملية التكيف لنماذج الجامعات الألمانية، وأفكارها العلمية والأكاديمية حتى تتلاءم مع طبيعة البيئة الإجتماعية المختلفة، وبالفعل تم حدوث كثير من التعديلات والتغييرات على نوعية الأفكار والأساليب العلمية والأكاديمية الخاصة بالجامعة الألمانية.

ومن ناحية أخرى حاول "أشبي" أن يحلل عمليات تكيف الجامعات في الوقت الحاضر مع طبيعة التغيرات البيئية المستمرة، فيتصور أن الجامعات ما هي إلا بناءات عضوية تقوم بعمليات التمثيل والتطور والنمو طبقا لقوانينها ولوائحها الداخلية الخاصة بها، حتى أصبحت اليوم من أهم المؤسسات التي يعتمد عليها في دعم الإقتصاد، وبقاء الأمم واستمرار وجودها.

يكشف تاريخ تطور الجامعات طبيعة نشأتها داخل المجتمعات وتكيفها مع نوعية الحكومات في العصور القديمة، والوسطى، والعصر الحديث الذي استطاعت فيه نيل اهتمام حكومات مجتمعاتها نظرا لأدوارها الوظيفية المتعددة، والتي تركز أساسا لخدمة المجتمع وتقدمه.⁽²⁾

فالجامعات ميكانيزمات لنقل التراث الثقافي، وهي تشبه نشأتها وتطورها الأنساق الوراثية. ولهذا يجب عليها أن تكيف نفسها مع المجتمع الذي تعيش فيه، ذلك التكيف الذي يعزز من بقائها واستمراريتها في الوجود.⁽³⁾

ب/ إميري وتريست F.Emery & E.Trist

تعد دراسة إميري وتريسيت من الدراسات الجادة لتفسير عمليات التغير التي حدثت على البنى التنظيمية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وذلك عن طريق نظرية النسق

(1) عبد الله محمد عبد الرحمان، سوسيولوجيا التعليم الجامعي، مرجع سابق، ص.141.

(2) نفس المرجع، ص.142.

(3) نفس المرجع، ص.143.

العام، حيث ركزا في تحليلهما للجامعات باعتبارها أنساقا فرعية تتأثر بطبيعة الأنساق الفرعية الأخرى في المجتمع، وحاولا الكشف عن الملامح البنائية والوظيفية الحديثة التي ظهرت على الجامعات، ومدى تأثيرها بالبيئة الخارجية التي تحيط بها.

وقد استخدم "إميري وتريست" مدخل البيئة التنظيمي في تحليل البيئة الخارجية وعلاقتها بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وكيفية تكيف الجامعات مع هذه البيئة بصفة مستمرة، وفي إطار هذا التصور، قدما عرضا لأربعة أنواع من البيئة التنظيمية المثالية التي تحيط بالجامعات في الوقت الحاضر، ونوعية العلاقات المتبادلة بين هذه الأنماط المقترحة وتكيف الجامعات معها. تمثلت هذه الأنماط فيما يلي: (1)

1- **البيئة العشوائية المستقرة:** وهي بيئة تتميز بالإستقرار النسبي وعدم التغير، تحتوي على مجموعة من القوى والعوامل الايجابية والسلبية الموزعة بصورة عشوائية والمؤثرة على التنظيم (الجامعة).

2- **البيئة المتداخلة المستقرة:** تلك البيئة التي تتضمن قوى سلبية وإيجابية، والتي تكون مستقرة ولكنها متداخلة مع التنظيمات والأنساق الإجتماعية الفرعية والكبرى، وهي تخضع لنوعية المنافسة الموجودة في البيئة الخارجية.

3- **البيئة المجددة الموزعة:** وهي تشير إلى البيئة التنظيمية التي تجد ما يماثلها من فئات تنظيمية أخرى. ويفسر ذلك على سبيل المثال بأن الجامعات تستطيع أن تعمل مع جامعات أخرى عن طريق زيادة أنساق التعاون والإتصال لمواجهة التهديد الخارجي.

4- **البيئة غير المستقرة:** وتظهر هذه البيئة بوضوح في الوقت الحاضر نتيجة لزيادة معدلات التعقيد والتداخل التي تتطلب المزيد من كفاءة التنظيمات للتنبؤ بالمشكلات المتوقعة في المستقبل، كما تحتاج إلى المزيد من القدرات التنظيمية نحو زيادة معدلات الضبط والسيطرة على جميع عملياتها وأنشطتها المتنوعة، حيث تستطيع التعرف على طبيعة المشاكل التي تظهر في مجالها التنظيمي نتيجة لظهور الأنماط الجيدة من المعاهد الفنية العليا والجامعات التكنولوجية المتخصصة، وظهور العديد من مؤسسات التعليم الجامعي الخاص. (2)

وهكذا يمكن القول أن "إميري وتريست" قد ساهما في بلورة أحد المداخل السوسيولوجية التنظيمية (مدخل البيئة التنظيمي) الذي ساهم في دراسة العديد من القضايا والمشكلات التي تواجه تنظيمات ومؤسسات المجتمع الحديث في كل المجالات، والدراسة التي قدمها حول نوعية البيئة التنظيمية التي تحيط بالجامعات في الوقت الحاضر بالرغم من

(1) عبد الله محمد عبد الرحمان، سوسيولوجيا التعليم الجامعي، مرجع سابق، ص-ص. 146-147.

(2) نفس المرجع، ص. 147.

إعترافهما بأنها عبارة عن أنماط مثالية إلا أنها عكست الكثير من الحقائق الواقعية التي تتميز بها الجامعات في الوقت الحاضر. كما أن آراءهما جاءت لتعبر بوضوح عن وجود عمليات التنافس والصراع بين الجامعات، ووجود أنساق التعاون في نفس الوقت التي تعكس بوضوح نوعية التكيف والمواءمة مع البيئة الخارجية التي تحيط بمؤسسات التعليم العالي و الجامعات بصفة خاصة.

ج- بيرتون كلارك: B. Clark

إن كلارك يؤكد في تحليلاته أساسا على أهمية المدخل التنظيمي لدراسة الجامعات لأنه يتيح الفرصة للتعرف على البناءات والأنساق الداخلية للجامعات، وتحليل نوعية الأنشطة والعمليات الوظيفية والمهنية الأكاديمية بصورة مركزة. ويتناول العديد من المشاكل والمعوقات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي الجامعي، وتحليل العلاقات البنائية الوظيفية المتداخلة بين التخصصات الأكاديمية المختلفة، بالإضافة إلى تأكيده على أن هذا المدخل أكثر مرونة من غيره لدراسة الجامعة خاصة بعدما حدث من تعقيد لطبيعة البناءات والمؤسسات الجامعية والأكاديمية، وزيادة العمليات والعلاقات المتداخلة بين هذه المؤسسات والبيئة الخارجية. كما يتيح الفرص والمميزات لدراسة الجامعة سواء للمتهمين في علم الاجتماع أو العلوم الإجتماعية الأخرى.⁽¹⁾

لقد وضح كلارك في كتابه "نظام التعليم العالي" العديد من الموضوعات، والقضايا الهامة التي تشغل اهتمام كثير من الباحثين في مجال المؤسسات الأكاديمية والعلمية، ومن أهم القضايا التي تناولها بمزيد من التحليل والدراسة داخل الجامعات قضية العمل، والمعتقدات، والسلطة، والتكامل، والتغير.

- يتناول كلارك طبيعة مشكلة العمل داخل الجامعات، محددًا وظائف الجامعات المتنوعة والتي تركز في أنشطة البحث العلمي، والعملية التدريسية، والأنشطة الأكاديمية المتنوعة الأخرى موضحا كيفية تباين هذه الوظائف بين المستويات الأكاديمية المختلفة داخل الجامعات وأنساقها الفرعية، والتي تتحدد جميعها في إطار متغيرات مثل تقسيم العمل والتخصص الأكاديمي، حيث حاول تصنيفها حسب طبيعة أنشطتها العلمية والأكاديمية مستخدما في ذلك الأبعاد والمستويات الأفقية والرأسية لتصنيفها داخل الجامعات.⁽²⁾

(1) عبد الله محمد عبد الرحمن، سوسيولوجيا التعليم الجامعي، مرجع سابق، ص 150.

(2) نفس المرجع، ص 152

- أما اهتمامه بتحليل نسق المعتقد داخل الجامعات فيظهر من خلال تركيزه على اعتبار أن الجامعات أنساق اجتماعية فرعية تحدد طبيعتها وأنشطتها ومدخلاتها ومخرجاتها في إطار ما يعرف بنسق المعرفة العام للمجتمع ككل، لأن الجامعات والمعاهد العليا وغيرها من مؤسسات التعليم العالي هي في الأساس أنساق أو أجزاء ترتبط بالنسق المحلي والقومي الذي يحدّد نوعية ونمط التفكير داخل الجامعة بصفة عامة، والذي يهدف في النهاية إلى خلق التفكير الجمعي رغم وجود كثير من الإختلافات الداخلية بين الجماعات والأوساط العلمية والأكاديمية بالجامعات. إلا أن ذلك لا يجب أن يؤثر في ربط الحياة الأكاديمية العامة بالجامعات من خلال نوعية الثقافة المجتمعية، وطبيعة نسق المعتقدات، والإطار المعرفي العام للمجتمع⁽¹⁾

- أما مشكلة السلطة، فقد تناولها كلارك بمزيد من التحليل، حيث قام بتحليل مفاهيم إجتماعية متعددة مثل: القوة، الشرعية، النفوذ، العمل، تحقيق الفرص...و قد جاءت هذه التحليلات لتفسير طبيعة التغيرات الحديثة الحاصلة داخل الجامعة وخارجها، وإبراز الحقائق الواقعية لنوعية الجامعات المهنية والأكاديمية التي تسعى لتحقيق المزيد من المكاسب السلطوية داخل الجامعة أو خارجها لتعزيز مكانتها، وحماية مكاسبها الوظيفية والمهنية داخل وخارج الجامعة. وقد أشار كلارك إلى المستويات الثلاث التي تسعى إليها جماعات السلطة المهنية والإدارية والأكاديمية وهي:⁽²⁾

1- **المستوى المحلي:** وفيه يسعى مختلف أعضاء الجامعات للحصول على مزيد من الوظائف للمشاركة في عمليات و أنشطة متعددة داخل الجامعات أو المؤسسات والمراكز القومية.

2- **المستوى التنظيمي:** وفيه يركز أعضاء الجامعات على الحصول على نفوذ داخل التنظيمات الجامعية واكتساب المزيد من عضوية اللجان والمجالس لتقوية نفوذهم عن طريق أنساق الضبط والسيطرة التنظيمية، وتقوية ما حصلوا عليه من البيروقراطية النظامية.

3- **المستوى النسفي:** وفيه تهتم بعض الجماعات بالحصول على أدوار وظيفية مدنية داخل المؤسسات الإجتماعية في المجتمع، وتحاول تعزيز روابطها ونفوذها داخل هذه المؤسسات مع غيرها من الفئات الإجتماعية الأخرى مثل: القضاة، والقيادات العامة في المجتمع.

(1) عبد الله محمد عبد الرحمن، سوسيولوجيا التعليم الجامعي، مرجع سابق، ص 152.

(2) نفس المرجع، ص 153

وفي تناول كلارك لقضية التغيير التي حدثت على نظام التعليم العالي ككل، وخاصة خلال العقدين الماضيين، يرى أن هناك العديد من جوانب التغيير التي ظهرت ملامحه على البناءات والوظائف العامة لمؤسسات التعليم العالي نتيجة لتأثرها بعلاقات السوق الخارجية، وتأثر مخرجاتها من خريجين وبحوث علمية وأكاديمية بارتباطها بالعديد من المؤسسات والشركات الصناعية والتجارية.⁽¹⁾

أما في حديثة عن التكامل، فإنه يرى أن طبيعة المنافسة الخارجية بين المؤسسات الجامعية وغيرها من معاهد التعليم العالي أدت إلى زيادة أنساق التعاون فيما بينها، حتى تتكيف مع طبيعة الظروف المجتمعية المتغيرة، ومن ثم ظهرت أنماط جديدة من الإلتزامات المهنية والأكاديمية للجامعات، ومحاولتها المستمرة لزيادة التكامل على المستوى القومي، لوجود مصالح متبادلة ومشاركة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع.⁽²⁾

4- الاتجاهات النظرية الأخرى:

نظرا للاهتمام المتزايد من قبل علماء الاجتماع بدراسة سوسولوجيا التعليم العالي، وفهم الدور الحقيقي الذي يقوم به النظام التعليمي في المجتمع. ظهرت نظريات حديثة في السنوات الأخيرة تناولت مشكلات التعليم العالي خاصة في الدول النامية، وحللت العلاقة بين التعليم والتنمية والمجتمع، ودور المؤسسات الجامعية في التنمية خاصة في دول العالم الثالث، وتندرج الإسهامات الحديثة عموما ضمن ثلاث النظريات سيتم التطرق لكل واحدة منها من خلال عرض أهم الأفكار التي جاء بها المهتمين والدرسين لكل نظرية.

أ/ نظرية التحديث:

ظهرت مع بداية الخمسينات من القرن العشرين نتيجة الإهتمام بتوضيح العلاقة التبادلية والعوامل المفسرة لعمليات التنمية والتحديث. حيث إعتد علماء الاجتماع المعاصرين المجتمع الغربي نموذجا يحذون نقله إلى مجتمعات العالم الثالث، و سعى البعض من هؤلاء الكتاب إلى الترويج بالإنجازات التي أحرزتها الدول المتقدمة، على أمل أن تسعى الدول النامية لتحقيق هذا الإنجاز، وأن تتبنى نفس الطرق التنموية التي استخدمتها الدول المتقدمة لإحداث عمليات التغيير والتطور والتقدم في مجتمعاتها.

وقد ركزت هذه النظرية على المداخل السببية والتفسيرية في حدوث الإنجازات موضحة مقدار التداخل بين العوامل التي تؤثر بصورة مباشرة في عمليات التنمية

(1) عبد الله محمد عبد الرحمن، سوسولوجيا التعليم الجامعي، مرجع سابق، ص 154.

(2) نفس المرجع، ص 155

والتحديث، ومنها النظام التعليمي باعتباره عنصرا أساسيا ليس فقط في تحقيق التحولات في أنماط السلوك والقيم، وتكوين أفراد على درجة عالية من الخبرة والمهارة. وتعتبر الجامعة المؤسسة المناسبة لتكوين هؤلاء الأفراد.(1)

ومن أهم الإسهامات في إطار أفكار هذه النظرة نجد:

أ/1- **دايفيد ماكلياند D.McIelland**: الذي قام تحليل العملية التطورية لنشأة عملية التحديث مشيرا إلى العوامل التي عن طريقها أحرزت بعض المجتمعات تقدما ملحوظا من الناحية الإجتماعية والتكنولوجية عن غيرها من المجتمعات الأخرى. وهذه العوامل تكمن في الثقافة الموجودة بهذه المجتمعات، التي عملت على تحقيق قدر عال من الإنجاز، وتكوين الشخصية الفردية التي تسعى إلى تحقيق التقدم، والراغبة في التغيير و التحديث. ويلعب التعليم و التدريب دورا كبيرا في هذا الشأن.

ركز **ماكلياند** على أهمية التعليم في التنشئة الاجتماعية، وأثر ذلك على عملية التحديث والتغير الاجتماعي، وإحداث التنمية التكنولوجية التنظيمية الاجتماعية من خلال استخدام بعض المتغيرات السيكولوجية التي تدخل في تكوين الشخصية الفردية كالإنجاز، والدافعية، والسمات، والقيم، والمعتقدات. ولكن لا يمكن الإعتماد على هذه العوامل فقط في تفسير عملية التحديث خاصة في المجتمعات النامية، وإنما يجب إخضاع هذه العوامل للتصور والقيم العامة السائدة في هذه المجتمعات، التي تتميز بمحتوى ثقافي واجتماعي وحضاري وتاريخي لا يمكن إغفاله.(2)

أ/2- **انكلز وديفيد سميث A.Inkles & D.Smith**: مع منتصف السبعينات، اهتم بعض علماء الاجتماع بتحليل عمليات تطور المجتمع الحديث، وكان الثنائي **انكلز وديفيد سميث** من الناشطين في هذا المجال، فقد أجريا بعض الدراسات الميدانية في مجموعة من الدول النامية قصد تحليل العلاقة بين التعليم والتنمية، وذلك عن طريق تطبيق مقياس لتحديد خصائص الإنسان الحديث في دراسة مقارنة على ستة دول نامية، فيؤكدان على أن عملية التحديث ما هي إلا علمية إكتساب إكبر قدر من السكان لمجموعة من المواصفات والخصائص والإتجاهات والقيم والمعتقدات الحديثة.(3)

ومن أهم مؤشرات هذا المقياس الذي طوره لمعرفة الشخصية أو الإنسان الحديث نجد درجة إكتساب الخبرة، والرغبة في التجديد والتغيير وتنويع الإتجاهات والآراء، وإكتساب الحقائق والمعلومات، والإهتمام بالحاضر والمستقبل، وعدم التركيز على الماضي،

(1) كمال بلخيري، مرجع سابق، ص.221.

(2) وريدة براهمي، مرجع سابق، ص.33.

(3) كمال بلخيري، نفس المرجع السابق، ص.233.

والتخطيط المستقبلي للحياة الشخصية واكتساب الخبرة التكنولوجية الحديثة، واحترام هوية الآخرين وآرائهم، والإقتناع بأهمية التصنيع والإنتاج في المجتمع الحديث.

إن تصور كل من "انكلز و سميت" لا يخرج عن تصور "ماكليلاند" إلا في بعض التعبيرات، واستخدام بعض المفاهيم، والإعتماد على بعض السمات والقيم والعادات التي يجب أن يكتسبها الفرد في المجتمع ليصبح إنسانا حديثا. كما أنه لا يمكن إصدار تعميم على كافة الدول النامية خاصة وأن دراستهما ركزت على ستة دول فق، ولم يتم مراعاة التباين الثقافي والاجتماعي والتاريخي والاقتصادي لهذه الدول.

من خلال المظاهر السابقة لعمليات التحديث، نستطيع التأكيد على مدى أهمية دور المؤسسات الاجتماعية في الدول النامية خاصة التعليمية منها، لأنها هي التي يقع عليها العبء الأكبر في عملية تحديث المجتمع وتطويره، دون إنكار دور الأسرة باعتبارها المؤسسة التي تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية. ولكن مع ظروف تعقد المجتمع أصبحت المؤسسات التعليمية مثل: المدرسة و الجامعات هي محور الإهتمام بعمليات التنشئة والتحديث في المجتمع.

لقد وجدت نظرية التحديث إقبالا شديدا من جانب المهتمين بتحليل العلاقة بين التعليم والتحديث، وبالرغم من وجود بعض الإنتقادات التي وجهت لأفكار أصحاب هذه النظرية إلا أن ذلك لم يقلل من أهميتها لمساهمتها في فتح المجال لإجراء المزيد من الدراسات الحديثة لفهم واقع عمليات التحديث. خاصة تلك الدراسات التي حاولت إبراز دور المؤسسات التعليمية بما فيها الجامعات في التحديث والتنمية. حيث تقوم بمهمة إكساب الخبرات المهنية والمعرفية، وإعداد القوى البشرية المدربة، كما تعمل على تغيير القيم التقليدية، وتوسيع مدركات الأفراد الذاتية نحو تحديد الأهداف المستقبلية و تحسين مستويات المعيشة الاقتصادية والاجتماعية.⁽¹⁾

ب/نظرية رأس المال البشري:

مع بداية الستينات ظهر اهتمام علماء الإقتصاد بدراسة العلاقة بين التعليم والتنمية من وجهات نظر إقتصادية بحتة، وقد تبلورت هذه الإهتمامات في نظرية رأس المال البشري، ويتمثل الإسهام الأساسي لهذه النظرية في محاولة تبرير التوسع الهائل في الوسائل التعليمية والإستثمارات الضخمة للتعليم في العديد من الدول، وجدوى هذا الإستثمار والعائد منه بالنسبة للأفراد والمجتمع.⁽²⁾

(1) كمال بلخيري، مرجع سابق، ص- ص. 233- 234.

(2) وريدة براهمي، مرجع سابق، ص. 35.

يؤكد أصحاب هذه النظرية أن الإنفاق على التعليم إنفاق إستثماري إنتاجي وليس مجرد إنفاق خدمي إستهلاكي؛ فالتعليم إستثمار إقتصادي في عنصر من عناصر الإنتاج ألا وهو العنصر البشري الذي يعتبر عاملا رئيسيا في تحقيق أهداف التنمية.

تعتبر إسهامات تيودور شولتز **T.Schultz** من أهم الإسهامات في إطار تحليل العلاقة بين التعليم ومخرجاته من القوى العاملة باعتبارها نوعا من إستثمار رأس المال، وأحد الأسس الرئيسية لعملية التنمية، ومن ثم لا يمكن النظر إلى التعليم على أنه نوع من الاستهلاك بقدر ما يعتبر نوعا من الاستثمار المنتج.

وقد أكد شولتز على أهمية التعليم ودوره في تحسين الظروف الاقتصادية التي جاءت كنتيجة طبيعية لإعطاء الفرد القدرات والكفاءات اللازمة أو المؤهلات المطلوبة لتكوين الخبرات الشخصية للفرد التي يسعى بها من أجل الحصول على المهارات العلمية والفنية التي تؤهله لدخول سوق العمل البشري ليمارس وظيفة ويساهم من خلالها في تحقيق النمو الإقتصادي والتنمية الصناعية الشاملة.⁽¹⁾

كما يبين شولتز أنه على الدول النامية إذا رغبت في التطور والتنمية الإقتصادية أن ترفع من معدلات النفقات الإقتصادية للمؤسسات التعليمية لأنها لا تقل أهمية عن المؤسسات العملية الأخرى في المجتمع، وخاصة زيادة نفقات البحث العلمي بالجامعات. و يعترف شولتز بصعوبة تحليل مشكلات التعليم العالي من قبل الإقتصاديين، وتحليلهم للعملية التعليمية الجامعية خاصة في الدول النامية ربما لعدم توافر المعلومات الأساسية أو لتداخل العوامل التي تتشكل عن طريقها العملية التعليمية والنظام التعليمي لهذه الدول. وفي هذا الصدد يرى شولتز أن التعليم العالي في أي مجتمع هو نشاط إقتصادي له تكاليف، وكذلك فإن الموارد المحدودة التي تخصص لدعم الجامعات، والكليات، والخدمات ذات قيمة عالية تظهر في صورة خدمات.

كما يؤكد شولتز على أن وفرة الموارد الطبيعية والإقتصادية ليست كافية لوجود إقتصاد حديث يقوم على الإنتاجية العالية بقدر ما يحتاج هذا الإقتصاد إلى رأس مال بشري مدرب تقدمه له مؤسسات التعليم.

الواقع أن تحليلات نظرية رأس المال البشري لم تقتصر على أفكار شولتز لأن أهمية التعليم كاستثمار لرأس المال البشري وضرورته أدركها علماء الإقتصاد منذ وقت طويل حيث نجد آدم سميث في كتابه ثروة الأمم يشير الى أهمية التعليم كعامل للإستقرار الإجتماعي والإقتصادي والسياسي، ويبين أنه من العوامل التي لا بد منها لإحداث أي

(1) وريدة براهمي ، مرجع سابق ، ص.35.

تنمية، وأن القدرات المكتسبة عن طريق التعليم والدراسة والتدريب تكلف دائما نفقات تعتبر رأس مال ثابت ومتحقق في شخص المتعلم وثروة له. (1)

كما يرى ألفرد مارشال أن التعليم نوع من الإستثمار القومي وقيمة ما ينفق عليه يعتبر ربحا عظيما قد يأتي عن طريق إعطاء أفراد الشعب فرصا أكثر للتعليم لاكتشاف مواهبهم وقدراتهم، وأن أبلغ أنواع رأس المال قيمة هو رأس المال المادي الذي يستثمر في الإنسان.

نستنتج مما سبق أن نظرية رأس المال البشري قد ركزت على تحليل النفقات والتكاليف الإقتصادية للعملية التعليمية ونظام التعليم العالي، وبينت أهمية الإستثمار التعليمي خاصة في مجال التعليم الجامعي لخلق إقتصاد حديث متطور باعتباره أهم أنواع الإستثمارات التي تؤدي إلى تحقيق التنمية الإقتصادية. كما ركزت هذه النظرية فقط على التنمية الإقتصادية دون الإهتمام بالتنمية الإجتماعية التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من عمليات التنمية بالإضافة إلى محاولة تفسير الجامعات على أنها تنظيمات إقتصادية، وهذا شيء بعيد عن الواقع.

ج/نظرية الأنساق الإجتماعية:

إن نظرية الأنساق الإجتماعية ترجع جذورها إلى إهتمامات علماء البيولوجيا خاصة **ليدونج برتلانفي L.V.Bertalanffy** ثم إستخدامها علماء الإجتماع في دراسة التنظيمات الإجتماعية خاصة بعد تطور علم إجتماع التنظيم.

و يعد **شارلز برو C.Perrow** أحد الذين اعتمدوا على نظرية الأنساق عند دراسته للقوة التنظيمية داخل مجموعة من المستشفيات الجامعية التعليمية.

وبعد **شارلز برو** استخدمت الإتجاهات الحديثة هذه النظرية في تحليل مظاهر التغيير التنظيمي والعلاقات المتبادلة بين التنظيمات باعتبارها أنساقا فرعية للبيئة الداخلية، وقد تتأثر بالأنساق التنظيمية الأخرى التي توجد في البيئة الخارجية.

كما إهتم علماء النفس الإجتماعي باستخدام هذه النظرية في دراستهم للعديد من التنظيمات الإجتماعية كدراسة **كاتز و كاهن Katz & Kahn** عن التنظيمات الحديثة خاصة منها الصناعية، وذلك بالإهتمام بمداخل الأنساق المفتوحة للتعرف على أهم المشكلات التي توجد في الأنساق الداخلية للمصانع والشركات، وعلاقتها بالتنظيمات

(1) وريدة براهيمى ، مرجع سابق، ص.36.

الخارجية إلا أن هذه النظرية شهدت إنتشارا كبيرا شمل العديد من المؤسسات الإجتماعية الأخرى مثل المدارس والجامعات والمعاهد العلمية المختلفة.⁽¹⁾ وبصفة عامة فإن أصحاب نظرية الأنساق الإجتماعية يرون أن الأنساق تنقسم الى قسمين هما:

الأنساق المفتوحة: وفيها يكون التفاعل مع البيئة الخارجية بصورة مباشرة.

الأنساق المغلقة: وهي أنساق لا تقبل أي تفاعل مع البيئة الخارجية باعتبارها أنساق غير مستجيبة لها، وتقاوم أي تغيير.

لكن أصحاب هذه النظرية عند دراستهم للمؤسسات التعليمية كالجامعات والمدارس فإنهم يركزون على تطبيق مدخل الأنساق المفتوحة عند تحليلهم لها لمعرفة الأدوار البنائية الوظيفية التي تقوم بها هذه المؤسسات باعتبارها أنساقا فرعية تؤثر على بقية الأنساق الإجتماعية الأخرى، ولمعرفة العلاقة المتبادلة بينها وبين التنظيمات الأخرى التي توجد في المجتمع. لذا فإنهم يؤكدون على أنه لا يمكن أن تعيش أو تستمر الجامعات، والمدارس، ومختلف المؤسسات التعليمية بدون إنفتاحها وتعاملها مع البيئة الخارجية رغم وجود بعض الدراسات الميدانية التي كشفت أن العديد من المدارس والمعاهد العليا تنطبق عليها مواصفات النسق المغلق، حيث تحاول هذه الأنساق الحد من تأثير البيئة الخارجية عليها رغم أن ذلك يعتبر شيئا مستحيلا من الناحية الواقعية خاصة بعد الإنتشار التكنولوجي والثورة التعليمية التي غيرت كثيرا من ملامح هذه الأنساق.⁽²⁾

ومع تطور النظرية السوسولوجية لعلم إجتماع التنظيم وظهور الإهتمام بعلم الإجتماع التربوي ركزت بعض الدراسات الحديثة على تحليل العلاقة بين التنظيمات والمؤسسات التعليمية والأكاديمية الجامعية، وبين المؤسسات الإجتماعية والصناعية التي توجد في المجتمع المحلي لتوضيح طبيعة الجامعات كأنساق مفتوحة تؤدي دورها في عمليات تنمية المجتمع وحل مشكلاته المتعددة، وحثمية العلاقة المتبادلة بينها، خاصة أن هذه الأخيرة تعتمد على مصادر المدخلات من المجتمع وينتظر منها تقديم نتائج العملية التعليمية والأكاديمية في شكل مخرجات لنفس المجتمع.

- المدخلات: هي مجمل ما تحصل عليه المؤسسات التعليمية من المجتمع كالمعرفة، والقيم، والأهداف، والموارد المالية.

- العملية التعليمية والأكاديمية: تمثل الهياكل والأفراد القائمين على العملية التعليمية إضافة للقائمين على الخدمات والوسائل والأدوات الفنية والتعليمية.

(1) وريدة براهمي ، مرجع سابق، ص.37.

(2) كمال بلخيري، مرجع سابق، ص.234.

- المخرجات: تمثل نوعية الخريجين ومدى أهليتهم لخدمة المجتمع، وكذا الإطار الفنية والبشرية المكتسبة لقيم واتجاهات ومهارات تدفعها نحو الإنجاز والإبتكار وتمكنها من الفهم والإتصال مع العالم الخارجي، والإحساس بالمسؤولية المهنية والأخلاقية والإجتماعية.

وفي إطار تطوير نظرية الأنساق الإجتماعية نجد بعض المتخصصين في الدراسات التنظيمية حاولوا دراسة المؤسسات التعليمية عن طريق تبنيهم **للمدخل البيئي** أين يقوم أنصار هذا المدخل بدراسة كافة أنماط التفاعل الداخلية من عمليات الكفاءة والإنجاز، وارتباطها بنوعية المدخلات والمخرجات، وتحليل نوعية التكنولوجيا المتطورة وأثرها على تغيير الأنماط البنائية والوظيفية للمؤسسة التعليمية، وتحليل الأهداف العامة التي توجه كل من الطلاب والدارسين والعاملين من أعضاء هيئة التدريس داخل المؤسسات التعليمية والجامعية، ومدى إختلاف نوعية تلك الأهداف التي تحقق عمليات الدافعية والإنجاز للعملية التدريسية والمهنية لهم، وإختلاف وجهات نظرهم.⁽¹⁾

كما يساهم هذا المدخل في تحليل الإختلافات المهنية والفنية بين الفئات العاملة داخل المؤسسات التعليمية

(1) وريدة براهمي ، مرجع سابق، ص-ص.37-38.

المبحث الرابع: وظائف الجامعة.

تعتبر الجامعة مركزا للإشعاع الفكري والمعرفي وضرورة أساسية من ضرورات حياة المجتمعات وتطورها، إلا أنها تستمد تعريفها من الأهداف التي يحددها لها المجتمع الذي تنتمي إليه؛ وهي تختلف عن باقي المؤسسات كونها تقوم بوظائف متعددة. فهي تعمل على تنمية الملكات والمهارات العلمية والمهنية، والتي تمثل الحجر الأساسي لعمليات التنمية الوطنية لذلك كان المقصود بالوظائف هو كل ما يتعلق بدور الجامعة ومسؤولياتها، وأساس وجودها. وقد اختلفت رسالة الجامعة من مجتمع لآخر، إذ أن المتتبع تاريخيا لوظيفة الجامعة في المجتمع يرى أن هذه الوظيفة قد تغيرت وتطورت بتطور المجتمع علميا وتكنولوجيا. فقد كانت مهمة الجامعة ولقرون عديدة تتمثل في المحافظة على المعرفة القائمة ونقلها من جيل إلى آخر، ولم يكن من مهامها البحث العلمي بمفهومه الحديث الذي يستهدف نمو المعرفة وتطورها.⁽¹⁾ غير أنه في ظل المتغيرات العالمية المتسارعة كان لزاما على الجامعة أن تواكب التغيرات التي يمر بها المجتمع، وعرفت هذه المهمة أو الوظيفة في أوائل القرن التاسع عشر مع قيام جامعة "هوميلت" في برلين.⁽²⁾ ولذلك تعتبر ألمانيا أول دولة في العالم بنت الجامعة الحديثة ووضعت مشروع إصلاح التعليم العالي الذي جعل من الجامعة الرّبّان الذي يقود السفينة، ولقد لعبت أدورا متعددة مهدت لحدوث أعظم الثروات مبرهنة على ماهية الجامعة.

ولقد تطورت الأدوار الوظيفية للجامعة مع ظهور فكرة القوميات حيث كانت الجامعات الأوروبية في العصور الوسطى تعكس طبيعة الثقافة السائدة آنذاك، ومع عصر النهضة تغيرت المجتمعات الأوروبية وصاحبها تغيير في وظيفة الجامعة، وصارت تسخر لخدمة المجتمع وتقود ثورته العلمية والتكنولوجية المتمثلة في الثورة الصناعية، والتي فرضت بدورها متطلبات جديدة على الجامعات.

وعلى غرار الجامعات الأوروبية قامت الجامعة السوفياتية التي قادها **بافلوف** و**ماكارنو** و**بولنسكي** بوضع برنامج التحدي والقفزة الكبرى بواسطة الجامعة وما تحويه من هيكل أكاديمي وإداري، كما نجحت الصين في عملية التنمية رغم موارد البشرية الهائلة وهذا بشعار "المدرسة في كل مكان والكتاب في كل يد والكفاءة في العمل معيار الترشيح

(1) وريدة براهمي ، مرجع سابق، ص.46.

(2) فضيل دليو وآخرون، مرجع سابق ، ص.90.

للجامعة الولوج والإجادة والإتقان.⁽¹⁾ وإعتماذا على الوسائل المتوفرة في الميدان جسدت كذلك الجامعة الأمريكية إلى حد ما وظيفة الجامعة المتفق عليها. لذلك فالجامعات في الوقت الحاضر أصبح لها ثلاث وظائف عامة هي نفسها التي حددها "هنري جان"، والتمثلة في:

1-نقل المعرفة ونشر الوعي الثقافي.

2-إعداد المهنيين والإختصاصيين.

3-البحث العلمي وتدريب الباحثين.

وفي هذا الإطار يقول Jaspers في كتابه **the idea of the university** هناك ثلاث أمور تطلب من الجامعة وهي التدريب على مهنة، البحث العلمي، الثقافة العامة، لأن الجامعة هي المدرسة المهنية ومعهد البحث والمركز الثقافي في آن واحد.⁽²⁾ ويكاد يكون هناك شبه إجتماع على أن الوظائف الرئيسية للجامعة المعاصرة تتدرج تحت ثلاث عناوين رئيسية هي:

1/إعداد القوى البشرية: وهي من أهم الوظائف التي إرتبطت بالتعليم الجامعي منذ نشأته في العصور الوسطى، وتتعلق بالتعليم وإعداد المتخصصين في المهن العالية الذين يحتاجهم المجتمع. وقد تطورت التخصصات الجامعية مع تطور العلوم المختلفة ففي القرن التاسع عشر بدأت الجامعة تهتم بالإعداد لمهنة التدريس ومهن أخرى كالهندسة، والزراعة، والعلوم الطبيعية، والاجتماعية؛ وفي القرن العشرين أضيفت تخصصات أخرى مثل إدارة الأعمال، والصحافة، والاقتصاد، والسياسة، والشؤون العالمية.⁽³⁾

ومع التطور العلمي الكبير تجد الجامعة نفسها مضطرة لإفساح المجال لتخصصات جديدة تفرض نفسها باستمرار، ومن هنا كان الهدف الرئيسي للجامعة هو التخصص الذي يقوم على أساس تقديم تعليم عال متخصص، ومستوا عال من المعرفة، وهذا بهدف تنمية شخصية الطالب من جميع الجوانب وبذلك إعداد قوة بشرية لسد متطلبات المجتمع منها والإفادة مما يتعلمه الطلبة للنهوض بالمجتمع وإثرائه، وبالتالي فهي مؤسسة إنتاجية لأنها تنتج الكفاءات والعقول المفكرة والقيادات التي تتحمل المسؤولية في المجتمع، كما تعمل على تكوين وإستثمار الرأسمال البشري الذي لا يقل أهمية عن الرأسمال المادي.

فبناء المصانع والمدارس أمر سهل لكن تكوين الكوادر البشرية المدربة اللازمة لهذه المؤسسات يعتبر عملية أساسية وتحتاج إلى الوقت إذ أن إعداد المهندس أوالمعلم يحتاج

(1) وريدة براهيمى ، مرجع سابق، ص. 46.

(2) نفس المرجع، ص.47.

(3) محمد منير مرسي، الاتجاهات الحديثة في التعلم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه، مرجع سابق، ص-ص 22-23.

إلى حوالي 16 أو 17 سنة، وتكوين الطبيب يحتاج إلى 19 سنة، وإذا ارتفعنا إلى المستويات الأعلى في الكفاءة البشرية نجد أنها تحتاج إلى سنوات أطول قد تصل إلى 25 سنة أو أكثر.

لم يعد التعليم الجامعي مكتفياً بإعداد المتخصصين على مستوى الدرجة الجامعية الأولى فقط وإنما إمتد بدراساته ودرجاته العلمية للماجستير والدكتوراه إلى جانب الدبلومات العالية والمتخصصة، فالجامعة لم تعد تكتفي بإعداد المهنيين وحسب وإنما أخذت على عاتقها أيضاً مسؤولية تدريبهم بعد إعدادهم، وهذا ما يجعلها تسهم بدور مباشر في تنمية المجتمع وتنشيط مؤسساته بما تخرجه من كفاءات قادرة على تطوير الأوضاع وتحسينها، وهنا تكون مسؤولية الجامعات في الدول النامية أكبر منها في الدول المتقدمة لأنها تعمل بموارد محدودة وفي مناخ مثبط، وفي نفس الوقت عليها الإسراع بمعدل النمو لتعوض مافاتهما. (1)

وهكذا فالتعليم العالي ليس مجرد نقل للمعرفة بل المساعدة على إنتاجها وتوليدها وبالتالي توفير فرص الصمود والمنافسة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية في عصر العولمة.

2/وظيفة البحث العلمي: الواقع أن الجامعات تتفاوت فيما بينها في درجة إهتمامها بالبحث العلمي، ومما لا شك فيه أن من أهم الجوانب التي تتفاضل فيها الجامعات، وتتمايز في مكانتها العلمية هو مقدار ماتولييه من إهتمام لهذا الجانب.

ولما كان البحث العلمي هو "وسيلة الإنسان لإيجاد الحقائق العلمية عن ذاته أو بيئته ومجتمعه أو عن الكون في سالف الزمن أو حاضره أو مستقبله"، "وسيلة الإنسان لإيجاد الحلول للمشكلات التي تقابله والصعاب التي تعيق حياته"، "وسيلة الإنسان لمضاعفة موارده المالية والمعنوية"، وهو "كل جهد علمي منظم يهدف إلى تنمية المعرفة الإنسانية". فهو أحد الأعمال التي يستند إليها التعليم الجامعي في مفهومه المعاصر. (2)

فللجامعة دور هام في تنمية المعرفة وإنمائها وتطويرها من خلال ما تقوم به من أنشطة البحث العلمي الذي يعتبر ركنا رئيسيا من أركانها، لذا يجب أن تحرص على رسالتها في البحث العلمي وتدريب المشتغلين به. ويعود سبب إرتباط البحث العلمي بالجامعة إلى:

- أن الجامعة تتوافر لديها الموارد الفكرية والبشرية القادرة على القيام بنشاطات الأبحاث المرتبطة بحاجات التنمية للدول.

(1) محمد منير مرسي، الاتجاهات الحديثة في التعلم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه، مرجع سابق، ص-23-24.

(2) أحمد محمود الخطيب و عادل سالم معاينة، الإدارة الإبداعية للجامعات: نماذج حديثة، (الأردن: عالم الكتب الحديث، 2006)، ص.47.

- إن الجامعة تعد المؤسسة الوحيدة التي يمكن عن طريقها القيام بنشاطات الأبحاث بصورة إنضباطية، والتي يمكن لها أن تقدم الخدمات الإستشارية التي تحتاجها قطاعات المجتمع المختلفة سواء كانت حكومية أو من القطاع الخاص.⁽¹⁾

فالجامعة هي مجتمع المثقفين والعلماء وهي مجتمع التخصصات المختلفة في كل ميادين المعرفة، فالبحث العلمي يقوم به علماء مبدعون في ميادينهم مدركون لأوضاع أوطانهم، وقادرين على تقصي كل حديث، وطرح الأسئلة وتلقي الأجوبة. ولكن لكي تتجح الجامعة في نشاطها العلمي والبحثي يجب أن تتوفر فيها شروط هي:

- 1- وجود عدد وافر ومتنوع من الباحثين و العلماء المبدعين.
- 2- المناخ الأكاديمي الملائم وما يتطلبه من أجهزة علمية ومختبرات وأجواء نفسية ومادية وإدارية مريحة، والأموال الكافية لنشاطات الأبحاث.
- 3- الوقت الكافي لإجراء الأبحاث.
- 4- الحرية الأكاديمية التي تفرض العوائق المؤثرة على الباحث.
- 5- وجود الإدارة التي توظف هذه الأبحاث لخدمة المجتمع.

فهذه الشروط هي التي سمحت للجامعات الغربية بإدخال تغييرات جذرية على برامجها التعليمية، وساهمت بدور ايجابي في إعداد البرامج النووية وبرامج الفضاء والصواريخ كما لاقت تشجيعا متواصلا من طرف الدولة سواء كان المادي أو المعنوي.⁽²⁾

بالرغم من ذلك توجد العديد من المعيقات التي تعمل على التقليل من أهمية البحوث العلمية كالإختلاف بين الجامعات في إعطاء الأهمية للتدريس أو البحث العلمي. فهناك مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية جامعات لها سمعة طيبة في التدريس ولكنها لا تحظى بنفس السمعة في البحث العلمي، وقد حاولت بعض الجامعات ولاسيما الفرنسية التغلب على هذه المشكلة وذلك بفصل البحث عن التدريس، وإنشاء وحدات للبحوث مستقلة عن وحدات التعليم في داخل الجامعة، ولكنها لم تحل المشكلة خاصة وأن الجامعات تعمل بطريقة غير مقصودة على تشجيع الأساتذة على ترك البحث العلمي عندما تمنحهم أجورا على المحاضرات الإضافية، بالإضافة إلى قلة البحوث الجامعية التي تمولها هيئات القطاع الخاص، وهذا لعدم وجود علاقة وطيدة بين الجامعات وهذه الهيئات وخاصة فيما يتعلق بالبحوث التطبيقية⁽³⁾

(1) أحمد محمود الخطيب و عادل سالم معاينة، مرجع سابق، ص.47.

(2) نفس المرجع، ص.48.

(3) محمد منير مرسى، الاتجاهات الحديثة في التعلم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه، مرجع سابق، ص. 27.

وعلى هذا الأساس تضاربت وجهات النظر حول نوع البحوث التي يجب أن تمارسها الجامعة، وتوصل المختصون إلى أن الجامعة يجب أن تنشط في البحوث والدراسات الأساسية التي تسمى أحيانا بالنظرية أو الأكاديمية، وهي المطلوبة من أجل نمو المعرفة وتقدمها، وكذلك الإهتمام بالبحوث التطبيقية. كما يجب على الجامعة أن تكون في خدمة دراسة مشكلات المجتمع والمساعدة على إيجاد الحلول المناسبة لها.

وبالنسبة للدول العربية والنامية على الجامعة أن تركز على المشكلات العاجلة والملحة التي تفرضها مطالب التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، لكن يبدو أن الجامعات العربية تعتبر البحوث العلمية شيئاً لا يستحق الإهتمام الكبير. (1)

3/ تقديم الخدمات العامة للمجتمع أو التنشيط الثقافي والفكري العام: يعتبر نشر العلم والثقافة من رسالة الجامعة للنهوض بالمجتمع لكن لا يقتصر فقط دورها على المجتمع الخارجي وإنما كذلك على المجتمع الطلابي.

1/ تثقيف الطلاب: لا يقتصر دور الجامعة على مواد تخصص الطالب، فإلى جانب تزويده بالمعارف والعلوم حسب تخصصه تعمل الجامعة على تربيته تربية كاملة دينياً وخلقياً، كما تعمل على إتاحة الفرصة للشباب لممارسة الديمقراطية والحوار البناء عن طريق نشر بعض القيم الإيجابية كاحترام الآخر، والثقة في النفس، وعدم التعصب الأعمى، واحترام الوقت،...، كما تعمل أيضاً على تنمية إدراكاتهم وإثراء معارفهم من خلال ما تعقده من المؤتمرات والندوات واللقاءات.

ففي الجامعة ينتشر الطالب المفاهيم السليمة والسلوك المثالي الذي يجعل منه مواطناً صالحاً يشارك في خدمة وتنمية مجتمعه. (2)

2/ خدمة المجتمع: لا يمكن للجامعة أن تحقق ذاتها وتثبت وجودها ما لم تكن ملتزمة بقضايا المجتمع ومتطلبات نموه وإزدهاره لأن الهدف الأساسي من إنشاء هذه المؤسسة يكمن في تنمية الأمة والمجتمع عن طريق الخدمات التي تقدمها إلى المجتمع والتي يصنفها التربويون إلى :

- 1- التعليم والتدريب لمواجهة إحتياجات المجتمع.
- 2- البحث العلمي الهادف إلى تجميع التراث العلمي وتسجيله.
- 3- البحوث التطبيقية التي تستهدف الإسهام في حل مشكلات المجتمع وتحقيق الكفاية الإقتصادية و الإجتماعية.

(1) محمد منير مرسى، الاتجاهات الحديثة في التعلم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه، مرجع سابق، ص-ص. 28-29.

(2) نفس المرجع، ص. 29.

ولكي تقوم الجامعة بدورها على أكمل وجه يجب أن تكون برامجها ومحتوياتها متوافقة مع:

1- حاجات المجتمع وإلا أصبحت في عزلة عن مجتمعا.

2- حاجات الدارسين وإلا فقدت الجامعة دورها.

3- الحاجات الأكاديمية وإلا فقد التعليم الجامعي منزلته. (1)

فالجامعة تعمل على الحفاظ على هوية المجتمع والتجديد في هذه الهوية باتجاه تحديات المستقبل. اتسعت وظيفة الجامعة في العصر الحاضر ولم تعد من أولوياتها تخريج حاملي الشهادات، بل صارت تعمل من أجل تحقيق التوجه السريع والتحكم في التنمية البشرية، والتطور والتقدم بالمساهمة في إكتشاف الحقائق والبحث عن حلول لها. وبالتالي عليها أن تكون متكاملة بالضرورة مع المجتمع المتنامي الذي يحيط بها، بالإضافة إلى دورها في تحصين الذات الثقافية من خلال المحافظة على الأصالة الثقافية للأمة التي تميزها عن الأمم الأخرى لأن الذات الثقافية تتمثل في التراث الفكري وفي الرؤية الحضارية عبر اللغة الوطنية، وفوق ذلك فإن تحقيق هذه الذاتية وتنميتها وإغنائها هو السبيل الأمثل إلى المشاركة الإيجابية في الثقافة الإنسانية. (2) فالتجديد والتحديث يجب أن يتم في إطار ضمان الذات الثقافية آخذين في الاعتبار إستغلال تجارب الآخرين.

دور الجامعة في تحقيق الذاتية الثقافية يكمن في سيادة اللغة العربية في مجالي التعليم والبحث العلمي، حيث يقول **جيلير كونت** كل إنفتاح على العالم يفرض أولا وقبل كل شيء ثقة في النفس راسخة ووطيدة وأن اللغة هي الجنسية نفسها. (3)

بالإضافة إلى أن الجامعة لها دور في مجال الزراعة عن طريق الإرشادات الفنية على أساليب الزراعة والتركيز على التكنولوجيا، ولها دور في تطوير الصناعة عن طريق الأبحاث التقنية لإيجاد المصانع الآلية المنتجة، فهي كذلك مسؤولة عن إعداد البرامج الثقافية والتدريبية اللازمة لتطوير الأداء الوظيفي، وإعداد الأطر المدربة، وبناء القيادات القادرة على تحريك المجتمع وتوجيهه في اتجاه التنمية. (4)

وبصفة عامة الجامعة من خلال التنشيط الثقافي تعمل على صناعة الإنسان وتنشيط البنية الإجتماعية للمجتمع، وأكثر من ذلك قد تؤثر الجامعة في المجال السياسي عن طريق ما تقوم به من إرشاد للحكام، وتوجيههم لكيفيات كسب ثقة الشعب، أو عن طريق عمليات التنشئة التي توعي الطلبة وتكسبهم مهارات تمكنهم من المشاركة والإبداع الفعالين لتنمية مجتمعاتهم.

(1) أحمد محمود الخطيب و عادل سالم معاينة، مرجع سابق، ص-50-51.

(2) كمال بلخيري، مرجع سابق، ص.230.

(3) نفس المرجع، ص-230-231.

(4) أحمد محمود الخطيب و عادل سالم معاينة، نفس المرجع السابق، ص.52.

خلاصة

من خلال هذا الفصل عرفنا أن الجامعة كمؤسسة تعليمية ذات أهمية بالنسبة للفرد والمجتمع ليست وليدة العصر الحديث، بل إن جذورها تعود للعصور القديمة وحضارات الشرق القديم، والحضارة اليونانية. وأن دورها أخذ في التطور تدريجياً حتى صارت اليوم من أهم القلاع في المجتمع توكل إليها وظائف عديدة ومهمة في رقي وإزدهار المجتمعات.

وإن كان الإتفاق على أن الجامعة مؤسسة إجتماعية تحمل خصائص المجتمع الذي تنتمي إليه، تؤثر فيه وتتأثر به إلا أنه لا يوجد إتفاق في تحديد تعريف لها تعددت تعاريفها بتعدد دارسيها، فمنهم من يركز في تعريفه للجامعة عن الوظائف، ومنهم من يركز على الأهمية، ومنهم من يركز على الهياكل ...

وبما أن النظرية تعد الإطار الفكري الذي يوجه البحث العلمي هناك العديد من النظريات التي تناولت التعليم العالي بالدراسة والتحليل، وحاولت إبراز وظائف الجامعة، ودورها الأساسي في المجتمع؛ وتدل هذه النظريات في أغلبها عن خبرات أصحابها الأكاديمية والعلمية، كما عالجت قضايا هامة على رأسها الحرية والمسؤولية الأكاديمية، والتخصص كأحد السمات العامة للجامعة وضرورة التكامل بين مختلف التخصصات في الجامعة.

كما حاول بعض المفكرين تقديم تصورات مستقبلية للجامعة في إطار التحولات العالمية الهائلة، فحث على ضرورة التعاون البحثي العلمي بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، وانفتاح الجامعات على مشاكل المجتمع.

وفي إطار التنشئة أوضحت النظريات أن النظام التعليمي يعتبر وسيلة يعتمد عليها في تشكيل الشخصيات الإنسانية المطلوبة، والتي تتفق مع بيئة العلاقات الإجتماعية والإنتاجية لأي مجتمع، بل قد أستخدم التعليم لإنتاج متطلبات واستمرارية المجتمع الرأسمالي المستغل.

ومن خلال هذا الفصل عرفنا أن وظيفة الجامعة في العصر الحاضر لم تعد تقتصر على تخريج حاملي الشهادات، بل أصبحت الجامعة أداة لتحسين الذات الثقافية والمحافظة على أصالة الأمة وتراثها الفكري، ولهذا لا بد أن تلتزم الجامعة بقضايا المجتمع ومتطلبات نموه وإزدهاره خاصة في ظل النظام العالمي الجديد حتى تتمكن من أداء مهامها على أكمل وجه.

الفصل الثالث: ملامح التنشئة السياسية في المجتمع الجزائري.

إن طبيعة المجتمعات البشرية وثقافتها تتطوي على معطيات ذاتية يختص بها كل مجتمع لتربية أبنائه، ورعاية نموهم وتطورهم.⁽¹⁾ فإن كانت الإيديولوجية هي البنية المعرفية للنظام السياسي في زمكانية معينة فإن التربية هي جزء من البنية المعرفية السائدة في المجتمع، أي أن نظام إنتاج المعرفة مرتبط بنظام الإنتاج الاجتماعي العام. لكن هذا لا يمنع أن يكون لإنتاج المعارف فعالية خاصة ترتبط بنشاطه الأساسي الذي يعتبر العقل الاجتماعي بما يمثله من معارف ضرورية للمجتمع ليقوم بالإنتاج والإدارة والتوجيه السياسي والتاريخي والاجتماعي.⁽²⁾

والتربية بأوسع معانيها تتضمن "كل عملية تساعد في تشكيل عقل الشخص، أو خلقه، أو طاقته الجسمية".⁽³⁾ وهي مستمرة طوال الحياة لأن الإنسان يحتاج دوماً إلى تعلم طرق جديدة من التفكير والتصرف مع كل تغير رئيسي في حياته. وبمعنى أضيق التربية هي "غرس مهارات، واتجاهات معينة في كل جيل"⁽⁴⁾ فهي إذن تنتمي إلى عملية التنقيف الذي بواسطته ينخرط الشخص النامي في طريقة الحياة بمجمعه، وهي بمثابة جزء من كل تشكل الثقافة يتأثر بالأحداث الواقعة بالأجزاء الأخرى من الثقافة، وقد يؤثر في بعضها. حديثاً يشار إلى عملية التربية على أنها تلك العملية التي تحدث تغييرات مطردة ومرغوب فيها في الأفراد نتيجة للتعليم والسياسة.⁽⁵⁾ وهي تشمل جميع ضروب التعلم والتهديب التي تؤدي إلى إنارة العقل، وتقويم الطبع وإصلاح العادات، وإعداد الإنسان لنفع نفسه ومساعدة غيره.

ولهذا تعد التربية من أهم الآليات المستخدمة من قبل النظام السياسي في دعم توجهاته الفكرية والاجتماعية والسياسية، كما أن السياسة التعليمية التي تضعها الدولة لنفسها تعتبر جزءاً أساسياً من السياسة العامة ومن الإيديولوجية السائدة⁽⁶⁾ لأنها ترمي إلى تحقيق هدف واحد هو الانسجام والتوازن في المجتمع، وهذا ما يبرره تغيير السياسة التعليمية بتغيير الإيديولوجية السائدة. كما تعد التربية في أيامنا هذه الأمر الأساسي والمهم بالنسبة للمجتمعات التي تحاول تحقيق نظام سياسي يقوم على الديمقراطية، إذ لا يمكنها أن تنتشر

(1) السيد علي شتا وفادية عمر الجولاني، علم الاجتماع التربوي، (مصر: الإسكندرية، مكتبة الإشعاع الفنية للطباعة والنشر والتوزيع، 1997) ص. 13.

(2) نفس المرجع، ص - ص. 40-41.

(3) محمد منير مرسي، الإدارة المدرسية الحديثة، (مصر: عالم الكتب)، [د.ت]، ص. 113.

(4) نفس المرجع، ص. 114.

(5) عبد الرحمان محمد العويسي، أصول علم النفس التربوي، (مصر: دار المعرفة الجامعية)، 1999، ص. 230.

(6) أحمد عبد الله وآخرون، التعليم ومستقبل المجتمع المدني، (مصر: الإسكندرية، مركز الجزويت الثقافي)، ص. 45.

مبادئها وأن تطبق قوانينها إذا لم تتدخل النظم التربوية لتجعل من هذه الأخيرة سلوكا وإتجاهات وقيما يمارسها الناس ممارسة فعلية في جميع ميادين السلوك الإنساني. ولهذا ظهر ما يسمى التربية الديمقراطية إذ أنه بدون التربية لا يرجى للديمقراطية كأسلوب من أساليب الحياة أن يثمر النتائج المرجوة منه.⁽¹⁾

ونظرا لتطور الحياة وتعقدها نتيجة لتراكم الخبرة البشرية والتراث الثقافي الذي حال دون إمام عامة الناس بهذا التراث، وتعرفهم عليه إضافة إلى مشاغل الحياة الكثيرة التي منعتهم، وحالت دون تفرغهم للقيام بتربية أبنائهم إستلزم الأمر وجود متخصصين في مجالات التعليم والمعرفة يهتمون بنقل مكتسبات الأجيال السابقة إلى الأجيال اللاحقة مع تنشئة هذه الأخيرة تنشئة تساعد على أن تكون أصلح وأرقى من سابقتها.⁽²⁾

وقد أدى ذلك لإنشاء مؤسسات إجتماعية متخصصة تهتم بتربية وتعليم الأفراد هي المؤسسات التعليمية. وإن كانت المدرسة تعد البيئة الثانية للإنسان بعد البيت، لأنه يقضي فيها جزءا كبيرا من حياته اليومية وفترة طويلة من عمره، كما أنها الأداة التي تعمل مع الأسرة على تنشئة الفرد وتكيفه مع الحياة في المجتمع، ولا يقل دورها في ذلك إن لم يزد عن دور الأسرة. فالجامعة مسؤولة عن تعليم الشباب الجامعي أنماطاً سلوكية جديدة تختلف في الأغلب عن تلك التي يتمثلها في محيط أسرته، بالإضافة إلى تكيفه للأدوار المهنية والإجتماعية التي فرضها ويفرضها التغيير الإجتماعي الواسع الطارىء، ودمجه في النظام الإجتماعي الجديد.

ويؤكد بارسونز عالم الإجتماع الأمريكي، أن الجامعة تقوم بدور أساسي في التنشئة الإجتماعية لا يتجاوز دور كل من الأسرة والمدرسة فحسب بل ويكمله، ويتضح هذا الدور في تنمية «السلوك الاستقلالي» عند الشباب الجامعي إلى أبعد مما يفعله في المنزل والمدرسة.

الجامعة، وبحكم تنظيمها الإجتماعي تجسد مجموعة من القيم تشكل الأساس الذي تقوم عليه المجتمعات الحديثة، فهي بكل تأكيد جزء من المجتمع الحديث، ولا يمكن تصور قيامها بتنظيمها الإجتماعي - النظامي - في مجتمع لا يتسم بالعقلانية والتجدد، وبالتالي من المفروض أن تسهم الجامعة من خلال عمليات التنشئة الإجتماعية والتعليم التي توفرها لطلبتها بدور أساسي في بناء الشخصية الحديثة.

وهي كذلك نظام خاص من أنظمة التفاعل الإجتماعي يتميز عن بقية الوحدات الإجتماعية ويستقل عنها بأفراده وتكوينه السياسي الخاص. كما له علاقاته، وروابطه،

(1) محمد لبيب النجحي، مرجع سابق، ص. 20.

(2) مراد بوقطابة، "وظائف المدرسة الحديثة"، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر: جامعة محمد خيضر - بسكرة، العدد 3، (أكتوبر 2002)،

وثقافته الخاصة. يعمل على تحقيق الضبط الاجتماعي والتكيف مع متطلبات الثقافات المتغيرة وتقديم مستويات أفضل من الإعداد للطلبة لتمكينهم من مواجهة حقائق الحياة.⁽¹⁾ غير أن أهمية التعليم لا تنحصر في تنمية المهارات والقدرات الخاصة للأفراد الذهنية منها والفنية؛ بل تتسع لتشمل دوره في مساعدة المجتمع على دفع أفرادهِ إلى تغيير أنماط تفكيرهم وحياتهم وسلوكهم واتجاهاتهم إزاء الواقع الاجتماعي والظواهر السياسية وفق برنامج مخطط ومعد مسبقاً من طرف النظام السياسي القائم أو نخبته الحاكمة.⁽²⁾ وبما أن التعليم يخضع للمجتمع ولأوضاعه البيئية بما فيها من ضوابط إجتماعية وثقافية وإيديولوجية فإن حياده يكاد يكون أمراً مستحيلاً لأنه موجه إيديولوجياً من قبل الطبقة المسيطرة سياسياً ومعد ليكون البناء الفوقي للمجتمع. "ويمكنه كذلك أن يكون أداة لترويض الناس كما يمكن أن يكون أداة لتحريرهم".⁽³⁾ لأنه يقوم بوظيفة جعل الأجيال الجديدة تتقبل النظام الاجتماعي- السياسي الذي أوجد التعليم لخدمة مصالحه، وتتوافق معه خاصة أنه من شروط بقاء واستمرار قيام أي نظام إجتماعي- سياسي أن يكون له عدد من الموالين له، والمتوفقين معه لاسيما إذا كانوا من الأجيال الجديدة. ولهذا فإنه لا يوجد نظام سياسي لا يهتم لأمر التعليم، ولا يحاول إستمالة العقول والقلوب إلى الأفكار والمبادئ التي تشد الأمة ببعضها وتدعم قواعده؛ ولا تكاد نجد نخبة حاكمة لا تعترف بدور مؤسسات التعليم، أو تجحد أهميتها في إعداد الأجيال الجديدة للمواطنة.⁽⁴⁾ لذلك نجد أن السياسة التعليمية في الجزائر قد مرت بعدة مراحل هي ذات مراحل تطور النظام السياسي والإيديولوجية السائدة.

وإن كانت الجامعة في الجزائر لم تعرف النور إلا بعد الإستقلال فإن تتبعنا لملامح التنشئة السياسية في المجتمع الجزائري سيشمل مختلف مؤسسات التربية والتعليم التي عرفها المجتمع الجزائري، والتي كان لها دور في عملية التنشئة السياسية للفرد الجزائري.

(1) السيد علي شتا وفادية عمر الجولاني، مرجع سابق، ص. 101.

(2) السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي. الجزء الثالث: الأدوات والآليات، (مصر: الأزيطة دار المعرفة

الجامعية)، 2002، ص. 34.

(3) Edgar Faure & others, **Learning to be (The world of education today and tomorrow)**. UNESCO, Paris, 1972, P. 55.

(4) **Ibid**, P. 150.

المبحث الأول: التنشئة السياسية قبل الإحتلال الفرنسي.

يشهد المؤرخون على أن الجزائر قبل الإحتلال الفرنسي كانت تتمتع بقوة وعظمة ومكانة مرموقة بين الدول في جميع المجالات:

- عسكريا: كان الأسطول الجزائري مسيطرا على المياه الإقليمية للبحر الأبيض المتوسط.
 - اقتصاديا: كان للجزائر موقع جغرافي استراتيجي وميناء جعلها ذات قوة اقتصادية كبرى.
 - اجتماعيا: كان الشعب الجزائري متمسكا ببعضه حريصا على العلم والعلماء.
- لذلك عرفت حركة الثقافة الجزائرية والتعليم ازدهارا وانتشارا واسعا بين الأوساط الشعبية حيث حظي الشعب الجزائري بعدد كاف من المدارس والمؤسسات التعليمية ذات الصبغة الثقافية العربية الإسلامية حتى فاق عدد المتعلمين في الجزائر مثيله في فرنسا. غير أن التفوق المحقق كان كميا لا نوعيا لأن التعليم كان في أغلبه من صنع الشعب وحده وليس من صنع الدولة التي كان همها منحصرا في المحافظة على الإستقرار السياسي، والأمن الداخلي، والدفاع عن الحدود وجمع الضرائب؛ ولم تنقطن لأهمية التعليم والتنشئة الثقافية، وضرورة مواكبة الثورة العلمية والصناعية في أوروبا أو الإطلاع عليها؛ بل نقول لم تكن تدرك الأسباب الحقيقية لقوة الأمة وحصرتها في القوة المادية العسكرية منها والمالية والتجارية.⁽¹⁾ وأهملت التربية والتعليم لدرجة أنه لم يكن للحكومة أي برنامج رسمي أو سياسة تعليمية ترمي إلى تشجيع وتطوير التعليم والتنشئة السياسية التي كانت قنواتها محدودة في نطاق المؤسسات الخيرية والمؤسسات التعليمية بأشكالها المعروفة آنذاك من: كتاتيب، رباطات، مساجد، مدارس، وزوايا.

1. الكتاتيب: كشكل من أشكال المؤسسات التعليمية ظهرت في المجتمع الأول للجزيرة العربية لتحضير الأطفال الناشئين تعليميا على أسس ومبادئ الإسلام، وحفظ القرآن، وتعلم الحروف الأبجدية، وأسس الحساب بغية تسهيل نشر الإسلام من جهة وتحضير المتعلمين للمراحل اللاحقة من الإكتساب العلمي والمعرفي من جهة ثانية. لهذا يعرف أحد الباحثين الكتاتيب على أنها "الشكل الأكثر أولية ومحلية وبساطة من أشكال المؤسسات التربوية والتعليمية [...] يتكفل بنقل الطفل من عالم المشاهدة والمساءلة إلى عالم المشاهدة والقراءة والمشاركة، ذلك بسبب تعلمه تهجية الحروف العربية وحفظ القرآن وتعلم مبادئ العمليات الحسابية".⁽²⁾

(1) أحمد شاطرباش، مرجع سابق، ص- ص. 111- 112.

(2) سعيد عبادي، مرجع سابق، ص. 6.

كما كانت الكتاتيب في ذلك الوقت الإطار المناسب بعد الأسرة الذي ينشأ فيه الطفل إجتماعيا وينتقل فيه العادات، ومبادئ الأخلاق التي تساعده على التفاعل مع غيره من أفراد المجتمع الذي يعيش فيه ويتكيف معه.

ونظرا لدور ووظائف الكتاتيب كمؤسسات تربوية فقد إستمرت في الوجود منذ الفتح الإسلامي لشمال إفريقيا ولم تتغير وظيفتها إلى يومنا هذا. وعرفت إنتشارا واسعا عبر التراب الوطني الجزائري رغم افتقارها إلى دعم السلطات المركزية والمحلية من الناحية المالية، إذ قدر عددها في الجزائر العاصمة غداة الاحتلال الفرنسي بـ100 كتاب.⁽¹⁾

2. الرباطات: هي مؤسسات تربوية تعليمية تتميز بجمعها بين وظيفة كل من الزاوية والمؤسسة العسكرية من حيث التعبئة الروحية وتلقين المبادئ العسكرية وفنون القتال، ومفاهيم التعاون والجماعية وحب الوطن والدفاع عنه ضد أي اعتداء محتمل. لذلك كانت مناطق تواجدها هي السواحل وأعالي الجبال التي تسهل فيها المواجهة المسلحة. ومن الرباط اشتقت كلمة مرابط، حيث كانت تطلق على من يقوم إلى جانب وظيفته الحربية بمهمة التعليم والتوجيه لمن حوله، أي أنه يقوم بوظيفة حربية وتعليمية. وعليه فالرباطات هي شكل خاص من أشكال المؤسسات التعليمية لها مهمة سياسية هي الإعداد العسكري للدفاع عن الوطن في ظروف الاضطرابات، والحروب،... وتتحول إلى مهمة تكوينية فكرية وتعليمية في أوقات السلم والاستقرار.⁽²⁾

3. المساجد: يعتبر المسجد أو الجامع من المؤسسات التعليمية ذات الطابع التاريخي المتكامل والمتداخل مع مراكز السلطة السياسية في الجزائر (المشور في عهد الدولة الإسلامية)، والتي اشتهرت بأدوارها الدينية والأدبية والعلمية. إذ كانت مكانا للعبادة وناشرا للثقافة الشعبية وقائما على ضمان حصص التربية المنتظمة والتكوين الموجه، وسندا قويا للمدرسة إن لم تكن النواة المؤسسة لها.

فكان المسجد بذلك من أهم مؤسسات التنشئة في المجتمع الجزائري خاصة أن تواجده كان معتبرا في المراكز الحضرية.⁽³⁾

4. المدارس: أسس ملوك المسلمين في المشرق مدارس عديدة حيث بدأ إنشاء المدارس في الشرق الجزائري منذ القرن العاشر للميلاد (عهد الدولة الحفصية)، ومن أشهر هذه المدارس مدرسة سيدي عقبة، علي بن شريف، سيدي الكتاني بقسنطينة. فيما تم إنشاء

(1) أحمد شاطر باش، مرجع سابق، ص. 112.

(2) نفس المرجع، ص. 113.

مدارس أخرى في الغرب الجزائري خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر ميلادي (في عهد الدولة الزيانية) وخاصة بتلمسان أين أسس الملك الزياني أبو حمو الأول (1308-1318م) مدرسة أولاد الإمام، وأسس أبو حمو الثاني (1359-1389م) المدرسة اليعقوبية، كما شيدت مدرسة سيدي أبو مدين في سنة 1346م وكانت من أكثر المدارس شهرة.⁽¹⁾

وقد كان المسلمون يولون تشجيعا وإعظاما كبيرين للعلم والآداب في هذه المدارس، كما كان السكان يفتخرون أن مدنهم تملك مدارس يذيع صيتها وتمتد شهرتها إلى أقصى أطراف العالم الإسلامي. وكدليل على هذا الإهتمام والإعتزاز ما كتّب على قبر صالح باي مؤسس مدرسة سيدي الكتاني "قال شربونو (صالح باي) سنة 1876م: *أحيي العلم الذي آل إلى الزوال، وشيد له دارا ينال بها أسمى الشرف، وليست دارا بل أنها حرم للتعليم نو هالة وإشعاع*".⁽²⁾

وابتداء من القرن السادس عشر (العهد التركي) فقدت المدارس الجزائرية شيئا من إشعاعها، ولكنها بقيت نشطة، وبلغ عددها قبل الإحتلال الفرنسي 2000 مدرسة ابتدائية وعليا في جميع جهات القطر الجزائري.⁽³⁾ من بينها 5 مدارس ابتدائية، ومدرستين للتعليم الثانوي والعالي بتلمسان، وحوالي 90 مدرسة ابتدائية و 7 مدارس ثانوية وعالية بقسنطينة.⁽⁴⁾

والمدرسة هي المؤسسة الرسمية المتخصصة التي أنشأها المجتمع، وهي أساس ما يسمى اليوم بالجامعة، لذلك فهي تتميز عن غيرها من أشكال المؤسسات التعليمية من حيث طرق التدريس والمناهج التي تشرف عليها الحكومة ماليا وإداريا، زيادة على أنها لا تقتصر فقط على العلوم الشرعية، أو علوم اللغة، بل تتعداها وتجمع بينها، وبين علوم الفلك والطب والفلسفة... غير أن مهام المدرسة الجزائرية الأولى كانت تتمحور فقط حول حفظ ونشر الثقافة الدينية في صفوف الشعب الجزائري وتعليمهم القراءة والكتابة إضافة إلى بعض المعارف العلمية التي تساعدهم على تكيف أفكارهم مع المحيط الإجتماعي والثقافي الداخلي السائد في ذلك الوقت مع إهمال شبه كلي لما يجري في المحيط الخارجي من أحداث وتطورات إجتماعية كانت أو سياسية أو إقتصادية.

(1) الطاهر زرهوني، التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال. (الجزائر: الرغبة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1994)، ص 213.

(2) نفس المرجع، ص. 214.

(4) أحمد شاطر باش، مرجع سابق، ص. 114.

5. الزوايا: هي مدارس كبرى تقع عادة في المناطق الريفية الجبلية أو الصحراوية البعيدة عن متابعة السلطة المركزية ومناطق إنتشار المدارس النظامية. يختص هذا الشكل من المدارس بنظامه الداخلي الذي يتلقى فيه الطلبة دروسا دينية ولغوية وبعض المبادئ في العلوم والرياضيات... ويتم تمويلها من أملاك بعض المصلحين الموقف عليها.⁽¹⁾ وإن تواجد الزوايا بالأرياف يساعد على تحقيق نوع من التوازن بين المدينة والريف في نشر الثقافة. كما يزيد من تطور منهجية العمل وتشكل قاعدة إجتماعية قوية تعمل على إذابة الفوارق الإجتماعية ومحاربة التعسف القانوني من طرف بعض الساسة في جباية الضرائب...، وقد بلغ عدد الزوايا في الجزائر قبل الإحتلال الفرنسي 349 زاوية موزعة عبر التراب الوطني تقوم بتوسيع نطاق تحفيظ القرآن ونشر تعليم الثقافة العربية الإسلامية.

وقد اتخذت هذه الزوايا أشكالا محددة عبر مراحل تطورها تتفرع حسب الظروف التاريخية ومتطلباتها، وتتطبع بالأوضاع الإجتماعية والسياسية السائدة في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع. أهم هذه الأشكال:⁽²⁾

• الزوايا الحرة: نشأت في الأصل لغرض بث التعليم والتثقيف ونشر مبادئ الإسلام، ومحو الجهل والأمية، وهي بسيطة في إمكانياتها وبنائها العمراني وتخصصها العلمي والديني. وتعتبر مدارس جمعية العلماء المسلمين تطورا لطبيعة الزوايا الحرة.

• الزوايا الوالية: تعتبر مراكز للتعليم الأولي، والشورى، والإجتماع، والبحث في القضايا الإجتماعية والإقتصادية التي تهم مجموع السكان. تقام عادة بجانب أو على قبر ولي صالح أو عالم مشهور بالورع والصلاح، يزورها الناس للتبرك، كما يتم فيها ممارسة التداوي بالطرق التقليدية.

• زوايا الطرق الصوفية: تعتبر اللسان المعبر عن مبادئ المشروع الإيديولوجي للطريقة الصوفية؛ لهذا نجد أنها تبنى من طرف أتباع الطريقة الصوفية الذين يشرفون عليها، ويقومون على وظائفها بهدف تلقين إيديولوجية صوفية معينة إعتمادا على برنامج خاص. ومن جملة العوامل المساعدة على إستمرار بقاء هذه المؤسسة حتى يومنا هذا هو إنشائها بهدف تأسيس أرضية إجتماعية وكتلة فكرية موالية لها وعاملة في إطارها الديني والإيديولوجي.

وعليه فالجزائر قبل الإحتلال الفرنسي عرفت إنتشار عدة أشكال من المؤسسات التعليمية يصعب التمييز بينها والفصل بين وظائفها، لكن يجمع بينها التوجه العربي

(1) أحمد شاطرباش، مرجع سابق، ص. 115.

(2) نفس المرجع، ص. 116.

الإسلامي، وعدم الخضوع للسلطة السياسية المركزية، أو الإعتماد عليها في عملية التمويل لأنها كانت تمول من تبرعات المسلمين وهباتهم ووصاياهم وكذلك مساعدة الأوقاف.⁽¹⁾ والتنشئة السياسية إذن كانت تهدف إلى ما تهدف إليه عملية التربية عموماً من تكوين وإعداد إنسان مسلم يلتزم بالقيم والمعايير الإسلامية إعتقاداً وسلوكاً، ويطبقها على نفسه ومجتمعه، ويطيع النظام السياسي الإسلامي، ويشارك فيه بفعالية ووعي بالقضايا الأساسية والرسالة الدنيوية. ومنه فعملية التنشئة الإسلامية كانت تؤدي مفهوم التلقين الإيديولوجي لأن إستقلال المؤسسات التعليمية عن السلطة المركزية جعلها تتسم بنوع من الجمود والتركيز على العلوم الآلية وإهمال العلوم العقلية، وتلقين ثقافة تقليدية تقتصر على تحفيظ القرآن وتعليم بعض مبادئ اللغة والحساب.⁽²⁾

(1) الطاهر زرهوني، مرجع سابق، ص. 213.

(2) أحمد شاطرباش، مرجع سابق، ص - ص. 117-118.

المبحث الثاني: التنشئة السياسية إبان الإحتلال الفرنسي.

لم يكن مجال التربية والتعليم خلال الفترة الاستعمارية حرا ومفصولا عن الحكومة كما الادعاء سائدا، بل كان لا يخلو من الطابع السياسي الاستعماري، وكانت السلطات الاستعمارية تستخدمه كأداة للانتقام من الجزائريين والثأر منهم.⁽¹⁾ فالى جانب الإجراءات القمعية المعروفة تميزت كذلك التربية الاستعمارية بعنف واضح واتخذت لنفسها أهدافا حقيرة تخفي الشر وتنشره في كل الجهات.

فمن جهة كانت نية الاستعمار الغاشم منذ أن وطأت أقدامه أرض الجزائر عام 1830م هي سحق قومية الشعب الجزائري، وانتزاع هويته العربية، وطمس ثقافته الإسلامية، والقضاء عليها عن طريق المدارس الفرنسية التي تعمل على فرنسة الجزائر لغويا، ومغالطة الشعب باسم الإدماج السياسي والمساواة مع الفرنسيين.

ومن جهة أخرى كانت تطمح في إعداد نخبة من التابعين، وإنتاج عدد من المتفقيين مع ما تزودهم به من محتوى تربوي أساسه اللغة الفرنسية وتاريخ الدولة الفرنسية، والمستعدين لشغل الوظائف المختلفة وإدارتها وفق الأهداف الاستعمارية.⁽²⁾

طبعاً لم يكن المسؤول الفرنسي يهتم بمصلحة الفرد الجزائري، ولم يكن غرضه من تربية وتعليم بعض الجماعات هو إعداد المعلمين والفنيين القادرين على إقامة تنمية حرة في المجتمع.⁽³⁾ ولا حتى إعداد أشخاص لهم صورة الفرنسيين. فالمعمرون الفرنسيون كانوا يعارضون كل التدابير التي قد تُظهر إهتماماً في نظرهم لفائدة تعليم أبناء الجزائريين، ولا حتى تلك التي تهدف لفرنستهم حتى لا يتساوا معهم، ولا يتمتعوا بجميع حقوق الجنسية الفرنسية. ففي عام 1880 مثلاً، أعلن المعمرون أنه "من الحمق الاستفادة الأطفال الجزائريين من تعليم في مدرسة وجدت لتعليم أشخاص متقدمين ينتمون لبلد متحضر لأن الجزائريين هم مجرد أشخاص بائسين متأخرين".⁽⁴⁾

وفي الوقت الذي كانت فيه اللغة الفرنسية تزاخم اللغة العربية في الميدان التعليمي، كانت القوة الإستعمارية في بلادنا تبحث عن طريقة لتبعد بها الشعب الجزائري عن تعلم

(1) الطاهر زرهوني، مرجع سابق، ص. 16.

(2) نفس المرجع، ص. 15.

(3) سعيد إسماعيل علي، رؤيا سياسية للتعليم، (مصر: القاهرة، عالم الكتب)، 1999، ص. 6.

(4) الطاهر زرهوني، نفس المرجع السابق، ص. 16.

الكتاب الكريم وحفظ القرآن، وتقليص دور الزوايا وإعاقة. وكان ما اهدت إليه هو إعطاء طابع تبشيري وتمسيحي للتعليم، وتشجيع كل ما يحقق ذلك.⁽¹⁾

وإن انتشار العلم والمعرفة من العوامل التي تجعل الشعب الجزائري يعي حقيقة الوضع، ويعمل على تغييره. فيقف في وجه المعمرين ويمتنع عن خدمة الأرض المسلوقة منه لصالح أسياده؛ لذلك فإن نشر الأمية وزيادة التجهيل والطغيان كان الأنسب والأفضل للحفاظ على مصالح غيرنا في أرضنا.⁽²⁾ وليحقق الإستثمار هذه الأهداف اتخذ من مؤسسات التعليم وسيلة لترويض الشعب الجزائري وتغيير أفكاره، واتجاهاته ومبادئه ولغته بما يحقق مصالح الدولة الاستعمارية ويرضي سلطاته السياسية.

حتى تتمكن القوة الإستدمارية من إبعاد الجزائريين عن الزوايا ومنعهم من تعلم آيات القرآن الكريم ولغته العربية لما يشكله ذلك من خطر على مصالحها وعائق في تحقيق أهدافها حاولت أن توهم الشعب الجزائري أنه لا فرق بين الطفل العربي والفرنسي، ولا مانع من تدريس اللغة العربية في المدارس الابتدائية التي كانت في كل مرة تغير إسمها بعد فشلها. فمنذ عام 1836 إلى عام 1850 أنشئت المدارس المغربية الفرنسية التي فيها معلمان: واحد فرنسي للمواد الفرنسية والآخر جزائري ومسلم يعلم القراءة بالعربية والدين الإسلامي. وكان عدد هذه المدارس ومستوى تلاميذها ضعيفا جدا، وفي عام 1850 تم تأسيس 40 مدرسة ابتدائية تحتوي على قسم واحد في معظمها كانت تسمى المدارس العربية الفرنسية دامت فترة بنائها تقريبا 24 سنة، أي حتى عام 1873، وأغلق معظمها عام 1871 لأسباب سياسية، ثم ألغيت نهائيا عام 1883.⁽³⁾

وفي نفس السنة، أي عام 1850 تم إنشاء 3 مدارس للتعليم الثانوي سميت بالمدارس الحكومية الثلاث بكل من: قسنطينة، تلمسان، والعاصمة بهدف تكوين مرشحين إلى الوظائف الدينية والتعليمية والإدارية... وإدارتها وفقا للأهداف الفرنسية.⁽⁴⁾ كما كانت السلطات الفرنسية باستمرار تشجع التعليم الذي يحمل طابعا تبشيريا وتمسيحيا، بل أسست عدة مدارس دينية مسيحية ابتداء من سنة 1878، وبدأت في الانتشار لتقوم مقام المدارس الرسمية، وفتحت أبوابها لأبناء المسلمين في بعض المناطق الجزائرية كالقبائل الكبرى التي سجل فيها 21 مدرسة مسيحية، وكذلك البيّض، وأولاد سيدي الشيخ، وورقلة.. وقد كانت هذه المدارس تعمل على تجريد أبناء تلك المناطق من ثوب العروبة ومبادئ الإسلام

(1) الطاهر زرهوني، مرجع سابق، ص- ص. 14-17.

(2) نفس المرجع، ص. 19.

(3) نفس المرجع، ص- ص. 15-16.

(4) لم يكن ينتمي لهذه المدارس إلا أبناء الخيام الكبيرة (العلاء). نفس المرجع، ص- ص. 17-18.

ومحو الحروف العربية وآيات القرآن من ذاكرتهم.⁽¹⁾ وفي هذا الصدد كان الأسقف لافيغري (**Le cardinal Lavigerie**) يقول "إذا تمت المواظبة على هذا المشروع (تنشئة الأطفال)... فستكون لنا بعد بضع سنوات مشئلة من العمال النافعين المؤيدين لاستعمارنا الفرنسي".⁽²⁾

وبعد إلغاء المدارس العربية الفرنسية ظهرت نزعة ترعم توسيع التعليم وتعميمه لفائدة الجزائريين وشكلت لجنة من مجلس الشيوخ الفرنسي ترأسها **جول فيري** (1832-1893) المعروف بأفكاره التوسعية ومؤسس المدرسة الفرنسية العلمانية اللادينية المجانية. كلفت هذه اللجنة بدراسة ومتابعة القضايا الجزائرية السياسية والتعليمية⁽³⁾ وتم إصدار المرسوم المؤرخ في 13/02/1883 المتعلق بمجانبة التعليم الفرنسي وإجباريته مصحوبا بإجراءات قمعية تتخذ ضد أولياء التلاميذ الذين يرفضون تسجيل أبنائهم في المدارس الفرنسية.

ورغم الإدعاء بتعميم التعليم إلا أنه كان محصورا في بعض المناطق الشمالية فقط؛ حيث كان عدد الأطفال ذكورا وإناثا الذين في سن الدراسة من 6-13 سنة يبلغ 535.389 أما عدد المسجلين منهم في المدارس الابتدائية 10.631 أي 2% منهم مسجلين في المدارس والباقي في الشوارع. كما أن المعمرين كانوا يحاربون تعليم الجزائريين بشتى الطرق خوفا من أن يتساوى معهم الجزائريون في الحقوق، وكانوا يتحججون بأن إنشاء المدارس لصالح أبناء الجزائر يستلزم نفقات باهضة يتعذر على ميزانية البلاد تحملها خاصة أن السكان لا يساهمون بما فيه الكفاية من مدخولات الخزينة، لكن هذا غير صحيح لأن الجزائريين كانوا يدفعون ضعف ما كان يدفعه الفرنسيون.⁽⁴⁾ فيما كانت الإعتمادات الموضوعية لتعليم الجزائريين لا تساوي إلا ربع أو خمس الإعتمادات المقررة في تعليم الفرنسيين.

أما الجامعة الجزائرية وإن كانت تعتبر من أقدم الجامعات في الوطن العربي حيث أسست سنة 1877 وأعيد تنظيمها عام 1909 إلا أنها ظلت جامعة فرنسية ترمي لخدمة وتعليم أبناء المستوطنين الأوربيين في الجزائر، تستمد مبادئها الأساسية من السياسة

(1) الطاهر زرهوني، مرجع سابق، ص. 14.

(2) أحمد شاطر باش، مرجع سابق، ص. 124.

(3) سعيد عيادي، مرجع سابق، ص. 40.

(4) ففي سنة 1891 حددت السلطات المعنية نسب الضرائب التي يدفعها سكان الجزائر بنسبة 20% من مدخلات الخزينة، هذا فضلا عن الرسوم اللاشريعية والعقوبات التأديبية المتعلقة بأهل البلد، فمن 1885 إلى 1890 كانوا يدفعون 46% من مجموع الضرائب المقبوضة في الجزائر لفائدة عدة ميزانيات، وفي عام 1912 بلغت الضرائب 45 مليون فرنك. الطاهر زرهوني، مرجع سابق، ص. 19.

التربوية العامة للمستعمر التي تهدف إلى تجهيل أكثر ما يمكن تجهيله من الجزائريين. ونظرتها الخاصة للأولويات التي يتعين أن تقوم بها سواء من حيث المضامين التي كانت تعتمدها أو الأشكال التي كانت تتخذها. فطلت الجامعة حريصة على أن يحمل الطلبة الذين ينتمون لها، والدراسات والبحوث التي يقومون بها روحا وطابعا فرنسيين؛ وعلى هذا الأساس لم يتخرج منها منذ نشأتها إلى نهاية الحرب العالمية الأولى سوى طالب جزائري واحد من كلية الحقوق كمحام. (1) كما لم يتم طيلة فترة الإستعمار التفكير في إنشاء قسم بالجامعة يهتم بتدريس اللغة وتعليم الثقافة العربية كما هو الحال بالنسبة للغة والأدب الفرنسي؛ بل إن منظمات وممثلي المعمرين الأوربيين كانوا يطالبون السلطات الفرنسية بحرمان السكان الجزائريين العرب والمسلمين من جميع أشكال التعليم (2) ومن جهة أخرى كانت الأحزاب الفرنسية كالحزب ضد العرب تعارض هي الأخرى كل إجراء يحاول تحسين وضعية التعليم. بل كانت تنظم حملات ضد تثقيف الجزائريين بكل ما تملكه من صحف ومجلات وكتب. كما كان أنصارها يعبرون عن إحتقارهم وعنصريتهم تجاه العرب عامة، والجزائريين خاصة. وينددون أن التعليم يسبب التمرد في أوساط الأهالي. (3) أبواب الجامعة كانت شبه مقفلة في وجه الشباب الجزائري المتعطش للعلم والمعرفة، ولا تُفتح إلا بصعوبة للقليلين منهم. فالمسؤولون الفرنسيون كانوا يحولون بين الجزائري وتعليمه في وطنه، مما دفع بالشباب الطموح إلى تحمل أعباء ونفقات السفر إلى فرنسا وبلدان أخرى لاستكمال تعليمهم العالي بالجامعات الأجنبية والعربية بينما يبقى أبناء المعمرين الأوربيين يزاولون تعليمهم بالجامعة الجزائرية.

تشير الإحصائيات إلى أن طلبة جامعة الجزائر الفرنسيين كانوا يمثلون قبل اندلاع الثورة التحريرية طالبا واحدا لكل 227 من السكان الأوربيين بالجزائر، فيما يمثل الطلبة الجزائريين في نفس الجامعة طالبا واحدا لكل 15342 من السكان الجزائريين. (4) وإن كانت نسبة الطلبة الجزائريين لا تمثل سوى 14% من طلاب جامعة الجزائر إلا أن الخلفية الإجتماعية والسياسية لأفراد هذه الفئة توحى بأنهم من أبناء الأسر الميسورة والمشكلة

(1) راجح تركي، مرجع سابق، ص. 146.

(2) نفس المرجع، ص-ص. 146-147.

(3) الطاهر زرهوني، مرجع سابق، ص. 20.

(4) راجح تركي، نفس المرجع السابق، ص-ص. 147-148.

للبرجوازية الوطنية. والجدول التالي يوضح أعداد الطلبة الجزائريين مقارنة بالطلبة الأوروبيين في كليات الجامعة الجزائرية.

الكلية	الطلبة الأوروبيين	الطلبة الجزائريين
الحقوق	128	179
الطب	714	110
الصيدلة	369	34
الآداب	1157	172
العلوم	762	64

جدول رقم (1): توزيع طلبة جامعة الجزائر حسب الكليات⁽¹⁾

وهكذا بقيت سياسة الجهالة العمياء تخيم على أبناء الشعب الجزائري عند مطلع القرن العشرين، وتهدد بطمس الوطنية الجزائرية، والقومية العربية الإسلامية؛ إذ كان هدف المعمرين واحد هو تثبيت الجهل والامية في الجزائر للتصرف في شؤونها. لكنهم اختلفوا في الكيفية التي تبقي الشعب الجزائري بعيدا كل البعد عن قضايا المصيرية، وتنازعا حول تحفيظ القرآن في المدارس الفرنسية، أو إدماج أبناء الوطن وفرنتسهم بتعليمهم في المدارس الخاصة بأبناء المعمرين. لكن دوام النزاع يعيق مصالحهم لهذا اهتموا لإيجاد حل وسط تمثل في وضع برامج تعليمية خاصة بأبناء الوطن تقتصر أساسا على القراءة والكتابة دون بقية العلوم، والفنون، والتاريخ الوطني. بل كان لهذه البرامج طابع عملي أو زراعي ليوفر اليد العاملة التي يحتاج إليها المعمرون، وطابع سياسي يهدف إلى تعود الجزائريين وتنشئتهم على الخوف من المعمر والخضوع له دون منازع، وتجريدهم من دينهم وعروبتهم.⁽²⁾ وظل المعمرون مصرين على مواقفهم في رفض كل المشاريع الهادفة إلى إنشاء مؤسسات تعليم خاصة بأبناء البلاد باستثناء مؤسسات التعليم المهني أو الزراعي التي تكون أعوانا يخدمون مصالحهم. بل شرعوا في تحويل المدارس القليلة إلى ملحقات يديرها ممرنون جزائريون تحت سلطة مدراء فرنسيون، وهذا بالطبع لم يأت إلا بعد ضغط كبير ومظاهرات شعبية شنها الشباب الجزائري وطالب فيها بحقوقه وبالوفاء بما وعد به مقابل مشاركته الجسيمة في معارك الحرب العالمية الأولى بجانب فرنسا. فكانت إجابة السلطات الاستعمارية على هذه التظاهرات بإنشاء ورشات للإناث ومشاغل للذكور للصناعة التقليدية، لكن هدفها الأساسي كان تلقين الأهالي لمزيد من المعلومات التي تمكنهم من القيام بأعمال أكثرها يدوية لصالح المعمر.

(1) راجع تركي، مرجع سابق، ص. 148.

(2) الطاهر زرهوني، مرجع السابق، ص. 21.

ففي سنة 1892 تم إقرار إحداث مراكز مهنية تابعة لمدارس الأهالي يدرّس فيها معلمون فرنسيون لم تبلغ حتى سنة 1904 من مجموعها 8 مراكز، ثم ارتفع عددها عام 1914 إلى 24 مركزاً. أما المراكز المفتوحة للبنات فبلغت عام 1914 - 9 مراكز.

وفي سنة 1961 كان عدد الجزائريين الذين ينتمون إلى التعليم المهني يقدر بـ 17073 بينما الذين ينتمون إلى التعليم التكميلي لا يتجاوز عددهم 8500. (1)

شنت الحرب العالمية الثانية، وانتهت بانزهاض النازية، والشعب الجزائري ينتظر تحقيق ما وعد به ليفاجأ بإصدار قانون 1947/09/20 الذي ينص في مادته 57 على أن "اللغة العربية تعتبر كلغة من لغات الإتحاد الفرنسي، وأن تعليمها سينظم على جميع المستويات". (2) وكان رد فعل المعمرين عنيفاً وداعياً لتجميد أحكام ذلك القانون وإلغاء استعمال اللغة العربية كلغة رسمية ثانية، ومكافحة كل مظاهر اللغة العربية الإسلامية. (3)

كما لم يتوقف تنديده بإغلاق المدارس الحرة لأنها في نظرهم معادية لفرنسا، نتيجة لما تلقته لأبناء الجزائر من مبادئ الحضارة العربية الإسلامية، وما تبثه في نفوسهم من روح وطنية، وما تسلحهم به من إيمان وعلم وحب العمل لمكافحة الاستعمار. (4) بل أكثر من ذلك قد منعوا نشر وبيع جميع الجرائد، والمجلات، والكتب المحررة باللغة العربية.

ولم يكتف المستوطنون من حرماننا من لغتنا الأم بل ضاعفوا قواهم لمعارضة إنتشار تدريسها في المؤسسات الحكومية القليلة جداً وعلى جميع المستويات. كما شنوا حملات بقيادة كبار الأساتذة الجامعيين، والمسؤولين عن التعليم بالجزائر، وصرحوا أن العربية لغة ميتة غريبة عن الجزائر وجعلوا من اللغة الفرنسية أداة للفكر الإسلامي لا من الناحية السياسية فقط بل حتى من الناحية الدينية. (5)

لقد جعل المحتل الفرنسي من اللغة العربية غريبة عن وطنها، ومنبوذة في المؤسسات التعليمية متهمه بالعقم، وصار يعبث بتدريسها أساتذة أجنب لا يحسنون نطقها، ونجح في تحقيق الإزدواجية التي حصرت العربية في مجال الأدب وعزلتها عن ميدان العلم والحياة. (6)

(1) الطاهر زرهوني، مرجع سابق، ص. 25.

(2) نفس المرجع، ص. 26.

(3) نفس المرجع، ص. 29.

(4) المدارس الحرة هي مؤسسات تربوية كان يقدم فيها التعليم. تنشأ وتعمل عن طريق مبادرات الأفراد ومجهودات بعض الجماعات المحلية ذات الطابع الخيري الاجتماعي دون الخضوع لقوانين الإدارة الفرنسية أو إعانة من أية جهة رسمية تابعة لها، كانت تعمل على نشر الثقافة واللغة العربية الإسلامية والدفاع عنها.

(5) كما صرح بذلك المستشرق الفرنسي لويس ماسينيون (1873-1962) عام 1934. نفس المرجع، ص. 30.

(6) نفس المرجع، ص. 31.

المبحث الثالث: جهود الحركة الإصلاحية في التوعية السياسية.

إن السياسية الإستعمارية في الجزائر قد خلقت شروط نشأة الحركة الوطنية وتطورها، فتحوّلت مطالبها من إصلاحات اقتصادية واجتماعية إلى مطالبة بالاستقلال السياسي الكامل. لكن الوطنيين الجزائريين لم يشكلوا مجموعة متجانسة منذ البداية، بل كانت أفكارهم حول مستقبل الجزائر مختلفة، وذلك انطلاقاً من المصالح المختلفة والتصورات الأيديولوجية التي انطلقوا منها.

ومن الممكن أن نقسم تاريخ تطور الحركة الوطنية إلى عدة مراحل متميزة:

1- الفترة الممتدة ما بين 1830-1870: تميزت هذه الفترة بالمقاومة الوطنية التقليدية للحكم الاستعماري، والممثلة في ثورات القبائل وشيوخ الزوايا. فرغم الجهود الكبيرة، والإجراءات الصارمة التي أوجدها الإستعمار الغاشم لتحقيق أهدافه وجعل اللغة العربية طعماً للقضاء على الشعب الجزائري، لأنها مفتاح دينه وتاريخه، وحضارته الإسلامية، وأداة لنقل تراثه الثقافي، ومد التواصل بين أجيال الجزائر. وإن كانت سياسات التعليم الفرنسية قد جعلت اللغة الفرنسية تزيح اللغة الأم من الميدان التعليمي لتبقى هي موضوع الدرس، وأداة التدريس إلا أن الإستعمار الفرنسي حصل على نتائج لم يتوقعها أبداً لأن الشعب الجزائري من جهته قد امتنع عن تسجيل أبنائه في تلك المدارس لأنه أيقن أنها لا تلائم مجتمعهم، ولا تهتم بمصيرهم، بل تعمل على محاربة حضارتهم العربية الإسلامية، وشخصيتهم الوطنية، وقرر الإضراب عن التعليم مادام في مدارس فرنسية.

أما الذين التحقوا بهذه المدارس، فقد انظم أغلبهم إلى صفوف جبهة التحرير الوطني بعد اندلاع الثورة المباركة، وكانت لهم أهم الأدوار في تاريخ المدارس والمحاكم، والمساجد، والأوساط الشعبية الجزائرية.⁽¹⁾ وما تبقى من التعليم الذي كان سائداً قبل مجيء الاستعمار، فقد تبنته الزوايا. والكتاتيب، وتولت نشر مبادئ الدين الإسلامي، وتعليم القرآن الكريم، واللغة العربية.⁽²⁾

وإن كانت الزوايا تفتح أبوابها للصغار، وتساهم في تكوين الأجيال وتنشئتها، ورعاية الشباب المتفوق، وإرساله إلى تونس والمغرب ليتم دراسته. فإن الكتاتيب القرآنية كانت تقوم بدور سياسي إلى جانب تعليمها للقراءة والكتابة والقرآن الكريم، وتعمل على التشويش ضد الاستعمار.

(1) الطاهر زرهوني، مرجع سابق، ص. 15-16.

(2) نفس المرجع ص. 33.

فقد لعبت الزوايا، والكتاتيب دورا هاما في تعليم أبناء الجزائر الذين لم توجد مؤسسات أخرى لتعليمهم، وكان لها الفضل في نشر الثقافة العربية الإسلامية، والحفاظ على هوية الشعب الجزائري في ظروف كان يصعب فيها القيام بذلك. "قلولا هذه المراكز لأصبح الأطفال الجزائريين كلهم معرضين للجهل والامية".⁽¹⁾

وفي هذا الإطار كان للأسرة الدور الريادي في مقاومة سياسة التجهيل، وفي تربية الأطفال وتكوينهم على حب الوطن والتمسك بالتراث العربي الإسلامي، وتمتين الروابط الإجتماعية بتلقين الناشئة مفاهيم اجتماعية ذات دلالات سياسية كالتضامن والتعاون والوحدة والتحرر والولاء للوطن. هذا إلى جانب مساهمتها المادية في الإنفاق على مؤسسات التعليم العربي الحر التي كانت هي الأخرى مركزا لتوعية الشعب وتحسيسه بمسؤولياته تجاه الوطن، والأمة الجزائرية.⁽²⁾

2- الفترة الممتدة ما بين 1870-1910: حيث تمكن الاستعمار الفرنسي من القضاء على المقاومة التقليدية المسلحة، وشهدت الساحة الجزائرية ركودا شبه كلي للمقاومة الوطنية، وحرمان الأهالي من أي نشاط سياسي أو تعليمي ضد الحكومة الفرنسية. ورغم ذلك استمر تأسيس حلقات التعليم سرا من أجل منح تكوين عربي أولي للأطفال والشباب.

3- الفترة الممتدة ما بين 1910-1954: تميزت هذه الفترة بظهور حركة وطنية عصرية اتخذت من المدن قاعدة لنشاطها، وتحولت تدريجيا مكن التعاون مع الاستعمار إلى حركة راديكالية معارضة له. وبحلول الثلاثينات برزت إلى الوجود عدة تيارات داخل الحركة الوطنية منفصلة ومتميزة عن بعضها البعض تتمثل فيما يلي:

- **التيار الإندماجي:** كان هذا التيار يهدف على إدخال إصلاحات اجتماعية واقتصادية وسياسية كمرحلة أولى في عملية إدماج المجتمع الجزائري بالمجتمع الفرنسي، لكن مطالبه قوبلت بالرفض من طرف المعمرين الفرنسيين الذين كانوا ضد أي إصلاح من شأنه أن يسمح بالمشاركة في الحياة الاجتماعية للبلاد.

يمثل هذا التيار كل من "الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" ذو التوجه الليبرالي، و"الحزب الشيوعي الجزائري" صاحب التوجه الشيوعي. فزعما "الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" كانوا يؤمنون برسالة فرنسا الحضارية، وينادون بجمهورية جزائرية مرتبطة بفرنسا في إطار حكم فيدرالي، وبالتالي إبعاد الشعب الجزائري عن قيمه الحضارية واللغوية الأصلية، أما "الحزب الشيوعي الجزائري" فيعتبر أن الجزائر أمة في طور التكوين، وأنها قطر مشترك مع الإتحاد الفرنسي، وتطبق المساواة التامة في الحقوق والواجبات بين المسلمين والأوروبيين،

(1) الطاهر زرهوني، مرجع سابق، ص-ص. 13-14.

(2) أحمد شاطر باش، مرجع سابق، ص. 129.

وإنشاء حكومة جزائرية تتمتع باستقلال ذاتي داخلي نصف أعضاؤها أوروبيون، والنصف الآخر مسلمون، وكذلك فتح المجال للجزائريين في مجال البلديات والعمالات والقرى.⁽¹⁾

إن الإنماجين بصفة عامة كانوا يمثلون طبقة برجوازية متوسطة، ولم يتمكنوا من كسب تأييد الطبقة الشعبية ومناصرتها، ومع مرور الزمن فقدت سيادة الاندماج كل مبرراتها، الأمر الذي جعل دعواتها يتراجعون عنها تدريجيا .

يتضح أن التيار الإندماجي كان يهدف صراحة الى جعل الجزائريين يقبلون بالحضارة الأوروبية، وتحويلهم إلى مواطنين يدينون بالحب والولاء للوطن الفرنسي .

- **التيار الإستقلالي:** يمثله "نجم شمال إفريقيا" الذي كان يؤكد على المسألة الوطنية وضرورة تحقيق الإستقلال التام للجزائر، الأمر الذي رحب به العمال والفلاحين الذين كانوا من أكبر ضحايا الإستعمار الفرنسي.

ويمكن استخلاص المبادئ الأساسية لإيديولوجية هذا التيار من برنامج الحزب الذي قدمه مصالي الحاج في المؤتمر الذي عقد في بلجيكا في 25 فيفري 1927م والذي يطالب فيه بمايلي:

- الإستقلال التام للجزائر .
 - الإنسحاب الشامل للقوة المحتلة.
 - تأسيس حكومة وطنية ثورية وتكوين جيش وطني.
 - إنتخاب جمعية تأسيسية وإجراء انتخابات عامة على جميع المستويات..، وحق الجزائريين في الترشح لكل المجالس ، واحترام اللغة العربية كلغة رسمية .
 - تأميم كل الممتلكات التي تم الإستلاء عليها من طرف المعمرين، وحق الدولة الجزائرية في مراقبة وتسيير كل المؤسسات العامة التي أمنت من طرف المحتل .
 - إجبارية التعليم باللغة العربية ، ومجانيته في كل المستويات.
 - إعتراف الدولة الجزائرية بحق إنشاء الإتحادات النقابية وإصدار التشريعات الإجتماعية.⁽²⁾
- قد اعتبرت السلطات الفرنسية المطالب التي قدمها "حزب نجم شمال إفريقيا" خطرا على وحدة ترابها الوطني وعلى سياستها في منطقة الشمال الإفريقي، فقامت بحله في 20 نوفمبر 1929 لكن زعماء الحزب واصلوا العمل سرا، وتواصلت جهودهم في بث أفكار التحرر والاستقلال والدفاع عن الشخصية الوطنية تحت العديد من التسميات الجديدة "حزب الشعب الجزائري" ، "حركة إنتصار للحريات الديمقراطية".

(1) أحمد شاطرباش، مرجع سابق، ص.131.

(2) صالح فيلال، "إيديولوجيات الحركة الوطنية الجزائرية"، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية، ط2،

(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أوت 1999)، ص.29.

وقد تركزت فلسفة هذا التيار في الأساس على مطلب الإستقلال والتحرر الكامل للبلاد من الإستعمار، وقد كانت هذه وجهة نظر تطويرية وظفت التنشئة السياسية كعملية تستهدف تغيير الوضع الراهن من خلال تربية الفرد- النائر على الوضع الإستدماري- على المقاومة والنضال والحرية والإستقلال، وتعزيز مفاهيم الوطنية لديه، وانتمائه العربي الإسلامي، وحثه على تعلم اللغة العربية وتوعيته بضرورة الدفاع عنها واستخدامها كلغة رسمية، وضرورة مناهضة الغزو الثقافي الأجنبي.

وقد كانت الصحافة من بين الأدوات التي اعتمد عليها التيار الإستقلالي في بث ثقافته السياسية وتوعية الجماهير بقضيتهم الوطنية؛ حيث أصدر التنظيم منذ تأسيسه عدة صحف منها جريدتي "الإقدام" و"الأمة" التي لعبت دورا هاما في تعبئة الجماهير وتجنيدهم حول برنامجهم وبالتالي تسهيل مشاركتهم في المجال السياسي. وإلى جانب الصحافة سعى "حزب الشعب الجزائري" إلى نشر التعليم العربي لتنشئة الطلائع على المبادئ الوطنية، وقد عبر زعيم الحزب في إحدى خطبه قائلا: " فنحن لا نستطيع مهما كانت الظروف أن نراهن على المستقبل الذي هو أمل الحرية الوطنية للشعب الجزائري".⁽¹⁾

وأسس لهذا الغرض عددا من المدارس الإبتدائية، كما وضع برامج ومواد محورية تتمثل في تدريس الأناشيد الوطنية، واللغة العربية، وتاريخ وجغرافية الجزائر، والتربية الأخلاقية والمدنية.

- تيار جمعية العلماء المسلمين الجزائريين: بعد الإحتفال بمرور قرن من الإحتلال الفرنسي للجزائر، وسياسته المستبدة اتضح للشعب الجزائري أن تربية النشء تحتاج لعناية، ودعم من قبل الشعب كله وأن العلم هو السلاح الوحيد القادر على مكافحة الإستعمار. وقرر علماء جزائريون، ولجنة من المثقفين الذين تخرجوا من جامعات بلدان شقيقة أن يعملوا على تنظيم تعليم عربي حر لسد الفراغ، وإذكاء الوعي، وتكوين الأجيال الصاعدة التي تصنع مستقبل البلاد، وذلك بإنشاء مدارس في الجزائر. "لأن المدرسة هي جنة الدنيا و السجن هو نارها".⁽²⁾

وقد تم تأسيس الجمعية سنة 1931م بعد لقاء العلامة الشيخ البشير الإبراهيمي بالعلامة الشيخ ابن باديس رحمهما الله بالأراضي المقدسة. ومنذ ذلك الحين أصبح اسمها مرتبطا باسم الشيخ ابن باديس، وتضم علماء يهتمون بتبيين حقائق الإسلام ونشر علومه بالجزائر، ولم يكن الإسلام شارة مميزة للمجتمع الجزائري فحسب، بل كان ولا يزال المقوم والضابط

(1) أحمد شاطرباش، مرجع سابق، ص. 133.

(2) الطاهر زرهوني، مرجع سابق، ص. 28.

الأساسي لإهتمامات المسلم الجزائري في حياته الدينية والدينية، كما أن طبيعة المجتمع الجزائري المسلم جعلته يرفض الأفكار المستوردة من فرنسا، ويتقبل الأفكار الواردة من المشرق (قادة الحركة الإصلاحية في المشرق أمثال محمد عبده، رشيد رضا).⁽¹⁾

عانت الجمعية الكثير لنتجز عدة مدارس لتعليم مبادئ التاريخ الإسلامي، والتربية الصالحة، وتجاهلت القوانين الاستعمارية، وصارعت السلطة الاستعمارية وتسلحت بالعزيمة والإيمان لنشر العلم بين أبناء الجزائر؛ فرغم أنف الاستعمار كان لها أكثر من 150 مدرسة ابتدائية حرة يتردد عليها أكثر من 50 ألف تلميذ ما بين بنين وبنات، كما شيدت معهدا ثانويا عمرته بألف تلميذ، وتمكنت من تحقيق نهضة تعليمية عربية حقة.⁽²⁾ إيماننا منها بالطرح القائل بأن تغيير عقليات الناس قد يؤدي بالضرورة الى تغيير محيطهم الإجتماعي، وانطلاقا من ذلك كان اهتمامها منصبا على الإصلاح الديني والثقافي معتبرة إياه الطريقة المثلى لتجديد الرأي العام الجزائري ضد الايديولوجيات الإستعمارية، وفي هذا المجال طالب العلماء بحرية تدريس اللغة العربية، وفصل الدين عن الدولة بغية تحقيق وجود الأمة الجزائرية وفصلها عن فرنسا. كما أن عمل هذه الحركة على الجبهة الثقافية كان يكتسي طابعا سلميا.

فعندما استطاعت جمعية العلماء المسلمين إدراك الخطورة المحدقة بالثقافة العربية من خلال التطورات التي عرفتتها سياسة الفرنسة وحركة التبشير المسيحي من جهة، والحالة التي آلت إليها التربية والتعليم في الجزائر من جهة أخرى؛ إلى جانب الفقر المادي والروحي الذي يعاني منه الفرد الجزائري، والتدهور الإجتماعي والسياسي والثقافي الذي تعاني منه الأمة كلها. سعت الجمعية جاهدة إلى بعث المشروع الثقافي في إطار منظومة القيم الإسلامية والدعوة إلى الوحدة العربية، وقد قامت منذ السنوات الأولى لتأسيسها بوضع أهداف تربوية لإعداد النشئ بدءا بتحرير عقولهم من الأوهام وترسيخ فكرة الهوية لديهم، وإقناع الأفراد بأن الإستقلال حق طبيعي لا بد من تحصيله، وأفضل طريق لنيله هو طريق التربية والتعليم ومحو آثار الجهل، ومحاربة البدع، ونشر الوعي الديني والسياسي. فقد أرادت الجمعية من خلال مشروعها التربوي أن تنشأ جيلا طموحا، مشددة على إنكفاء روح القومية وحب الوطن وبعث الشخصية الوطنية في نفسية كل الجزائري.

واندلعت ثورة نوفمبر المجيدة، وواصلت جمعية العلماء المسلمين إنقاذاها لما يمكن إنقاذه من مليوني طفل عربي مسلم، وكانت تشيد المدارس والثورة على الأبواب، وقامت بمساع حميدة مع الحكومات العربية باسم الأمة الجزائرية، وأرسلت المئات من الطلبة الجزائريين للدراسة على نفقة دول من المشرق العربي. وكان مؤسسوها يؤكدون أن "اللغة العربية هي

(1) صالح فيلاي، مرجع سابق، ص-ص. 23-24.

(2) الطاهر زرهوني، مرجع سابق، ص-ص 28-29.

الخييط الذي يشد الجزائر إلى ماضيها العربي، وهي السبيل الوحيد إلى جزائر المستقبل، العربية والمستقلة"⁽¹⁾ وانبثقت حركة التعليم العربي الحر كرافد من روافد حركة التحرير الوطني وأخذت ترسم وجهها جديدا لمؤسسات التعليم الجزائرية، وللشعب الذي سيقود الجزائر الحرة المستقلة، ويخوض معركة البناء والتشييد بعد معركة الاستقلال.

وغير بعيد عن ميدان الجامعة والطالب لقد لعب قطاع الطلبة والمتقنين دورا بارزا وحيويا في الكفاح الوطني طوال فترة الاستعمار، وأثبتوا جدارتهم وكفاءتهم وأظهروا شخصيتهم وأبرزوها بعد الحرب العالمية الأولى.

فالإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين UGEMA الذي تأسس في شهر جويلية 1955 وأعلن عن إضراب عام لا نهائي عن الدروس والامتحانات في الجامعات والمعاهد العليا والثانويات الفرنسية بالجزائر وفرنسا دون تردد، وطبق فعلا يوم 19 ماي 1956 فالتحق بعضهم بصفوف جيش التحرير، وتوزع البعض الآخر عبر العالم مشاركا في ندوات يشرح فيها قضية شعبه وحقه في الدفاع عن مصالح الثورة وأهدافها، وكثف هؤلاء جهودهم لدى كل الإتحادات الطلابية العالمية في العديد من بلدان العالم: ألمانيا، روسيا، الهند، سويسرا، أمريكا، بلجيكا، إنجلترا، الصين، هولندا، إيطاليا، مصر، سوريا، العراق، المغرب، السودان، رومانيا، تشيكوسلوفاكيا، إسبانيا، بولونيا، تركيا، وأعطى بذلك الدليل القاطع على وحدة الشعب الجزائري ووقوفه صفا واحدا وراء الثورة المسلحة وقادتها، خاصة أنه استمر 17 شهرا ثم حل الإضراب يوم 14 أكتوبر 1957.⁽²⁾

فرغم خرافة التفوق العرقي للعنصر الفرنسي التي عملت الإدارة الفرنسية على غرسها في أوساط الجزائريين إلا أن الطلبة الجزائريين واكبوا الثورة التحريرية وتلاحموا معها من أولها لآخرها وأدوا أدوارا بارزة في كل معاركها العسكرية والسياسية والتنظيمية داخل الجزائر وخارجها، وكافحوا من أجل استرجاع السيادة والعزة تحت شعار النصر والاستشهاد.

(1) الطاهر زرهوني، مرجع سابق، ص. 35.

(2) المديرية الفرعية للنشطة العلمية والثقافية والرياضية - باتنة، من وحي الذكرى، ص - ص. 5 - 9 .

المبحث الرابع: التنشئة السياسية بعد الاستقلال.

كانت الجزائر قبل العهد الاستعماري تملك جامعة واحدة و التي تأسست عام 1877 وهي من أقدم الجامعات في الوطن العربي، وكانت تعد نسخة طبق الأصل للجامعات الاستعمارية التقليدية، حيث كانت آنذاك مفرنسة منهاجا وبرنامجا، إدارة، فكرا وهدفا ووجدت خصيصا لطلاب المعمرين الذين يتواجدون بالجزائر.

ونتيجة لسياسة التجهيل في المدارس، وسياسة التعليم العالي المجحفة في حق الجزائريين واجهت الجزائر بعد الاستقلال عدة مشاكل على رأسها النقص الكبير في الكوادر الجزائرية التي يعول عليها لتقود مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتسير شؤون الجزائر المستقلة، ولعل هذا النقص الكبير في الكوادر الجزائرية كان نتيجة لسياسة التعليم العالي المجحفة في حق الجزائريين أثناء الإحتلال.

ولمباشرة عملية التنمية كان لا بد من اللجوء لطلب المساعدة والعون من الخارج رغم ما يترتب على التعاون الأجنبي في ميدان الإطارات من خطورة على اتجاهات البلاد الايديولوجية إضافة لتكاليفه الباهضة، والمستنزفة للعملة الصعبة التي كان من الأجدر الإستفادة منها لتدعيم عمليات التنمية.

في ظل هذه الظروف كان على الحكومة الجزائرية أن تسرع في إصلاح قطاع التعليم، وكانت الانطلاقة بتضخيم الميزانية المخصصة له، وشقت الطريق باتجاه التنمية خاصة التنمية الاجتماعية والثقافية التي تنشيء شبابا قادرا على تحمل المسؤولية كمواطن في مجتمع الغد، ومستعدا لشق الطريق نحو الحداثة والعالمية، ورد الاعتبار للوطن الجزائري، وفرض الاحترام الكامل له على المحيط المحلي، والوطني، والجهوي.

فقد مرت الجامعة بعدة أطوار مهمة تأثرت بالتركيبة النظامية والقانونية والأيديولوجية للنظام الذي حكم الجزائر خلال العقود الثلاثة الماضية - وهي كمايلي:

المرحلة الأولى: 1962-1970: بعد الاستقلال كانت الجزائر تملك جامعة واحدة فقط وكانت فرنسية منهاجا وبرنامجا وإدارة وفكرا وطريقة ولغة وهدفا وقد حاولت حكومة الثورة التخلص من هذا الموروث الاستعماري بإنشاء جامعات جديدة تماشيا مع سياسة التوازن الجهوي والتنمية الشاملة وتنفيذ المخطط الثلاثي للتنمية وكانت أول جامعة تقيمها الجزائر هي جامعة وهران سنة 1966، ثم جامعة قسنطينة 1967، ثم جامعة العلوم والتكنولوجيا في العاصمة، ثم جامعة العلوم والتكنولوجيا في وهران، والجامعة التكنولوجية في عنابة. إذ كانت الجامعة مقسمة إلى كليات هي كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، وكلية الطب، وكلية العلوم الدقيقة.

وكان النظام البيداغوجي مطابقا للنظام الفرنسي ومراحلها هي: مرحلة الليسانس، والدراسات المعمقة، وشهادة دكتوراه الدرجة الثالثة، وشهادة دكتوراه الدولة.⁽¹⁾ كما شهدت الجامعة في عشرية الاستقلال الأولى 60-70 مجموعة من الإصلاحات كإنشاء فروع للآداب باللغة العربية وتطبيقها لمبدأ التعريب.

المرحلة الثانية: 1970-1980: وتعتبر هذه المرحلة بداية ميلاد الجامعة الجزائرية حيث تم تكوين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970 ووضع الأسس الأولى للبحث العلمي في الجزائر وذلك بتكوين المنظمة الوطنية للبحث العلمي سنة 1973، وتم كذلك إصلاح التعليم العالي الذي شرع في تطبيقه سنة 1971، وفتحت الجامعة أبوابها أمام كل فئات المجتمع للوصول إلى التعليم العالي، وذلك تطبيقا لمبدأ ديمقراطية التعليم وبذلك ارتفعت أعداد الطلبة في الجامعات الجزائرية لكن رغم التعديل والإصلاح الذي شهدته الجامعة الجزائرية في هذه الفترة إلا أن المساهمة الجامعية في التنمية بقيت محدودة وغير فعالة في تحقيق البرامج التنموية المبرمجة.⁽²⁾

المرحلة الثالثة: 1980-1990: تعتبر هذه المرحلة مرحلة الخريطة الجامعية التي ظهرت إلى الوجود سنة 1983 في صورتها الأولية، وفي 1984 ظهرت بأكثر دقة وتفصيل وتهدف هذه الخريطة إلى تخطيط التعليم العالي الجامعي إلى أفق 2000 معتمدة في تخطيطها على احتياجات الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة، وإلى تحديد هذه الاحتياجات. ولكن رغم هذا التخطيط فإن الجامعة لم تحقق أهدافها حيث عرفت هذه الأخيرة ارتفاع نسبة البطالة بين خريجيها وبذلك استمرت الجامعة في تخريج الأطر الجامعية لكن القطاع الإنتاجي لم يتمكن من إدماج الأطر وتوظيفها لتشبعه ولعدم وجود مناصب شغل شاغرة.⁽³⁾

المرحلة الرابعة: 1990-2000: في هذه المرحلة بدأ الحديث عن استقلالية الجامعة الجزائرية التي طرحت سنة 1989 وبدأ العمل بها ابتداء من 1990. وفي 1995 شهدت الجامعة إصلاح يسمى إصلاح أكتوبر وجاء هذا الإصلاح ليتجاوب مع التحولات التي عرفت الجزائر في المجال الاقتصادي الذي دخل عهد الخصخصة، وبذلك شهدت هذه المرحلة محاولة من جديد لبناء علاقات وطيدة بين الجامعة والمحيط المهني الاجتماعي لأن المؤسسات الإنتاجية تستعد للدخول إلى ساحة الاقتصاد الحر. لكن وبالرغم من كل هذا فإن التحول من الاشتراكية مباشرة إلى الليبرالية له أثر كبير على مختلف الأصعدة

(1) راجع تركي، مرجع سابق، ص.152.

(2) نفس المرجع، ص-ص.154-159.

(3) براهيمي وريدة، مرجع سابق، ص.41.

والمؤسسات بما في ذلك الجامعة. حيث أنه لا يمكن الإنطلاق بجامعة فاقدة لدورها الحقيقي منذ نشأتها لتأدي ما تأديه الجامعات في الغرب.⁽¹⁾

إن اعتماد التعدد الحزبي بالجزائر، يفرض أن تتكيف كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية مع الوضعية الجديدة. فإرساء قواعد، وأسس الحياة الديمقراطية لا يمكن أن يتحقق بدون تطور اقتصادي موجه نحو الحداثة والعالمية، مع احترام كامل للمحيط المحلي، والوطني، والجهوي.

كما أن النمو الاجتماعي، والثقافي العالمي، وتطور وسائل الإعلام، وانتشارها يستوجب تنمية اجتماعية وثقافية تمكن، وخاصة الشباب من امتلاك القدرة على التحكم في الأوجه المتعددة لمحيطهم الاجتماعي حسب ما تمليه عليهم عبقريتهم الذاتية، وتجعلهم قادرين على تحمل مسؤولياتهم كمواطنين في مجتمعاتهم، وقادرين على إبداع الأفكار الحديثة، والرائدة في معترك الأمم. أو على الأقل أن يخلفوا أثارا تدل على وجودهم في هذا المعترك.

فبعد أحداث أكتوبر 1988 التي جعلت النظام السياسي في وضعية حساسة، ومنذرة بالخطر، والتهديد لاستقراره. ولتدعيم الاستقرار أكثر، واستتاب الأمن كانت التنشئة السياسية هي العملية التي تتيح تحقيق هذا الهدف خاصة إذا اهتمت بها مختلف المؤسسات الاجتماعية، وعلى رأسها الجامعة؛ حيث توصل التفكير إلى ضرورة إدخال تعديلات على البرامج لجعلها أكثر انسجاما مع التحولات السياسية والاجتماعية التي عرفتها البلاد، ورغم الخلاف في المواقف، والاتجاهات التي بادرت بها بعض الأطراف المسؤولة في الدولة، واحتدام الأزمة في قطاع التربية والتعليم، إلا أن الإتفاق كان على ضرورة إعادة تجديد الأهداف وتحقيق المضامين التعليمية التي تبين أنها غير متجانسة مع الواقع الجديد.

المرحلة الخامسة: 2000-2008: ابتداء من عام 2002 تقرر اعتماد هيكلية جديدة للتعليم العالي تأسيسا بما شرع في تطبيقه في أوروب، وهو ما يدعى بالنظام الثلاثي (3،5،8): " ليسانس، ماستر، دكتوراء (LMD)، الذي يفترض فيه أن يكرس التعاون والاعتراف المتبادل للشهادات، ويمكن من التفتح أكثر على التطور العالمي وخاصة في العلوم التكنولوجية، ويضمن انفتاح الجامعة على العالم.

وفي الأخير يمكن القول أن الجامعة الجزائرية مازالت تبني نفسها للوصول إلى نموذج جامعة تتماشى مناهجها وطرق تنظيمها وفق سيرورة مجتمعها، ومتفاعلة مع مقومات حضارتها وخصوصياتها. وهو ما يفسر التغييرات المتتالية في التنظيم البيداغوجي وبرامج التعليم، وذلك لأن التغيير المنكر من حين إلى آخر هو في الحقيقة مسألة طبيعية تستند عليها الحياة المتجددة والمتغيرة باستمرار. لكن تلك التغييرات التي أحدثتها الجامعة تشير

(1) براهمي وريدة، مرجع سابق، ص-ص. 42-44.

لإهتمامها بتكيف نفسها مع التغيرات الإقتصادية في المجتمع مهملة بذلك جانبا مهما من اهتمامها هو الجانب السياسي ودورها في دعم وتحقيق إستقرار النظام السياسي وقيادة عملية التحول الديمقراطي من خلال عملية التنشئة السياسية وتكوين شباب يؤمن بضرورة المشاركة السياسية والعمل من أجل نجاح عملية التحول الديمقراطي التي تطمح إليها كل دولة في العالم.

خلاصة:

قبل الاحتلال الفرنسي كان التعليم مزدهرا، وكانت المؤسسات التعليمية تعمل باستمرار على حفظ ونشر الثقافة العربية والإسلامية، وساهمت بمختلف أشكالها في تنشئة، وتطبيع الناشئة اجتماعيا، ودينيا، وتلقينها مبادئ الأخلاق، وأسس وقيم إسلامية كانت تحكم العلاقات، وتساعد على التفاعل والتكيف بين أبناء المجتمع رغم أن السلطات المركزية للدولة الجزائرية لم تكن تهتم بها من حيث التوجيه والتمويل.

ومنذ أن وطأ الاستعمار الغاشم أرض الجزائر قرر أن يسحق القومية الجزائرية العربية وأن ينتزع من الشعب هويته المتميزة بالعروبة والإسلام عن طريق المدارس الفرنسية التي تعمل على مغالطة الناس باسم الإدماج السياسي والمساواة، وفرنتهم لغويا؛ وحاول استغلال دور المدرسة والجامعة في التنشئة السياسية لتعزيز وضعيته في الجزائر، ودعم استقراره سياسيا فيها بتنشئة وتخريج نخبة جزائرية تساعده على بسط سيطرته وهيمنته. وإن كان المستدمر لم ينجح في البقاء إلا أنه قد نجح في تكوين نخبة كانت من بعده تعمل على تشويه كل الخلفيات، وتغيير منحى كل الإصلاحات المنشودة.

فإن كانت اختيارات ديمقراطية التعليم، والجزارة والتعريب، والتوجيه العلمي والتكنولوجي التي تبناها ميدان التربية والتعليم، وما خصص له من استثمارات، وما وضع من أجله من نصوص تنظيمية قد سجلت تطورا كليا معتبرا إلا أن التحليل النقدي لحصيلة الجهود التعليمي قد أبرز أن وظيفة مؤسسات التعليم الجزائرية في تنمية الحس المدني والسياسي، وتمثل القيم الوطنية والإنسانية لا تزال دون طموح المجتمع. وذلك راجع لتغلب الاتجاهات الفردية والانعزالية عن الإتجاهات الجماعية القائمة على التشاور. كما أن المناهج وما تحتله من برامج تعليمية، وطرق، ومحتويات، فيجب أن تكون منسجمة مع التوجهات الحديثة، ومسايرة لمتطلبات المحيط الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، والسياسي باستمرار خاصة مع تطور وسائل الاتصال الحديثة. كما يجب كذلك أن تصبح جزءا من الانشغالات الكبرى للمجتمع ككل.

الهدف من إصلاح النظام التعليمي هو بناء مجتمع متكامل متماسك معتز بأصالته يقوم على الهوية الوطنية وروح الديمقراطية والعصرنة العالمية، وتكوين المواطن وإكسابه القدرات والكفاءات التي تعزز انتماءه لوطنه، وتؤهله للمساهمة في بنائه والدفاع عن وحدته وسلامته.

الفصل الرابع: معطيات ونتائج الدراسة الميدانية

من خلال هذا الفصل سيتم عرض وتحليل الأدوات، والإجراءات التي استخدمت في الجانب الميداني من هذا البحث. حيث فرضت طبيعة الدراسة الميدانية الاستعانة بأداة تحليل مضمون- المحتوى- لبعض البرامج البيداغوجية، وإعداد استبيان تم تقديمه لطلبة السنوات الجامعية المختارة ولذلك لابد من تناول هذين الأداةين بالعرض والتحليل مع تبيان كيفية استخدامها، وعرض النتائج المحصل عليها باستخدام كل أداة، وذلك سيكون على التوالي في مباحث هذا الفصل.

المبحث الأول: مجالات الدراسة.

1- **المجال المكاني:** أجريت الدراسة الميدانية بقسم العلوم السياسية التابع لكلية الحقوق بجامعة الحاج لخضر-باتنة. وقد تأسست هذه الكلية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 253/98 المؤرخ في 17 ذي الحجة 1419هـ الموافق لـ 24 سبتمبر 1998م، والمتضمن للقانون الأساسي النموذجي للجامعة، والذي أسس لنظام الكليات لأول مرة في الجامعة الجزائرية.

يعدّ قسم العلوم القانونية من أعرق الأقسام بجامعة الحاج لخضر منذ تأسيسها عام 1977م بموجب المرسوم التنفيذي رقم 16/77 المؤرخ في 20 جويلية 1977م، حيث فتح المركز الجامعي أبوابه بهياكل إدارية احتضنت معهدا للحقوق وأخرى للغة والأدب العربي. و كلية الحقوق اليوم هي من أهم الكليات التي تضمها جامعة الحاج لخضر -باتنة والتي تتمثل في: كلية العلوم، كلية الهندسة، كلية الطب، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، كلية الحقوق، ومعهدا للوقاية والأمن الصناعي. تتوزع هذه الكليات على 41 قسما في مختلف الاختصاصات.

تضم كلية الحقوق قسمين: قسم العلوم القانونية وقسم العلوم السياسية، وفرع الإعلام والاتصال التابع لقسم العلوم السياسية.

تم تأسيس دائرة العلوم السياسية في الموسم الجامعي 1991/1992م، فيما افتتح فرع الإعلام والاتصال في السنة الجامعية 2004/2005م.⁽¹⁾ وتتوزع تخصصات الكلية على أقسامها كالاتي:

القسم	التخصص
العلوم السياسية	- تنظيمات سياسية
	- علاقات دولية
	- فرع الإعلام والاتصال
العلوم القانونية	- العلوم القانونية
	- فرع الكفاءة المهنية للمحاماة

جدول رقم (2) تخصصات كلية الحقوق بجامعة باتنة

(1) رحيمة عيساني، كلية الحقوق... ثلاثون سنة من العطاء، أخبار الجامعة، (الجزائر: جامعة الحاج لخضر-باتنة، العدد 08، ديسمبر 2006)،

تتكون هيئة التدريس بالكلية من 101 أستاذا دائما، و 43 أستاذا مؤقتا يتوزع الأساتذة الدائمين على أقسام الكلية كالتالي: (1)

القسم	الأساتذة الدائمين
العلوم القانونية	76
العلوم السياسية	22
فرع الإعلام والاتصال	03
المجموع	111

جدول رقم (3) توزيع الأساتذة الدائمين كلية الحقوق بجامعة باتنة

بلغ إجمالي عدد الطلبة بالكلية للسنة الجامعية 2006-2007 ما يقارب 6423 طالبا من بينهم 836 طالبا في العلوم السياسية و 612 طالبا في فرع علوم الإعلام والاتصال. ومن حيث الهياكل ووسائل الدعم العلمي و البيداغوجية تتوفر الكلية على المرافق التالية:

- 05 مدرجات كبيرة، تفوق سعة كل واحد منها 300 مقعدا بيداغوجيا.
- 50 قاعة للتدريس.
- مكتبة مركزية تحتوي على ما يزيد عن 40000 نسخة من الكتب والدوريات والرسائل الجامعية.
- مكاتب فرعية على مستوى كل قسم.

2- **المجال الزماني:** لقد استغرقت الدراسة الميدانية مدة شهر ابتداء من 05 ماي إلى غاية 04 جوان 2007. فبعد مضي مدة أسبوع في جمع المعلومات الكيفية والكمية عن قسم العلوم السياسية الذي تم اختياره كإطار لإجراء الدراسة الميدانية، وفي عرض استمارة الاستبيان التي تم إعدادها بناء على نتائج تحليل المضمون على بعض الأساتذة والزملاء من أجل معرفة آرائهم حول الشكل النهائي للاستمارة.

وبما أن هذه الأخيرة قد تضمنت سؤالا يتعلق بالمشاركة السياسية اختص بالضبط حول المشاركة في انتخابات 17 ماي 2007 المحلية؛ فمن المنطقي ألا تطبق الاستمارة إلا بعد هذا الحدث، إذ تم تطبيق الاستمارة على عينة تجريبية عدد أفرادها 15 طالبا، وبناء على

(1) احصائيات خاصة بالسنة الجامعية 2006-2007

نتائج هذه التجربة تم إجراء تعديلات طفيفة على الاستمارة لتوزع بشكل نهائي على الطلبة في الفترة الممتدة ما بين 22 ماي و 04 جوان 2007، أي أن ذلك لم يتم في وقت واحد.

3- المجال البشري: وهو المجال الذي بموجبه يتم تحديد أفراد أو وحدات البحث، وحسب طبيعة الموضوع فمجال الدراسة هو الطلبة في مستوى التدرج الذين ينتمون لقسم العلوم السياسية، حيث يبلغ عددهم 836 طالبا، 430 منهم سنة أولى، و 157 منهم سنة ثانية، أما الطلبة في مستوى ما بعد التدرج الذين ينتمون لهذا الفرع فعددهم حوالي 30 طالبا في مرحلة الماجستير وعددا معتبرا من المسجلين لتحضير الدكتوراء.

المبحث الثاني: أدوات وإجراءات الدراسة الميدانية.

1. تحليل المضمون:

لقد رأينا في الجانب النظري لهذه الدراسة أن الجامعة مؤسسة تعليمية يلتقي فيها مئات الآلاف من الشباب، ولهذا تعد بحق من أهم قنوات التنشئة السياسية لهذه الشريحة من المجتمع وذلك نتيجة لما تملكه من وسائل ذات تأثير في هذه العملية من برامج بيداغوجية، وأساتذة، وممارسات يومية، ونشاطات جامعية...

وبما أن البرامج التعليمية التي توضع على مستوى التدرج وما بعد التدرج تعد من أهم أسس التعليم العالي والجامعي في الجزائر فهي بحق من أهم العوامل المؤثرة في عملية التنشئة السياسية للطالب لأن المفترض فيها أنها نتاج لفلسفة الدولة والمجتمع وعاكس لاتجاهاتها، وبذلك تتمكن الجامعة من خلال البرنامج التعليمي من التأثير في وعي الشباب وفي اكتسابهم لقيم اجتماعية وسياسية معينة، وفي تكوينهم لاتجاهات معينة نحو مختلف القضايا في المجتمع، وبالتالي التأثير على سلوكهم السياسي ومن ثم على مشاركتهم في الحياة السياسية، أو إحجامهم عنها، ولامبالاتهم بقضايا الوطن.

ونظرا لهذه الأهمية التي تمثلها المادة العلمية التي تقدم للطالب الجامعي تم استخدام أداة تحليل المضمون لبعض البرامج البيداغوجية بهدف معرفة الكيفية التي تتم من خلالها عملية التنشئة السياسية، ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف المتعلقة بها، أو بعدها عن الحياة السياسية للمجتمع.

وقد قامت الدراسة الحالية باستخدام أداة تحليل المضمون للبرامج البيداغوجية الخاصة بالسنتين الأولى والثانية -جذع مشترك- تخصص علوم سياسية لمعرفة مدى وكيفية إسهامها في عملية التنشئة السياسية للشباب من جهة، وبعدها عن الحياة السياسية للمجتمعات من جهة أخرى. ولهدف الكشف عن جوانب القوة والضعف في هذه البرامج، واكتشاف نقاط الاهتمام والقصور لدى واضعيها، ولمحاولة تقديم بعض المؤشرات التقييمية كأساس لمراجعة أو تعديل تلك البرامج بالشكل الذي يساعد الدولة والمجتمع على تنشئة أبنائهم تنشئة سياسية سليمة.

وتحليل المضمون هو أحد الأدوات أو الأساليب البحثية التي تتيح "الاستفادة من المعلومات المتاحة عن طريق تحويلها إلى مادة قابلة للتلخيص والمقارنة باستخدام التطبيق الموضوعي، والمنهج المنتظم لقواعد التصنيف" كما يرى بيزلي.⁽¹⁾

(1) محمد شلي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات، ط4، (الجزائر: دار هومة للطباعة)، 2002، ص 107.

وحسب **كريبندورف (Krippendorff)** تحليل المضمون هو "أسلوب بحث يستخدم في تحليل البيانات والمواد الإعلامية من أجل الوصول إلى استدلالات واستنتاجات صحيحة ومتطابقة في حالة إعادة البحث والتحليل".⁽¹⁾

ويضيف **سمير حسين** أن أسلوب أو أداة تحليل المضمون "يمكن الباحث من وصف المحتوى الظاهر للبحث والمحتوى الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها طبقاً للتصنيفات الموضوعية التي يحددها الباحث".⁽²⁾

وعلى غرار هذه التعريفات فإن لأسلوب تحليل المضمون جملة من الخصائص التي تزيد من أهميته أهمها:

1. أنه أسلوب يتميز بسهولة الاستخدام وقلة التكلفة، ويندرج ضمن الدراسات التي تعتمد التحليل الكمي والقياس في الدراسات الاجتماعية والإنسانية، مما يجعل استخدامه يحصلون على المعلومات والبيانات بكميات كبيرة .

2. وهو أسلوب يتميز كذلك بالموضوعية في تناول موضوعاته، إذ يقوي كفاءة التحليل ودقته وشموليته، وتعبيره عن المضمون الحقيقي؛ ويبعد التقديرات الذاتية للباحث.⁽³⁾

ويتمثل هدف استخدام أداة تحليل المضمون في هذه الدراسة في اكتشاف مدى تأثير المادة العلمية بالتغيرات التي تطرأ على مستوى المجتمع الجزائري ومدى وضوح الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها من خلال البرامج البيداغوجية، ومدى مواكبة هذه الأخيرة للتغيرات الحاصلة في المجتمع خاصة السياسية منها. ولذلك سيتم التركيز من خلال تحليل مضمون بعض البرامج على ما تحمله المقررات الدراسية والمقاييس الجامعية من قيم موروثية ومكتسبة، وانعكاساتها على شخصيات الطلبة وسلوكياتهم، ومساهماتها في تحقيق التنمية الاجتماعية والسياسية في الجزائر. لأن القيم كأفكار معيارية متصلة بمضامين واقعية يكتسبها الفرد من خلال تفاعله وانفعاله مع المواقف والخبرات المختلفة ويشترط أن تتال قبولا من جماعة اجتماعية معينة قبل أن تتجسد في سلوكيات الفرد وأفأظه واتجاهاته أو اهتماماته.⁽⁴⁾

ومنه فإن منتظمات ما يسمى النسق القيمي لأي مجتمع تنتشر للفرد منذ ولادته عن طريق عملية التنشئة السياسية والتفاعل المستمر مع أفراد ومؤسسات المجتمع. والقيم التي يعتنقها الفرد هي بالضرورة ذات طابع اجتماعي، لكن هذا لا يمنع من أن تكون لها دلالات مختلفة، وارتباطات بالتكوين النفسي- الاجتماعي للفرد، والمشكل للوعي

(1) (2) محمد شلي، مرجع سابق، ص 230.

(3) نفس المرجع، ص 231.

(4) أحمد شاطر باش، مرجع سابق، ص 176.

الاجتماعي مع العلم أن مصدر القيم السائدة في أي مجتمع هو تاريخ تلك الجماعة، وتراثها الثقافي والاجتماعي. إذ تعكس تلك القيم طبيعة الوجود للأفراد والجماعات والطبقات التي كانت تنتمي لهذا المجتمع في مرحلة تاريخية محددة، وفي ظل ظروف اجتماعية وثقافية واقتصادية معينة، والتي أنت القيم كنتائج لها لكنها غير ثابتة فقد يُكتب لها البقاء والانتقال عن طريق التربية والتعليم من جيل إلى آخر ويكون لها قدرة في توجيه سلوك الأفراد، كما قد تتغير مع تغير الواقع المعيش والظروف الاجتماعية المختلفة.⁽¹⁾

ولقد كان اختيار البرامج البيداغوجية للسنتين الأولى والثانية علوم سياسية كعينة للتحليل نظرا لما يميز محتوى هذه البرامج من معلومات واتجاهات، وقيم سياسية تدل على أن علاقتها بالتنشئة السياسية هي علاقة مباشرة واضحة المعالم يدل عليها من جهة اسم الفرع أو التخصص، و أسماء المقاييس ومحتوياتها؛ ومن جهة ثانية ما تعكسه من اتجاهات سياسية، وماتحملة من أهداف رسمت معالمها الرئيسية، وخطط لها حتى تضمن تكوين جيل من الشباب بالمواصفات المرجوة. ذلك نظرا إلى أن المادة العلمية التي تحتويها البرامج والمقاييس الجامعية لأحد فروع العلوم الاجتماعية في فترة معينة تعكس تاريخ المجتمع وما يختص به من إيديولوجية أو فلسفة أو سياسة وما يسود به من أوضاع وظروف.

وفي حالة حدوث تغير في المجتمع على الدول أن تعمل على مراجعة وتعديل المحتوى وتوفير الإمكانيات حتى يتسنى للجامعة أن تواكب التغير، و تحقق الانسجام مع الأوضاع الجديدة و السياسة العامة للمجتمع.

وعموما تتأثر البرامج التعليمية بعدة مؤثرات:

- السلطة والاتجاهات السياسية.

- الإمكانيات المادية والتنظيمية.

- تكوين المدرسين-الأساتذة- وتأهيلهم.

بينما توجد بعض الفروع والمقاييس التي لا تحتوي برامج معينة، وإنما على الأستاذ أن يجتهد ويبحث ليقدم محتوى المقياس رغم أن لهذه المشكلة بعدان هما:

- مدى قدرة الأستاذ على التعامل مع المعارف من أجل تحقيق أهداف تربوية محددة.

- مدى الحرية المعطاة للأساتذة لصياغة برامج المقاييس المقررة له.

وفيما يخص أسباب اختيار مقررات السنة الأولى والثانية بالخصوص فإنها تعود إلى أن هاتين السنتين تعتبران تأسيسيتين لأي فرع وفرع العلوم السياسية خاصة لأن طالب هذا الفرع بعد سنتين جذع مشترك يختار بين التخصص في التنظيم السياسي والإداري أو

(1) أحمد شاطر باش، مرجع سابق، ص 177.

العلاقات الدولية ليكمل مساره العلمي وينال بعدها شهادة ليسانس في أحد هذين التخصصين، بمعنى أن مقررات السنة الأولى والثانية لهذا الفرع هي التي تجمع بين طلبته بينها تختلف مقررات السنتين الثالثة والرابعة باختلاف التخصص.

كيفية استخدام أداة تحليل المضمون:

تعود بدايات استخدام أداة تحليل المضمون إلى سنة 1888م من قبل أحد علماء علم النفس التجريبي الفرنسيين بنيامين بوردون (Benjamin Bourdon)، وطورت المحاولات المنهجية من بعده في مجال الإعلام على يد الأمريكيين توماس وهارولد لاسويل (P. Thomas & H. Laswell) اللذان ينتميان إلى الجيل الأول من الباحثين في حقل العلوم الإعلامية الذين دفعتهم الاحتياجات المنهجية فيه إلى بلورة أسلوب جديد في جمع وتحليل المعلومات يؤدي إلى استنباط المزيد من التفسيرات حول الظواهر المختلفة. (1) وعليه فإن أداة تحليل المضمون تطورت نتيجة لاستخدامها في الدراسات الإعلامية واستفاد منها العديد من الباحثين في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأفادوا من استعمالها.

وفي أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين بدأ استخدام تحليل المضمون في المجال التربوي بالولايات المتحدة الأمريكية بهدف تحسين عملية التدريس ومنذ بداية الخمسينيات توسع نطاق استخدامها لدراسة الجوانب الاجتماعية والنفسية في العملية التربوية، وللتعرف على اتجاهات الكتب الدراسية وكيفية تأثيرها على الناشئة، واستنباط الرسائل المراد تبليغها للطلبة من خلال المقررات الدراسية، والتي تعرض عليهم في شكل مواد تعليمية خاصة منها ما يتعلق بالحياة السياسية والأبعاد الثقافية الأخرى.

وبناء على ما سبق يرى البحث أن أداة تحليل المضمون تكون مفيدة في وصف محتوى البرامج البيداغوجية، وتم استخدامه على نحو كفي يتخذ من الموضوع وحدة أساسية، ومن الفكرة الرئيسية للموضوع أي ما يريد المعدّ (ون) الوصول إليه من خلال الموضوع مادة للتحليل. وقد تم تحليل الموضوعات التي تتضمنها البرامج البيداغوجية حسب الخطة الموضوعية في كل برنامج. وقد تمت صياغة فئات التحليل حسب الأهداف السياسية للمجتمع، والتي من المفترض أن تعمل البرامج على تحقيقها، وكذلك حسب طبيعة الأهداف والتساؤلات التي يسعى البحث لتحقيقها، وحسب طبيعة المادة الموضوعية للتحليل، وحسب طبيعة القضايا النظرية التي تمت معالجتها في الفصلين الأول والثاني.

(1) أحمد شاطرباش، مرجع سابق، ص 182.

وبذلك فإن تحليل الفئات قد أخذ في الحسبان أن توفر هذه الفئات إجابة عن الأسئلة التي يطرحها البحث في هذا الجزء، والتي ترتبط طبعاً بطبيعة تساؤلات البحث ككل، وعلى أن تكون على قدر من الشمول بما يمكن الباحث من تصنيف الأفكار والقيم في مضمون البرامج.

2. الاستبيان:

تمت الاستعانة كذلك بأداة الاستبيان كتقنية لجمع المعلومات عن طريق استمارة تضمنت بيانات أساسية عن الطالب(ة) هي: الجنس، السن، السنة، كما تتضمن 18 سؤالاً موزعة إلى خمسة مجموعات.(1)

يتعلق كل سؤال منها بمحور من محاور التنشئة السياسية، بعضها مفتوح وبعضها الآخر مغلق، حاولت الكشف عن متغيرات عديدة. إذ تضمن بعضها معلومات تاريخية وسياسية بهدف الكشف عن ملامح الوعي السياسي بالشخصيات والأحداث التاريخية والسياسية البارزة في تاريخ الجزائر والمقاومة الجزائرية ضد الاستعمار. كما يهدف بعضها الآخر إلى رصد ملامح وعي الطالب وإدراكه السياسي ومعرفته بما يدور حوله من شخصيات وأحزاب سياسية. كما تضمن بعضها معلومات عامة بهدف الكشف عن بعض ملامح التنشئة الاجتماعية ذات الدلالة السياسية، أي مدى مساهمة الجامعة في إرساء قيم التعاون والمشاركة في اتخاذ القرارات، أوفي مختلف النشاطات؛ ومدى مساهمتها في نقل ثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده وتراثه لأبنائه ومدى ثقة الطالب فيها، لأن الثقة تعتبر من أهم مصادر التنشئة السياسية بما فيها التنشئة الجامعية، ومدى تجسيد بعض المثل الديمقراطية في معاملة الطالب كاحترام الحرية في التعبير والحق في السؤال. كما تم طرح سؤال مفتوح بهدف الكشف عن مدى إلمام الطالب ببعض المعلومات المتعلقة بمحيطه الداخلي والخارجي، ومدى إدراكه لبعض الحقائق، واهتمامه بالمشاكل التي تواجه المجتمع الذي ينتمي إليه.

وللتأكد من صلاحية أسئلة الاستبيان توجد وسيلتان مكملتان لبعضهما البعض، الأولى هي عرضها على عدد من الأساتذة المتخصصين في منهجية البحث العلمي أو الخبيرين في موضوع البحث، والثانية هي تجربتها على عدد محدد من الأفراد يمثلون عينة مماثلة إلى حد ما للعينة الأصلية التي تجري عليها الدراسات لمعرفة مدى فهمهم للأسئلة.

(1) أنظر: ملحق رقم (01)، استمارة الاستبيان.

وقد تم الاكتفاء باستشارة أستاذين⁽¹⁾ عن مدى صلاحية الأداة، وكذلك مجموعة من طلبة الماجستير تخصص علم اجتماع الدين لم يختلفوا كثيرا على الصياغة النهائية للاستبيان بعد إدخال بعض التعديلات بحذف بعض الأسئلة وإدراج أخرى. كما تم تجريب الاستبيان على عدد محدود من الطلبة -15- على شكل اختبار قبلي يحملون نفس خصائص مجتمع البحث أي ينتمون لنفس المجتمع من طلبة السنتين الأولى والثانية علوم سياسية، كما ضم التجريب الجنسين - ذكور وإناث- وتم على هذا الأساس تعديل بعض الأسئلة لتكون في متناول جميع الطلبة خاصة أنهم ينتمون لسنتين مختلفتين.

3- عينة الدراسة:

للتعرف على عدد طلبة قسم العلوم السياسية بجامعة الحاج لخضر باتنة رجعت الباحثة إلى المصالح البيداغوجية على مستوى قسم العلوم السياسية بكلية الحقوق حيث حصلت على بعض الإحصائيات للسنة الجامعية 2006-2007، ومنها تبين أن جامعة باتنة تضم 836 طالبا في قسم العلوم السياسية موزعة كالتالي:

السنوات	الذكور	الإناث
أولى جذع مشترك	162	268
ثانية جذع مشترك	57	100
ثالثة علاقات	22	32
ثالثة تنظيمات	30	56
رابعة علاقات	12	25
رابعة تنظيمات	27	45
المجموع	310	526
المجموع العام	836	

جدول رقم(4): إحصاء الطلبة المسجلين بقسم العلوم السياسية للموسم الجامعي 2006/2007.

من خلال الجدول يتضح أن طلبة الجذع المشترك (سنة أولى وثانية) يمثلون النسبة الساحقة من طلبة قسم العلوم السياسية بجامعة باتنة 70.21% إذ يبلغ عددهم 587 طالبا. ويمثل أفراد العينة المختارة لهذه الدراسة نسبة 14.35% من مجموع طلبة القسم، ونسبة 20.44% من مجموع طلبة الجذع المشترك من نفس القسم. يتوزع أفراد العينة بين 45 ذكرا يمثلون نسبة 37.5% من مجموع أفراد العينة منهم 46.65% طلبة سنة أولى و 53.33% طلبة سنة ثانية ؛ و 75 أنثى تمثلن 62.5% من

(1) الأستاذ العربي قطاي بجامعة باتنة، والأستاذ شاطرباش أحمد بجامعة الجزائر.

مجموع أفراد العينة منهن 65.33% طالبات سنة أولى و 34.67% طالبات سنة ثانية. ليكون المجموع الكلي للطلبة 120 طالبا 58.33% منهم سنة أولى و 41.67% منهم سنة ثانية والجدول التالي يوضح أكثر خصائص عينة الدراسة.

المجموع العام		الإناث		الذكور		الطلبة السنوات
%	ت	%	ت	%	ت	
58.33	70	65.33	49	46.67	21	أولى جذع مشترك
41.67	50	34.67	26	53.33	24	ثانية جذع مشترك
120		75		45		المجموع
%100		%62.50		%37.50		

جدول رقم(5): توزيع عدد أفراد العينة حسب الجنس.(1)

ومما زاد من أهمية الدراسة الميدانية هو الفئة العمرية التي يمثلها طلبة السنتين الأولى والثانية جامعي عامة والجذع المشترك علوم سياسية خاصة، وحسب ما تعكسه عينة الدراسة فإن هذه المرحلة من التعليم تتزامن مع مرحلة هامة من عمر الفرد تتوسط مرحلتي المراهقة والنضج وتتضح خلالها أهم ملامح تكوين الشخصية لدى الشاب. وكما يبينه الجدول فإن هذه المرحلة العمرية تمتد ما بين 18 و 22 سنة.

المجموع العام		الإناث		الذكور		الطلبة الفئات
%	ت	%	ت	%	ت	
75.83	91	84	63	62.22	28	22-18
18.33	22	13.33	10	26.66	12	26-22
5.83	7	2.67	02	11.12	05	30-26
100	120	100	75	100	45	المجموع

جدول رقم(6): توزيع عدد أفراد العينة حسب السن.

يبين الجدول أن 75.83% من مجموع أفراد العينة ينتمون للمرحلة العمرية الممتدة بين 18-22 سنة، بينما يتوزع الباقي بين 22-26 سنة بنسبة 18.33% من مجموع أفراد العينة، وبين 26-30 سنة بنسبة 5.83% من مجموع أفراد العينة.

(1) (ت) في الجدول تعني التكرارات، (%) تعني النسبة المئوية.

وهذه النسب الأخيرة من المؤكد أنها تمثل طلبة بمميزات خاصة عادة ما تكون هذه المميزات هي أنهم طلبة لم تحالفهم ظروف الحياة على النجاح في دراستهم فصاروا في قوائم المعيدين، أم أنهم طلبة يملكون من الذكاء والإرادة ما جعلهم يحصلون على أكثر من شهادة بكالوريا فصاروا ينتمون لأكثر من قسم أوكلية أي أنهم يدرسون أكثر من تخصص.

المبحث الثالث: التنشئة السياسية في ضوء تحليل مضمون بعض البرامج البيداغوجية المقررة لطلبة الجذع المشترك علوم سياسية.

يقول برلسون (Berlson) أن "تحليل المضمون هو أحد الأساليب البحثية التي تستخدم في وصف المحتوى الظاهر، أو المضمون الصريح للمادة الإعلامية، وصفا موضوعيا منتظما، وكميا"⁽¹⁾

ولقد استخدم أسلوب تحليل المضمون في هذه الدراسة للوقوف على ملامح التنشئة السياسية المتضمنة في برنامجي السنة الأولى والثانية علوم سياسية-جذع مشترك-، ومدى مساهمتها في إيصال الطالب بترائه وبمجتمعه وبالعالم الذي يعيش فيه، وتعليمه قيم المواطنة الصالحة والمشاركة الفعالة في الحياة الاجتماعية والسياسية للوطن.

1/ وصف البرامج البيداغوجية موضوع التحليل وأهدافها:

أ- وصف البرنامج البيداغوجي للسنة الأولى جامعي تخصص علوم سياسية:

صدر البرنامج عن مديرية التعليم والتكوين التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وهو البرنامج الذي تم تحديده بالقرار رقم 71 المؤرخ في 24 جويلية 2000، الذي جاء ليلغي أحكام القرار رقم 70 المؤرخ في 18 جوان 1998 المتضمن للبرنامج البيداغوجي للجذع المشترك علوم سياسية، واتصال واقتصاد المكتبات.⁽²⁾

صدر القرار رقم 71 عن وزير التعليم العالي والبحث العلمي السابق السيد **عمار صخري**، وتضمن البرنامج البيداغوجي للسنة الأولى لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية.

يتألف البرنامج من 27 صفحة بما فيها صفحة الواجهة، ونص القرار، وملحق يتضمن البرنامج البيداغوجي للسنة الأولى لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية يبدأ بجدول يضم أسماء المقاييس المقررة، وتوزيع عدد ساعات المحاضرات، والأعمال التطبيقية بين المقاييس، وكذلك توزيع المعاملات. كما يبين أن مقرر السنة الأولى تخصص علوم سياسية يتوزع على ثمانية مقاييس تدرس باللغة العربية إضافة لمقياس اللغة الانجليزية، تتوزع ساعاتها في الأسبوع ومعاملاتها كالتالي:

(1) محمد شلي، مرجع سابق، ص 107.

(2) أنظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعميم العالي والبحث العلمي، البرنامج البيداغوجي للسنة الأولى لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية، (الجزائر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مديرية التعليم والتكوين، جويلية 2000).

المعامل	الأعمال التطبيقية	المحاضرات	المقاييس
3	1 سا و 30 د	1 سا و 30 د	مدخل للعلوم السياسية
3	1 سا و 30 د	1 سا و 30 د	تاريخ الفكر السياسي
2	/	1 سا و 30 د	التاريخ السياسي للجزائر حتى الحرب العالمية الأولى
3	1 سا و 30 د	1 سا و 30 د	منهجية العلوم الاجتماعية
3	1 سا و 30 د	1 سا و 30 د	الإقتصاد السياسي
2	/	1 سا و 30 د	مدخل لعلم الاجتماع
2	/	1 سا و 30 د	مدخل للعلوم القانونية
2	1 سا و 30 د	/	اللغة الانجليزية
20	18 ساعة		المجموع

جدول رقم (7): توزيع مقاييس المقرر البيداغوجي للسنة الأولى تخصص علوم سياسية.

وتأتي باقي الصفحات -24- للتفصيل في العناصر والمواضيع التي يحتويها كل مقياس على حدى باستثناء مقياس اللغة الانجليزية .

كلّ مقياس يغطي مجموعة من المواضيع تتوزع في شكل محاور عريضة تتفرع عنها عناوين فرعية لتفصّل في المواضيع، وفي نوعية المعلومات التي من المفترض أن يكتسبها الطالب من خلال كل مقياس. تختلف أعداد المحاور والمواضيع التي يُغطيها البرنامج من مقياس لآخر كما يبينه الجدول التالي :

المواضيع		المحاور		المقياس
%	العدد	%	العدد	
12.88	42	14.12	12	مدخل للعلوم السياسية
15.95	52	15.29	13	تاريخ الفكر السياسي
12.58	41	14.12	12	التاريخ السياسي للجزائر حتى الحرب العالمية الأولى
19.32	63	15.29	13	منهجية العلوم الاجتماعية
13.50	44	14.12	12	الإقتصاد السياسي
10.74	35	12.94	11	مدخل لعلم الاجتماع
15.02	49	14.12	12	مدخل للعلوم القانونية
100	326	100	85	المجموع

جدول رقم (8): توزيع أعداد المحاور والمواضيع بين مقاييس السنة الأولى علوم سياسية.

كما تختلف أهمية المقاييس حسب طبيعة المعلومات التي يهدف كل مقياس إلى تقديمها، ومن خلال توزيع الساعات والمعاملات بين مختلف المقاييس يتبين أن مقرر السنة الأولى علوم سياسية يتوزع بين أربع مقاييس مهمة بمعاملات مرتفعة وحصص تطبيقية، وأربع مقاييس أقل أهمية دون حصص تطبيقية سنيين فيما يلي أهمية كل مقياس، أو طبيعة المعلومات التي يقدمها باستثناء مقياس اللغة الإنجليزية.

1- مقياس تاريخ الفكر السياسي: يعتبر من المقاييس المحورية لفرع العلوم السياسية، لأنه يدرس لمدة سنتين، وتغطي محاوره **15.29%** من مجموع محاور مقرر السنة الأولى. تتلخص طبيعة المعلومات التي يتضمنها فيما يلي:

- التعريف بعلم السياسة.
- تحديد أهمية علم السياسة.
- رصد تطور علم السياسة من خلال عرض أهم الأفكار السياسية و أشهر المفكرين السياسيين ابتداء من العصر اليوناني حتى نهاية القرن التاسع عشر.
- 2- مقياس منهجية العلوم الإجتماعية:** بما أنه لا يمكن إعداد البحوث العلمية إلا بالإعتماد على مناهج معينة، وبما أن المنهجية اصطلاحاً هي البحث الذي يهتم بدراسة المناهج، أو أنها علم المناهج نجد أن مقرر العلوم السياسية لا يخلو من مقياس منهجية العلوم الإجتماعية لأنه أحد هذه العلوم ويعتمد على المناهج التي تعتمد عليها.
- وتغطي محاور هذا المقياس **15.29%** من مجموع محاور مقرر السنة الأولى وتتوزع بين:

- التعريف بمختلف أنواع المعرفة.
- تحديد مكونات المنهج العلمي وخطواته وأنواعه.
- عرض مختلف الصعوبات التي تعترض البحث في العلوم الإجتماعية.
- التعرف على أدوات البحث وطرق جمع البيانات، وكيفية اختيار البيانات في الدراسات المسحية.

3- مقياس مدخل للعلوم السياسية: يدل اسم هذا المقياس على أنه أساسي بالنسبة لفرع العلوم السياسية، بمعامل مرتفع، وحصص تطبيقية، تمثل محاوره **14.12%** من مجموع محاور مقرر السنة الأولى لهذا الفرع، وتتوزع هذه المحاور كالتالي:

- تحديد لأهداف تدريس العلوم السياسية.
- ضبط لمفاهيم المحورية لهذا الفرع.

- تتبع لنشأة وتطور علم السياسة.
 - تحديد لمنهج وموضوع علم السياسة.
 - إشارة الى أهم مدارس علم السياسة.
- 4- مقياس الإقتصاد السياسي:** يغطي هو الآخر **14.12%** من مجموع محاور برنامج السنة الأولى تتوزع محاوره بين :
- عرض الأفكار الإقتصادية قبل علم الإقتصاد.
 - تحديد مضمون النشاط الإقتصادي.
 - تقديم تعاريف لعلم الإقتصاد.
 - تبيان وسائل ومناهج التحليل في علم الإقتصاد، وعلاقته بالعلوم الأخرى.
 - عرض لأهم الأفكار والمدارس الإقتصادية وأهم روادها.
- 5- مقياس التاريخ السياسي للجزائر حتى الحرب العالمية الأولى:** رغم أن محاور هذا المقياس تمثل **14.12%** من مجموع محاور برنامج السنة الأولى علوم سياسية إلا أنه يبقى أقل أهمية من المقاييس السابقة لأنه لا يتمتع بحصص تطبيقية، كما أن معاملته أقل من معاملاتها، تحمل محاور هذا المقياس معلومات تتمثل في:
- سرد التاريخ السياسي للجزائر منذ عهد الفينيقيين والرومان حتى الفتح الإسلامي.
 - التطرق للأسباب الحقيقية للإحتلال الفرنسي للجزائر.
 - عرض ملامح المقاومة الجزائرية ضد الإحتلال الفرنسي.
 - عرض مختلف سياسات المستعمر الفرنسي في الجزائر.
- 6- مدخل للعلوم القانونية:** تغطي محاور هذا المقياس نسبة **14.12%** من مجموع محاور البرنامج موضوع التحليل، وتتضمن:
- عرض لأهم مبادئ القانون.
 - التعريف بأقسام القانون ومصادره.
 - رصد خصائص وأقسام القواعد القانونية.
 - تبيان كيفية تطبيق مختلف القواعد القانونية.
- 7- مقياس مدخل لعلم الإجتماع:** تغطي محاور هذا المقياس أقل نسبة من مجموع محاور البرنامج موضوع التحليل، تمثلها نسبة **12.94%**، وتتوزع المعلومات التي تقدمها بين:
- عرض لمختلف تعاريف، ووظائف واتجاهات علم الإجتماع.
 - التعريف بمختلف رواد الفكر الإجتماعي.
 - تحديد علاقة علم الإجتماع بعلم السياسة.
 - ابراز أهم مواضيع ومحاور علم الإجتماع السياسي.

ب- وصف البرنامج البيداغوجي للسنة الثانية جامعي تخصص علوم سياسية:

صدر البرنامج عن مديرية التعليم والتكوين التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية؛ وهو البرنامج الذي تم تحديده بالقرار رقم 117 الصادر عن وزير التعليم العالي والبحث العلمي السابق السيد **عمار صخري**، المؤرخ في 14 أوت 2001، والمتضمن للبرنامج البيداغوجي للسنوات الثانية والثالثة والرابعة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية.⁽¹⁾

جاء القرار رقم 117 ليلغي أحكام القرار رقم 116 المؤرخ في 14 أكتوبر 1997 المتضمن للبرنامج البيداغوجي لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية.

بعد ستة صفحات - صفحة للواجهة، صفحتان لنص القرار، ثلاث صفحات لملحق يتضمن البرنامج البيداغوجي للسنوات والثالثة والرابعة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية- تأتي 30 صفحة للتفصيل في المحاور والمواضيع التي يتضمنها كل مقياس على حدى.

يحمل الملحق جدولاً خاصاً ببرنامج السنة الثانية- الجذع المشترك- مبيّناً أنّ مقرّر هذه السنة يتوزع على عشر مقاييس بما فيها مقياس اللغة الانجليزية تختلف فيما بينها من حيث ساعات المحاضرات والحصص التطبيقية والمعاملات، كما يوجد منها ما هو سنوي أي يدرسه الطالب طول مدة السنة الجامعية، ومنها ما هو سداسي أي يرتبط تدريسه بسداسي واحد فقط من السنة الجامعية. والجدول التالي كفيل بتوضيح ذلك:

المقاييس	المحاضرات	الأعمال التطبيقية	المعامل	مدة الدراسة
النظم السياسية المقارنة	1 سا و 30 د	1 سا و 30 د	3	سنوي
تاريخ الفكر الحديث منذ مطلع القرن العشرين	1 سا و 30 د	1 سا و 30 د	3	سنوي
نظريات وسياسات التنمية	1 سا و 30 د	1 سا و 30 د	3	سنوي
تاريخ الجزائر المعاصر	1 سا و 30 د	/	2	سنوي
مدخل للعلوم الإدارية	1 سا و 30 د	/	2	سنوي
مدخل للعلاقات الدولية	1 سا و 30 د	/	2	سنوي
نظريات الدولة	1 سا و 30 د	/	2	سنوي
طرق وتقنيات البحث	/	1 سا و 30 د	2	سداسي
الحضارة العربية الإسلامية	1 سا و 30 د	/	2	سداسي
لغة انجليزية	/	1 سا و 30 د	2	سنوي
المجموع	18 ساعة		23	/

جدول رقم (9): توزيع مقاييس المقرر البيداغوجي للسنة الثانية تخصص علوم سياسية.

⁽¹⁾ أنظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعميم العالي والبحث العلمي، البرنامج البيداغوجي للسنوات الثانية والثالثة والرابعة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية، (الجزائر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مديرية التعليم والتكوين، أوت 2001).

باستثناء اللغة الانجليزية يبين البرنامج العناصر والمواضيع التي يحتويها كل مقياس على حدى. ونوعية المعلومات التي من المفترض أن يكتسبها الطالب من خلال كل مقياس. كما تختلف أعداد المحاور والمواضيع التي يغطيها كل مقياس كما يبينه الجدول التالي .

المواضيع		المحاور		المقياس
%	العدد	%	العدد	
3.6	12	4.6	04	النظم السياسية المقارنة
7.3	24	11.49	10	تاريخ الفكر الحديث منذ مطلع القرن العشرين
9.06	30	10.34	09	نظريات وسياسات التنمية
16.01	53	18.39	16	تاريخ الجزائر المعاصر
13.9	46	10.34	09	مدخل للعلوم الإدارية
8.46	28	5.74	05	مدخل للعلاقات الدولية
6.04	20	6.9	6	نظريات الدولة
14.5	48	11.49	10	طرق وتقنيات البحث
21.14	70	20.69	18	الحضارة العربية الإسلامية
100	331	100	87	المجموع

جدول رقم (10): توزيع أعداد المحاور والمواضيع بين مقاييس السنة الثانية علوم سياسية

وعن طبيعة المعلومات التي تقدمها محاور ومواضيع كل مقياس نحاول عرضها كالتالي دون أخذ بعين الإعتبار النسب التي تغطيها محاور كل مقياس لأن طريقة ترتيب وتوزيع المحاور بين مختلف المقاييس ليست موحدة في برنامج السنة الثانية علوم سياسية، ولذلك لا يكون عدد المحاور أو النسب التي تغطيها معيارا للتصنيف بينها.

1- مقياس النظم السياسية المقارنة: تتضمن محاور هذا المقياس تتمثل في:

- تحديد مفهوم النظام السياسي، والنظم السياسية المقارنة.
- عرض مختلف أنواع الأنظمة السياسية، ومعايير التصنيف بينها.
- تحديد كيفية التحول السياسي والديمقراطي في العديد من الأنظمة السياسية مع اشارة للنظام السياسي الجزائري.

2- مقياس تاريخ الفكر السياسي الحديث منذ مطلع القرن العشرين: تقدم محاور هذا

المقياس عرضا لمختلف النظريات والأفكار السياسية التي ظهرت في العصر الحديث.

3- مقياس نظريات وسياسات التنمية: تتوزع محاور هذا المقياس بين:

- تحديد مفهوم التنمية وعلاقته ببعض المفاهيم الأخرى.
- عرض مختلف النظريات المتعلقة بالتنمية.
- تحليل الأوضاع الداخلية للبلدان النامية واستراتيجياتها التنموية.

- عرض بعض النماذج التنموية في العالم مع اشارة للتجربة الجزائرية في هذا المجال.

4-مقياس تاريخ الجزائر المعاصر: تتوزع محاور هذا المقياس بين عدة عناصر تقدم :

- عرض لأهم محطات النضال الجزائري منذ الحرب العالمية الأولى.
- بيان أسباب بروز الأحزاب السياسية الجزائرية بعد الحرب العالمية الأولى وكيفية نضالها من أجل الحصول على الإستقلال.
- عرض ظروف الإستقلال.
- أهم المؤسسات السياسية حتى سنة 1991 .

5- مقياس مدخل للعلوم الإدارية: يتوزع محتوى هذا المقياس بين:

- عرض أهم مفاهيم وخصائص علم الإدارة.
- بيان الفرق بين الإدارة العامة وادارة الأعمال.
- رصد أهم نظريات الإدارة العامة.
- الإشارة الى مختلف أساليب اتخاذ القرارات الإدارية وأهم العوامل المؤثرة فيها.
- تحديد مختلف العوامل البيئية وكيفية تأثيرها على الإدارة.

6- مقياس مدخل للعلاقات الدولية: وزعت محاور هذا المقياس كالتالي:

- تحديد المفاهيم المتعلقة بدراسة العلاقات الدولية.
- رصد تطور العلاقات الدولية.
- عرض مختلف أشكال التحالفات الدولية.
- تحديد المبادئ العامة للعلاقات الدولية، وأهم الأطراف الفاعلة فيها.

7- مقياس نظريات الدولة: تقدم محاور هذا المقياس:

- عرضا لمختلف المفاهيم والنظريات المتعلقة بالدولة.
- لمحة تاريخية عن نشأة وتطور الدولة عبر العصور.
- تحديد أركان وخصائص ووظائف الدولة الحديثة.
- الإشارة لواقع ومستقبل الدولة في ظل العولمة.

8- مقياس طرق وتقنيات البحث: تهدف محاور هذا المقياس كما أشار إليها البرنامج إلى:

- تقديم المعلومات الأساسية المساعدة على قيام الطلبة بالبحوث العلمية.
- تمكين الطلبة من تحويل ما تعلموه من تصورات وأفكار إلى تقنيات مجسدة في البحوث العلمية.

- تدريب طلبة الجذع المشترك على انتقاء مواضيع بحوث في العلوم السياسية وتطبيق الطرق والتقنيات، والمقاييس العلمية التي تجعل كل طالب يتقن استعمال القواعد العلمية في بحوثه.

- تدريب الطلبة على فن التحكم في طرائق القراءة وفهم أدبيات وتقنيات البحث العلمي.

9- مقياس الحضارة العربية الإسلامية: تتوزع محاور هذا المقياس بين:

- تعريف مصطلح الحضارة وما يتعلق به من شروط ومصادر.
 - تقديم عرض موجز لمختلف الحضارات القديمة السابقة للحضارة العربية الإسلامية.
 - تحديد خصائص نظام الحكم في الإسلام.
 - عرض مختلف النشاطات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة الإسلامية.
 - عرض ملامح الحياة الاجتماعية والفكرية للمجتمع المسلم.
 - بيان أثر الحضارة العربية الإسلامية على النهضة الأوربية.
- وقبل مناقشة أهمية المقاييس حسب طبيعة المعرفة أو المعلومات التي تهدف إلى تقديمه للطلاب سنشير في الجدول التالي لمجمل خصائص البرنامجين موضوع التحليل ونقدم وصفا إجماليا لهما.

المجموع	برنامج السنة الثانية		برنامج السنة الأولى		البيانات
	%	التكرار	%	التكرار	
%100	54	55.56	30	44.44	الصفحات
	172	50.58	87	49.42	المحاور
	657	50.38	331	49.62	المواضيع

جدول رقم (11): توزيع تفصيلي لخصائص البرامج البيداغوجية موضوع التحليل.

تغطي البرامج البيداغوجية موضوع التحليل كما هو مبين في الجدول 54 صفحة منها 55.56% لبرنامج السنة الثانية، 44.44% لبرنامج السنة الأولى يتوزع محتوى هذه البرامج على 172 محورا، 50.58% منه مقررة على طلبة السنة الثانية و 49.42% منها محاور مقررة على طلبة السنة الأولى، تنفرع عن هذه المحاور مواضيع لتحديد محتوى كل محور على حدى، وتبين نوعية المعلومات التي سينلقاها الطلبة في كل سنة.

بلغ عدد هذه المواضيع في مادة التحليل 657 موضوعا، 50.38% منها خاصة ببرامج السنة الثانية، 49.62% منها تضمنها برنامج السنة الأولى.

هذا الوصف للبرنامجين يظهر أن هناك اهتمام بتحديد نوعية المعارف والمعلومات التي يجب أن يتقنها الطلبة، والأفكار التي لا بد أن ترسخ لديهم. أما بالنسبة للشكل العام للبرنامجين فنلاحظ أنهما يتفقان في الإشارة للمحور الأول لبعض المقاييس بمصطلح مدخل مفهوماتي أو مقدمة لكنهما يختلفان في النقاط التالية:

- بعض العناصر التي تتفرغ عن محاور برنامج السنة الأولى عبارة عن أسئلة. هذا رغم أن طريقة ترتيب المحاور والعناصر موحدة بين مختلف المقاييس التي يحتويها البرنامج. فعناوين المحاور مكتوبة بخط كبير، مسطرة، والعناصر مرقمة (1، 2، 3) ثم (أ، ب، ج) إذا احتوت على عناصر فرعية.

- بينما يعتمد برنامج السنة الثانية على ترقيم المحاور بأرقام رومانية (I، II، III) ثم يشير للعناصر بأرقام عادية (1، 2، 3) أو حروف (أ، ب، ج)؛ لكن فروع العناصر فيشار إليها تارة بمربع صغير (■) أو مطة (-) أو بكلمات (أولا - ثانيا...). كما نجد استخدام عبارات "المحور الأول، المحور الثاني.." في بعض الأحيان قبل ذكر عنوان المحور، و في أحيان أخرى نجد عبارة "المحور الأساسية" قبل سرد المحاور.

2- أهداف البرامج موضوع التحليل:

لا تحتوي البرامج على أية إشارة للأهداف التي وجدت من أجلها عدا ما هو خاص بمقياس محدد كمقياس اللغة الانجليزية ومقياس طرق وتقنيات البحث.

حيث نجد في آخر صفحة من برنامج السنة الأولى (صفحة 25) الخاصة بمقياس اللغة الإنجليزية إشارة للهدف من تدريس هذا المقياس تبين أن اللغة الإنجليزية تعتبر إحدى الأدوات الأساسية في مجال الدراسات الاجتماعية وخاصة في مجال العلوم السياسية ولهذا تقرر على جميع طلبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية. ويبين البرنامج أن المحتوى البيداغوجي لهذا المقياس يقسم حسب مستويات الطلبة، وأنه يتعين على كل طالب أن يكون ملما بها كتابة ومحادثة.

أما الصفحة 21 من برنامج السنة الثانية وقبل تحديد محاور مقياس طرق وتقنيات البحث الذي هو مقياس فصلي/سداسي تم تحديد الهدف من تقديم هذه المادة كالتالي:

- تعليم طلبة الجذع المشترك المعلومات الأساسية المساعدة على قيام الطلبة بالبحوث العلمية بدءا من التصور إلى الصياغة وانتهاء بالتحليل.

- تمكين طلبة الجذع المشترك من تحويل ما تعلموه من تصورات وأفكار من مادة مناهج العلوم الاجتماعية (السنة الأولى) إلى تقنيات مجسدة في البحوث العلمية.
- تدريب طلبة الجذع المشترك على انتقاء مواضيع بحوث في العلوم السياسية وتطبيق الطرق والتقنيات، والمقاييس العلمية التي تجعل كل طالب يتقن استعمال القواعد العلمية في بحوثه.
- تدريب الطلبة على فن التحكم في طرائق القراءة وفهم أدبيات وتقنيات البحث العلمي.
- حرصا على تطبيق ما يتعلمه الطالب في طرق وتقنيات البحث (السنة الثانية) فقد تكررت بعض العناوين التي تم تدريسها من الجانب النظري في مقياس منهجية العلوم الاجتماعية (بالسنة الأولى).
- وفي غياب إشارات أخرى لأهداف البرامج البيداغوجية موضوع التحليل، والمقدمة للطلبة تثار العديد من التساؤلات والملاحظات :
- هل من الممكن تغطية مقياس - حضارة إسلامية- يحتوي على 10 محاور و48 عنصرا في سداسي علما أن السداسي في الجامعة الجزائرية عادة ما يضيع أغلبه بين الاضرابات والمناسبات الوطنية والدينية، والعالمية؟
- إن الواقع يبين أنه رغم تكرار بعض العناوين، ورغم الحرص على تمكين الطالب من التحكم في أدوات البحث العلمي وجعله قادرا على إعداد البحوث دون مشاكل منهجية إلا أن الواقع يعكس أن الطلبة أصبحوا يعانون مشاكل في أبسط الأمور المنهجية. فرغم عجزهم عن فهم وتطبيق التقنيات العلمية في بحوثهم، فهم لا يجيدون حتى تحديد إشكالية أو صياغة فروض قائمة لموضوع بحث ما، ناهيك عن الخلط بين توثيق المعلومات في الحواشي، وفي قائمة المراجع وهذا يعود من جهة لضعف الأساتذة المكلفين بتدريس هذه المقاييس وعدم تخصصهم، ومن جهة إلى عدم وجود اتفاق بين الأساتذة أنفسهم حول طريقة أو كيفية موحدة تعتمد لتوثيق المعلومات تلقن للطلبة.
- والواقع أن ذكر المعلومات الكافية عن المرجع يكفي لإثبات الأمانة العلمية، ولا يهم التفصيل في وضع النقطة أم الفاصلة أم القوسين لأنه حسب نظري أمر ثانوي ولا يستحق أن يهتم به الباحث فيشغله عن أمر آخر أهم في بحثه.
- إن تكرار بعض العناوين لم يكن فقط بين مقياسي منهجية العلوم الاجتماعية وطرق وتقنيات البحث، وهذا ليس عيبا إن كان هدف ومحتوى المقياسين واحدا، أو متكامل، وإن كان كذلك الهدف من التكرار هو الاستفادة أكثر، أما المثير للحيرة والانتباه هو تكرار بعض العناصر بين مختلف المقاييس إن لم نقل معظمها وتأكيد على بعض

الأفكار مما يجعلنا نشك في أن كل المقاييس تحمل محتوى واحد، هذا بعد تأكيدنا من أنها تحمل نفس الأهداف:

1- فالمطلع على محتوى البرامج موضوع التحليل يلاحظ غياب أي مقياس من شأنه إضفاء الخصوصية الحضارية على هذا الفرع - فرع العلوم السياسية-، ولعل هناك من يعترض بالقول أن المرحلة الأساسية والثانوية من المنظومة التربوية تكفلت بالبناء التربوي وتعزيز الانتماء، وأن الجامعة فضاء للبحث والعلم وليست للتنشئة والتربية، فکرد عليه فإن من الدراسات ما يبين الخلل المرجعي والمنهجي الذي تعاني منه المنظومة التربوية في المجتمعات العربية عامة، والجزائر خاصة لأنها منظومة تفتقد لمعايير الاصاله والفعالية التي من شأنها بناء الإنسان الصالح، ولهذا تظافرت نقائص المنظومات لتصيغ إنسانا منقطع الصلة بترائه الحضاري، ولا يمتلك شروط الحصانة المعرفية، وسهل الوقوع او السقوط في رؤية الآخر للإنسان والحياة والكون.

2- كان من الممكن أن تكون هذه المقاييس قناة فعالة لتشكيل وعي منفتح على الفكر والواقع الغربيين لإنسان يمتلك قدرا عاليا من القدرة على استخدام أدوات التحليل العلمية، والواعية، فينفذ إلى أعماقها ويكشف عن خلفياتها الابستمولوجية ومنطلقاتها الإيديولوجية فيضعها في سياقها الحضاري، ويستفيد منها في خدمة فلسفته الحياتية لكن للأسف فالواقع يعكس اكتفاء طلبتنا، وحتى أساتذتنا بتحليل ظاهر الأشياء، أو النظر إليها كما تبدو دون أدنى تحليل، ولهذا تحول علم السياسة في بلادنا إلى ممارسة ذهنية مجردة أو احتراف معاشي للمنتسبين إليه لان قضاياها لا تخدم الواقع الاجتماعي، وبالتالي فالإغراق في مناقشتها لا يجدي نفعا.

3- تحليل مضمون البرامج موضوع التحليل:

سيتم تسليط الضوء على ما يتضمنه البرنامجين من معالم للمعرفة والثقافة السياسية، ومدى تأثير تلك الثقافة المشكلة لمضمون التنشئة السياسية بما يجري على الساحة السياسية و الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري، وبالتالي مدى انعكاس واقع وحاجات المجتمع الجزائري على ما تحتويه المادة العلمية، ومدى مواكبة هذه الأخيرة وصياغتها وفقا للتحولات الجديدة الواقعة على المستوى المحلي، والعربي، وحتى العالمي.

1- المعلومات التاريخية والسياسية:

أ- المعلومات التاريخية: نعني بها ذلك النوع من المعلومات الذي يمكن الطالب من التعرف على واقع الحياة الاجتماعية، والسياسية، أو الاقتصادية التي كانت سائدة في زمن مضى، والتي تمد له بنوع من الاتصال والتواصل مع أسلافه من أبناء أمته، وتنقل له ما خلفوه من تراث إنساني، وحضاري عريق يساعده في حاضره ويوجهه في مستقبله.

وفيما يخص هذا النوع من المعلومات نجد البرامج موضوع التحليل قد ركزت على سرد تاريخي لتطورات الأفكار السياسية (تاريخ الفكر السياسي) مؤكدة في ذلك على أن الفكر اليوناني منبع كل نشاط واع، وأن الحضارة اليونانية مهد الفلسفة والعلوم، والآداب والفنون، وكأن ما قبلها كان فراغا حضاريا، أو أن حضارات الشرق القديم لم توجد يوما. وبعد دراسة الإسهام اليوناني ممثلا في "سقراط و أرسطو، والمدارس الكلية، والرواقية، والأبيقورية" يتم الانتقال مباشرة إلى الإسهامات الرومانية " شيشرون، أوغستين، توماس الأكويني"، ومع إشارة صغيرة للفكر السياسي العربي الإسلامي من خلال محور واحد، "ابن رشد، الفارابي، ابن خلدون"، يعاد رفع الستار على عصر التنوير والنهضة الأوربية، ويدرس دراسة معمقة لكل حيثياته النظرية والعلمية انتهاءً بالمدارس الأمريكية المعاصرة باعتبارها النموذج الرائد للعلوم السياسية موضوعيا ومنهجيا كـ "الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية".

بينما يكتفي البرنامج بمقياس واحد فصلي/ سداسي يتناول تاريخ الحضارة الإسلامية من خلال ثمانية عشر محورا عادة ما ينتهي السداسي والأساتذة لا يزالون يفتشون في المحور الأول والثاني منه الخاصين بتحديد المفاهيم والتعرض للحضارات السابقة للحضارة العربية الإسلامية.

أما المقاييس التي تبدو لنا من أسمائها أنها ذات علاقة مباشرة بتاريخ الجزائر السياسي و المعاصر، وإن كانت تقدم معلومات عن واقع الحياة السياسية للجزائر منذ عهد الفينيقين والرومان، وأسباب وظروف الاحتلال الفرنسي، وأهم تحركات المقاومة والنضال الجزائريين، وكيفية تسيير شؤون الجزائر المستقلة؛ إلا أنها معلومات تتوقف عند فترة الأحادية الحزبية ولا تتعداها إلى فترة التعددية الحزبية رغم ما يتضمنه المقرر في بعض مقاييسه من معلومات حول طبيعة النظم السياسية الديمقراطية وعوامل التحول الديمقراطي

من تعدد حزبي، وتداول على السلطة، ونشاط جمعي... هذا فضلا عن ملاحظة وجود استخدام بعض المصطلحات التي تبدو للوهلة الأولى أنها عادية لكن يمكن ان تكون سببا في غرس عوامل احتقار الذات لدى الطالب المبتديء، أو قد تثير لديه الشعور بمركب النقص اتجاه كل ما ينم بصلة لانتمائه الحضاري، مما يترك المجال واسعا للانفتاح على فكر الآخر المعادي في كثير من الأحيان.

فزيادة على طغيان المادة العلمية المروّجة للفكر الغربي الغريب عنا والبعيد عن واقعنا هناك ضعف في المادة العلمية القليلة التي تعكس واقعنا وتاريخنا، فعلى سبيل المثال وفي ما يتعلق برموز المقاومة السياسية والشعبية ضد الاحتلال الفرنسي ورد بشأن مقاومة "الأمير عبد القادر" أسباب عدم قدرته على مواصلة المقاومة، وبشأن مقاومة "أحمد باي" ورد عنصر عوامل ضعفه وانسحابه من قسنطينة، مما يعكس صورة سلبية للشعب الجزائري على انه ضعيف وغير قادر حتى على مقاومة العدو.

ب- المعلومات السياسية: هي ما تعلق من معلومات بطبيعة النظم السياسية والإدارية، وما يختص به النظام السياسي والإداري الجزائري من أسلوب للحكم، ومؤسسات سياسية واجتماعية..

يستقيض البرنامجين في سرد المفاهيم والمصطلحات السياسية حتى يصعب التفريق بينها، والوعي بكونها تحمل مخزونا من الشحن الإيديولوجية. كما تقدّم البرامج موضوع التحليل من المعلومات ما يكرّس الرؤية المعرفية المتمركزة حول الذات الأوروبية القائمة على القيم العلمانية والفردية، وأفكار الحرية، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، وسيادة القانون، والتداول على السلطة، وسيادة الشعب، وحرية الإعلام، والمشاركة السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني... ومقابل ذلك ينتهي تاريخ الجزائر الذي تغطيه البرامج عند أحداث أكتوبر 1988، فيما يعدّ شموليا كلّ نظام يخرج عن تقاليد الأنظمة الديمقراطية.

إن مثل هذا التناقض والإختلاف في توزيع المحتوى من شأنه أن يكرّس الهيمنة المعرفية، ويعمّق التخلف في مجتمعنا لأنه يتناقض مع المرجعية الحضارية والمعادلة النفسية والاجتماعية لتلك المجتمعات التي ترتبط بها مختلف الأفكار والنظريات التي يحتويها البرنامج.

وعليه فان وجود معلومات عن النظام السياسي والتعدد الحزبي، ودوره في المجتمع الجزائري منعدم رغم أن ما أجري من تعديلات على البرامج البيداغوجية كان في ظل نظام التعددية الحزبية في الجزائر، ورغم ما ورد في المقررات من ذكر لأحزاب سياسية تشكلت قبل الاستقلال. مثل حزب نجم شمال إفريقيا (1926)، الذي تحول فيما بعد إلى

حزب الشعب الجزائري (1937) بقيادة مصالي الحاج الداعي للاستقلال العام عن فرنسا، وحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وحركة انتصار للحريات الديمقراطية بقيادة فرحات عباس (1946-1947) الداعي للاندماج مع فرنسا... إلا أن الطالب الجزائري وخاصة إذا كان طالب علوم سياسية فهو بحاجة ليس فقط لمعرفة أسماء الأحزاب السياسية المشكلة للتعددية، لكن لمعرفة وفهم أهم المبادئ التي تعمل في ظلها، وكيف تقبل التعدد الحزبي كأحد مبادئ الديمقراطية، والقدرة على التمييز بين مختلف الأحزاب، واختيار ممثلين من مرشحيها، ودور كل منها في خدمة الشعب الجزائري، والتعبير عن رغبته. لأن الوضع الحالي لقيام الأحزاب السياسية، ودورها في المجتمع يختلف عن الأحزاب السياسية التي نشأت في وقت الاستعمار، والتي انحصر دورها وتكثفت جهودها حول المقاومة ضد تسلط الدولة الاستعمارية.

وقد راحت البرامج تخوض في تحديد المفاهيم، وتصنيف النظم، وتتبع التطور التاريخي للأفكار والنظريات السياسية حتى غلب عليها طابع ما كان في الماضي، وليس ما هو كائن أو موجود في الواقع أو ما يجب أن يكون في المستقبل.

وما خرج عن هذا الإطار وإنما يعبر عن اجتهادات الأساتذة ورغبتهم في تقديم معلومات وأمثلة حيّة تساعد الطلبة على فهم بعض المفاهيم والتمييز بينها. كما نجد في البرامج إشارة أو تركيز على دور المؤسسات والتنظيمات المختلفة داخل المجتمع، وتأثيرها على النظام السياسي السائد كالأحزاب السياسية، والجمعيات، وجماعات المصالح، والاتحادات العمالية، وكذلك وسائل الإعلام ودورها في التأثير على الرأي العام من جهة، والاعتماد عليها كوسيلة للتبليغ بالحقائق من جهة ثانية.

كما تشير البرامج لدور الفرد وأهميته في الحياة السياسية للمجتمعات عن طريق المشاركة السياسية في الانتخابات لاختيار ممثلي الشعب في المجالس، لكن هذه الإشارة قليلة، وربما كانت ستكون ذات أهمية أكثر لو اقترنت بإشارة إلى عملية التحول الديمقراطي، ومدى أهميتها بالنسبة للبلدان النامية، مع توضيح كيف تجعل المشاركة السياسية للأفراد من هذا التحول الديمقراطي أمرا حقيقيا ومجسدا على أرض الواقع في ظل أنظمة سياسية تؤمن بالتعددية وحق الشعب في اختيار ممثليه.

فالمقررّ يقدّم الأفكار والنظريات، ولا ينظر في كيفية تطبيقها في مجتمعاتنا أو حتى الأسباب التي حالت دون تطبيقها؛ لكن التعليم العالي في الواقع ليس مجرد نقل للمعرفة بل لابد أن يساعد في إنتاجها وتوليدها ويشجع على ضرورة الصمود والمنافسة.

فعن النظم الديمقراطية مثلا يبيّن البرنامجين أنها تقوم على تعددية حزبية، وتتافس سلمي على السلطة، وتُحترم فيها الإرادة الشعبية، وتستقل فيها السلطة القضائية. صحيح

أن الديمقراطية لم تكن في يوم من الأيام حلا كاملا لمشاكل المجتمع الإنساني، إلا أنها تبقى وسيلة عملية للحكم لأنها أقرب إلى طبيعة البشر الذين يتطلعون نحو المساواة لا أمام الله فقط بل وأمام القانون أيضا، كما أن الديمقراطية تركز على مأسسة المجتمع وتثبيت أركانه على قواعد دستورية ثابتة تحد من سلطات الهيئة التنفيذية من جهة، وتعرف حقوق وواجبات الأفراد من جهة أخرى.

فالأنظمة الديمقراطية إذا هي نظم مؤسسات وقوانين تعمل على إجراءات عقلانية ثابتة لا على إرادة الأفراد أو حسن تصرفهم، نظم تلتزم بقواعد وأنماط معينة لا على كارزماوية وجاذبية الأفراد. فأين مجتمعاتنا العربية من كل هذا؟، وهل لدينا تراث في هذا المضمار؟، وهل بإمكاننا مأسسة عملية الديمقراطية والمشاركة حقا، ومن ثم إدخال وسائل عقلانية إلى أساليب الحكم في أوطاننا؟ وما السبيل إلى تحقيق ذلك؟، هذه الأسئلة هي التي يفترض أن تعمل الجامعة والمقررات البيداغوجية من أجل إيجاد إجابات لها.

الحقيقة هي أن نظرة معمقة في تراثنا الاجتماعي والسياسي تكشف أن الدعوة نحو المساواة أمام الخالق والدولة، والشورى هي من صلب تراثنا الروحي، وأنه لا يوجد تضارب بين العقيدة الإسلامية والديمقراطية. بل أن النظرية الفاحصة تؤكد على ضرورة مشاركة الناس في عملية صنع القرار، كما أن الحكم في عهد الخلافة الراشدة ارتكز إلى قواعد الشورى لا إلى الاعتقاد أن كل الحكمة حكر على نفر من الناس.

وإن كانت قياداتنا لم تقنع بأنه لا بد للسياسة أن تتبع الفكر، أو على الأقل أن تسيّر بمحاذاته بدل أن تقوده فليس علينا أن نسلّم للأمر، أو أن نعتبر الحالة ميؤوس منها بل على العكس لا بدّ من الإصرار والبحث عن الوسائل الكفيلة لتنمية النواة الأساسية لتراثنا الروحي والاجتماعي، وما تشتمل عليه من قيم ديمقراطية ثم البناء عليها، خاصة أن التجربة الإنسانية تنفي الافتراض الذي يؤكد أن هناك شعوب تحظى بالمقومات الضرورية لتحقيق الديمقراطية بينما لا تملكها شعوب أخرى، ولا يمكنها أن تصعد إلى ذلك المستوى لأنها تعاني من خلل هيكلي بنياني معين يحول دون ذلك. فمعظم المجتمعات الغربية لم تعرف ولم تمارس الحياة الديمقراطية إلا منذ أمد وجيز فقط إذ تؤكد الناحية التاريخية حداثة عهد الديمقراطية حتى في العالم الغربي؛ كما أنها نتاج للتراث الفكري الإنساني لا اختراعا غربيا وحسب.

2- الهوية والولاء: من المعلوم أن المؤسسات التعليمية، ومنها الجامعة تواجه تحديات كبرى على رأسها تلك التحديات التي تواجه ثوابت الأمة، ويأتي في مقدمتها الدين الإسلامي، العروبة، واللغة العربية. وعليه تقع على عاتق الجامعات اليوم مهمة غرس الشعور والولاء في نفوس طلابها، وتنمية ارتباطهم بالوطن ورموزه، وتمتعهم بالروح

القومية والوطنية. وبما أن الطالب يدخل الجامعة وقد تعلم اللغة العربية وقواعدها في مؤسسات المنظومة التربوية، عليه أن يستخدم شحناته الوجدانية والتعبيرية في فهم وتحليل المحتوى المعرفي الذي يقدم إليه من خلال المقاييس البيداغوجية. غير أن مادة التحليل المتمثلة في البرنامجين البيداغوجيين وان كانت في بعض أجزائها تمكن الطالب من اكتساب معارف عن الوطن من حيث تاريخه وتراثه، إلا أنها تفتقد إلى ما يجعله على صلة بحاضره، والتحديات التي تواجهه في المستقبل. والى ما يعزز انتماءه إلى وطنه الجزائر، وينمي لديه الروح الوطنية، والاهتمام بمشاكل المجتمع، والشعور بالمسؤولية، وضرورة المشاركة في إيجاد حلول لها.

وبما أن هناك العديد من الدوائر والأبعاد للهوية فإن محتوى البرامج يتقل فكر الطالب بأنه ينتمي إلى بلد أو دائرة الدول العربية التي أدنى ما توصف به هي أنها دول نامية إن لم تكن متخلفة تسودها نظم سياسية شمولية إن لم تكن تسلطية ناشئة، عجزت عن تحقيق ما حققته الدول الغربية المتقدمة ذات النظم السياسية الديمقراطية، والمحقة للتطور الاقتصادي الهائل، والقفزة النوعية في استخدام التكنولوجيا؛ بدل أن تروج لنماذج قيمية وسلوكية من شأنها تعزيز انتماء الطالب وتحسيسه بمكانته ودوره الريادي، وتعليمه كيف يتجاوز الماضي، ويتخطى الواقع المأزوم. هذا مع التشبث بالماضي وأصالته، وبمقوماته الحضارية، والاجتماعية، والثقافية رغم التغيرات التي يطرحها المجتمع.

قد يعترض البعض على هذا الأمر بأن ما يتضمنه البرنامج وبذلك المقاييس ما هو إلا حقيقة. نعم هو حقيقة لكن القول بأنه ليس أمرا محتوما ودائما، ولا أبديا هو حقيقة كذلك، وأن المطلوب من الجامعة هو العمل على إقناع طلبتها بهذه الحقيقة وأن تحرص في نفس الوقت على أن يتماشى ما تقدمه من ثقافة مع ما تقدمه مختلف مجالات ومؤسسات العولمة؛ لكي لا يصاب الطالب بالحيرة، والتردد بين الميل إلى التماثل والاندماج، وبين الرغبة في التمايز والاختلاف الثقافي، وكذلك حتى لا تخرج عملية التنشئة عن مسارها المحدد، كما يجب أن يعطى للأفكار بعدها القومي، والحضاري والإنساني.

2- الوحدة والتوافق الجمعي: إن تنمية الروح الوجدانية والتوافقية والتكاملية لدى الشباب تعتبر من أهم أهداف عملية التنشئة السياسية لغرض تكوين شخصية وطنية، وتنمية الشعور القومي في أنفس الشباب، وتعويده على تحمل المسؤولية نحو غيره من الأفراد، ونحو وطنه. ولعل تاريخ الجزائر الحديث حافل بالأمثلة التي تبين أن الحماس

والإخلاص للقضية الوطنية كان دائما مصدرا للطاقة الكبرى. ولولا ذلك لما تحققت الوحدة الوطنية، وما أمكن للجزائر اليوم أن تنعم بالحرية والاستقلال. فرغم التحديات الكبرى التي واجهتها جبهة التحرير الوطني استطاعت بفضل هيئة خبراء ومختصين، ونخبة من الثوريين أن توحد صفوف شعب بأكمله لتحرير أرضه من المحتل الفرنسي، وأن تجعل الالتزام الواعي من طرف الجماهير في الكفاح المشترك مع جبهة وجيش التحرير الوطني قوة فاعلة يرهبها جنرالات سبق لهم وأن خاضوا عشرات الحروب العالمية، كما حققت بذلك سبقا في الاعتراف والدفاع عن الحرية والعدالة والتقدم وتقرير مصير الشعوب. (1)

وغير بعيد عن ميدان الجامعة والطالب لقد لعب قطاع الطلبة والمتقنين دورا بارزا وحيويا في الكفاح الوطني طوال فترة الاستعمار، وأثبتوا جدارتهم وكفاءتهم وأظهروا شخصيتهم وأبرزوها بعد الحرب العالمية الأولى.

فالالاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين UGEMA الذي تأسس في شهر جويلية 1955 وأعلن عن إضراب عام لا نهائي عن الدروس والامتحانات في الجامعات والمعاهد العليا والثانويات الفرنسية بالجزائر وفرنسا دون تردد، وطبق فعلا يوم 19 ماي 1956 فالتحق بعضهم بصفوف جيش التحرير، وتوزع البعض الآخر عبر العالم مشاركا في ندوات يشرح فيها قضية شعبه وحقه في الدفاع عن مصالح الثورة وأهدافها، وكثف هؤلاء جهودهم لدى كل الاتحادات الطلابية العالمية في العديد من بلدان العالم: ألمانيا، روسيا، الهند، سويسرا، أمريكا، بلجيكا، إنجلترا، الصين، هولندا، إيطاليا، مصر، سوريا، العراق، المغرب، السودان، رومانيا، تشيكوسلوفاكيا، إسبانيا، بولونيا، تركيا، وأعطى بذلك الدليل القاطع على وحدة الشعب الجزائري ووقوفه صفا واحدا وراء الثورة المسلحة وقادتها، خاصة أنه استمر ولم يحل حتى يوم 14 أكتوبر 1957.

فنتقديم مثل هذه الصور عن تعاون الشعب الجزائري من شأنه أن يقدم باعثا لتقوية الصلة والتوافق والإخاء بين الأفراد، ويدعم اتجاه الوحدة والانسجام والشعور بالمصير المشترك بدل الاختلاف والانقسام.

والملاحظ في البرامج التي بصدد التحليل أنها لا تحتوي على مواضيع وأفكار تصب في هذا الاتجاه، وبالتالي فهي لا تعمل على تكريس مثل هذه المفاهيم في أذهان الشباب، إذ تغيب مؤشرات الوحدة والتضامن من محتوياتها، بل نجد في البرنامج مصطلحات تصب

(1) أحسن بو مالي، قيام الثورة الجزائرية والتعبئة الجماهيرية في الفترة ما بين "1954-1956"، مجلة العربية للعلوم السياسية والإعلامية، (الجزائر: جامعة الجزائر،

في اتجاه عكسي هو اتجاه التشتت والانشقاق والصراع. إذ تركّز البرامج في بعض عناصرها عن إبراز مثل هذه الزوايا مشيرة إليها بعناصر صريحة مثل:

- الانشقاق في حركة انتصار للحريات الديمقراطية.

- الصراع بين القيادة السياسية والعسكرية في مؤتمر الصومام.

- الصراع على السلطة بعد نيل الاستقلال.

إن حكمنا هذا لا يعني أن نعمل على إخفاء بعض الحقائق، أو أن نقدّم فقط الصورة الإيجابية في تاريخ الجزائر، أو تاريخ الحركة الوطنية بل لأن الشباب الجامعي خاصة في عامه الأول والثاني يستشعر الحيرة والقلق لأنه لا يعرف ميوله الحقيقية، ولا مدى ذكائه، ولا كيفية اختياره لمستقبله المهني ولا حتى إن كان قد اختار التخصص أو الفرع المناسب والمتماشى مع ميوله ورغباته من جهة، وقدراته من جهة أخرى، كل هذا يؤدي إلى إضعاف فاعليته في الإسهام من أجل تحديث ونهوض مجتمعه.

ولهذا لا بد أن تنطلق الجامعة من سياسة ثقافية واعية ومنقهما لهماوم الشباب وتطلعاتهم، وأزماتهم الفكرية، والإيديولوجية، والحضارية، ولعل تعرف الشباب على مثل هذه الحقائق في عامه الأول والثاني قد يشعره بإحباط وخيبة أمل، كما قد يشكل ذلك منعطفا مؤثرا في صياغة شخصيته المستقبلية، ويؤثر سلبا على عملية تنشئته الاجتماعية والسياسية ويحول دون ثقته وحبّه لوطنه، وبذلك تفقده الثقة في الآخرين، وحتى في نفسه.

4- النظرة للأخر: يقصد بها توجه المضمون إلى الأخر سواء كان هذا الأخير هو

الأفراد الذين يعيش معهم الطالب ويتعامل معهم باستمرار، أي تربطه بهم علاقات ومصالح في الحياة اليومية، ويشكلون معا جزءا من مجتمع واحد؛ وحتى يعيشوا في سلام لا بد أن تكون هذه العلاقات مبنية على احترام الحقوق والحريات، والتعاون، وتجنب الاعتداء والإساءة، كما دلت عليه مضامين البرامج المتعلقة بطبيعة الحياة السياسية في ظل الأنظمة السياسية الديمقراطية خاصة ما يتم تشكيله من أحزاب سياسية للتداول على السلطة وجماعات مصالح، وما ينظم بها من عمليات انتخابية، وما تقوم عليه من أسس عدالة ومساواة أو تحالفات بين الدول. أو كان ذلك الأخر هو الأجنبي غير الجزائري، وغير العربي، وغير المسلم.

فمن جهة قد تطرقت البرامج في بعض أجزائها لما قد يحدث في إطار المجتمع الدولي من علاقات أو تحالفات، أو ما يبرم من معاهدات تعاون وتبادل مصالح بين الدول؛ ومن جهة أخرى يغلب على محتوى البرامج وما تحمله من أفكار تجسيد لصورة الأخر الغربي على أنه رمز العطاء، ومهد الحضارة الإنسانية، وذو الفضل على المجتمعات الأخرى

العربية لأنه من أمدها بالأفكار والنظريات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وأن الدول الغربية كرّست وقتها وجهدها للتخطيط لنماء ورقي وازدهار البلدان المتخلفة أو الناشئة. ورغم اكتشاف أن معظم هذه الأفكار والنظريات تحمل في طياتها شحنات أيديولوجية وينبغي التعامل معها بوعي وحذر شديدين إلا أنها مازالت تدرّس في جامعاتنا، ومازالت البرامج البيداغوجية تغرق في متابعة الإرهاصات التي تصدر في الجامعات الغربية والتي ليست سوى محاولات لتجاوز أزمات خاصة بها.

5- القيم الثقافية السياسية أو الاجتماعية ذات الدلالات السياسية: إن ما تشهده الأنظمة السياسية المعاصرة من تحولات وتغيرات باتجاه الديمقراطية جعلت القيادات السياسية تهتم بالتعليم، وتجعل منه موضوعا لخطاباتها السياسية وجعلت للسياسات التعليمية بعدا سياسيا يتمثل في تقديم المعلومات وغرس القيم والسلوكيات التي تجعل من الديمقراطية أسلوبا من التفكير ونمطا للسلوك والعيش، وذلك لا يتم إلا بتعليم النشئ لمبادئ وقيم الديمقراطية من حقوق، وواجبات، ومساواة، وحرية الرأي والتعبير، وتعيده على تقدير قيم التعاون، والمشاركة السياسية الفعالة في المجتمع.

وإن كانت البرامج قد تطرقت لهذا كله إلا أنها تطرقت إليه في إطار التعبير عن حركية المجتمعات الغربية، ومسايرة الإشكالات والظواهر والأزمات التي طرحت على مختلف المستويات الأخلاقية، والسياسية، والاقتصادية لتلك المجتمعات لأن تطوّر المجتمع كما هو معلوم يفرز تناقضات وأشكال تحتاج إلى استيعاب واحتواء من أجل ضمان إنتاج ذلك المجتمع لوسائل نموه وتطوره. ومن هذا المنطلق لعبت الدراسات العلمية دورا محوريا في عمليات التنمية، والمسار البنائي، والحضاري للمجتمعات الأوروبية فهي إذن أداة تنظيم وبناء وتطوير وتكييف.

أما المحتوى الذي تقدمه مقاييس هذا التخصص فهو لا يهدف إلى غرس قيم معينة بل يكتفي بعرض ما كان، ويقصي من دائرة اهتمامه ما ينبغي أن يكون من قيم، أو بنى، أو مؤسسات، أو نظم. وبذلك يجسد بوضوح المركزية الغربية التي تعتبر غرب أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية ذروة العملية التطورية الإنسانية، ومن ثم النموذج الذي ينبغي محاكاته في عملية التنمية.

خلاصة ونتائج.

لقد كشف تحليل مضمون البرنامجين أن المقررات التعليمية للسنة الأولى والثانية - جذع مشترك - علوم سياسية منقطعة الصلة بمتطلبات العصر، ولا تتجاوب مع ظروف وتغيرات المجتمع، كما أنها لا تصل إلى المستوى المطلوب في تقديم المعلومات السياسية التي تساعد على عملية التنشئة السياسية للطالب الجامعي - الشاب - خاصة منها ما يتعلق بمفهوم محوري يقوم عليه التخصص وهو النظام السياسي. حيث يغيب من البرنامجين ما يتعلق بالنظام السياسي الجزائري القائم من حيث طبيعته، ومؤسساته، والتنظيمات التي تنشأ في ظلها كالأحزاب السياسية، الجمعيات، النقابات... والمبادئ السياسية التي تشكل له الدعامة والتي من المفترض أن تكون في مجملها مجسدة لصور نظام سياسي ديمقراطي قائم على تعددية حزبية ووحدة وطنية.

- كما أهمل المحتوى الواقع الذي تعيشه المجتمعات العربية، وما يجري فيه من تغيرات، وما يفرضه من تحديات.

- كما أهملت البرامج البعدين الوطني والعربي، وعالجت القضايا العالمية، الإنسانية مبالغة في بعض النقاط، ومهملة لآخرى، لأن التنشئة السياسية كعملية لا تقتصر فقط على ما يتم تعلمه أو اكتسابه من معارف وسلوكات تخص العالم. صحيح أننا في عصر تلاشت فيه الحدود واختلطت فيه الشعوب، وامتزجت فيه الثقافات إلا أنه لا بد أن تلتزم العلوم بالقضايا الوطنية والقومية والدينية، بل إن الالتزام الحضاري في العلم أمر ضروري حتى نتجنب ظاهرة الترف الفكري المثالي من جهة، ونساهم مساهمة فعالة في ازدهار المجتمع وتطويره من جهة ثانية.

وبعدها لا بأس من فتح حوار حضاري بناء يساعد على التعاون والتفاهم والتثاقف لإسعاد الإنسانية جمعاء.

- وإن كانت البرامج قد تعرضت لبعض المشاكل التي يعيشها الوطن من تخلف إقتصادي واجتماعي و سياسي، إلا أنها قد تغاضت عن مشاكل أخرى قد تكون أهم مثل: الفساد الإداري، تبييض الأموال، إنعدام الأخلاق.. التي تعتبر محل الإهتمام في الوقت الراهن. وانتشار بعض السلوكات السلبية كالعزوف عن المشاركة السياسية خاصة لدى فئة الشباب. هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد البرامج أهملت المشكلات التي تحدث في العالم والتي تبثها وسائل الإعلام بشكل متواصل، كانتهاكات حقوق الإنسان والأطفال والشعوب، وما لذلك من أهمية في تجسيد البعد العالمي في تكوين الوعي لدى الطالب الجامعي عامة، وطالب العلوم السياسية بصفة خاصة.

وبصفة عامة فإن محتوى البرنامجين لا يعكس حقيقة التغيرات الواقعية، فرغم ما يقدمانه من معارف، وبغض النظر على أنها لا تتعلق بالمجتمع الجزائري ولا حتى بالمجتمعات العربية أو الإسلامية، فهي تجسد الماضي، ولا صلة لها بالواقع، وبذلك فهي لا تشكل وعيا سياسيا كما يفترض بها أن تفعل. فقد أتت نتيجة ترجمة حرفية ونقل آلي للمناهج و الآليات، والمؤسسات، بل حتى المضامين والفلسفات دون وعي أو انتباه للمحتوى الإيديولوجي العميق لتلك العلوم التي ترعرعت في أحضان الجامعات الغربية والأمريكية، ولهذا فهي بعيدة كل البعد عن هموم وقضايا المجتمع المسلم واحتياجات البناء والتنمية فيه. وأكثر من هذا نجد أن الخطابات التعليمية والأبحاث الأكاديمية التي تفرزها هذه البرامج تتوقف عند مناقشة مسائل مستهلكة تجاوزها أصحابها، تتمحور عادة حول المقولات السلوكية والبنوية في حين أن الجامعات الغربية تجاوزت هذه الأطروحات إلى الدراسات المابعد سلوكية، والتفكيكية المعاصرة. وإن حدث وأن ارتبطت اهتمامات هذه البرامج بقضايا المجتمع العربي المسلم عادة ما تكون سطحية لا تمس صلب الأزمة التي يمر بها هذا المجتمع، أو على الأقل تفيده في المرحلة التي يمر بها.

هي إذن برامج لا تساهم في تحقيق تكوين سياسي للطلاب بقدر ما تساهم في تكوين إنسان يحمل أفكارا وسلوكات غربية دون أن يعرف كيف يمارسها في محيطه الاجتماعي لأنه لا يوجد اهتمام بتعريف الطالب بالنظام السياسي الذي هو جزء منه، ولا بإرساء قيم الثقة في مؤسسات وشخصيات هذا النظام، ولا بإذكاء الشعور بالإنتماء إليه والولاء له، ولا بإرساء قيم المشاركة الفعالة التي تساعد على إشعار الفرد بأنه مفيد لوطنه، وله دور فعال في تحقيق استقراره، وإرساء الأمن فيه، وبذلك في تنمية روح الإنتماء والإحساس بالهوية سواء كانت وطنية أم قومية.

المبحث الرابع: الطلبة والتنشئة السياسية (الواقع الميداني).

إن دور الجامعة في التربية والتنشئة السياسية لا يقتصر فقط عما تقدمه الجامعة من مادة علمية، أي ما تحمله البرامج البيداغوجية من مواضيع، بل إن للبيئة الجامعية وعلاقات المناخ الجامعي التي تربط الطالب بمحيطه الجامعي الضيق، أو بمحيطه الاجتماعي الواسع لها كذلك دور في تنمية مدركات الطلبة، وتشكيل اتجاهاتهم، وتفاعلاتهم. فتكون بذلك هذه المؤسسة إما مصدر نشاط وابتكار وإيجابية، أو مصدر إحباط وخمول وسلبية.

وبما أن الجامعة كنظام هي جزء من نظام أعم وأشمل هو المجتمع فإن ما يسود المحيط الجامعي من قيم، ومعاني، ورموز، وأنماط سلوكية، هي انعكاس لما يسود المجتمع ككل، مما يجعل تصورات الشباب الجامعي للمفاهيم السياسية، وإدراكاتهم للقيم الاجتماعية تتشكل نتيجة للتفاعل القائم بين تأثير التنشئة السياسية الجامعية، وتغيرات البيئة الاجتماعية الجارية سواء على المستوى المحلي أو العالمي.

ومن خلال هذا الجزء من الدراسة سنتناول واقع التنشئة السياسية للطلبة الجامعيين من خلال عرض نتائج الدراسة الميدانية التي تمت بأحد أقسام العلوم السياسية بجامعة الجزائر، وبالأخص على طلبة الجذع المشترك -سنة أولى وثانية- علوم سياسية بجامعة الحاج لخضر-باتنة.

وسيتم تحليل نتائج الاستبيان بتسلسل حسب محاور التنشئة السياسية التي تم عرضها في الجانب النظري من هذا البحث، والتي تم تحليل المضمون على أساسها.

أولاً: المعلومات التاريخية والسياسية:

I. المعلومات التاريخية: المجموعة الأولى من الأسئلة التي تم طرحها في استمارة الاستبيان، والتي تم اختيارها من محتوى البرامج البيداغوجية التي تم تحليل مضامينها، تتعمد الكشف عن مدى إلمام الطلبة ببعض الحقائق والمعلومات التي تتعلق بماضيهم، وقد تم تقسيم الأسئلة المطروحة بين أسئلة تتعمد الكشف عن المعلومات الخاصة بالشخصيات التاريخية، وأخرى تتعمد الكشف عن المعلومات الخاصة بالأحداث التاريخية.⁽¹⁾ وسنعرض فيما يلي استجابات الطلبة لكل نوع من هذه الأسئلة:

⁽¹⁾ أنظر: الملحق رقم (1)، المجموعة الأولى من أسئلة الاستبيان.

أ- ما يتعلق بالشخصيات التاريخية: أي تلك المعلومات المتعلقة بشخصيات لمعت أسماءها، وذاع صيتها نتيجة لما حققته من انتصارات، أو ما قامت به من أعمال بطولية وتضحيات يقتدى بها، أو ما قدمته من أفكار وعلوم للحضارة الإنسانية. وقد كانت استجابات أفراد العينة للسؤال المتعلق بهذا النوع من المعلومات⁽¹⁾ فوق المتوسطة كما تبينه النتائج التالية:

1- شخصيتا بابا عروج وخير الدين:

تعلق أول سؤال فيما يخص الشخصيات التاريخية بشخصيتي بابا عروج وخير الدين، وفيما يخص استجابات الطلبة حول هذا السؤال فقد مثلت نسبة 37.50% من مجموع أفراد العينة إمتناع عن الإجابة أو عدم امتلاك إجابة، فيما أشار 31.67% من أفراد العينة إلى أن الشخصيتين تمثلان بحارين تركيين كان لهما الفضل في إنقاذ الجزائر من الأطماع الغربية -الإسبانية- في عهد الدولة العثمانية. فيما بين 14.17% من مجموع أفراد العينة أن عروج وخير الدين كانا قائدان في الأسطول العثماني، أما 14.17% من أفراد العينة فقد إكتفى بقول أنهما بحاران تركيان.

مجموع أفراد العينة 120		الاحتمالات
%	التكرارات	
16,67	20	قائدان في الأسطول العثماني
14,17	17	بحاران تركيان
31,67	38	بحاران تركيان كان لهما الفضل في إنقاذ الجزائر من الأطماع الغربية
37,50	45	دون إجابة

جدول رقم: (12) استجابات الطلبة بالنسب المئوية حول شخصيتي بابا عروج وخير الدين.

الملاحظ من خلال الإستجابات المسجلة هو عدم وضوح الرؤية، وعدم اكتساب الحقيقة والبعد التاريخي الذي يمثله هذان الإسمان في تاريخ الجزائر. فزيادة على أنهما يعتبران نموذجا رائدا ودليلا على أن تحقيق النصر مرهون بحسن القيادة والإستغلال الأمثل للوسائل المتاحة؛ هما من رموز العزة في تاريخ الجزائر وكان لهما فضل كبير في إنقاذ الجزائر من قبضة الإسبان في عهد الدولة العثمانية، وفي إقامة دولة جزائرية تضم أراضي المغرب الأوسط دخلت في الحلف العثماني الإسلامي سنة 939هـ -1518م، كان هذا الأخير خيارا عقائديا، حضاريا، واستراتيجيا في نفس الوقت. كما كانت المدرسة

(1) أنظر: الملحق رقم (1)، السؤال رقم (1) من أسئلة الإستهيبان.

البحرية الجزائرية أقل ما توصف به أنها أكبر مدارس الإسلام البحرية، والفضل في ذلك يعود لهما.⁽¹⁾

وإن أصابت الإجابات في أن أبو يوسف بابا عروج، وخير الدين كانا من البحارة، وتقلدا مناصب قيادة الجيوش والأساطيل البحرية. إلى أن ما يؤكد عليه الأستاذ الدكتور "آجقو علي" هو أنهما من أصل يوناني وليس تركي، وأن اعتناقهما للدين الإسلامي هو الذي كان وراء ما حققوه من انتصارات على أرض الجزائر بدافع المساعدة.

2- شخصية الأمير عبد القادر:

بخصوص السؤال المتعلق بشخصية الأمير عبد القادر، فقد كانت إستجابات الطلبة جيدة حيث بلغت نسبة الإجابات الموقفة **75.84%** رغم الاختلاف فيما بينها من حيث التفصيل. إكتفى **35.83%** من مجموع أفراد العينة بالقول بأنه أحد رموز المقاومة الجزائرية المنظمة ضد الاحتلال الفرنسي، فيما أجاب **20.83%** من مجموع أفراد العينة بأن هذه الشخصية تمثل قائد المقاومة الشعبية في الغرب الجزائري، وذكر **14.17%** من مجموع أفراد العينة أنه مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة، ليجمع **5%** من مجموع أفراد العينة بين كونه قائد المقاومة الشعبية في الغرب الجزائري منذ سنة **1832** ومؤسس الدولة الجزائرية الحديثة.

أما النسبة الباقية **24.16%** فقد توزعت بين محاولات خاطئة **08.33%** من مجموع أفراد العينة، وامتناع عن الإجابة **15.83%** من مجموع أفراد العينة كما يبينه الجدول التالي.

مجموع أفراد العينة 120		الاستجابات
%	التكرارات	
5,00	6	قائد المقاومة الشعبية في الغرب الجزائري ومؤسس الدولة الجزائرية الحديثة
20,83	25	قائد المقاومة الشعبية في الغرب الجزائري
14,17	17	مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة
35	42	أحد رموز المقاومة الجزائرية المنظمة ضد الاحتلال الفرنسي
8,33	10	محاولات خاطئة
15,83	19	دون إجابة

جدول رقم: (13) استجابات الطلبة بالنسب المئوية حول شخصية الأمير عبد القادر.

(1) آجقو علي، "محاضرات في مقياس تاريخ ومؤسسات الدولة الجزائرية"، (قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، السنة الجامعية:

3- شخصية أحمد باي:

ورد في الإستبيان سؤال يتعلق بشخصية أحمد باي، وتعكس استجابات الطلبة الممتلة في الجدول التالي أن أكثر من نصف أفراد العينة على علم بأن هذه الشخصية تمثل أحد رموز المقاومة الجزائرية ضد الإحتلال الفرنسي، وأكثر من ذلك يعلم **38.33%** من مجموع أفراد العينة أنه قائد المقاومة الشعبية بالشرق الجزائري (قسنطينة)، ويشير قلة منهم إلى أن هذه الشخصية كانت تحتل مركز حكم قبل الإحتلال الفرنسي لم تتعدّ نسبتهم **07.5%** من مجموع أفراد العينة. في حين توزعت نسبة **31.66%** بين محاولات خاطئة واستمارات دون إجابة.

مجموع أفراد العينة 120		الاستجابات
%	التكرارات	
38,3	46	قائد المقاومة الشعبية بالشرق الجزائري (قسنطينة)
7,5	9	أحد حكام الجزائر قبل الإحتلال الفرنسي
22,5	27	أحد رموز المقاومة الجزائرية
0,83	1	محاولات خاطئة
23,3	28	دون إجابة

جدول رقم: (14) استجابات الطلبة بالنسب المئوية حول شخصية أحمد باي.

4- شخصية ابن خلدون:

عن شخصية ابن خلدون حملت الإستمارة المقدمة للطلبة سؤالا، وكانت إجابات الطلبة موفقة جدا؛ فرغم تباينها من حيث الدقة والتفصيل كانت الإجابات الصحيحة تمثل نسبة **80%** من مجموع الإجابات المقدمة. وللتدقيق أكثر أكد **32.5%** من أفراد العينة على انتساب ابن خلدون للعروبة والإسلام، رغم اختلافهم في تصنيفه عالما، مفكرا، أو فيلسوفا اجتماعيا. كما أشار **30%** من مجموع أفراد العينة إلى هذه الشخصية بأنها تمثل أول مؤسس لعلم الإجتماع، أما ما نسبته **17.5%** من مجموع أفراد العينة فقد إكتفى بالإشارة لهذه الشخصية بأنها تمثل أحد مفكري أو رواد علم الإجتماع. فيما لم يقدم **15.83%** من أفراد العينة أية إجابة كما يبين ذلك الجدول التالي:

مجموع أفراد العينة 120		الاستجابات
%	التكرارات	
30,00	36	المؤسس الأول لعلم الاجتماع
32,50	39	عالم/ مفكر/ فيلسوف اجتماعي عربي مسلم
17,50	21	أحد مفكري/ رواد علم الاجتماع
4,17	5	محاولات خاطئة
15,83	19	دون إجابة

جدول رقم(15): استجابات الطلبة بالنسب المئوية حول شخصية ابن خلدون.

ب- المعلومات عن الأحداث التاريخية: بما أن التاريخ هو مصدر كل القيم السائدة في أي مجتمع، والمعبرة عن تراثه الثقافي والاجتماعي، والتي قد تبقى وتستمر وتنتقل عبر الأجيال عن طريق قنوات التنشئة، كما قد يحدث فيها بعض التغيير، أو تزول كلياً لتظهر مكانها قيم أخرى جديدة. تضمن الاستبيان أسئلة حول الأحداث التي وقعت في الماضي، والتي تعبر عن أمجاد الأسلاف، وبطولاتهم، وكذلك عن معاناتهم وكفاحهم. (1) وتوزعت هذه الأسئلة بين المجموعات التالية:

1- ما يتعلق بالأحداث التي تمثلها التواريخ: من بين الأسئلة المتعلقة بالمعلومات التاريخية، ورد سؤال في الاستبيان يهدف للكشف عن مدى إلمام الطلبة ووعيهم بالأحداث التي تمثلها بعض التواريخ، وكانت الإستجابات كالتالي:

- تاريخ 20 أوت 1956:

يمثل تاريخ 20 أوت 1956 حدثاً هاماً في تاريخ الثورة الجزائرية هو انعقاد مؤتمر الصومام الذي سعى جدياً لتوحيد قيادة الثورة الجزائرية، وتأمين اتصال منظم بين نقاط الكفاح الداخلية والخارجية، كما كان المنطلق لتنظيم جيش التحرير الوطني وتطويره. وللكشف عن مدى وعي الطلبة بالحدث الذي يمثله تاريخ 20 أوت 1956 تضمن الاستبيان سؤالاً، وكانت استجابات الطلبة كما يمثله الجدول التالي:

مجموع أفراد العينة 120		الاستجابات
%	التكرارات	
78,33	94	انعقاد مؤتمر الصومام بالجزائر
5,83	7	محاولات خاطئة
15,83	19	دون إجابة

جدول رقم: (16) استجابات الطلبة بالنسب المئوية حول تاريخ 20 أوت 1965.

(1) أنظر: الملحق رقم (01)، السؤال (02) والسؤال (3) من الاستبيان.

عكست الإستجابات و عي الطلبة بأن تاريخ 20 أوت 1956 يمثل حدثا مهما في تاريخ الجزائر هو انعقاد مؤتمر الصومام كما دلت عليه نسبة 78.33 % من مجموع أفراد العينة. فيما لم يملك إجابة عن هذا السؤال 15.8% من مجموع أفراد العينة، وقدم 5.83% من مجموع أفراد العينة إجابة خاطئة.

- تاريخ 19 جوان 1965:

لقد كان دوما للمؤسسة العسكرية يد في اختيار وتعيين قيادات السلطة السياسية في الجزائر، بل إن تاريخ 19 جوان 1965 يبين كيف تم أول تداول على السلطة في الجزائر بعد الاستقلال بفضل قوة السلاح، وكيف امتزجت السلطتين الفعلية والرسمية في شخص الرئيس هواري بومدين باسم الشرعية الثورية. وبخصوص الحدث الذي يمثله تاريخ 19 جوان 1965 كانت استجابات الطلبة ضعيفة جدا كما يبينها الجدول التالي:

مجموع أفراد العينة 120		الاستجابات
%	التكرارات	
14,17	17	الانقلاب العسكري على حكومة بن بلة بقيادة هواري بومدين
15,83	19	التصحيح الثوري
7,50	9	محاولات خاطئة
62,50	75	دون إجابة

جدول رقم: (17) استجابات الطلبة بالنسب المئوية حول تاريخ 19 جوان 1965.

لم تتعدّ الاستجابات المقبولة نسبة 30% من مجموع أفراد العينة، حيث أشار 15.83% من مجموع أفراد العينة إلى أن تاريخ 19 جوان 1965 يمثل حدث التصحيح الثوري بتاريخ الجزائر، أما 14.17% من مجموع أفراد العينة فقد أشاروا إلى أن التاريخ يمثل حدث الانقلاب العسكري على حكومة بن بلة بقيادة هواري بومدين، بينما مثلت نسبة 7.50% من مجموع أفراد العينة محاولات خاطئة.

والمثير للانتباه هو امتناع أو عدم امتلاك 62.50% من مجموع أفراد العينة لإجابات بخصوص الحدث الذي يمثله هذا التاريخ، ولعل السبب يعود لعدم تقيد الأساتذة بالبرامج البيداغوجية، وعدم التزامهم بتقديم المعلومات التي تحددها البرامج لكل مقياس. وهذا أيضا له تفسير فإما أن يكون الأساتذة ينتمون لأكثر من معهد أو قسم فيقدمون نفس المعلومات لطلبة القسمين كأستاذ في قسم التاريخ يقدم محاضرات تاريخ الجزائر لطلبة العلوم السياسية لا يضطر لتحضير محاضرات أخرى. أما التفسير الثاني فهو أن الأساتذة

يرون أن ما يتضمنه المقرر ليس بكاف، أو صالح، أو أن ما يقدمونه هو الأهم فيجتهدون فيما يقدمون للطالب.

- تاريخ 08 أبريل 2004:

تمثل الانتخابات أحداثا هامة في الحياة السياسية للدول والشعوب على السواء، وخاصة منها الانتخابات الرئاسية. ولمعرفة مدى اهتمام الطلبة بمثل هذه الأحداث، وتذكرهم لتواريخها تضمن الاستبيان سؤالا خاصا بتاريخ 8 أبريل 2004، وكانت استجابات الطلبة ضعيفة جدا كما يوضحها الجدول التالي:

مجموع أفراد العينة 120		الاستجابات
%	التكرارات	
18,3	22	الانتخابات الرئاسية التي ترشح بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة ثانية
28,3	34	انتخابات رئاسية
30,8	37	محاولات خاطئة
22,5	27	دون إجابة

جدول رقم: (18) استجابات الطلبة بالنسب المئوية حول تاريخ 08 أبريل 2004.

من خلال الجدول يتبين أن 18.3% فقط من مجموع أفراد العينة يعلمون أن تاريخ 08 أبريل 2004 يمثل الانتخابات الرئاسية التي فاز بها الرئيس بوتفليقة بترشحه لعهدة ثانية، فيما اكتفى 28.3% من مجموع أفراد العينة بالإشارة إلى أنه تاريخ إجراء انتخابات رئاسية بالجزائر.

بينما قدم 30.8% من مجموع أفراد العينة محاولات خاطئة، وامتنع أو لم يمتلك إجابة 22.5% من مجموع أفراد العينة.

2- ما يتعلق بتاريخ الأحداث: وفي إطار المعلومات الخاصة بالأحداث التاريخية تضمن الإستبيان سؤالا آخر تطرح فيه بعض الأحداث لمعرفة مدى إدراك الطلبة وعلمهم بتاريخ حدوثها، وكانت الإستجابات عن هذا السؤال دون المتوسط كما تعكسها النتائج التالية:

- حركة انتصار للحريات الديمقراطية:

لم يتمكن سوى 33.33% من مجموع أفراد العينة أي بمعدل 40 طالبا من 120 طالبا من معرفة أن ظهور حركة انتصار للحريات الديمقراطية كان سنة 1946، حيث اكتفى 22.5% من مجموع أفراد العينة بذكر السنة، فيما أضاف 10.83% من مجموع أفراد

العينة أن ذلك كان في شهر أكتوبر من سنة 1946. أما المثير للإنتباه هو أن نصف عدد أفراد العينة لم يتمكنوا من الإجابة، فيما قدم 24.17 منهم إجابات خاطئة.

مجموع أفراد العينة 120		الاستجابات
%	التكرارات	
22,50	27	سنة 1946
10,83	13	في أكتوبر 1946
24,17	29	محاولات خاطئة
50,83	61	دون إجابة

جدول رقم: (19) استجابات الطلبة بالنسب المئوية حول تاريخ ظهور حركة انتصار للحريات الديمقراطية.

- جمعية العلماء المسلمين:

بالكاد بلغ عدد الطلبة الذين يعلمون أن ظهور جمعية العلماء المسلمين كان سنة 1931 نسبة 24.17% من مجموع أفراد العينة، فيما أشار 5.83% من مجموع أفراد العينة إلى أن هذا الحدث وقع في الثلاثينيات من القرن العشرين، بينما بين 25% من مجموع أفراد العينة أن ظهور جمعية العلماء المسلمين كان بتاريخ 05 ماي 1931. لتتوزع نسبة 70% من مجموع أفراد العينة بين محاولات خاطئة واستمارات دون إجابة.

مجموع أفراد العينة 120		الاستجابات
%	التكرارات	
21,67	26	سنة 1931
5,83	7	في الثلاثينيات من القرن العشرين
2,50	3	في 05 ماي 1931
25,83	31	محاولات خاطئة
44,17	53	دون إجابة

جدول رقم: (20) استجابات الطلبة بالنسب المئوية حول تاريخ ظهور جمعية العلماء المسلمين.

- جبهة التحرير الوطني:

بخصوص جبهة التحرير الوطني التي وحدت صفوف الشعب الجزائري وجيش التحرير الوطني من أجل الدفاع عن أرض الجزائر، كانت استجابات الطلبة دون المتوسطة حيث أشار 38.33% فقط من مجموع أفراد العينة إلى أن ظهور جبهة التحرير الوطني كان سنة 1954، وإن لم يوفق 18.33% من مجموع أفراد العينة في إجاباتهم فإن 43.33% الباقية من مجموع أفراد العينة لم تقدم أية إجابة.

مجموع أفراد العينة 120		الاستجابات
%	التكرارات	
38.33	46	سنة 1954
18.33	22	محاولات خاطئة
43.33	52	دون إجابة

جدول رقم (21): استجابات الطلبة والنسب المئوية حول تاريخ ظهور جبهة التحرير الوطني.

II. المعلومات السياسية: تم تقسيم هذا النوع من المعلومات كالتالي: (1)

أ/ ما يتعلق بالشخصيات السياسية:

بما أن الطالب ينتمي لمحيط اجتماعي خاص تمثله الجامعة، فمن المفترض أن يعمل هذا المحيط على التعريف بنفسه للطلّاب الذي ينتمي إليه لأول مرة، خاصة ما يتعلق منه بالشخصيات ذات المناصب الحساسة، والممثلة لمراكز القوة في الوسط الجامعي، والمشكلة لرموز النظام الجامعي. وللكشف عن مدى إلمام الطالب بهذا النوع من المعلومات تضمّن الإستیبيان سؤالاً يتعلق بأسماء بعض هذه الرموز والشخصيات. (2)

1- رئيس قسم العلوم السياسية: فيما يخص الشطر الأول من السؤال المتعلق بشخصية رئيس قسم العلوم السياسية، وكما يبين ذلك الجدول رقم (22) كانت إستجابات الطلبة فوق المتوسطة حيث قدم 63.33% من أفراد العينة إجابات صحيحة سواء بذكرهم للإسم الكامل أو للقب فقط للشخصية التي تشغل هذا المركز، والممثلة في شخص الأستاذ يوسف جحيش.

2- عميد كلية الحقوق: كانت إستجابات الطلبة حول السؤال المتعلق بذكر اسم عميد كلية الحقوق بجامعة باتنة - على أنه الدكتور حسين قادري - دون المتوسط، حيث لم تتعدّ الإجابات الصحيحة نسبة 35.83% من مجموع أفراد العينة.

3- وزير التعليم العالي والبحث العلمي: عن وزير التعليم العالي والبحث العلمي الذي يمثل شخصية سياسية ذات مكانة مرموقة في النظام السياسي الجزائري، وذات علاقة بالجامعة وما يطبق بها من قوانين، وما يسري عليها من قرارات كانت إستجابات الطلبة ضعيفة إذ لم يتجاوز عدد الطلبة الذين يعلمون أن من يحتل هذا المنصب هو السيد رشيد حراوية نسبة 25% من مجموع أفراد العينة.

(1) أنظر: الملحق رقم (01)، المجموعة الثانية من أسئلة الاستبيان.

(2) أنظر: الملحق رقم (01)، السؤال رقم (4) من أسئلة الاستبيان.

مجموع أفراد العينة 120		الاستجابات	
%	التكرارات		
63.33	76	يوسف جحيش	رئيس قسم العلوم السياسية
35.83	43	قادري حسين	عميد كلية الحقوق
25	30	رشيد حراوية	وزير التعليم العالي والبحث العلمي

جدول رقم (22): استجابات الطلبة بالنسب المئوية حول أسماء من يشغلون بعض المراكز.

ب/ ما يتعلق بطبيعة النظام السياسي الجزائري:

ورد سؤال في الاستبيان يهدف الى الكشف عن المعلومات المتعلقة بطبيعة النظام السياسي الجزائري، وما إذا كان طلبة العلوم السياسية لديهم بعض المعلومات عن النظام الحزبي الجزائري من حيث طبيعته، وإذا كانوا يعرفون أسماء بعض الأحزاب السياسية.⁽¹⁾ رغم أن كل هذا يغيب عن محتوى البرامج البيداغوجية التي تم تحليل مضامينها.

لقد كانت استجابات الطلبة بخصوص طبيعة النظام السياسي جيدة، كما يبينها الجدول

التالي:

مجموع أفراد العينة 120		الاستجابات
%	التكرارات	
5,00	6	حزب واحد
0,00	0	حزبين
91,67	110	عدة أحزاب
3,33	4	دون إجابة

جدول رقم: (23) استجابات الطلبة بالنسب المئوية حول طبيعة النظام السياسي الجزائري.

من خلال الجدول يتضح أن 91.67% من مجموع أفراد العينة يدركون أن النظام السياسي الجزائري يقوم على التعددية الحزبية، فيما أشار 5% من مجموع أفراد العينة الى أن النظام يقوم على حزب واحد ليس لعدم ادراكهم لوجود عدة أحزاب سياسية تنشط في الساحة السياسية الجزائرية بل هي محاولة منهم لإبراز الحقيقة، بمعنى أنهم حاولوا الإشارة إلى أن حزب جبهة التحرير كان ولا يزال يحتل أكبر المراكز في النظام السياسي الجزائري. وما يؤكد هذا التفسير هو أن نفس الأفراد الذين قدموا هذه الاجابة أعطوا

(1) أنظر: الملحق رقم (01)، الأسئلة (5) (6) من أسئلة الاستبيان.

أسماء لعدة أحزاب سياسية تنشط في الساحة الوطنية، أما ما نسبته **3.33%** من مجموع أفراد العينة فلم يقدموا أية اجابة .

وفيما يتعلق بتشكيلة النظام الحزبي الجزائري، وذكر أسماء بعض الأحزاب السياسية وأسماء أمنائها العاميين كانت استجابات الطلبة فوق المتوسط كما يعكسها الجدول التالي:

مجموع أفراد العينة 120		الاستجابات
%	التكرارات	عدد أسماء الأحزاب السياسية وأسماء أمنائها العاميين
41.67	50	ذكر أسماء 3 أحزاب سياسية مع ذكر اسم الأمين العام لكل منها
08.33	10	ذكر أسماء 3 أحزاب سياسية
16.67	20	ذكر أسماء حزبين سياسيين مع ذكر اسم الأمين العام لكل منهما
10	12	ذكر اسم حزب سياسي واحد مع ذكر اسم أمينه العام
05	06	ذكر الإسم فقط لحزبين سياسيين
03.33	04	ذكر اسم حزب سياسي واحد
05.83	07	ذكر اسم واحد لأمين عام حزب سياسي
09.17	11	دون إجابة

جدول رقم (24): استجابات الطلبة بالنسب المئوية حول ذكر أسماء ثلاثة أحزاب سياسية مع اسم الأمين العام لكل منها

من خلال الجدول يتبين أن معرفة أفراد العينة لأسماء الأحزاب السياسية كانت أكثر من معرفتهم لأسماء أمنائها العاميين، فقد بلغت نسبة من ذكروا أسماء ثلاث أحزاب سياسية، وأسماء أمنائها **41.67%** من مجموع أفراد العينة، ونسبة من ذكروا أسماء حزبين سياسيين مع ذكر اسم الأمين العام لكل حزب منهما كانت **16.67%** من مجموع أفراد العينة، ونسبة من ذكروا اسم حزب سياسي واحد مع ذكر اسم أمينه العام **10%** من مجموع أفراد العينة، و **5.83%** من مجموع أفراد العينة ذكروا اسم واحد لأمين عام حزب سياسي.

كما نجد أن هناك **8.33%** من مجموع أفراد العينة ذكروا أسماء ثلاث أحزاب سياسية دون ذكر أسماء أمنائها العاميين، و **5%** من مجموع أفراد العينة ذكروا الإسم فقط لحزبين سياسيين، إضافة الى **3.33%** من مجموع أفراد العينة ذكروا اسم حزب سياسي واحد، وهذا وقد بلغت نسبة الممتنعين عن الإجابة أو الذين لا يملكون إجابة **9.17%** من مجموع أفراد العينة أي بمعدل **11** طالبا.

وفي جميع الحالات بلغ المتوسط العام المتعلق بمعرفة الطلبة للأحزاب السياسية أو ما يتعلق بها سواء كان إسما لها أو إسما لأمينها العام ما نسبته **90.83%** من مجموع أفراد العينة أي بمعدل **109** طالبا من أصل **120**.

وفيما يخص أسماء الأحزاب السياسية التي قدمها الطلبة يأتي تفصيلها في الجدولين التاليين:

مجموع أفراد العينة 120								البيانات
حمس (أبو جرة سلطاني)		حزب العمال (لويزة حنون)		حركة النهضة (فاتح الربيعي)		ج.ت.و. (عبد العزيز بلخادم)		
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
51.67	62	51.67	62	11.67	14	70.83	85	اسم الحزب السياسي
44.17	53	47.5	57	4.44	2	61.67	74	اسم رئيسه

جدول رقم (25)

مجموع أفراد العينة 120								البيانات
ح.د.إ. (شريف الهاشمي)		ت.ث.د. (سعيد سعدي)		ج.ق.إ. (آيت أحمد)		ت.و.د. (أحمد أويحي)		
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
01.67	02	02.5	03	0.83	01	37.5	45	اسم الحزب السياسي
01.67	02	02.5	03	0.83	01	35	42	اسم رئيسه

جدول رقم (26)

جداول (25) (26): استجابات الطلبة والنسبة المئوية حول معرفة مختلف الأحزاب السياسية وأسماء أمنائها العاميين.

يتضح من خلال الجدولين أن أغلبية أفراد العينة ركزوا على حزب جبهة التحرير الوطني إذ ذكر 70.83% منهم اسم الحزب، كما تعرف 61.67% من مجموع أفراد العينة على أن أمينه العام هو السيد "عبد العزيز بلخادم"، وبعده ذكر الطلبة حزب العمال بنسبة 51.67% من مجموع أفراد العينة، فيما ذكر 47.05% من مجموع أفراد العينة اسم السيدة "لويزة حنون" الأمينة العامة للحزب، وبنفس النسبة ذكر أفراد العينة اسم حركة مجتمع السلم 51.67%، لكن ذكرهم لاسم أمينها العام كان بنسبة أقل 44.17% من مجموع أفراد العينة، ليأتي بعدها ذكر التجمع الوطني الديمقراطي بنسبة 37.05%، وذكر 35% من مجموع أفراد العينة على أمينه العام هو السيد "أحمد أويحيى"، ثم ذكر اسم حركة النهضة بنسبة 11.67% من مجموع أفراد العينة، واسم أمينها العم فاتح الربيعي بنسبة 4.44% من مجموع أفراد العينة. والملاحظ هو وجود خلط، وعدم قدرة الطلبة على التمييز بين حركة النهضة وحركة الإصلاح التي انبثقت عنها، ففي مرات عدة يذكر اسم أمين عام حركة الإصلاح على أساس أنه أمين عام حركة النهضة أما أكثر

الاجابات فكانت تشير لاسم السيد "عبد الله جاب الله" للاعتقاد بأنه لا يزال أميناً عاماً لحركة النهضة بينما تناوب بعده على منصب الأمانة العامة للحزب عدة شخصيات. وعن التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية كانت نسبة التعرف على اسم الحزب وأمينه العام "سعيد سعدي" متعادلة 2.5% من مجموع أفراد العينة، وكذلك الحال بالنسبة للحركة الديمقراطية الاجتماعية وأمينها العام السيد "شريف الهاشمي" 1.67% من مجموع أفراد العينة، وكذا جبهة القوى الإشتراكية وأمينها "آيت أحمد" 0.83% من مجموع أفراد العينة.

ومن خلال هذه المعطيات يتبين أن معلومات الطلبة عن الأحزاب السياسية الموجودة في النظام السياسي الجزائري ضعيفة، ومعلوماتهم بخصوص أمنائها أضعف، إلى جانب أنها اقتصرت على ثمانية أحزاب فقط (جبهة التحرير الوطني، حزب العمال، حركة مجتمع السلم، حركة النهضة، التجمع الوطني الديمقراطي.....) من بين عدة أحزاب سياسية تنشط في الساحة السياسية الجزائرية مثل (الجبهة الوطنية الجزائرية، حزب عهد 54، حزب العمال الإشتراكي، الجبهة الوطنية الجزائرية، حركة الوفاق الوطني.....)

وتعود محدودية اكتساب الطلبة لمثل هذه المعلومات لضعف وتقصير محتوى البرامج البيداغوجية المقررة عليهم، وعدم اهتمامها بضرورة تعريف الطالب بالنظام الحزبي القائم في مجتمعه، وتنمية شعوره بوجوده في مجتمعه، وفهمه له وبذلك تسهيل عملية المشاركة فيه.

ولعل ما قدمه الطلبة من إجابات تخص أسماء بعض الأحزاب السياسية وأسماء بعض أمنائها العامين لم يكن نتيجة لما قدمته أو تقدمه البيئة الجامعية، بل كان نتيجة لتأثير مصادر وقنوات أخرى خارجة عن إطار الجامعة، عادة ما تتمثل في المجتمع، ووسائل الإعلام وما تقدمه من أخبار سياسية، وما تبثه من خطابات ومواقف تخص أحزاباً سياسية معينة خاصة في فترات الحملات الانتخابية.

أما فيما يخص أسباب عدم اكتساب الطلبة لمثل هذه المعلومات بالشكل اللازم، والذي يجعلهم يستفيدون، ويتعلمون، ويفهمون معنى التعدد الحزبي، وتقبل الاختلاف، والتنافس، والصراع الحزبي كأحد أسس النظام الديمقراطي؛ فذلك يرجع إلى الأحزاب السياسية في حد ذاتها لأنها غالباً ما تحاول إقناع السلطة بوجودها، ولا يهتمها إن اقتنع المواطنون بفعالية برامجها. زيادة على أن برامجها، وخططها تتسم بالسلبية وعدم الاهتمام مع أغلب قضايا الوطن خاصة منها المشاكل الاجتماعية عامة، ومشاكل الأطفال والشباب بصفة خاصة.

ج/ ما يتعلق بأهم الوظائف السياسية ومؤسسات الدولة:

تقوم الحياة السياسية لأي نظام سياسي على وجود مؤسسات أساسية مركزية منظمة بواسطة دستور يبين كيفية تشكيلها ويحدد اختصاصاتها، وعلاقتها ببعضها البعض. تؤدي هذه السلطات وظائف سياسية يتوقف عليها قيام واستقرار أي نظام سياسي من تشريع، وتنفيذ، وقضاء. وقد تم طرح سؤال في الاستبيان يهدف لمعرفة مدى فهم الطلبة لحقيقة هذه الوظائف، ومعرفتهم للهيئات التي تختص بها،⁽¹⁾ وكانت الإستجابات كالتالي:

مجموع أفراد العينة 120										الاستجابات الوظائف
دون إجابة		لا أعرف		المحاكم		المجلس الشعبي الوطني		الحكومة		
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
10.83	13	08.33	10	05.83	07	55.83	67	20	24	سن القوانين
12.5	15	05	06	21.67	26	13.33	16	47.5	57	تنفيذ القوانين
14.17	17	14.17	17	12.5	15	15	18	44.17	53	سن وتنفيذ القوانين
05.83	07	10.83	03	80	96	00	00	11.67	14	فض النزاعات

جدول رقم (27): استجابات الطلبة والنسبة المئوية حول معرفة الوظائف السياسية ومؤسسات الدولة.

يبين الجدول أن معلومات الطلبة حول السلطة القضائية كانت في المرتبة الأولى بمعدل جيد جداً، حيث بلغت نسبتها 80% من مجموع أفراد العينة، في حين أن معلوماتهم عن السلطة التشريعية كانت في المرتبة الثانية بمعدل فوق المتوسط حيث بلغت 55,83% من مجموع أفراد العينة، بينما كانت معلوماتهم عن السلطة التنفيذية بمعدل دون المتوسط، عبرت عنه نسبة 47,5% من مجموع أفراد العينة، فيما يخص تنفيذ القوانين، و44,17% من مجموع أفراد العينة فيما يخص سن وتنفيذ القوانين. وقد يعود النقص في المعلومات إلى كون الطلبة لازالوا غير قادرين عن التمييز بين مختلف الوظائف التي يقوم بها النظام السياسي، وإلى النقص في المعلومات التي تقدمها البرامج البيداغوجية في هذا الشأن.

(1) أنظر: الملحق رقم (01)، السؤال رقم (7) من أسئلة الاستبيان.

د/ ما يتعلق بأركان الدولة الحديثة:

إذا كان التنظيم السياسي في أي جماعة من الجماعات السياسية يقوم على أساس وجود الدولة كمثل للسلطة السياسية العليا، فإن الدولة ذاتها لا تقوم ما لم تتوفر عدة أركان أساسية لقيامها.

وللتعرف عن مدى إدراك الطلبة لهذه الحقيقة، ووعيمهم بأهم الأركان اللازمة لقيام الدولة تضمن الاستبيان سؤالاً لهذا الهدف،⁽¹⁾ وكانت استجابات الطلبة حول هذا السؤال كالتالي:

مجموع أفراد العينة 120		الاستجابات
%	التكرارات	
39.17	47	الشعب
26.67	32	الإقليم
25.83	31	السلطة السياسية
08.33	10	محاولات خاطئة

جدول رقم (28): استجابات الطلبة والنسبة المئوية حول أركان الدولة الحديثة.

من خلال الجدول يتضح أن استجابات الطلبة كانت دون الوسط، كما أن نسب إدراك الطلبة لأركان الدولة الحديثة تختلف من ركن لآخر، وكانت على التوالي: (الشعب بنسبة 39,17% من مجموع أفراد العينة، الإقليم بنسبة 26,67% من مجموع أفراد العينة، السلطة السياسية بنسبة 25,83% من مجموع أفراد العينة). فيما امتنع أو لم يملك إجابة 8,33% من مجموع أفراد العينة.

ه/ ما يتعلق بأهم القوى السياسية المؤثرة في الحياة السياسية لأي نظام سياسي:

إن كلمة نظام توحى بوجود العديد من الوحدات التي تعمل، وتتفاعل فيما بينها من أجل تحقيق هدف معين، وبما أن النظام السياسي يتشكل من عدة وحدات سياسية تؤثر فيه، وتتأثر به ورد في الاستبيان سؤال بهدف الكشف عن مدى إدراك الطلبة لمرتكزات الحياة السياسية لأي نظام ووعيمهم لأهم القوى الفاعلة فيه، والمؤثرة عليه.⁽²⁾ وكانت استجابات الطلبة لهذا السؤال دون المتوسط كما يعكسها الجدول التالي:

(1) أنظر: الملحق رقم (01)، السؤال رقم (15) من أسئلة الاستبيان.

(2) أنظر: الملحق رقم (01)، السؤال رقم (16) من أسئلة الاستبيان.

مجموع أفراد العينة 120		الاستجابات
%	التكرارات	
29.17	35	الأحزاب السياسية
30	36	جماعات الضغط
12.5	15	وسائل الإعلام
06.67	08	القوى الخارجية
10.83	13	المجتمع المدني
06.67	08	محاولات خاطئة
42.5	51	دون إجابة

جدول رقم(29): استجابات الطلبة والنسبة المئوية حول أهم القوى المؤثرة في الحياة السياسية لأي نظام

يبين الجدول نظرة الطلبة للجماعات الضاغطة على أساس أنها أهم القوى المؤثرة في الحياة السياسية للأنظمة، وذلك بنسبة 30% من مجموع أفراد العينة، تليها الأحزاب السياسية بنسبة 29,17% من مجموع أفراد العينة ثم وسائل الإعلام بنسبة 12,5% من مجموع أفراد العينة، وبعدها مؤسسات المجتمع المدني بنسبة 10,83% من مجموع أفراد العينة، وأخيرا القوى الخارجية بنسبة 6,67% من مجموع أفراد العينة. إن توزيع هذه النسب يدل على أن الإجابات تعبر عن آراء شخصية، ولا تستند لأيّة حقائق، وأن طالب السنة الأولى والثانية مازال لم يرق إلى مستوى التحليل والتفسير، والإدراك لحقائق الأمور لأن الحياة السياسية اليوم خاصة في إطار العولمة تجعل وسائل الإعلام والقوى الخارجية من أهم القوى التي تؤثر على الحياة الداخلية لأي نظام سياسي وما تبثه وسائل الإعلام يوميا كفيلا بتأكيد هذا الطرح.

و/ ما يتعلق بالمصادر الرسمية للقاعدة القانونية:

بما أن القانون هو أساس تنظيم العلاقات بين الأشخاص والهيئات بصفة ملزمة، دائمة، ومجردة وعامة، والقاعدة القانونية هي اللبنة الأساسية في تكوين أي قانون، تضمن الاستبيان سؤالا يستهدف اختبار وعي الطلبة، ومعرفتهم للمصادر الرسمية للقاعدة القانونية.⁽¹⁾ وكانت الاستجابات دون المتوسطة كما يبينها الجدول التالي:

(1) أنظر: الملحق رقم (01)، السؤال رقم (17) من أسئلة الاستبيان.

مجموع أفراد العينة 120		الاستجابات
%	التكرارات	
36.67	44	التشريع
36.67	44	الفقه الإسلامي والمبادئ العامة للشريعة الإسلامية
28.33	34	العرف
12.5	15	محاولات خاطئة
33.33	40	دون إجابة

جدول رقم(30): استجابات الطلبة والنسبة المئوية حول المصادر الرسمية للقاعدة القانونية

أشار الطلبة للتشريع، والفقه الإسلامي والمبادئ العامة للشريعة الإسلامية بنفس النسبة 36,67% من مجموع أفراد العينة، وللعرف بنسبة 28,33% من مجموع أفراد العينة، فيما قدم 12,5% من مجموع أفراد العينة محاولات خاطئة وامتنع عن المحاولة 33,33% من مجموع أفراد العينة.

ي/ ما يتعلق بمصادر المعلومات السياسية:

ان الأحداث السياسية في تغير مستمر، كما أن النظريات والأفكار السياسية في تطور دائم، وليتمكن الطالب من متابعة هذه التغيرات والتطورات لابد من وجود وسائل أو مصادر يعتمد عليها تكفل له ما يحتاجه من المعلومات.

ولنتمكن من معرفة الدور الذي تلعبه الجامعة بواسطة الأستاذ والكتاب، وأهميتها في نقل المعلومات السياسية للطلبة مقارنة بغيرها من قنوات التنشئة، تم وضع سؤال في الاستبيان يخدم هذا الغرض.⁽¹⁾ وكانت استجابات الطلبة كالتالي:

مجموع أفراد العينة 120										الاستجابات	
المراتب											
5		4		3		2		1			
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	المصادر	
3,33	4	16,67	20	29,17	35	25,00	30	15,00	18		الصحف
35,83	43	25,83	31	19,17	23	7,50	9	0,00	0		الكتب
15,00	18	30,00	36	15,83	19	10,83	13	21,67	26		الأستاذ
5,83	7	17,50	21	13,33	16	25,83	31	29,17	35		التلفاز
17,50	21	9,17	11	15,83	19	16,67	20	31,67	38		الأنترنت
(11.67) 14										دون إجابة	

جدول رقم: (31) استجابات الطلبة بالنسب المئوية حول مصادر المعلومات السياسية.

(1) أنظر: الملحق رقم (01)، السؤال رقم (8) من أسئلة الاستبيان

يبين الجدول أن الأنترنت تأتي في المرتبة الأولى كأهم مصدر يعتمد عليه الطالب للحصول على المعلومات السياسية، وذلك بنسبة 31.67% من مجموع أفراد العينة بينما تأتي وسائل الإعلام في المرتبتين الثانية والثالثة، إذ يعتبر 25.83% من مجموع أفراد العينة أن التلفاز يعتبر من المصادر المهمة في الحصول على المعلومات السياسية خاصة نشرات الأخبار، وما تتيحه من إمكانية لتتبع الأحداث السياسية على المستوى الوطني والمحلي، بل وحتى العالمي. وتأتي الصحف بعد التلفاز بنسبة 29.17% من مجموع أفراد العينة.

وعن دور الجامعة في تقديم مثل هذه المعلومات يعبر الطلبة على أنها آخر الوسائل التي يمكن الإعتماد عليها للحصول على المعلومات السياسية، إذ عبرت الاستجابات على أن الأستاذ يأتي في المرتبة الرابعة بنسبة 30% من مجموع أفراد العينة، وأخيرا يأتي الكتاب في المرتبة الخامسة بنسبة 35.83% من مجموع أفراد العينة.

ثانيا: الهوية والولاء :

إن جوهر الهوية والولاء هو ما يحمله الطلبة من مشاعر وأحاسيس تجاه مجتمعهم، ومدى تمتعهم بروح الانتماء إليه، والولاء له، وارتباطهم به، ولهذا تم طرح سؤال في الاستبيان بهدف الكشف عن دور الجامعة في تقوية ودعم، ونشر مثل هذه المشاعر والارتباطات من خلال معرفة آراء الطلبة بالجامعة الجزائرية ومدى تعلقهم بها، وبمجتمعهم، ووطنهم. بمعنى مدى تفضيل الطالب الجزائري للدراسة بالجامعة الجزائرية عن غيرها من الجامعات بالدول العربية والغربية.⁽¹⁾ وكانت استجابات الطلبة كالتالي:

(1) أنظر: الملحق رقم (01)، السؤال رقم (9) من أسئلة الاستبيان

مجموع أفراد العينة 120		الاستجابات	البلد المختار
%	التكرارات		
20.83	25		الجزائر
0.83	01		تونس
12.5	15		فرنسا
11.67	14		ألمانيا
10.83	13		السعودية
10.83	13		ماليزيا
22.5	27		أمريكا
04.17	05		اليابان
05.83	07		دون إجابة

جدول رقم (32): استجابات الطلبة والنسب المئوية الدولة التي يختارون الدراسة فيها.

من خلال الجدول تبين أن الشعور بالهوية والانتماء لدى الشباب الجامعي الجزائري ضعيف، بل إن الطلبة يفضلون المجتمعات الغربية وعلى رأسها المجتمع الأمريكي بنسبة 22,67% من مجموع أفراد العينة، والمجتمع الفرنسي بنسبة 12,5% من مجموع أفراد العينة، والألماني بنسبة 11,67% من مجموع أفراد العينة، ثم المجتمعات الأخرى غير الأمريكية والأوربية كماليزيا والسعودية بنسبة 10,83% من مجموع أفراد العينة، اليابان بنسبة 4,17% من مجموع أفراد العينة. وكان اختيار الدراسة بتونس أضعف اختيار بنسبة 0,83% من مجموع أفراد العينة، فيما لم تبلغ نسبة من يفضل الدراسة في الجزائر 20,83% من مجموع أفراد العينة، كما أن 5,83% من مجموع أفراد العينة لم يقدموا إجابة عن هذا السؤال ربما لحيرتهم وعدم تأكدهم من مشاعرهم وآرائهم.

لعلّ ما يفسر توزيع هذه النسب هو أن البرامج البيداغوجية المقدمة لطلبة السنة الأولى والثانية علوم سياسية، وكذلك المحيط الجامعي بما فيه الأساتذة والإدارة لا تهتم بتعزيز روح الانتماء لدى الطالب تجاه مجتمعه ووطنه، بل على العكس إن ما تقدمه البرامج البيداغوجية من محاور ومواضيع يشكل لدى الطالب صورة جيدة عن المجتمعات الغربية على أساس أنها رمز التطور والعطاء، والرفاه، بينما المجتمعات النامية والعربية المسلمة بصفة خاصة هي رمز للتخلف والفسل والإخفاق. هذه الصورة التي تشعر الطالب بالاغتراب والرغبة في التملص من المجتمع الأصلي، وبالفعل أصبح الشباب الجزائري يترصد فرصة الالتحاق بالمجتمعات الأخرى الغربية عن المجتمع الجزائري سواء للدراسة أو للعمل بعد أن يكمل دراسته في جامعات وطنه. وحتى أكون عادلة في تبرير استجابات الطلبة لهذا السؤال وفي حكمي على محتوى المقررات المقدمة لعينة الدراسة تم

تضمنين الاستبيان بسؤال آخر يعبر من خلاله الطالب عن الأسباب التي تجعله يتمسك أو يتخلى عن الدراسة بوطنه.

ينطلق السؤال من افتراض تمكّن الطالب من الدّراسة بالخارج، وي طرح مسألة العودة إلى الوطن بعد إكمال الدراسة، وأسباب اختيار العودة أو الإمتناع عن هذا الإختيار.⁽¹⁾ وكانت الاستجابات كالتالي:

مجموع أفراد العينة 120		الإستجابات
%	التكرارات	
55	66	أعود
45	54	لا أعود

جدول رقم (33): إستجابات الطلبة والنسب المئوية حول السؤال المتعلق بالعودة الى الوطن بعد الدراسة بالخارج

يبين الجدول أن 55% من مجموع أفراد العينة فضلوا العودة إلى الوطن بعد إكمال دراستهم في الخارج، بينما فضل 45% من مجموع أفراد العينة عدم العودة، والجدول الموالي يبين التبريرات التي قدمها الطلبة الذين فضلوا خيار العودة.

مجموع أفراد العينة 120		الإستجابات
%	التكرارات	
11.66	14	لأن الوطن بحاجة لأبنائه
20.83	25	لأساهم في بناء وطني
12.5	15	لأنني أحب وطني
10	12	دون تبرير

جدول رقم (34): إستجابات الطلبة والنسب المئوية حول السؤال المتعلق بأسباب العودة الى الوطن بعد الدراسة بالخارج.

بخصوص التبريرات المقدمة لخيار العودة فقد تباينت، إذ يرجح 20.83% من مجموع أفراد العينة أسباب اختياره لقرار العودة الى رغبته في تنمية مجتمعه وحبه للمساهمة في بناء وطنه بواسطة ما تعلمه من خبرات، فيما أرجع 12.5% من مجموع أفراد العينة قرار العودة الى حب الوطن وعدم القدرة على العيش خارجه، أما 11.66% من مجموع

⁽¹⁾ أنظر: الملحق رقم (01)، السؤال رقم (10) من أسئلة الاستبيان

أفراد العينة فقد ذكروا أن ادراكهم لحاجة المجتمع لأبنائه، هو السبب في اختيارهم لقرار العودة، فيما لم يقدّم 10% من مجموع أفراد العينة أي تبرير عن تفضيلهم لخيار العودة. تعكس هذه التبريرات امتلاك فئة الشباب للرغبة في تغيير المجتمع، والإسهام في تنميته، ونظرتهم للجامعة الجزائرية على أنها غير قادرة على تقديم العلوم والخبرات اللازمة لتحقيق التنمى المنشودة؛ ولهذا كان تفضيلهم للدراسة في الخارج من أجل امتلاك القدر الكافي من الخبرات، ثم العودة بها إلى الوطن لاستغلالها، واستخدامها فيما يخدم المجتمع الجزائري.

أما الجدول الموالي فيبين التبريرات التي قدمها الطلبة الذين فضلوا خيار عدم العودة.

مجموع أفراد العينة 120		الإستجابات
%	التكرارات	
8.33	10	لأنه لا مكانة للمثقف في المجتمع الجزائري
18.33	22	لأن فرص العمل في الجزائر غير متاحة
6.66	8	لأن طموحاتي لا تشجع في الجزائر
4.16	5	لأن مستوى المعيشة بالخارج أحسن
6.66	8	دون مبرر

جدول رقم (35): إستجابات الطلبة والنسب المئوية حول السؤال المتعلق بأسباب عدم العودة الى الوطن بعد الدراسة بالخارج.

ومن جهة أخرى يبين الجدول أن 45% من مجموع أفراد العينة فضلوا عدم العودة إلى الوطن حتى بعد إكمال الدراسة، وعملهم على البقاء في الخارج الى الأبد. يُرجع 18.33% من مجموع أفراد العينة إختيارهم لعدم العودة الى عدم توفر فرص العمل في الجزائر، وبذلك فهم يخشون البطالة، أما 8.33% من مجموع أفراد العينة فقد إختاروا عدم العودة الى الوطن لأنه لا مكان للمثقف في المجتمع الجزائري، أي أن هذا الأخير لا يقدر مكانة العالم والمثقف. فيما فضل 4.6% من مجموع أفراد العينة رفاهية العيش، وتحسن المستوى المعيشي بالخارج، وأبى إختيار العودة الى وطنه.

ثالثاً: النظرة الى الآخر:

من خلال استجابات الطلبة المتعلقة بالأسئلة الخاصة بالهوية والولاء نستنتج أن الطالب الجزائري ينظر للآخر - المجتمع الغربي - على أساس أنه الأفضل دوماً، تتوفر فيه كل الحاجات التي يتطلع لها الشباب من علم حديث متطور، وفرص عمل، ومكانة اجتماعية

يحتلها المثقف والعالم، ومستوى معيشي عال....؛ بينما يبقى الوطن أو المجتمع الجزائري دوما رمزا للضعف والإنحطاط، والتخلف، وعدم الاهتمام بالشباب.

ولعل عدم اهتمام المحيط الجامعي بغرس روح الإنتماء لدى الطالب، وتحسيسه بضرورة العمل من أجل تنمية المجتمع وتحسن أوضاعه..من شأنه أن يدعم هذه النظرة. بل إن الأساتذة، والبرامج البيداغوجية عادة ما يقدمون من المعلومات ما يعكس هذه النظرة الإعجابية بالغرب دون أن يقدموا البديل أو السبيل إلى تحقيق ذلك بدول الشرق. مما أبقى الوضع على حاله، وخلق أزمة هوية لدى الشعوب النامية عامة، والشعب الجزائري بصفة خاصة؛ وأصبحت المشكلة التي تواجه الجامعة في هذه الدول أكبر مما كانت عليه.

بدل أن تعمل الجامعة على دراسة المشاكل الاجتماعية المختلفة من أجل تقديم حلول لها، أصبح عليها أن تعمل أولا على كسب ثقة الطالب الذي ينتمي إليها. ثقته في ما تقدمه له من معلومات وتكوين يتماشى ومتطلبات العصر، وثقته في نفسه كقوة أو نخبة قادرة على إحداث تغيير في المجتمع، وتحسين أوضاعه.

ولعل ملامح العلاقة الرابطة بين الجامعة وطلابها تبدأ في التكوّن منذ السنة الأولى من التحاق الطالب بالحرّم الجامعي، ولهذا لا بد للجامعة من أن تولي رعاية واهتمام بطلبة السنة الأولى والثانية على الخصوص وتحاول كسب ثقتهم في الأساتذة، والبرامج، والإدارة، وأن تكون هناك جلسات لتعريف الطلبة بحقوقهم وواجباتهم في المحيط الجامعي، ولتعريفهم بمختلف الوظائف والشخصيات التي تدور في فلك هذا المحيط.

رابعا: الوحدة والتوافق الجمعي:

ما يضمن توافق أفراد المجتمع الواحد مع بعضهم البعض، هو اتحادهم وتعاونهم فيما بينهم. وتعد المشاركة الفعالة الواعية أساس نجاح كل عمل جماعي، سواء كانت مشاركة في النشاطات العادية للأفراد والجماعات، أو كانت مشاركة ذات أهمية في تنظيم اجتماعي أو سياسي معين.

وفي إطار التحول الديمقراطي الذي تطمح إليه معظم المجتمعات النامية، وعلى رأسها المجتمع الجزائري تعد المشاركة السياسية للشباب أهم ركيزة لنجاح هذا التحول أو فشله. ولهذا من المفترض في مؤسسات المجتمعات التي تتجه نحو الديمقراطية أن تعمل على تنشئة أبنائها على المشاركة الفاعلة بمختلف أشكالها السياسية والاجتماعية. ولمعرفة مدى

إدراك الشباب الجامعي لأهمية المشاركة، ومدى اهتمامه بقضايا مجتمعه تمّ طرح سؤال في الإستبيان يتضمن عدة أسئلة فرعية، يتعلق كل منها بجانب معين من المشاركة.⁽¹⁾ وكانت استجابات الطلبة كما يوضحها الجدول التالي:

مجموع أفراد العينة 120						الاستجابات	الأسئلة
دون إجابة		لا		نعم			
%	ت	%	ت	%	ت		
01.67	02	67.5	81	30.83	37	1- هل أنت مسجل بالقوائم الانتخابية؟	
03.33	04	72.5	87	24.17	29	2- هل شاركت في انتخابات (17 ماي 2007)؟	
02.5	03	65	78	30	36	3- هل أنت راض عن نتائج الانتخابات ؟	

جدول رقم(36): استجابات الطلبة بالنسب المئوية حول عملية المشاركة في الانتخابات.

بخصوص الشرط الأول من السؤال الخاص بالتسجيل بالقوائم الإنتخابية يبين الجدول أن 67.5% من مجموع أفراد العينة غير مسجلين بالقوائم الإنتخابية رغم أن أعمارهم تتجاوز السن القانونية لأداء حق وواجب الإنتخاب.

أما عن المشاركة في انتخابات 17 ماي 2007 التي حدثت قبل أيام من تطبيق الإستبيان فقد دلت الإستجابات على أن 72.5% من مجموع أفراد العينة لم يشاركوا فيها، أي أن عدم المشاركة لم يقتصر فقط على غير المسجلين بالقوائم الإنتخابية بل يوجد من الطلبة من هم مسجلين ولم يؤدوا واجبه الإنتخابي.

وفيما يخص مدى رضى الطلبة عن نتائج الإنتخابات فقد عبر 65% من مجموع أفراد العينة عن سخطهم وعدم رضاهم عن ما أسفرت عنه العملية الإنتخابية من نتائج.

ولعل ما يفسر نسب الإستجابات الإيجابية القليلة عن الأسئلة الفرعية لهذا السؤال ليس افتتاع الطلبة، ووعيهم بضرورة المشاركة، والإهتمام بالقضايا العامة للجماعات أو المجتمعات ولكن قد يعود لتحقيق مصالح خاصة.

فعن المسجلين بالقوائم الإنتخابية الذين لم تتعدّ نسبتهم 30.83% من مجموع أفراد العينة علق بعضهم شفويا وهو يدون الإجابة " سجلت من أجل الحصول على بطاقة الإنتخاب ".

وعن المشاركين في العملية الإنتخابية أشار بعض الطلبة أن مشاركتهم لم تكن واعية بمعنى أنهم لا يفضلون حزبا معيناً عن بقية الأحزاب، بل إن الكل عندهم سواء، وما

⁽¹⁾ أنظر: الملحق رقم (01)، السؤال رقم (11) من أسئلة الاستبيان

مشاركتهم إلا نزولا عند رغبة الوالد المهتم بالسياسة، أو فضول في مشاهدة أجواء الإنتخاب...

وعن مدى الرضى عن النتائج التي أسفرت عنها الإنتخابات يضيف الطلبة لا يهمني أمرها، أو ما دخلي بها، كما يسلم بعضهم بأن رأيه لا يفيد في شيء.

خامسا: القيم الثقافية السياسية أو الإجتماعية ذات الدلالة السياسية:

أ/ ما يسود المحيط الجامعي من قيم:

باعتبار الجامعة مؤسسة اجتماعية، فإن نظامها الجامعي يسوده مناخ خاص تتشابه فيه أنماط العلاقات، والمعاملات، والأوضاع العديدة التي يعايشها الطالب طيلة تواجده بالجامعة، والتي قد تساعد في تشكيل قيم معينة ومشاعر، وتثبيت سلوكيات، وتحديد نظرات الطلبة تجاه البناء الاجتماعي الذي ينتمون إليه، والنظام السياسي القائم به. (1) ومنه فإن دور الجامعة في عملية التنشئة الاجتماعية عامة، والتنشئة السياسية خاصة لا يقتصر فقط عما تتضمنه البرامج البيداغوجية من معلومات تؤهل الطلبة لفهم الحاجات الوطنية والقومية التي تهم المجتمع، وتطور إنتماءهم الأصيل لمجتمعهم، وأرضهم، وتقوي إحساسهم بما يجري فيها من حوادث سياسية، وما يواجهها من قضايا وصعوبات. بل إن لكل من الأساتذة والطلبة والهيكل التنظيمي للجامعة دور في التأثير على سلوك وآراء الطلبة بغية تحقيق الأهداف المنشودة. فكلما كانت مظاهر المحيط الجامعي، وما يسود فيه من علاقات بين الطالب وغيره من أفراد هذا المحيط تتوافق واقعا مع ما تحمله البرامج البيداغوجية كلما كان تحقيق الأهداف أكثر سهولة وإيجابية؛ أما إذا كان الواقع الذي يعايشه الطالب داخل المحيط الجامعي يتناقض مع ما يقرأه في الكتب، وما يحصل عليه من معلومات، وما يؤمر به من تصرفات فإن الطالب يتعرض لنوع من الفهم المتناقض والمعاناة النفسية.

*الأستاذ في الجامعة يعتبر المثال الذي يقتدي به الطلبة، ويتأثرون بتصرفاته. وكلما كان الأستاذ متمكنا من مادته العلمية، ومؤمنا بقيم النظام السياسي، وملتزمًا بها في تصرفاته، وقريبا من قلوب طلبته، وتربطه بهم علاقة إحترام وديمقراطية كانت قدرته على غرس تلك القيم في نفوسهم، وتعميق إيمانهم بها أكثر. بينما إذا كان أستاذا يتعامل مع الطلبة بطريقة سلطوية أو بنمايز، ولا يفسح المجال لهم للمناقشة، والحوار، والتعبير عن

(1) السيد عبد الحليم الزيات، مرجع سابق، ص 36.

الرأي؛ فإنه يصبح من المتوقع زيادة أسباب السلبية والانحراف، واللامبالاة، والعزوف عن المشاركة في نفوس الطلبة، وتستمر معهم حتى مرحلة النضج.(1)

ولمعرفة آراء الطلبة وتصرفاتهم في حالة عدم الموافقة على طريقة شرح الأستاذ تم طرح سؤال في الاستمارة (2) وكانت الاستجابات كالتالي:

مجموع أفراد العينة 120		الاستجابات
%	التكرارات	
30.83	37	أناقشه
29.17	35	أصمت
35.83	43	أمتنع عن حضور محاضراته
04.17	05	دون إجابة

جدول رقم(37): استجابات الطلبة والنسبة المئوية حول سؤال عدم الموافقة على طريقة شرح الأستاذ.

من خلال الجدول يتبين أن 35.83% من مجموع أفراد العينة يفضلون الإمتناع عن حضور محاضرات الأستاذ الذي لا يوافقون عن طريقة شرحه.

بينما عبر 30.83% من مجموع أفراد العينة عن تفضيلهم لخيار المناقشة مقتنعين بأن ذلك يعتبر حق من حقوقهم لا بد أن يتمتعوا به.

أما 29.17% من مجموع أفراد العينة فقد اختاروا الصمت بدل المناقشة، وعدم الحضور. ولعل ما يفسر توزيع النسب بهذا الشكل هو غياب قيم التواصل وتبادل الحوار بين الأستاذ والطالب، واقتصار عملية التدريس في الجامعة على أسلوب التلقين بدل النقاش والحوار، وتبادل الآراء.

كما أن خيار الصمت يدل على أن الطالب لا يزال يحمل بعض الأفكار السيئة التي غرسها في ذهنه المحيط الخارجي عن الجامعة، ومن بين هذه الأفكار أن الأستاذ لا يجب أن يناقش أو يجادل لأن ذلك قد يؤثر سلبا على محصول الطالب من النقاط.

ولهذا فعلى الجامعة أن تعمل -قبل أن تقدم للطلاب المعلومات، والمعارف التي تمكنه من التخصص وحمل الشهادة- على تقديم بعض الحقائق، وتعديل بعض الصور التي يحملها الطالب من المحيط السابق للجامعة، هذا كما يجب على هيئة التدريس أن تعمل

(1) السيد عبد الحليم الزيات، مرجع سابق، ص-ص. 36-37.

(2) أنظر: الملحق رقم (01)، السؤال رقم (13) من أسئلة الاستبيان

على كسب ثقة الطالب، وخلق جو مناسب للتدريس تسوده روح التنافس والمبادرة والنقاش الفعال.

* إلى جانب الأستاذ نجد أن للمناخ الجامعي دور في تفعيل عملية التنشئة السياسية، ونقل بعض القيم، وإرساء بعض السلوكات السياسية، أو ذات الدلالة السياسية من خلال بعض النشاطات الجامعية. فإعداد مجلة جامعية أو الإنخراط في جمعية علمية أو ثقافية، أو في عملية إنتخابية لإختيار ممثل الفوج أو رئيسه يرسى قيم المشاركة والتعاون. وتنظيم رحلات يدعم روح التعامل الجماعي، ويزيد في إثراء ثقافة الطالب عن وطنه خاصة إذا كانت تلك الرحلات إلى المناطق الأثرية أو المعالم الوطنية. وتنظيم مسابقات بين الأقسام والجامعات المختلفة يحرك روح التنافس والإبداع، والمناقشة، ويدعم روح الإنتماء لدى طالب كل جامعة.

كما يعني اهتمام الجامعة بكل ما هو وطني، أو من شأنه أن يزيد ارتباط الطالب بوطنه أن هناك اهتمام بمد التواصل بين الأجيال، وتقوية روح الإنتماء، والوطنية لديه، وبذلك اهتمام بتنمية القيم السياسية المختلفة وتدريب الطلبة على سلوكات حميدة، والإسهام في تعويدهم على احترام قيم معينة يتجسد من خلالها حب العمل والتعاون والإحترام المتبادل. وللكشف عن بعض القيم السياسية أو الاجتماعية ذات الدلالة السياسية التي تسود بالمحيط الجامعي تم طرح سؤال في الاستبيان يتعلق ببعض ما يسود بالمحيط الجامعي من قيم سياسية أو اجتماعية ذات دلالة سياسية،⁽¹⁾ وكانت النتائج كالتالي:

مجموع أفراد العينة 120						الاستجابات الأسئلة
دون إجابة		لا		نعم		
%	ت	%	ت	%	ت	
0,83	1	85,83	103	13,33	16	- هل أنت منخرط في تنظيم أو نشاط طلابي ما؟
205	3	67,5	81	30	36	- هل تشارك في اختيار ممثلي الطلبة؟

جدول رقم(38): استجابات الطلبة والنسبة المئوية حول بعض ما يسود المحيط الجامعي من قيم.

قد أسفرت استجابات الطلبة للسؤال المتعلق بالإنخراط في تنظيم أو نشاط طلابي ما عن عدم إنخراط 85.83% من مجموع أفراد العينة في أي نوع من التنظيمات الطلابية سواء كانت اتحادات طلابية، أو جمعيات ثقافية، أو نوادي علمية.

(1) أنظر: الملحق رقم (01)، السؤال رقم (12) من أسئلة الاستبيان

وتبيّن الإستجابات أن 67.5% من مجموع أفراد العينة لا يشاركون في عمليات اختيار ممثلي الطلبة.

بالنسبة للإنخراط بالتنظيمات والنشاطات الطلابية فإن 10 من مجموع 16 طالب المنخرطين في مثل هذه التنظيمات هم أعضاء بالإتحاد العام للطلبة الجزائريين فيما يتوزع الطلبة الباقون -6- بين مختلف الجمعيات والنوادي التي ينشط الكثير منها بجامعة باتنة كالجمعية الثقافية الجامعية الأمل، جمعية البحث الصيدلاني، الجمعية الجامعية الدكتور لخضر بيطام...

ولعل السبب وراء عدم إنضمام طلبة السنة الأولى والثانية جامعي، خاصة منهم طلبة العلوم السياسية في مثل هذه التنظيمات يعود لعدم اكتشافهم للمحيط الجامعي عن كثب، كما يعود كذلك لنقص الإعلام والإعلان عن طبيعة نشاطات هذه الجمعيات والتنظيمات، أو حتى أماكن تواجدها، إذ يثبت العديد من الطلبة القليلين المنخرطين في بعض هذه الجمعيات أنهم تعرّفوا عن نشاطها، وأصبحوا من أعضائها بفضل بعض زملائهم الذين كانوا أعضاء سابقين بها، أو بعد إعجابهم بأحد المعارض والنشاطات التي قامت بتنظيمها، والتي اطلع عليها صدفة فجلبت انتباهه. ولذا تبقى مثل هذه الجمعيات، وما تقوم به من نشاطات حkra على فئة قليلة من الطلبة.

ب/ أهداف المحيط الجامعي:

من المفترض في الجامعة أن تقدّم من المعلومات ما يؤهل الطالب ويُساعده على فهم الحاجات الوطنية والقومية التي تهتم المجتمع، وما يزيد من اهتمامه بقضاياها وشعوره بالإنتماء له.

وللكشف عن طبيعة المعلومات التي تقدّمها الجامعة، والتي تتضمنها البرامج البيداغوجية. ومدى اهتمامها بحاجات المجتمع من جهة وحاجات الطالب من جهة أخرى تضمن الاستبيان سؤالاً يوضح من خلاله الطلبة وجهات نظرهم وآرائهم في المعلومات التي تقدمها البرامج، وتتضمنها المقاييس المقررة عليهم.(1) وكانت الاستجابات كالتالي:

مجموع أفراد العينة 120

(1) أنظر: الملحق رقم (01)، السؤال رقم (14) من أسئلة الاستبيان

دون إجابة		أقلها		أكثرها		كلها		المعلومات التي تضمنتها المقاييس المقررة عليك هذه السنة؟
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
01.67	02	53.33	64	40	48	05	06	تتماشى مع واقع المجتمعات النامية- العربية وتخدم قضايا التنمية بها
05	06	18.33	22	64.17	77	12.5	15	الكثير منها تعبير عن الاهتمامات المعرفية والظواهر التي عرفتتها الحياة الغربية
08.33	10	34.17	41	45.83	55	11.67	14	مقطوعة الصلة بالعصر والحاجات الواقعية

جدول رقم(39): استجابات الطلبة والنسبة المئوية حول طبيعة المعلومات التي تتضمنها المقاييس المقررة.

يبين الجدول أن الطلبة يدركون أو يشعرون بأن المعلومات التي تقدمها الجامعة، والتي تتضمنها المقاييس المقررة على طلبة السنة الأولى والثانية -جذع مشترك علوم سياسية- بصفة خاصة هي في أكثرها تعبر عن إهتمامات معرفية، وظواهر إجتماعية، وسياسية عرفتتها الحياة الغربية (64.17% من مجموع أفراد العينة)، وأن القليل منها فقط هو ما يتماشى مع واقع المجتمعات النامية-العربية ويخدم قضايا التنمية بها (53.33% من مجموع أفراد العينة)، وأنها إضافة الى ذلك مقطوعة الصلة بالعصر والحاجات الواقعية (45.83% من مجموع أفراد العينة).

تتفق إستجابات الطلبة مع ما أسفرت عليه نتائج تحليل المضمون في أن أغلب ما تحتويه البرامج والمقررات البيداغوجية للسنة الأولى والثانية علوم سياسية، من معلومات مقطوعة الصلة بالعصر والحاجات الواقعية من جهة، ولا يتماشى مع واقع المجتمعات النامية من جهة أخرى، بل إنه يعبر عن اهتمامات معرفية وظواهر عرفتتها الحياة الغربية في وقت مضى، قد تكون هي ذاتها قد أسدلت عنها الستار بينما لا تزال جامعاتنا تحييها، وتقدمها لطلبتها.

* وفي ظل إهمال البرامج البيداغوجية المقدمة لطلبة الجذع المشترك- سنة أولى وثانية- علوم سياسية، وعدم اهتمامها بواقع المجتمع والقضايا العالقة فيه تم طرح سؤال في استمارة الاستبيان بهدف الكشف عن مدى اهتمام الطالب بهذا الواقع، ومدى إدراكه لأهم القيم السائدة فيه والمشاكل التي يواجهها في الوقت الراهن.⁽¹⁾ من خلال الاستجابات تبين أن الطالب الجامعي من أكثر شرائح المجتمع تأثرا بما يعاني منه هذا الأخير من مشاكل.

(1) أنظر: الملحق رقم (01)، السؤال رقم (18) من أسئلة الاستبيان

قدّم الطلبة مشكلة الفساد الإداري كأهم وأخطر مشكلة يعاني منها المجتمع الجزائري، وذلك بنسبة 50% من مجموع أفراد العينة، تليها مشكلة بطالة خريجي الجامعات بنسبة بنسبة 30% من مجموع أفراد العينة، وتدني المستوى العلمي والثقافي وتأخره عن متطلبات عصر العولمة بنسبة 17.5% من مجموع أفراد العينة، انعدام الأمن (الإرهاب) بنسبة 16.67% من مجموع أفراد العينة، فقدان الثقة في النظام السياسي وغياب الولاء له بنسبة 14.17% من مجموع أفراد العينة، انتشار الجريمة المنظمة بنسبة 10% من مجموع أفراد العينة، غياب القيم السلوكية الحضارية لدى الفرد، والتقليد الأعمى للغرب بنسبة 9.17% من مجموع أفراد العينة، العزوف السياسي لدى الشباب بنسبة 8.33% من مجموع أفراد العينة. وقد عبر الطلبة عن عدة مشاكل بنفس النسبة (7.5% من مجموع أفراد العينة) تمثلت هذه المشاكل في: غياب الحكم الديمقراطي الراشد وانعدام المسؤولية لدى المسؤولين، التدخل الخارجي في السياسية الداخلية، أزمة السكن. كما عبرو عن مشاكل هجرة الأدمغة، الانحلال الخلقي وتفشي الآفات الاجتماعية الخطيرة، غياب الضمير الجمعي وانتشار الأنانية واللامبالاة بنفس النسبة (2.5% من مجموع أفراد العينة). كما يبينها الجدول التالي:

مجموع أفراد العينة 120		الإستجابات
%	التكرارات	
50	60	الفساد الإداري
16.67	20	انعدام الأمن (الإرهاب)
30	36	بطالة خريجي الجامعات
7,5	9	غياب الحكم الديمقراطي الراشد، وانعدام المسؤولية لدى المسؤولين
17,5	21	تدني المستوى العلمي والثقافي، وتأخره عن متطلبات عصر العولمة
10	12	انتشار الجريمة المنظمة
7,5	9	التدخل الخارجي في السياسة الداخلية
8,333	10	العزوف السياسي لدى الشباب، وانعدام المسؤولية لديه نتيجة لتهميشه
2,5	3	هجرة الأدمغة
2,5	3	الانحلال الخلقي وتفشي الآفات الاجتماعية الخطيرة
9,167	11	غياب القيم السلوكية الحضارية لدى الفرد، والتقليد الأعمى للغرب
14,17	17	فقدان الثقة في النظام السياسي، وغياب الولاء له (أزمة الهوية)
2,5	3	غياب الضمير الجمعي، وانتشار الأنانية واللامبالاة
7,5	9	أزمة السكن

جدول رقم: (40) استجابات الطلبة بالنسب المنوية حول أهم المشاكل التي تواجه الجزائر في الوقت الراهن.

تعكس النتائج أن الطالب الجامعي يُدرك المشاكل التي يعاني منها المجتمع الجزائري على اختلاف أشكالها الاقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية، قيمية-أخلاقية. وفي انتظار أن

تعمل الجامعة بالمشاركة مع مختلف مؤسسات المجتمع على إيجاد حلول لهذه المشاكل
ستضل قائمة، ويبقى تأثيرها على مختلف شرائح المجتمع قائماً وخاصة منهم الشباب
الجامعي.

خلاصة ونتائج:

من خلال عملية تحليل مضامين بعض البرامج البيداغوجية، والنتائج التي اسفرت عنها الدراسة الميدانية يتضح أن هناك علاقة وثيقة بين ما تقدمه الجامعة كقناة من قنوات التنشئة السياسية، وما يحمله الطالب من معلومات سياسية إذ أن الأسئلة التي توفرت معلومات بخصوصها في المقررات كانت نسب إجابات الطلبة عنها مرتفعة مقارنة بنسب إجاباتهم عن الأسئلة التي لا تحمل المقررات أو البرامج البيداغوجية معلومات بشأنها.

أظهرت النتائج أن الجانب المعرفي المتعلق بالمعلومات التاريخية لدى الطالب فوق المتوسط رغم أن البرامج المقدمة للطلبة توفرت على محاور وعناصر كثيرة بشأنها. كما أظهرت النتائج أن الجانب المعرفي الخاص بالمعلومات عن الشخصيات السياسية ذات العلاقة بالجامعة لدى طلبة السنتين الأولى والثانية -جذع مشترك- جامعي تخصص علوم سياسية يتراوح بين ضعيف ودون المتوسط، بينما يتراوح الجانب المتعلق بالمعلومات السياسية بين المتوسط وفوق المتوسط خاصة ما تعلق منه بطبيعة النظام السياسي الجزائري والوظائف السياسية للدولة وعلى رأسها وظيفة فض النزاعات التي تختص بها المحاكم، وكذلك الأحزاب السياسية.

فاهتمامات الطلبة بالجانب السياسي في الجزائر، ومعلوماتهم عن الأحزاب السياسية كانت متوسطة رغم أن مصدرها لم يكن الجامعة، بل مؤسسات اجتماعية أخرى أهمها وسائل الإعلام، و الأسرة، والمجتمع.

كما أظهرت النتائج أن شعور الطالب الجزائري بالهوية والولاء ضعيف بل إن الطالب الجزائري يفضل الغربية عن الوطن بدل العيش فيه. كما عكست نفس النسب أن الشباب الجزائري يعاني من فقدان الثقة في كل ما هو وطني، عربي، مسلم، وينظر للآخر الغربي على أنه الأفضل دوماً.

وتعود هذه السلبية في الإنتماء والنظر الى الخبرات السابقة التي نشأ عليها الطالب في مؤسسات المنظومة التربوية من جهة، ومن جهة أخرى الى عدم اهتمام المحيط الجامعي بغرس روح الإنتماء لدى الطالب وتحسيسه بضرورة العمل من أجل تنمية المجتمع وتحسين أوضاعه كما أن ما يقدمه الأساتذة في الجامعة تطبيقاً للبرامج البيداغوجية المقررة يعكس نظرة اعجابية بما حققه الغرب في كل المجالات خاصة منها مجال الأفكار السياسية، والتحول الديمقراطي، والتعددية الحزبية، دون أن يقدم البديل أو السبيل لتحقيق ذلك في الدول النامية.

فدور الجامعة في التنشئة السياسية يكاد يكون منعدما بل للجامعة دور سلبي في عملية التنشئة السياسية دلت عليه عدة ملامح أهمها فقدان الطالب الثقة في نفسه وفي الجامعة، وأكثر من ذلك فقدان الطالب للثقة في النظام السياسي القائم والعزوف عن المشاركة السياسية، واللامبالاة حتى بأهم القضايا والحقوق المتعلقة به كحقه في اختيار ممثليه، وحقه في فهم المحاضرات. والسبب في ذلك لا يعود لعدم إدراك الطلبة للحقائق، أو لعدم قدرتهم عن الدفاع عن حقوقهم بل إنهم على اطلاع واسع بأهم ما يدور حولهم من أحداث وما يعاني منه المجتمع من مشاكل لكنهم بحاجة الى من يوجههم ويزودهم بالخبرات اللازمة من أجل إحداث تغيير ما. وإن كانت هذه مهمة الجامعة إلا أن الجامعة الجزائرية أقل ما توصف به هو أنها في ما يتعلق بالعلوم الإجتماعية والسياسية خاصة مقطوعة الصلة بالعصر والحاجات الواقعية.

وقد كان لمتغير الجنس تأثير على عملية التنشئة السياسية يتراوح هذا التأثير بين قوة أحد الجنسين بخصوص معلومات معينة، وضعفه بخصوص معلومات أخرى، غير أن دلالة هذا الاختلاف لا تدل على أن لمتغير الجنس تأثير على عملية التنشئة السياسية بقدر ما تؤثر البرامج البيداغوجية والبيئة الجامعية على كلا الجنسين، ولها دور ومسؤولية إلى جانب باقي مؤسسات المجتمع فيما يحمله الطلبة من معلومات ومشاعر وقيم اجتماعية أو اجتماعية ذات دلالة سياسية لها علاقة بعملية التنشئة السياسية وتكوين مواطن صالح واع مزود بروح الهوية والانتماء لوطنه وأمتة ويهتم لقضاياها.⁽¹⁾

(1) أنظر الملحق رقم (2)، جداول المقارنة.

خاتمة

تناول هذا البحث دور الجامعة في عملية التنشئة السياسية لطلبة السنة الأولى والثانية -جذع مشترك- علوم سياسية بجامعة باتنة، لأن هذه العملية تعد وسيلة لخلق وتطوير القيم السياسية الملائمة لاستقرار أي نظام سياسي، ولأنها الأداة الصالحة لدعمه واستمراره.

والمجتمع الجزائري في حاجة إلى هذه العملية خاصة بعد التحول الإيديولوجي الذي عرفه منذ مطلع التسعينات، وما فرضه من سلوكات وقيم جديدة، وما أظهره من سلبيات ترتبط سواء بالأفراد كتنامي روح الإنكسار على الآخرين، واللامبالاة، والتطرف...؛ أو ترتبط بالمجتمع ككل كتفشي ظاهرة الهجرة، وإهمال الممتلكات العامة وإفسادها... مما يدل على ضعف روح الانتماء إلى المجتمع والانسلاخ منه، وعدم الاكتراث بمشاكله، ولا بأهمية المشاركة في حلها. وبما أن الجامعة هي مؤسسة تجسد المجتمع الواسع طبقيا وقيميا، وسلوكيا، واقتصاديا، وسياسيا... وبتفاعلها الدائم مع ثقافته فهي تعمل كوسيلة للتقدم الاجتماعي أيا كان هدفه ونوعه أو مجاله، وتساعد بما تقدمه من معارف على تنشئة الطلبة وفهمهم لمجتمعهم وتكيفهم الإيجابي البناء مع محيطه الكبير، وقبولهم لما يجري فيه بقليل من التناقض والمعاناة النفسية من أجل تحقيق الإستقرار للمجتمع، وتجنبيه خطر الانقسام والتفتت، وانقطاع التواصل بين أجياله الفتية والمتقدمة عمرا، ومنع حدوث ما يسمى بفجوة الأجيال. كما تعمل على نشر قيم رئيسية، وتكوين ثقافة سياسية من شأنها أن تزيد من تماسك المجتمع واستمرار استقراره.

ومن هنا كان لا بد من الاهتمام بدور الجامعة كوسيلة لتكوين ثقافة سياسية فعالة لدى الطلبة.

وقد تناولت هذه الدراسة بحث هذا الموضوع بدءا بمحاولة التعريف بعملية التنشئة السياسية، وتحديد ملامحها وأهدافها في المجتمع الجزائري، كما اهتمت كذلك بتحليل مضمون بعض البرامج البيداغوجية المقررة على طلبة الجامعات والمتعلقة مباشرة بعملية التنشئة السياسية تمثلت في البرامج البيداغوجية لكل من السنة الأولى والثانية تخصص علوم سياسية، كما توجهت الدراسة إلى الميدان لتعرف مدى اكتساب الطلبة، وإدراكهم لبعض المعارف والقيم السياسية التي تتضمنها المادة التعليمية، وكذا التعرف على بعض إجراءات وملاحح التأهيل السياسي من خلال المناخ السائد داخل الجامعة.

وفيما يلي عرض نتائج هذه الدراسة:

1- التنشئة السياسية هي عملية إكتساب الفرد وتلقينه قيم واتجاهات سياسية وغير سياسية عبر مختلف المؤسسات الإجتماعية، وبمختلف الأساليب، يمكن من خلالها دعم النظام السياسي القائم وإبقاء وجوده في المجتمع، أو تغييره ودعم أسس نظام سياسي جديد يختلف عنه.

2- دور الجامعة في عملية التنشئة السياسية بالجزائر يتأثر بطبيعة الوضع الاجتماعي والثقافي والسياسي القائم في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع. ولهذا نجد أن ملامح التنشئة السياسية والمجتمع الجزائري اصططغت بخصائص كل مرحلة من مراحل تطوره.

ففي مرحلة ما قبل الاحتلال الفرنسي عرف المجتمع الجزائري عدة أشكال للمؤسسات التعليمية متداخلة وظيفيا فيما بينها، كما تميز مضمون التعليم بالمزج بين الثقافة الدينية والسياسية التقليدية التي تفرض وجهة نظر مجتمع إسلامي، وتغرس في الأفراد قيما ومعايير إسلامية حفاظا على الوضع القائم. مما جعل عملية التنشئة السياسية في هذه المرحلة تؤدي مفهوم التلقين والاكْتساب السياسي الهادف إلى إعداد وتكوين الإنسان المسلم الواعي بقضايا مجتمعه الأساسية.

وزيادة على أن التعليم لم يكن تحت إشراف رسمي من الدولة مما جعله يتميز بالمحدودية والانغلاق عن تطورات الحركة العلمية في الغرب مما جعل الحركة الثقافية الجزائرية الإسلامية العربية تتصف ببعض الضعف.

وفي فترة الاحتلال فقد استعمل المستعمر مؤسسات التعليم كوسيلة لتمرير أجياديات المشروع الإستدماري وسحب مقومات الثقافة الجزائرية، والقضاء عليها. وقد نجح في غرس الكثير من القيم المتناقضة التي ولدت نوعا من الصراع النفسي لدى الأفراد، وتسببت في مشاكل ثقافية واجتماعية امتدت آثارها حتى بعد الاستقلال، ولا يزال البعض منها.

وفي مقابل ما يرغب المستعمر الفرنسي في تكريسه من هيمنة وطمس لمكونات الهوية الوطنية، وتهميش للغة العربية، ومحاربة للإسلام اتخذت المقاومة الجزائرية عدة أشكال واستغلت ما لديها من إمكانيات لنشر الوعي في أوساط المجتمع الجزائري بضرورة التمسك بالهوية الشخصية الوطنية. وكانت الثورة هي الطريق نحو الحرية واسترجاع السيادة الوطنية، وإعادة تأهيل الإنسان الجزائري في إطار منظومة القيم العربية الإسلامية، وتنمية المشاعر الوطنية.

وبعد الاستقلال مباشرة ظهر نوع من الانشقاق بين ذوي النزعة الثقافية الغربية، والنزعة الثقافية العربية الإسلامية، ومزدوجي الثقافة؛ نتج عنه بعض من التناقض انعكس على واقع ومستقبل التعليم في الجزائر، وزاد في تأخير عملية إحيائه.

3- كما توصلت الدراسة إلى أن الجامعة الجزائرية بمناهجها الحالية لا يمكنها أن تقدم جديدا للمعرفة العلمية، ولا لشخصية الطالب الجزائري، وقد يكون مردودها ضعيفا مقارنة بالتكاليف المالية والجهود البشرية المسخرة لإدارتها وتسييرها لأن الإتجاه العلمي لا يتحقق ببناء الجامعات فقط إنما يستدعي إدخال المفاهيم الحضارية في الحياة اليومية للمواطنين.

4- إن ما تحمله البرامج البيداغوجية من محاور، وما تحت عليه من تصرفات وسلوكات لا يتوافق مع ما يجسده المحيط والبيئة الجامعية من مظاهر سلوكية ومعاملة. إذ أن مضمون المادة التعليمية يتضمن معلومات وحقائق تاريخية رغم قيمتها إلا أنها لا تعكس حقيقة خطة التغيير الحاصل على المستوى الفكري للنظام القائم، والذي يتصف بأنه تعددي. ولهذا فإن تطبيق الجزائر للتعددية الحزبية وما تفرضه من ترتيبات قانونية ومؤسسات يتطلب توفر مناخ ثقافي يتحيز لقيم الإنجاز، والمبادرة، والمشاركة، والثقة بالنفس، وتحمل المسؤولية، وتشجيع الابتكار،... ويتوازى مع آفاق أي تحول ديمقراطي.

والديمقراطية لا تتوقف عند مستوى تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكومين، وليست منظومة قانونية ومؤسسات فحسب، بل إنها نمط للحياة، وقيم، واتجاهات، ومشاعر، وسلوكات يتعين على النظام السياسي توظيفها من خلال أجهزته ومرافقه لأن بقاءه مرهون بانتشارها. وهذه القيم تكاد تكون غائبة عن مضمون المادة التعليمية، ومحيط الجامعة الجزائرية، الأمر الذي يعكس حقيقة عدم وجود وعي واضح بالإيديولوجية الرسمية والخطاب السياسي، والاستمرار في إقامة حاجز بين الناشئة وبين إدراكهم لواقعهم كما هو، وتفسيره تفسيراً حقيقياً، مما يسهم في إعادة إنتاج صورة التخلف الاجتماعي كما يقول البعض.

5- كما أظهرت الدراسة الميدانية أن هناك علاقة بين الثقافة السياسية لدى الطلبة وما تقدمه لهم الجامعة من خلال البرامج البيداغوجية المقررة. إلا أن الجانب المعرفي لديهم، ومستوى إدراكهم للمفاهيم المتعلقة بالنظام السياسي، واقتناعهم بضرورة المشاركة السياسية كان ضعيفا. ومنه يمكننا القول أن الجامعة الجزائرية لا تقوم بوظيفتها بفعالية في تكوين ثقافة سياسية وتشكيل نمط فكري سياسي كفيلا بتحقيق التماسك الاجتماعي والتواصل الفكري بين أبناء المجتمع.

ومن خلال هذه النتائج نستنتج أن الجامعة الجزائرية منذ تأسيسها لم تقم على رؤية واضحة المعالم لأهدافها وتوجهاتها ووظائفها العلمية والتربوية والاجتماعية... وإنما نشأت في ظل شروط عدم التبلور الواضح لهذا المعطى الفكري والسياسي الهام. وهكذا، فإذا كانت الجامعة في الغرب قد تأسست انطلاقاً من اعتبارها تلك المؤسسة التربوية والعلمية المركزية القادرة على مواكبة مختلف التحولات المعرفية والتكنولوجية والسيوسيو حضارية الكبرى التي عرفها المجتمع الغربي، ورفدها بما يلزم من بحث علمي، ومن معارف وخبرات وقيم ثقافية ورأسمال مؤهل... مما يفترض فيه أن يساهم في ترشيد وتطوير وتوجيه الفكر والممارسة، وأن يدعم، على المستوى السياسي، دولة وطنية وفاقية حاملة لمشروع مجتمعي متمس بقدر لا يستهان به من تكامل المكونات ووضع الأهداف والتوجهات...

فالجامعة الجزائرية، والتعليم العالي عموماً، ظلاً بعيدين جداً عن تحقيق ما يروج حول وظائفها وأدوارها من أهداف معلنة، على الأقل من منظورين أساسيين: أولهما يتمثل فيما ينتقد فيه التعليم العالي من انحصار متزايد لدوره في رفد التنمية الاجتماعية عبر إقامة علاقات تبادلية وتكاملية مع محيطه الاقتصادي، ومع مختلف المؤسسات والقطاعات الإنتاجية والاجتماعية بشكل عام، وثانيهما يتمثل في عدم قدرة هذا التعليم على أن يشكل فضاءاً للتفكير الحر، والبحث العلمي وتكوين الأطر، والمواطنة المستنيرة، وزيادة منهجة للمعارف والخبرات والتجارب الوطنية والكونية... وتحويل كل هذا التراكم المعرفي والقيمي إلى "منتوج ثقافي واجتماعي" يطمح إلى أن يكون مندمجاً في النسيج المجتمعي العام، وموجهاً للفكر والممارسة. هذا دون أن ننفي كلية ما كان لهذا التعليم العالي من دور هام في إنتاج "نخبة مؤهلة" من الأطر تنتمي إلى أصول اجتماعية متباينة، تحتل الآن، بفضل تكوينها، مواقع إدارية واقتصادية وسياسية وثقافية... لا يستهان بقيمتها الاجتماعية. لكن التزايد الكمي الهائل للطلبة أدى إلى الدعوة لإعادة النظر في "سياسة الباب المفتوح" التي اعتمدت منذ الاستقلال في تنظيم القبول بمؤسسات التعليم العالي.

فموضوع العلاقة بين الجامعة الجزائرية وقضايا المجتمع ومؤسساته يثير جدلاً كبيراً بين أطراف متعددة من المختصين والمهتمين بالتعليم الجامعي، وحتى اليوم مازال يثار تساؤل عن هوية الجامعة ومكانتها ودورها في المجتمع، وما زالت الجامعة كنسق جزئي من المنظومة التربوية تشكو عجزاً في إعطاء إجابات لكثير من القضايا التي يطرحها المجتمع سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو سياسية.

ويبرز دور الجامعة في التنشئة السياسية من خلال محاولة تنظيم علاقة المواطنين في مجتمع دائم التغيير تتخلله هزات في القيم الاجتماعية، والسياسية، والأخلاقية. ولا يمكن

للجامعة أن تتخذ موقف الحياد حيال الأوضاع الراهنة التي تفرضها العولمة، كما لا يمكنها ان تترك المحيط يتخبط في خصم صراع القيم، والمواقف التي تطرأ في حياته ولا يعرف طريقة مواجهتها، أولا يعرف لها تفسيراً، خصوصا أن مجتمعنا يجتاز اليوم تحولات سياسية واقتصادية ونفسية كثيرة نتيجة للتغيرات التي مست بناء الاجتماع.

والتعليم الجامعي يقوم بخدمة المجتمع ليس فقط من ناحية إعداد العناصر البشرية المؤهلة واللازمة للاقتصاد القومي تلبية لمطالب منظماته الإنتاجية، ومرافق الخدمات بل إن التعليم الجامعي كذلك يرفع من مستوى المواطنين الثقافي والسياسي مما يعتبر ضمانا لإتخاذ القرارات السياسية الحكيمة في دول ديمقراطية، وأداة فعالة لتصويب المفاهيم الفكرية والسلوكية المناهية للقيم العلمية للعصر الذي يعيشه.

بل إن ما يكون التأكيد عليه مفيدا في هذا الصدد هو أن الجامعة الجزائرية، بكل مؤسساتها وروافدها من مؤسسات تكوين الأطر وغيرها، قد ظلت تتحرك وتتطور في مسارها، دون الخضوع لأي وفاق اجتماعي وطني حول الفلسفة أو السياسة التربوية والاجتماعية، والاقتصادية التي ينبغي أن تكون الخلفية الموجهة لها، وللتخطيط الاستراتيجي والتشاركي المجدد لأهدافها وحاجاتها ووسائل ومقومات النهوض بها لتقوم بأدوارها المنتظرة في تدعيم مسارات التنمية والتحديث، وتجديد وإغناء المكونات الذاتية والكونية للثقافة الوطنية، وللتراث القومي بكل مقوماته وخصائصه الفكرية والحضارية.

وأمام متطلبات التحول الديمقراطي وضرورات بناء إنسان ومجتمع بخصائص جديدة، على الجزائر أن تهتم بعملية التنشئة السياسية وتوحد طرقها وأساليبها، وتكيفها بطريقة صحيحة تتلاءم مع متطلبات الحاضر، وتتجاوب مع ملامح الخريطة التنموية والتطور الاجتماعي والسياسي لأن ديمقراطية المشاركة أضحت مدخلا ضروريا لإيجاد ثقافة سياسية وعنصرا أساسيا في أي جهد تنموي جاد.

جامعة الحاج لخضر باتنة

كلية الحقوق

قسم العلوم السياسية

استمارة الإستبيان

حول بحث:

دور الجامعة في التنشئة السياسية

لطلبة السنة الأولى والثانية علوم سياسية

– دراسة ميدانية بجامعة باتنة–

ملاحظة:

إن هذه الاستمارة معدة للبحث العلمي والمعلومات الواردة فيها لا تستعمل إلا لأغراض
الدراسة.

﴿ السنة الجامعية 2006-2007 ﴾

البيانات الأساسية

ضع علامة (X) في الخانة المناسبة واملأ الفراغ.:

الجنس : ذكر أنثى السن:

السنة : الأولى الثانية

المجموعة الأولى

1- ماذا تمثل لك الأسماء التالية؟:

- - عروج وخير الدين:
- - الأمير عبد القادر :
- - أحمد باي:
- - ابن خلدون:

2- أذكر تواريخ الأحداث التي تعرفها:

- - ظهور حركة انتصار للحريات الديمقراطية.....
- - ظهور جمعية العلماء المسلمين.....
- - ظهور جبهة التحرير.....

3- ما هي الأحداث التي تمثلها التواريخ التالية؟:

- ← 20 أوت 1956
- ← 19 جوان 1965.
- ← 08 أبريل 2004

المجموعة الثانية

4) أذكر أسماء من يشغلون المراكز التالية :

- - رئيس قسم العلوم السياسية:
- - عميد كلية الحقوق:
- - وزير التعليم العالي والبحث العلمي:

5- يقوم النظام السياسي الجزائري على:

حزب واحد حزبين عدة أحزاب

6) أذكر أسماء ثلاث أحزاب سياسية تنشط بالجزائر مع ذكر اسم الأمين العام لكل حزب:

اسم أمينه العام	اسم الحزب
.....
.....
.....

7) ضع علامة (X) في الخانة المناسبة

الوظائف	الحكومة	الجلس الشعبي الوطني	المحاكم	لا أعرف
سن القوانين				
تنفيذ القوانين				
سن وتنفيذ القوانين				
فض النزاعات				

8) ضع الرقم المناسب (1-2-3-4-5) في الخانة لترتب المصادر التالية حسب أهميتها في حصولك على

المعلومات السياسية

الصحف الكتاب التلفاز الأستاذ الانترنت

المجموعة الثالثة

9) لو خيّرت بين الدراسة في الجزائر أو إحدى الدول التالية فماذا تختار؟:

الجزائر، تونس، فرنسا، اليابان، السعودية، أمريكا، ألمانيا، ماليزيا

أختار.....

10) إذا تمكنت من الدراسة في الخارج فهل تعود بعد انتهاء الدراسة إلى الجزائر أم أنك تحاول البقاء إلى

الأبد حيث درست؟

- أعود لماذا؟.....
- لا أعود لماذا؟.....

المجموعة الرابعة

11) ضع علامة (X) في الخانة المناسبة للإجابة على الأسئلة التالية:

لا	نعم	
		1- هل أنت منخرط في تنظيم أو نشاط طلابي ما؟
		2- هل تشارك في اختيار ممثلي الطلبة؟

12) ضع علامة (X) في الخانة المناسبة للإجابة على الأسئلة التالية:

لا	نعم	
		1- هل أنت مسجل بالقوائم الانتخابية؟
		2- هل شاركت في انتخابات (17 ماي 2007)؟
		3- هل أنت راض عن نتائج الانتخابات؟

13) إن كنت غير موافق على طريقة شرح الأستاذ هل:

تناقشه
 تصمت
 تمتنع عن حضور محاضراته

14) ضع علامة (X) في الخانة المناسبة.

أقلها	أكثرها	كلها	
			المعلومات التي تضمنتها المقاييس المقررة عليك هذه السنة؟
			- تتماشى مع واقع المجتمعات النامية- العربية وتخدم قضايا التنمية بها
			- الكثير منها تعبير عن الاهتمامات المعرفية والظواهر التي عرفتها الحياة الغربية
			- مقطوعة الصلة بالعصر والحاجات الواقعية

المجموعة الخامسة

15) ما هي أركان الدولة الحديثة:

.....
.....

16) فيما تتمثل أهم القوى المؤثرة في الحياة السياسية لأي نظام:

.....

17) ما هي المصادر الرسمية للقواعد القانونية (مصادر التشريع):

.....

18) أذكر أهم المشكلات التي تواجه الجزائر في الوقت الراهن؟:

.....
.....

مجموع أفراد العينة 120				الاستجابات
مجموع الإناث 75		مجموع الذكور 45		
%	ت	%	ت	
16,00	12	17,78	8	قائدان في الأسطول العثماني
8,00	6	24,44	11	بحاران تركيان
36,00	27	24,44	11	بحاران تركيان كان لهما الفضل في إنقاذ الجزائر من الأطماع الغربية
40,00	30	33,33	15	دون إجابة

جدول رقم: (41) استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول شخصيتي بابا عروج وخير الدين.

مجموع أفراد العينة 120				الاستجابات
مجموع الإناث 75		مجموع الذكور 45		
%	ت	%	ت	
2,67	2	8,89	4	قائد المقاومة الشعبية في الغرب الجزائري ومؤسس الدولة الجزائرية الحديثة
17,33	13	26,67	12	قائد المقاومة الشعبية في الغرب الجزائري
16,00	12	11,11	5	مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة
38,67	29	28,89	13	أحد رموز المقاومة الجزائرية المنظمة ضد الاحتلال الفرنسي
8,00	6	8,89	4	محاولات خاطئة
17,33	13	13,33	6	دون إجابة

جدول رقم: (42) استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول شخصية الأمير عبد القادر.

مجموع أفراد العينة 120				الاستجابات
مجموع الإناث 75		مجموع الذكور 45		
%	ت	%	ت	
37,33	28	40,00	18	قائد المقاومة الشعبية بالشرق الجزائري (قسنطينة)
6,67	5	8,89	4	أحد حكام الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي
21,33	16	24,44	11	أحد رموز المقاومة الجزائرية
8,00	6	8,89	4	محاولات خاطئة
26,67	20	17,78	8	دون إجابة

جدول رقم: (43) استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول شخصية أحمد باي.

مجموع أفراد العينة 120				الاستجابات
مجموع الذكور 45		مجموع الإناث 75		
ت	%	ت	%	
14	31,11	22	29,33	المؤسس الأول لعلم الاجتماع
14	31,11	25	33,33	عالم/ مفكر/ فيلسوف اجتماعي عربي مسلم
10	22,22	11	14,67	أحد مفكري/ رواد علم الاجتماع
2	4,44	3	4,00	محاولات خاطئة
5	11,11	14	18,67	دون إجابة

جدول رقم: (44) استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول شخصية ابن خلدون.

مجموع أفراد العينة 120				الاستجابات
مجموع الذكور 45		مجموع الإناث 75		
التكرارات	%	التكرارات	%	
34	75,56	60	80	انعقاد مؤتمر الصومام بالجزائر
2	4,44	5	6,67	محاولات خاطئة
9	20	10	13,33	دون إجابة

جدول رقم: (45) استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول تاريخ 20 أوت 1965.

مجموع أفراد العينة 120				الاستجابات
مجموع الذكور 45		مجموع الإناث 75		
ت	%	ت	%	
12	26,67	5	6,67	الانقلاب العسكري على حكومة بن بلة بقيادة هواري بومدين
3	6,67	16	21,33	التصحيح الثوري
2	4,44	7	9,33	محاولات خاطئة
28	62,22	47	62,67	دون إجابة

جدول رقم: (46) استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول تاريخ 19 جوان 1965.

مجموع أفراد العينة 120				الاستجابات
مجموع الذكور 45		مجموع الإناث 75		
ت	%	ت	%	
6	13,33	16	21,33	الانتخابات الرئاسية التي ترشح بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدا ثانية
10	22,22	24	32,00	انتخابات رئاسية
14	31,11	23	30,67	محاولات خاطئة
15	33,33	12	16,00	دون إجابة

جدول رقم: (47) استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول تاريخ 08 أبريل 2004.

مجموع الإناث 75		مجموع الذكور 45		الاستجابات
%	ت	%	ت	
14,67	11	13,33	6	سنة 1964
12,00	9	8,89	4	في شهر أكتوبر 1946
26,67	20	20,00	9	محاولات خاطئة
46,67	35	57,78	26	دون إجابة

جدول رقم: (48) استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول تاريخ ظهور حركة انتصار للحريات الديمقراطية.

مجموع الإناث 75		مجموع الذكور 45		الاستجابات
%	التكرارات	%	التكرارات	
16	12	31.11	14	سنة 1931
05.33	04	06.67	03	في الثلاثينيات من القرن العشرين
00	00	06.67	03	في 05 ماي 1931
36	27	08.89	04	محاولات خاطئة
42.67	32	46.67	21	دون إجابة

جدول رقم: (49) استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول تاريخ ظهور جمعية العلماء المسلمين.

مجموع الإناث 75		مجموع الذكور 45		الاستجابات
%	التكرارات	%	التكرارات	
33.33	25	46.67	21	سنة 1954
24	18	08.89	04	محاولات خاطئة
42.67	32	44.44	20	دون إجابة

جدول رقم: (50) استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول تاريخ ظهور جبهة التحرير الوطني.

مجموع الإناث 75		مجموع الذكور 45		الاستجابات
%	التكرارات	%	التكرارات	
62.67	47	64.44	29	إجابات صحيحة
13.33	10	08.89	04	محاولات خاطئة
24	18	26.67	12	دون إجابة

جدول رقم: (51) استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول اسم رئيس قسم العلوم السياسية.

مجموع الإناث 75		مجموع الذكور 45		الاستجابات
%	ت	%	ت	
30.67	23	44.44	20	إجابات صحيحة
08	06	11.11	05	محاولات خاطئة
61.33	46	44.44	20	دون إجابة

جدول رقم: (52) استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول اسم عميد كلية الحقوق.

مجموع الإناث 75		مجموع الذكور 45		الاستجابات
%	ت	%	ت	
16	12	40	18	إجابات صحيحة
18.67	14	08.89	04	محاولات خاطئة
65.33	49	51.11	23	دون إجابة

جدول رقم: (53) استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول اسم وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

مجموع أفراد العينة 120				الاستجابات
مجموع الإناث 75		مجموع الذكور 45		
%	التكرارات	%	التكرارات	
1,33	1	11,11	5	حزب واحد
0,00	0	0,00	0	حزبين
97,33	73	82,22	37	عدة أحزاب
1,33	1	6,67	3	دون إجابة

جدول رقم: (54) استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول طبيعة النظام السياسي الجزائري.

مجموع الإناث 75		مجموع الذكور 45		الاستجابات
%	ت	%	ت	
29.33	22	62.22	28	عدد أسماء الأحزاب وأسماء أمنائها العاميين
08	06	08.89	04	ذكر أسماء ثلاث أحزاب سياسية مع ذكر اسم الأمين العام لكل منها
18.67	14	13.33	06	ذكر أسماء 3 أحزاب سياسية
13.33	10	4.44	02	ذكر أسماء حزبين سياسيين مع ذكر اسم الأمين العام لكل منهما
5.33	04	4.44	02	ذكر اسم حزب سياسي واحد مع ذكر اسم أمينه العام
5.33	04	00	00	ذكر الاسم فقط لحزبين سياسيين
08	06	2.22	01	ذكر اسم حزب سياسي واحد
12	09	4.44	02	ذكر اسم واحد لأمين عام لحزب سياسي
				دون إجابة

جدول رقم: (55) استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول ذكر أسماء ثلاث أحزاب سياسية، وأسماء أمنائها العاميين.

مجموع الذكور 45								الاستجابات
ح.د.إ (أبو جرة سلطاني)		حزب العمال (لويزة حنون)		حركة النهضة (فاتح الربيعي)		ج.ت.و (عبد العزيز بلخادم)		
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
66.67	30	53.33	24	11.11	05	73.33	33	اسم الحزب السياسي
64.44	29	42.22	19	00	00	68.89	31	اسم أمينه العام

جدول رقم: (56).

مجموع الذكور 45								الاستجابات
ح.د.إ (شريف الهاشمي)		ت.و.ث.د (سعيد سعدي)		ج.ق.إ (آيت أحمد)		ج.ت.و.د (أحمد أويحي)		
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
4.44	02	4.44	02	2.22	01	37.78	17	اسم الحزب السياسي
4.44	02	4.44	02	2.22	01	37.78	17	اسم أمينه العام

جدول رقم: (57).

جداول (56) (57): استجابات الطلبة (الذكور) بالنسب المئوية حول ذكر أسماء ثلاث أحزاب سياسية، وأسماء أمنائها العامين.

مجموع الإناث 75								الاستجابات
ح.د.إ (أبو جرة سلطاني)		حزب العمال (لويزة حنون)		حركة النهضة (فاتح الربيعي)		ج.ت.و (عبد العزيز بلخادم)		
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
42.67	32	50.67	38	12	09	69.33	52	اسم الحزب السياسي
32	24	50.67	38	4.44	02	57.33	43	اسم أمينه العام

جدول رقم: (58).

مجموع الإناث 75								البيانات
ح.د.إ (شريف الهاشمي)		ت.و.ث.د (سعيد سعدي)		ج.ق.إ (آيت أحمد)		ج.ت.و.د (أحمد أويحي)		
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
00	00	1.33	01	00	00	37.33	28	اسم الحزب السياسي
00	00	1.33	01	00	00	33.33	25	اسم رئيسه

جدول رقم: (59).

جداول (58) (59): استجابات الطلبة (الإناث) بالنسب المئوية حول ذكر أسماء ثلاث أحزاب سياسية، وأسماء أمنائها العامين.

جداول (56) (57) (58) (59): استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول ذكر أسماء ثلاث أحزاب سياسية، وأسماء أمنائها العامين.

مجموع الذكور 45										الاستجابات الوظائف
دون إجابة		لا أعرف		المحاكم		المجلس الشعبي الوطني		الحكومة		
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
8.89	04	11.11	05	6.67	03	62.22	28	13.33	06	سن القوانين
11.11	05	4.44	02	17.78	08	6.67	03	40	18	تنفيذ القوانين
11.11	05	20	09	11.11	05	17.78	08	48.89	22	سن وتنفيذ القوانين
00	00	00	00	66.67	30	00	00	24.44	11	فض النزاعات

جدول رقم: (60) استجابات الطلبة (الذكور) بالنسب المئوية حول الوظائف السياسية ومؤسسات الدولة.

مجموع الإناث 75										الاستجابات الوظائف
دون إجابة		لا أعرف		المحاكم		المجلس الشعبي الوطني		الحكومة		
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
12	09	6.67	05	5.33	04	52	39	24	18	سن القوانين
13.33	10	5.33	04	24	18	17.33	13	40	30	تنفيذ القوانين
16	12	13.33	10	13.33	10	13.33	10	44	33	سن وتنفيذ القوانين
5.33	04	04	03	86.67	65	00	00	4	03	فض النزاعات

جدول رقم: (61) استجابات الطلبة (الإناث) بالنسب المئوية حول المؤسسات الوظائف السياسية للدولة.

جداول (60) (61): استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول المؤسسات الوظائف السياسية للدولة.

مجموع أفراد العينة 120				الاستجابات
مجموع الإناث 75		مجموع الذكور 45		
%	ت	%	ت	
41,33	31	35,6	16	الشعب
26,67	20	26,7	12	الإقليم
26,67	20	24,4	11	السلطة السياسية
5,33	4	13,3	6	محاولات خاطئة

جدول رقم: (62) استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول أركان الدولة الحديثة.

مجموع الإناث 75		مجموع الذكور 45		الاستجابات
%	ت	%	ت	
30.67	23	26.67	12	الأحزاب السياسية
29.33	22	31.33	14	جماعات الضغط
12	09	13.33	06	وسائل الإعلام
6.67	05	6.67	03	القوى الخارجية
10.67	08	11.11	05	المجتمع المدني
08	06	4.44	02	محاولات خاطئة
42.67	32	42.22	19	دون إجابة

جدول رقم: (63) استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول أهم القوى المؤثرة في الحياة السياسية لأي نظام سياسي.

مجموع الإناث 75		مجموع الذكور 45		الاستجابات
%	ت	%	ت	
40	30	31.33	14	التشريع
36	27	37.78	17	الفقه الإسلامي والمبادئ العامة للشريعة الإسلامية
25.33	19	33.33	15	العرف
12	09	13.33	06	محاولات خاطئة
32	24	35.56	16	دون إجابة

جدول رقم: (64) استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول مصادر القاعدة القانونية.

مجموع الذكور 45										الاستجابات
المراتب										
5		4		3		2		1		المصادر
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
0,00	0	13,33	6	22,22	10	35,56	16	8,89	4	الصحف
33,33	15	26,67	12	22,22	10	8,89	4	0,00	0	الكتب
8,89	4	35,56	16	17,78	8	8,89	4	15,56	7	الأستاذ
8,89	4	15,56	7	13,33	6	17,78	8	40,00	18	التلفاز
11,11	5	13,33	6	28,89	13	15,56	7	28,89	13	الانترنت
04 (8.89 %)										دون إجابة

جدول رقم: (65) استجابات الطلبة (الذكور) بالنسب المئوية حول مصادر المعلومات السياسية.

مجموع الإناث 75										الاستجابات
الترتيب										
5		4		3		2		1		
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	المصادر
5,33	4	44,44	14	33,33	25	18,67	14	10,67	8	الصحف
37,33	28	23,11	19	17,33	13	6,67	5	0,00	0	الكتب
18,67	14	19,56	20	14,67	11	12,00	9	25,33	19	الأستاذ
4,00	3	17,78	14	13,33	10	30,67	23	22,67	17	التلفاز
21,33	16	10,67	5	8,00	6	17,33	13	33,33	25	الانترنت
6 (8,00 %)										دون إجابة

جدول رقم: (66) استجابات الطلبة (الإناث) بالنسب المئوية حول مصادر المعلومات السياسية.

جداول: (65) (66) استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول مصادر المعلومات السياسية.

مجموع أفراد العينة 120				الاستجابات
مجموع الإناث 75		مجموع الذكور 45		
%	ت	%	ت	
26.67	20	11.11	05	الجزائر
00	00	2.22	01	تونس
14.67	11	8.89	04	فرنسا
6.67	05	20	09	ألمانيا
09.33	07	13.33	06	السعودية
08	06	15.56	07	ماليزيا
22.67	17	22.22	10	أمريكا
04	03	4.44	02	اليابان
08	06	2.22	01	دون إجابة

جدول رقم: (67) استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول البلد المختار للدراسة.

مجموع أفراد العينة 120				الاستجابات
مجموع الإناث 75		مجموع الذكور 45		
%	التكرارات	%	التكرارات	
64,00	48	40,00	18	أعود
36,00	27	60,00	27	لا أعود

جدول رقم: (68) استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول العودة أو عدم العودة إلى الوطن بعد الدراسة بالخارج.

مجموع أفراد العينة 120				الاستجابات
مجموع الإناث 75		مجموع الذكور 45		
%	ت	%	ت	
16	12	4,44	2	لأن الوطن بحاجة لأبنائه
24	18	15,56	7	لأساهم في بناء وطني
13,33	10	11,11	5	لأنني أحب وطني
10,67	8	8,89	4	دون تبرير

جدول رقم: (69) استجابات الطلبة بالنسب المنوية بين الذكور والإناث حول مبررات خيار العودة إلى الوطن.

مجموع أفراد العينة 120				الاستجابات
مجموع الإناث 75		مجموع الذكور 45		
%	التكرارات	%	التكرارات	
4,00	3	15,56	7	لأنه لا مكانة للمتق في المجتمع الجزائري
13,33	10	26,67	12	لأن فرص العمل في الجزائر غير متاحة
6,67	5	6,67	3	لأن طموحاتي لا تشجع في الجزائر
4,00	3	4,44	2	لأن مستوى المعيشة بالخارج أحسن
6,67	5	6,67	3	دون مبرر

جدول رقم: (70) استجابات الطلبة بالنسب المنوية بين الذكور والإناث حول مبررات خيار عدم العودة إلى الوطن.

مجموع الذكور 45						الاستجابات
دون إجابة		لا		نعم		
%	ت	%	ت	%	ت	
2.22	01	60	27	37.78	17	1- هل أنت مسجل بالقوائم الانتخابية؟
8.89	04	55.56	25	35.56	16	2- هل شاركت في انتخابات (17 ماي 2007)؟
/	/	77.78	35	15.56	07	3- هل أنت راض عن نتائج الانتخابات؟

جدول رقم: (71) استجابات الطلبة (الذكور) بالنسب المنوية حول عملية المشاركة في الانتخابات.

مجموع الإناث 75						الاستجابات
دون إجابة		لا		نعم		
%	ت	%	ت	%	ت	
1.33	01	72	54	26.67	20	1- هل أنت مسجل بالقوائم الانتخابية؟
/	/	82.67	62	17.33	13	2- هل شاركت في انتخابات (17 ماي 2007)؟
04	03	57.33	43	38.67	29	3- هل أنت راض عن نتائج الانتخابات؟

جدول رقم: (72) استجابات الطلبة (الإناث) بالنسب المنوية حول عملية المشاركة في الانتخابات.
جداول (71) (72) استجابات الطلبة بالنسب المنوية بين الذكور والإناث حول عملية المشاركة في الانتخابات.

مجموع الإناث 75		مجموع الذكور 45		الاستجابات
%	ت	%	ت	
32	24	28.89	13	أناقشه
34.67	26	20	09	أصمت
30.67	23	44.44	20	أمتنع عن حضور محاضراته
2.67	02	6.67	03	دون إجابة

جدول رقم: (73) استجابات الطلبة بالنسب المنوية بين الذكور والإناث حول سؤال عدم الموافقة على طريقة شرح الأستاذ.

مجموع الذكور 45						الاستجابات	الأسئلة
دون إجابة		لا		نعم			
%	ت	%	ت	%	ت		
/	/	77.78	35	22.22	10	- هل أنت منخرط في تنظيم طلابي ما؟	
/	/	55.56	25	44.44	20	- هل تشارك في اختيار ممثلي الطلبة؟	

جدول رقم: (74) استجابات الطلبة (الذكور) بالنسب المنوية حول بعض ما يسود المحيط الجامعي من قيم.

مجموع الإناث 75						الاستجابات	الأسئلة
دون إجابة		لا		نعم			
%	ت	%	ت	%	ت		
1.33	01	90.67	68	08	06	- هل أنت منخرط في تنظيم أو نشاط طلابي ما؟	
04	03	74.67	56	21.33	16	- هل تشارك في اختيار ممثلي الطلبة؟	

جدول رقم: (75) استجابات الطلبة (الإناث) بالنسب المنوية حول بعض ما يسود المحيط الجامعي من قيم.
جداول (74) (75) استجابات الطلبة بالنسب المنوية بين الذكور والإناث حول بعض ما يسود المحيط الجامعي من قيم.

مجموع الذكور 45								
دون إجابة		أقلها		أكثرها		كلها		
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
								المعلومات التي تضمنتها المقاييس المقررة عليك هذه السنة ؟
2.22	01	44.44	20	46.67	21	6.67	03	تتماشى مع واقع المجتمعات النامية- العربية وتخدم قضايا التنمية بها
6.67	03	4.44	02	77.78	35	11.11	05	الكثير منها تعبير عن الاهتمامات المعرفية والظواهر التي عرفتها الحياة الغربية
11.11	05	33.33	15	28	21	8.89	04	مقطوعة الصلة بالعصر والحاجات الواقعية

جدول رقم: (76) استجابات الطلبة (الذكور) بالنسب المنوية حول طبيعة المعلومات التي تتضمنها المقاييس المقررة.

مجموع الإناث 75								المعلومات التي تضمنتها المقاييس المقررة عليك هذه السنة ؟
دون إجابة		أقلها		أكثرها		كلها		
%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
1.33	01	58.67	44	36	27	4	03	تتماشى مع واقع المجتمعات النامية- العربية وتخدم قضايا التنمية بها
4	03	26.67	20	56	42	13.33	10	الكثير منها تعبير عن الاهتمامات المعرفية والظواهر التي عرفتتها الحياة الغربية
6.67	05	34.67	26	45.33	34	13.33	10	مقطوعة الصلة بالعصر والحاجات الواقعية

جدول رقم: (77) استجابات الطلبة (الإناث) بالنسب المئوية حول طبيعة المعلومات التي تتضمنها المقاييس المقررة.

جدول (76) (77) استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول طبيعة المعلومات التي تتضمنها المقاييس المقررة.

مجموع أفراد العينة 120				الاستجابات
مجموع الإناث 75		مجموع الذكور 45		
%	ت	%	ت	
42,67	32	62,22	28	الفساد الإداري
18,67	14	13,33	6	انعدام الأمن (الإرهاب)
33,33	25	24,44	11	بطالة خريجي الجامعات
8,00	6	6,67	3	غياب الحكم الديمقراطي الراشد، وانعدام المسؤولية لدى المسؤولين
20,00	15	13,33	6	تدني المستوى العلمي والثقافي، وتأخره عن متطلبات عصر العولمة
14,67	11	2,22	1	انتشار الجريمة المنظمة
5,33	4	11,11	5	التدخل الخارجي في السياسة الداخلية
9,33	7	6,67	3	العزوف السياسي لدى الشباب، وانعدام المسؤولية لديه نتيجة لتهميشه
4,00	3	0,00	0	هجرة الأدمغة
2,67	2	2,22	1	الانحلال الخلقي وتفشي الآفات الاجتماعية الخطيرة
14,67	11	0,00	0	غياب القيم السلوكية والحضارية لدى الفرد، والتقليد الأعمى للغرب
14,67	11	13,33	6	فقدان الثقة في النظام السياسي، وغياب الولاء له (أزمة الهوية)
4,00	3	0,00	0	غياب الضمير الجمعي، وانتشار الأتانية واللامبالاة
8,00	6	6,67	3	أزمة السكن

جدول رقم: (78) استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول أهم المشاكل التي تواجه الجزائر في الوقت الراهن.

قائمة المراجع:

1/المعاجم:

أ/ باللغة العربية:

- 1- ابن منظور، لسان العرب. ط2، المجلد الأول، (بيروت: دار صادر).
- 2- زكي بدوي (أحمد)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. (بيروت: مكتبة لبنان)، 1986.
- 3- عاطف غيث (محمد)، قاموس علم الاجتماع. (الإسكندرية: دار المعرفة الجديدة)، 1989.
- 4- مجانى الطلاب، ط3، (بيروت: منشورات دار المجانى)، 1996.

ب/ باللغة الفرنسية:

1. Petit Larousse Illustré, (Paris : Librairie Larousse), 1989.

ج/ باللغة الإنجليزية:

2. OXFORD Learners Pocket Dictionary. (New York: Oxford University Pres), 2003.

2/الكتب:

أ/ باللغة العربية:

- 1- إسماعيل علي (سعد)، رؤية سياسية للتعليم. (مصر: القاهرة، عالم الكتب)، 1999.
- 2- _____، علم الاجتماع السياسي بين السياسة والاجتماع. ط1، (مصر: الإسكندرية، الأزاريطة، دار المعرفة الجامعية)، 1999.
- 3- _____، شجون جامعية، (القاهرة: عالم الكتب)، 1999.
- 4- البدراوي (حسن)، الأحزاب السياسية والحريات العامة، (مصر: دار المعرفة الجامعية).
- 5- الجوهري (عبد الهادي)، أصول علم الاجتماع السياسي. ط2، (مصر: الإسكندرية، المكتبة الجامعية)، 2000.
- 6- السويدي (محمد)، علم الاجتماع السياسي: ميدانه وقضاياها. (الجزائر: بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية).
- 7- النجحي (محمد لبيب)، الأسس الاجتماعية للتربية. ط8، (بيروت: دار النهضة العربية)، 1981.
- 8- بسيوني (عبد الغني)، النظم السياسية. (لبنان: بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر).
- 9- _____، النظم السياسية والقانون الدستوري. (مصر: منشأة المعارف)، 1997.
- 10- تركي (رابح)، أصول التربية والتعليم. ط2، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية)، 1990.
- 11- حسن إسماعيل (محمود)، التنشئة السياسية: دراسة في دور أخبار التلفزيون. ط1، (مصر: دار النشر للجامعات)، 1997.

- 12- خطاب (سمير)، التنشئة السياسية والقيم، ط1، (مصر: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع)، 2004.
- 13- زرهوني (الطاهر)، التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال. (الجزائر: وحدة الرعاية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية)، 1994.
- 14- سامي سلطي عريفج، الجامعة والبحث العلمي. (الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع)، 2001.
- 15- شريط (الأمين)، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة. (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية)، 1999.
- 16- شلبي (محمد)، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقتراحات، والأدوات. ط4، (الجزائر: دار هومة للطباعة)، 2002.
- 17- عبد الحليم كامل (نبيلة)، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر. (دار الفكر العربي).
- 18- عبد الحليم الزيات (السيد)، التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي. الجزء الثالث: الأدوات والآليات، (مصر: الأزاريطة، دار المعرفة الجامعية)، 2002.
- 19- عبد الحميد أحمد رشوان (حسن)، التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية. ط3، (مصر: الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث)، 2002.
- 20- عبد الله (أحمد) وآخرون، التعليم ومستقبل المجتمع المدني. (مصر: الإسكندرية، مركز الجزويت الثقافي).
- 21- علي شتا (السيد)، عمر الجولاني (فادية)، علم الاجتماع التربوي. (مصر: مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع)، 1997.
- 22- علي محمد (محمد)، أصول الاجتماع السياسي: السياسة والمجتمع في العالم الثالث. الجزء الثالث: التغيير والتنمية السياسية، (مصر: الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية)، 1986.
- 23- العويني (محمد علي)، العلوم السياسية: دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق. (مصر: عالم الكتب).
- 24- فيلالي (صالح)، وآخرون، "إيديولوجيات الحركة الوطنية الجزائرية"، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والإقتصادية والثقافية، ط2، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية)، أوت 1999.
- 25- محمد العيسوي (عبد الرحمان)، أصول علم النفس التربوي. (مصر: دار المعرفة الجامعية)، 1999.
- 26- محمد عبد الرحمن (عبد الله)، علم الاجتماع السياسي: النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة. ط1، (لبنان: بيروت، دار النهضة العربية)، 2001.
- 27- _____، سوسيولوجيا التعليم الجامعي. (مصر: دار المعرفة الجديدة)، 1991.

- 28- محمود الخطيب (أحمد) و سالم معاينة (عادل) ، الإدارة الإبداعية للجامعات: نماذج حديثة، (الأردن: عالم الكتب الحديث)، 2006.
- 29- مختار (محي الدين)، محاضرات في علم النفس الاجتماعي. (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية).
- 30- منير مرسي (محمد)، الإدارة المدرسية الحديثة. (مصر: عالم الكتب).
- 31- _____، الاتجاهات الحديثة في التعلم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه. ط1، (القاهرة: عالم الكتب، 2002).

ب/ الكتب المترجمة:

- 1- ألموند (جبرائيل) وبويل (بنجام) ومندت (روبرت)، السياسة المقارنة: إطار نظري. ط1، ترجمة محمد زاهي بشير المغربي، (ليبيا: بنغازي، جامعة قار يونس)، 1996.
- 2- داوسن (ريتشارد وكارن) وبرويت (كينيث)، التنشئة السياسية: دراسة تحليلية. ط2، ترجمة مصطفى عبد الله أبو القاسم خشم، محمد زاهي بشير المغربي، (ليبيا: بنغازي، جامعة قار يونس)، 1998.

ج/ الكتب باللغة الانجليزية:

- 1- Edgar Faure & others, Learning to be : The world of education today and tomorrow. (UNESCO: Paris), 1972.
- 2- Jack dennis. Socialization to politics. (New York: john wiley), 1979.

3/المقالات:

- 1- بلخيري (كمال) ، دور الجامعة في مواجهة تحديات التنمية، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 15، (ديسمبر 2006).
- 2- بوقطابة (مراد)، "وظائف المدرسة الحديثة". مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث، (أكتوبر 2002).
- 3- بومالي (أحسن)، قيام الثورة الجزائرية والتعبئة الجماهيرية في الفترة ما بين "1954- 1956"، المجلة العربية للعلوم السياسية والإعلامية، العدد الأول، (1001-2002).
- 4- محمد السيد (سليم)، "الجامعة والوظيفة الاجتماعية للعلم"، الفكر العربي، العدد 20، (مارس-أفريل 1981).
- 5- عيساني (رحيمة)، كلية الحقوق... ثلاثون سنة من العطاء، أخبار الجامعة، العدد 08، (ديسمبر 2006).
- 6- فيلال (صالح)، "إيديولوجيات الحركة الوطنية الجزائرية"، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والإقتصادية والثقافية، ط2، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أوت 1999).

4/ الوثائق الرسمية:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، البرنامج البيداغوجي للسنة الأولى لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية، (الجزائر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مديرية التعليم والتكوين، جويلية 2000).

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، البرنامج البيداغوجي للسنوات الثانية والثالثة والرابعة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية، (الجزائر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مديرية التعليم والتكوين، أوت 2001).

5/ الرسائل الجامعية:

1- براهيم (وريدة) ، "المعوقات الاجتماعية للأستاذ الجامعي وأثرها على أهداف المؤسسة الجامعية: دراسة حالة لجامعة باتنة"، (رسالة ماجستير، جامعة باتنة، قسم علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، السنة الجامعية، 2004-2005).

2- زغينة (نوال) ، "دور الجامعة الجزائرية في ظل الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق: دراسة حالة لجامعة باتنة"، (رسالة ماجستير، جامعة باتنة، قسم علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، السنة الجامعية 2000-2001).

3- شاطرباش (أحمد) ، "دور المدرسة في التنشئة السياسية لتلاميذ الطور الثالث من التعليم الأساسي: دراسة ميدانية بولاية الجزائر". (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2002).

4- عيادي (سعيد) ، "التنشئة السياسية بين المدرسة والبيئة الثقافية: دراسة سوسيولوجية في التفكير السياسي لطلاب الأقسام النهائية في الجزائر". (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد علم الاجتماع، 1996).

6/ المحاضرات:

1- آجقو علي، "محاضرات في مقياس تاريخ ومؤسسات الدولة الجزائرية"، (قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، السنة الجامعية: 2001/2002).

7/ المواقع الالكترونية:

- 1- بن صالح العامر (عثمان)، دور المؤسسات التعليمية في تحقيق الأمن الخلقى والمجتمعي في عصر العولمة، (ورقة عمل مقدمة لندوة المجتمع والأمن المنعقدة بكلية الملك فهد الأمنية بالرياض من 2/21 حتى 2/24 من عام 1425هـ)
< <http://www.minshawi.com/other/aamer> >
- 2- عبد المعطي مصطفى (طلال)، الشباب الجامعي والإشكاليات التي يواجهها
<http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=8001>
- 3- محسن (مصطفى)، الجامعة المغربية وإشكالية التنمية: تأملات سوسيولوجية في بعض عوامل الأزمة وتحولات المسار.
<http://www.fikrwanakd.aljabriabed.net/n65_04muhsin.htm>

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
108	توزيع طلبة جامعة الجزائر حسب الكليات.	(1)
122	تخصصات كلية الحقوق بجامعة باتنة.	(2)
123	توزيع الأساتذة الدائمين كلية الحقوق بجامعة باتنة.	(3)
130	إحصاء الطلبة المسجلين بقسم العلوم السياسية للموسم الجامعي 2007/2006.	(4)
131	توزيع عدد أفراد العينة حسب الجنس.	(5)
131	توزيع عدد أفراد العينة حسب السن.	(6)
134	توزيع مقاييس المقرر البيداغوجي للسنة الأولى تخصص علوم سياسية.	(7)
134	توزيع أعداد المحاور والمواضيع بين مقاييس السنة الأولى علوم سياسية.	(8)
137	توزيع مقاييس المقرر البيداغوجي للسنة الثانية تخصص علوم سياسية.	(9)
138	توزيع أعداد المحاور والمواضيع بين مقاييس السنة الثانية علوم سياسية.	(10)
140	توزيع تفصيلي لخصائص البرامج البيداغوجية موضوع التحليل.	(11)
156	استجابات الطلبة بالنسب المئوية حول شخصيتي بابا عروج وخير الدين.	(12)
157	استجابات الطلبة بالنسب المئوية حول شخصية الأمير عبد القادر.	(13)
158	استجابات الطلبة بالنسب المئوية حول شخصية أحمد باي.	(14)
159	استجابات الطلبة بالنسب المئوية حول شخصية ابن خلدون.	(15)
159	استجابات الطلبة بالنسب المئوية حول تاريخ 20 أوت 1965.	(16)
160	استجابات الطلبة بالنسب المئوية حول تاريخ 19 جوان 1965.	(17)
162	استجابات الطلبة بالنسب المئوية حول تاريخ 08 أبريل 2004.	(18)
162	استجابات الطلبة بالنسب المئوية حول تاريخ ظهور حركة انتصار للحريات الديمقراطية.	(19)
162	استجابات الطلبة بالنسب المئوية حول تاريخ ظهور جمعية العلماء المسلمين.	(20)
163	استجابات الطلبة والنسب المئوية حول تاريخ ظهور جبهة التحرير الوطني.	(21)
164	استجابات الطلبة بالنسب المئوية حول أسماء من يشغلون بعض المراكز.	(22)
164	استجابات الطلبة بالنسب المئوية حول طبيعة النظام السياسية الجزائري.	(23)
165	استجابات الطلبة بالنسب المئوية حول ذكر أسماء ثلاثة أحزاب سياسية مع اسم الأمين العام لكل منها	(24)
166	استجابات الطلبة والنسب المئوية حول معرفة مختلف الأحزاب السياسية وأسماء أمنائها العاميين.	(25)(26)
168	استجابات الطلبة والنسب المئوية حول معرفة الوظائف السياسية ومؤسسات الدولة.	(27)
169	استجابات الطلبة والنسب المئوية حول أركان الدولة الحديثة.	(28)
170	استجابات الطلبة والنسب المئوية حول أهم القوى المؤثرة في الحياة السياسية لأي نظام.	(29)
171	استجابات الطلبة والنسب المئوية حول المصادر الرسمية للقاعدة القانونية.	(30)

171	استجابات الطلبة بالنسب المئوية حول مصادر المعلومات السياسية.	(31)
173	استجابات الطلبة والنسب المئوية حول الدولة التي يختارون الدراسة فيها.	(32)
174	استجابات الطلبة والنسب المئوية حول السؤال المتعلق بالعودة الى الوطن بعد الدراسة بالخارج.	(33)
174	استجابات الطلبة والنسب المئوية حول السؤال المتعلق بأسباب العودة الى الوطن بعد الدراسة بالخارج.	(34)
175	استجابات الطلبة والنسب المئوية حول السؤال المتعلق بأسباب عدم العودة الى الوطن بعد الدراسة بالخارج.	(35)
177	استجابات الطلبة بالنسب المئوية حول عملية المشاركة في الانتخابات.	(36)
179	استجابات الطلبة والنسب المئوية حول سؤال عدم الموافقة على طريقة شرح الأستاذ.	(37)
180	استجابات الطلبة والنسب المئوية حول بعض ما سيود المحيط الجامعي من قيم.	(38)
182	استجابات الطلبة والنسب المئوية حول طبيعة المعلومات التي تتضمنها المقاييس المقررة.	(39)
183	استجابات الطلبة بالنسب المئوية حول أهم المشاكل التي تواجه الجزائر في الوقت الراهن.	(40)
197	استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول شخصيتي بابا عروج وخير الدين.	(41)
197	استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول شخصية الأمير عبد القادر.	(42)
197	استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول شخصية أحمد باي.	(43)
198	استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول شخصية ابن خلدون.	(44)
198	استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول تاريخ 20 أوت 1965.	(45)
198	استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول تاريخ 19 جوان 1965.	(46)
198	استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول تاريخ 08 أفريل 2004.	(47)
199	استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول تاريخ ظهور حركة انتصار للحريات الديمقراطية	(48)
199	استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول تاريخ ظهور جمعية العلماء المسلمين.	(49)
199	استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول تاريخ ظهور جبهة التحرير الوطني.	(50)
199	استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول اسم رئيس قسم العلوم السياسية.	(51)
200	استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول اسم عميد كلية الحقوق.	(52)

200	استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول اسم وزير التعليم العالي والبحث العلمي.	(53)
200	استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول طبيعة النظام السياسي الجزائري.	(54)
200	استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول ذكر أسماء ثلاث أحزاب سياسية، وأسماء أمنائها العاميين.	(55)
201	ج استجابات الطلبة (الذكور) بالنسب المئوية حول ذكر أسماء ثلاث أحزاب سياسية، وأسماء أمنائها العاميين.	(56)(57)
201	استجابات الطلبة (الإناث) بالنسب المئوية حول ذكر أسماء ثلاث أحزاب سياسية، وأسماء أمنائها العاميين.	(58)(59)
202	استجابات الطلبة (الذكور) بالنسب المئوية حول الوظائف السياسية ومؤسسات الدولة.	(60)
202	استجابات الطلبة (الإناث) بالنسب المئوية حول المؤسسات الوظائف السياسية للدولة.	(61)
202	استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول أركان الدولة الحديثة.	(62)
203	استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول أهم القوى المؤثرة في الحياة السياسية لأي نظام سياسي.	(63)
203	استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول مصادر القاعدة القانونية.	(64)
203	استجابات الطلبة (الذكور) بالنسب المئوية حول مصادر المعلومات السياسية.	(65)
204	استجابات الطلبة (الإناث) بالنسب المئوية حول مصادر المعلومات السياسية.	(66)
204	استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول البلد المختار للدراسة.	(67)
204	استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول العودة أو عدم العودة إلى الوطن بعد الدراسة بالخارج.	(68)
205	استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول مبررات خيار العودة إلى الوطن.	(69)
205	استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول مبررات خيار عدم العودة إلى الوطن.	(70)
205	استجابات الطلبة (الإناث) بالنسب المئوية حول عملية المشاركة في الانتخابات.	(71)
205	استجابات الطلبة (الذكور) بالنسب المئوية حول عملية المشاركة في الانتخابات.	(72)
206	جدول رقم: (73) استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول سؤال عدم الموافقة على طريقة شرح الأستاذ.	(73)
206	استجابات الطلبة (الإناث) بالنسب المئوية حول بعض ما يسود المحيط الجامعي من قيم.	(74)
206	استجابات الطلبة (الذكور) بالنسب المئوية حول بعض ما يسود المحيط الجامعي من قيم.	(75)
206	استجابات الطلبة (الذكور) بالنسب المئوية حول طبيعة المعلومات التي تتضمنها المقاييس المقررة	(76)

207	استجابات الطلبة (الإناث) بالنسب المئوية حول طبيعة المعلومات التي تتضمنها المقاييس المقررة.	(77)
207	استجابات الطلبة بالنسب المئوية بين الذكور والإناث حول أهم المشاكل التي تواجه الجزائر في الوقت الراهن.	(78)

المحتوى

17-1.....	مقدمة
57-18.....	الفصل الأول: الإطار النظري لعملية التنشئة السياسية
27-20.....	المبحث الأول: تعريف التنشئة السياسية
36-28.....	المبحث الثاني: تطور عملية التنشئة السياسية
43-37.....	المبحث الثالث: أهداف وأهمية التنشئة السياسية
52-44.....	المبحث الرابع: مؤسسات وقنوات التنشئة السياسية
57-53.....	المبحث الخامس: محاور التنشئة السياسية
95-58.....	الفصل الثاني: طبيعة المنظومة الجامعية
62-58.....	المبحث الأول: نشأة الجامعة
67-63.....	المبحث الثاني: تعريف الجامعة
88-68.....	المبحث الثالث: الاتجاهات النظرية لدراسة الجامعة
95-88.....	المبحث الرابع: وظائف الجامعة
120-96.....	الفصل الثالث: ملامح التنشئة السياسية في المجتمع الجزائري
103-99.....	المبحث الأول: التنشئة السياسية قبل الإحتلال الفرنسي
109-104.....	المبحث الثاني: التنشئة السياسية إبان الإحتلال الفرنسي
115-110.....	المبحث الثالث: جهود الحركة الإصلاحية في التوعية السياسية
119-116.....	المبحث الرابع: التنشئة السياسية بعد الإستقلال
186-121.....	الفصل الرابع: معطيات ونتائج الدراسة الميدانية
124-122.....	المبحث الأول: مجالات الدراسة
132-125.....	المبحث الثاني: أدوات وإجراءات الدراسة الميدانية
154-133.....	المبحث الثالث: التنشئة السياسية في ضوء تحليل مضمون البرامج البيداغوجية المقررة لطلبة الجذع المشترك علوم سياسية
186-155.....	المبحث الرابع: الطلبة والتنشئة السياسية(الواقع الميداني)
191-187.....	خاتمة
207-192.....	الملاحق
212-208.....	قائمة المراجع
216-213.....	فهرس الجداول
217.....	المحتوى